

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِحَمْدِكَ اللَّهُمَّ مَادَمْتُ أَبْتَدِي
 تَعَالَيْتَ عَنْ مِثْلٍ وَعَنْ وَلَدٍ وَعَنْ
 نُفْرٍ بِلَا شِكِّ بِأَنْكَ وَاحِدٌ
 رَسُولِكَ أَزْكَى مِنْ بَعِثْتَ إِلَى الْوَرَى
 أَقَمْتَ بِمَا صَوَّرْتَ فِي الْكُونَ مُنِعِمًا
 بَدَأْتَ بِإِحْسَانٍ فَسَوَّيْتَ خَلَقْنَا
 ضَرَبْتَ لَنَا الْأَمْثَالَ فَضْلًا مَقْرَبًا
 خَلَقْتَ لَنَا نَاطِقًا وَعَقْلًا مُكْرَمًا
 فَتَذَرِكُ كَلِيَّاتِهَا وَتَرَى الَّذِي
 وَلَيْسَ لِمَنْ أَضَلَلْتَهُ الدَّهْرَ مَرشِدًا
 بِقَبْضَتِهِ ضُرَّ الْعِبَادَ وَنَفَعُهُمْ
 بَعِثْتَ بِرُسُلٍ قَاطِعًا كُلَّ حِجَّةٍ
 فَبَلَغَ كُلَّ مِنْهُمْ مَا أَمَرْتَهُ
 خَتَمْتَهُمْ بِالْهَاشِمِيِّ مُشْرِفًا
 وَأَوَّلَ مَفْتُوحٍ لَهُ بَابُ جَنَّةٍ
 جَلِيَّتْ دِيَا جَيْرَ الظَّلَامِ بِنُورِهِ
 كَفَاهُ سَمَوًّا بِالْوَسِيلَةِ رُتْبَةً
 فَحَمْدُكَ فَرَضٌ لَازِمٌ كُلُّ مُوجِدٍ
 شَبِيهِهِ وَعَمَّا يَفْتَرِي كُلُّ مُلْحِدٍ
 وَتُؤْمِنُ بِالْدَاعِي إِلَيْكَ مُحَمَّدٍ
 وَخَيْرٍ مِنْ اسْتَخْرَجْتَ مِنْ خَيْرِ مُحْتَدٍ
 أَدْلَى تَوْحِيدٍ لِكُلِّ مُؤَيَّدٍ
 وَمَنْ عَدِمَ أَخْرَجْنَا غَيْرَ مَقْتَدٍ
 لِكُلِّ طَرِيقٍ لِلْهُدَايَةِ مُرْشِدٍ
 نُرُوحَ بِهِ فِي الْكَائِنَاتِ وَنَعْتَدِي
 تُصَرِّفُهُ فِيهَا فَمَنْ شَتَّ يَهْتَدِي
 فَسَبْحَانَكَ الْقَهَّارِ وَالْمَتَفَرِّدِ
 وَمِنْهُ جَمِيعُ الْأَمْرِ يُنْهَى وَيَبْتَدِي
 وَأَيَّدَتَهُمُ بِالْمُعْجِزِ الْمَتَأَيَّدِ
 فَمِنْ شَاكِرِ النِّعْمَا وَمِنْ مَتَمَرِّدِ
 وَأَوَّلَ مَنْ يُدْعَى وَيَشْفَعُ فِي غَدِ
 وَأَوَّلَ مَحْبُوبٍ بِغَيْرِ تَرَدُّدِ
 فَكَانَ إِلَى سُبُلِ الْهُدَى خَيْرَ مُرْشِدِ
 وَرَفَعَ لَوَاءً تَحْتَهُ كُلُّ أَمْجِدِ

وحوضٍ بماء الكوثر امتدَّ مأوؤه
ومخترق السَّبْعِ الطِّبَاقِ بِجَسَمِهِ
وتكليمه للربِّ والرؤية التي
خرقت له حُجَبَ الجلال مقرِّبًا
تقاصر إدراك العقولِ عن الذي
عليك صلاةُ الله ثم سلامه
وكلُّ نبيٍّ للأنامِ وضوعفت
بخير كتابٍ جاء من خير مُرسلٍ
وأصحابه والغرُّ من آلِ هاشم
وأشهدُ أنَّ الله لا ربَّ غيره
بخاتمةِ حُسنِ تَنْبِيلِ الفتى الرضى
ونحمدهُ حمدًا يليق بطولهِ
وكيف بلوغُ الشكر والشكرُ نعمةٌ
حفظت لنا الذكرَ الحكيمَ وزدتنا
فما زال فينا كلُّ عصرٍ أئمةٌ
فينفون تحريفَ الغواةِ ويُظهروا
فأربعةٌ في أولِ الأمرِ عُمدةٌ
فكلُّ أتى في الدينِ أقصى اجتهاده
لفرطِ اتباعِ للنبيِّ وصحبهِ

كشجٍ وشهدٍ نافعٍ غلةِ الصَّدي
إلى العرشِ والكرسيِ أعظمِ مقصدٍ
تقاعسَ عنها في الدُّنا كلُّ مهتدٍ
وخَلَفَتِ أملاكِ السماءِ بمرصدٍ
أنالك في الدنيا به بَله في غدٍ
صلاةُ لنا تقضي بفوزٍ مؤتدٍ
لأشرفِ مخلوقٍ بأشرفِ محتدٍ
إلى خيرِ مدعوٍ من الناسِ أحمدٍ
ومنَّ بهداهم في الأعاصيرِ يهتدي
وأسأله عفوًّا وإتمامِ مقصدٍ
وتُبْلغُهُ في الفوزِ أشرفِ مقعدٍ
ونسأله الإخلاصَ في كلِّ مقصدٍ
وَأَلْأوْكَ اللهُمَّ تَتَرَى لُمُحتدٍ
بخيرِ حديثٍ بالتسلسلِ مسندٍ
يذُبُّون عن دينِ الهدى بالمهتدِ
الصحيحِ من المعلولِ في كلِّ مشهدٍ^(١)
وأربعةٌ في آخرِ الأمرِ قَلْدٍ
وأحمدُهُم في النِّقْدِ مذهبُ أحمدٍ
فمن أجلِّ ذاك لم يَسْتَجِبْ لمعدِّدٍ

(١) يظهرون باثبات النون، ولكن حذفها لضرورة الشعر.

وردَّ عليهم ردَّ خيرٍ مسدِّدٍ
 على الجَلْدِ والتهديد من كل معتد
 وباؤوا بخسرانٍ وذلٌّ مؤبَّد
 كذلك وعدُّ الله في الذكر فاهتدِ
 مقالته فالسُّم في ضمنها الردي
 غنيًّا عن التبيين من كل ملحدٍ
 ومن خاض في علم الكلام فما هُدي
 فكلًّا يقول الحق عندي فقلدِ
 ولم ينتقل ربه ذا تلددٍ
 يزيد ضياءً خاليًّا من تردُّدٍ
 ولا خائفٍ بل آمنٍ من تنكيدٍ
 ومن قلَّد المعصوم في الدين يهتدِ
 عن الله والهادي البشير محمدٍ
 من الناصرين الحقَّ من كل مُهتدِ
 تأوَّلٍ أو تشبيهٍ أو ردِّ جُحدِ
 وأكثرُ دين الحق محضُ تعبُّدِ
 وصدقُ رسولٍ بالدليل المؤبَّدِ
 ومن بعد ذا فاعزله والرُّسل قلدِ
 نكَمَل إن شاء الإله الذي ابْتدي
 نجومٌ بهم من ضلِّ ياصح يهتدي

دَعَوْهُ إلى قول الضلال فلم يُجب
 وجاد لنصر الحق بالنفس صابرا
 فباء بحمد الله بالنصر والهدى
 وما زالت العُقبى لكل من اتقى
 فإياك عن آراءٍ كلِّ مزخرفٍ
 فقد مات خير الناس والدينُ كاملاً
 فطالبُ دينِ الحق في الرأي ضائعُ
 كفى بهم نقصًا تناقضُ قولهم
 ولو كان حقًّا لم يكن متناقضًا
 وما الحقُّ إلا ليَّله كنهاره
 به يطمئن القلبُ غير مروِّعٍ
 فمن قلَّد الآراء ضلَّ عن الهدى
 فما الدينُ إلا الاتباعُ لما أتى
 كذلك قال الشافعيُّ وغيره
 ومحض التلقِي والقبول له بلا
 فكيف يُرجي بالعقول الهدى امرؤُ
 يُعرفُك المعقولَ وحدةً خالقُ
 ويكفي ارتسامُ للدليل بعقله
 وعدنا إلى ما قد نحونا بيانه
 وما زال في أتباع أحمد في الورى

كخبرهم القاضي وأعلام صحبه
ولولا أذى التطويل عددت بعضهم
وشهرتهم تُغني لمن كان عالمًا
وقفت على نظم ليحيى بن يوسف
فشوقي لما تدبرت نظمه
له فيه فضل السبق والأسَّ أسه
فنظمت مع نزر له باستخارة
موفق دين الله حقا وحبيره
تصانيف تجلو للقلوب عن الصدى
فجازاه ذو الحسنى على حسن سعيه
تلقيته عنه بواسطة الذي
إمام الهدى شمس الشريعة والهدى
لقد يسر المطلوب في شرح مقنع
وأغنى عن المغني بتسهيل مطلب
يدل من المنطوق أقوى دلالة
فلا زال محروس الجناب مؤيدًا
إذا ما اعتراه طالبو العلم والندى
فيا لك أصلاً قد تثبت في التقى
أضياء لنا شمساً فأطلع أنجمًا
بدأت بذا أولى جمادين سادسًا

فمن بعدهم من كل خبر مجود
وما صنّفوا من كل فن مُنْضِد
وها أنا ياهذا أعود لمقصد
على الخرقى المنتقى مع فرد
فكنت لسمعي نظمه مثل من حُدي
ونحن على ماسنّ نبني ونقتدي
على مقنع الشيخ الإمام الممجّد
ألا ذاك عبدالله أعني ابن أحمد
بها كل معنى شائع غير مبعّد
برضوانه تترى يروح ويغتدي
تُشد إليه اليعملات لقصد
أبي عمر قطب الزمان محمّد
وقرب للطلاب كل مبعّد
لمن يبتغي تحصيل مذهب أحمد
ويحمل في المفهوم حمل مؤيد
على رغم أعداء تمالوا وحسد
تهلل مثل البدر وجه له ندي
ويا لك فرعاً قد سما فوق فرق
بهم نهتدي عند الخطوب ونجتدي
وسبعين والست المثين فعُدّد

رجاء دعاءٍ من كريم كفيته
وتحصيل نفعٍ وادخارٍ مثوبةٍ
وعلمًا بأن النظم يسهل حفظه
وسميته «عقد الفرائد» فانظمن
أسوق الذي فيه فمهما فقدته
وقد أكتفي في ضابط بعمومه
لقصد اختصارٍ أو لإيضاح مُشكِلٍ
وزدتُ عليه ماتي سر نظمهُ
وسقتُ زيادات المحرر جلّها
فما فوق مرقي المجد في العلم مرتقى
وما قد حواه مذهبُ المذهب الذي
بنجمٍ هدى في كل فن مبرز
وما قد حوى الإقناع للعالم الذي
علي بن عبدالله ذاك ابن نصرهم
وشيئًا من المستوعب الجامع الذي
وشيئًا من الكافي الكفيل ببغيةٍ
وضمنته من غاية المجد نبذةً
وقد يتأتى نظمُ باب جميعه
وثنتان أو قولان عن أحمد ترى
وأقوى اجعلن وجهًا وأولى روايةً

مؤونة حفظ الشاسع المتبدد
إذا انقطعت أعمال بر بملحد
وإحضاره في القرب في كل مشهد
بعقلك مع كنز الفرائد فاقصد
ففكر ففي النظم البيان لمن هُدي
وأجمع مابين النظائر فاهتد
فربُّ امريء بالشيء للشيء يهتدي
وقيدتُ فيه بعض مالم يُقيد
وما قد حوى من كل قيد مجود
وغايته القصوى على رغم حُسد
أبو الفرج الجوزي أملاه فاقتد
لقد فاق في ترتيب ذا كلِّ مورد
بقبضته التحقيق غير مقلد
أبو الحسن المشهور في كل مشهد
أبان عن الفضل الفريد المسدد
وشيئًا من المغني المحيط بمقصد
وذلك في شرح الهداية فاقصد
وربما آتي بحكم مزيد
ووجهان كنى عنهما بالتردد
كذا القصد في المنصور ثم المسدد

كذا قولي اختر ذا أو انصره واعضدُن
وقولان فيما فيه قولٌ بأوكد
ومعطوف بل وجه إذا ماحكيتهما
ولا أدري اجعلن وجهًا والا وهي رواية
وترجيح مارجحت إمّا لكثرة
وتضعيفُ قولٍ حين آتى بأبعد
وواهٍ مع المشهور سوف تراهما
وغالبُ ألفاظ الأوامر واجبٌ
ومهما تأتتِ الابتداءً براجح
فإما ترى عيبًا به فاسترنه
وأغض عن الإيطاء فهو ضرورة
ولا تُكرن لفظًا غريبًا رأيتَه
ولا تقلُّ همزًا أو ضرورة شاعرٍ
وقصد اجتناب الحشو والجمع موجب
وعاود على ما اعتاص في النظم فهمه
وخذ علم ما استغربته من صحاحه
ومن جامع الأفعال لابن طريفهم
وهب بعض مافيهما لإحسان جُلّها
فكم من جوادٍ قد كبا وهو سابق
وكم عائبٍ قولاً صحيحًا لجهله
فسبحان من لم يخلُ من وصمةٍ

وأظهرٌ وأشهرٌ مثل أولى وأوكد
ووجهان فيما فيه قولٌ بأجود
ومعطوف او قول أو ان التعدد
ونحو بأولى الباكي في فاعدد
المقوين أو تصريح خبر بمقصد
وتضعيفُ وجهٍ فيه آتى بمبعد
وقد سطرًا في أوطد أو مؤطد
وحظرًا يفيد النهي عند التجرد
فإني به عند الحكاية أبتدي
بحلمك أو فاصلح تُثابن وتُحمد
مراعاة رمز الاختلاف المقيد
بنظمي ولا استعمال مالم تعود
فإن اتساع النظم عذر لمورد
لقلة تحسين القريض المنضد
أصولاً ذكرناها تُصب وتُسدد
ومجملهم والمحكم النظم تُرشد
وأشباهم من كل خبر مقلد
ولا تتبع عوراتها وتفقد
وكم يوم روع قد نبا من مهند
وذا العلم يبغي عذر واهٍ ومفسد
ومن معابٍ سواه جلٌّ من متفرد

كتاب الطهارة

وأشروعُ في ذكر الطهارة أولاً
فسيُرفع مناع الصلاة ثلاثة
وأحسنُ منه الغسلُ والمسحُ بالذي
وقيل خلو عن أذى في صلاتنا
وأقسامُ أحكام المياه ثلاثة
وذلك ماءٌ رافع حدث الوري
فمن ذلك الباقي على أصل خلقه
ومالم يمازجه كدهنٍ لطاهرٍ
ومالم يمازج إن يُغيره طاهرٌ
وقد قيل يُعفى منه عن ريحه فقط
وما غير الماء العقيد صفاته
وما قلَّ من قرب النجاسة عرفه
وما شق عنه صونُه فهو طاهر
فهذا الذي ينقي النجاسة كلها
وأما إذا سخَّنته بنجاسة
وبالغضب أو أثمانه الطهر ألغيه

وهل عالمٌ إلا بذلك يبتدي
بماءٍ أو اقطع حكمه بالمجمد
يخصُّهما شرعاً بغير تقيّد
يزاد وألغٍ مانعاً بالمعوّد
فماء طهورٌ مطلق لم يُقيّد
إذا استعمل الناي بأعضاء التعبد
ولو حال من مكث وظرف مجدّد
وعود وكافور إذا لم يثرد
كدهنٍ وكافور وما مع زود
وكالطاهرات اجعل سوى الريح تُرشد
كذا الشرب حتى باقتصار بأوطد
ومالم يغير طاهرٌ وصفه اشهد
وما سخَّنته الشمسُ أو طاهر طدا^(١)
وأحدائنا من غير كره منكذ
ففي كُرهه قولان فاطلق وقيّد
في الأولى وإن سُخن به اكره بأجود

(١) في «القاموس»: طاد: ثبت

وإن خالط الماء المطهر طاهرٌ ولم يتغير للوضوء به اقصد
إذا ما كفاك الماء قبل امتزاجه وفيه إذا لم يكف قولان أورد
ويسلبه التطهير تغييره بما عفي عنه تخفيفاً بإلقاء قصد

فصل

القسم الثاني : طاهر غير مطهر

وما يسلب اسم الماء غير مطهر وفي الماء قسم طاهر لا مطهر ونزر أصابته يد القائمين من ثلاثاً ولو لقت أو مس الصبي أو وقيل متى أوجبت غسلًا فطاهر ولا توجب للغسل من ذاك نية وما غيرت بالطاهر إحدى صفاته وما حله مستعمل قبل فاحش ويعفى بوجه عن يسير تغيير عنه طهور كل ذا كالصحيح في تغييره بالطبخ يمنع مطلقاً وإن انفصل ماء من الغسلة التي

كصبغ وطبخ فإنه عنه وبعد فمنه مزيل مانعات التعبد كرى ناقض ليلاً ولم تغسل اشهد ببعض ونوم دون نصف بأجود وتطهيره أولى بغير تقيّد وتسمية في الظاهر المتجود كذا كلها إن ينف الاسم بأوكد وقيل ان يك خلا يغيره أبعد وقيل يسير الريح حسب فقيد الذي استعملوا في مستحب التعبد ولو صفة من غير خلف معدد يكون بها طهر المحل من الردي

ولم يتغير وهو أرضي فطاهرٌ
وان ينغمس في نزر ماءٍ مجنبٌ
وما خلَّت الأنثى لظهرٍ به امنع
وفي خلوة الأنجاسِ أو بعضِ ظهريها
ولا ضر في الخنثى كمندوبِ ظهريها
ولا بأس في الأولى بظهرِ بسورها
وخلوتها ألا يراها مكلفٌ
ووجهان في أنثى تراها وكافرٍ
ولا يرفعُ الأحداثُ من كل مائعٍ
بغير محلِّ الظهرِ ينجسُ كل ما

كذا الغيرُ في الأقوى ويُتقى بمبعد
نوى الطهرِ لم يطهرُ وللماءِ أبعد
الرجال من التطهير منه بأوكدٍ
وتطهيرُ أخرى منه وجهين أسند
وكافرةٍ من غسلِ حيضٍ بأجود
وتطهيرها من فضلنا في المؤطد
وعنه متى بالظهرِ عنه تفرد
وذي ميزة والطفلِ غير معدد
سوى الماءِ والأنجاسِ حتى بفدِّد
تغير من نجسٍ ولو نهر فرقد

فصل

القسم الثالث : نجس

وليس مزيلاً عنه تطهيره ولا
ولا يرفعُ التنجيسُ ماءً منجسٌ
ولا فرق ما بين الكثير ونزريها
وإن كان ماءً قلتين فصاعداً
سوى بولِ إنسانٍ ومائعِ غوطه

طهارته تغييره فيه فاشهد
بضم ولا غير الطهور بأجود
وما نجسته حكمه مثلها اعدد
فما نجس ما لم يتغير بمفسد
بقولٍ ونستثني مشق التبدد

وقيل قليل الما هنا ست أذرع
وإن تُلَقَّ دون القلتين نجاسةً
وقدرهما خمسٌ وعن أحمدٍ أربعٌ
مُقَارِبُ قنطارِ الدمشقي قدرها
وقيل ذراعٌ ثم ربع بمستوى الأرض
وطُهرهما بالقتلين وإن تشا
وإن كان فوقَ القلتين فبالذي
ويبقى الكثير واليسير فطُهره
وما غيرُ ماء واليسيرُ مطهرٌ
ولا ينجسُ الجاري بغير تغير
ومائع غير الماء ينجس مطلقاً
وكل ملاقٍ جسمٍ حي فحكمه
وأخبار موثوقٍ به بنجاسة
وإن عيّن اقبل قولَ عدلٍ وعدلة
ومن كافر أو من صبي وفاسق
وإن قال عدلٌ ذا فقط إثر والغِ
وإن عينا كلبا ووقتاً تساقطا
وعند ظهور مبهم في منجس
وليس بشرط أن يريق كليهما
فان يستبن بعد الصلاة الطهور لم

إذا ضربت في مثلها فارو واسند
فنجسٌ سوى الجاري بها في المؤكد
مئين عراقياً وقرب أو احدد
وسبعةً أرتالٍ وسبعٍ فقيّد
في أقطاره ان تجهل احدد
فتتركه حتى يطيّب فتهتدي
ذكرتُ ونزح للتغير منفذ
بماء كثير نابعٍ أو مبدد
وقيل بلى كالمكث فاسمع وارشد
ولو قلتُ الجريات في المتجوّد
وعنه كما عنه بلى فرعهِ قد
كذا سؤره حكم الملاقي لمقتد
ولما يعينها له لا تقلد
بصير وأعمى كالرواية فاقتد
ومن ذي جنون للشهادة فاردّد
وناقضه عدل فحظرهما اقصد
لذكرهما ما لا يسوغ لنقّد
تيمّم ولا تقبل تحري المنجد
ولا الخلط في أولى مقالٍ لأحمد
يحتم عليه أن يعيد الذي ابتدي

وإن يك هذا في الثياب فصلٌ في
وقيل أن يزد المنجس كثرةً
وإن تشبهه مطعومةً بمنجسٍ
وإن يشتهه ماءً طهوراً بطاهرٍ
وقد قيل من كلٍ توضأً بغرفةٍ
وعند طرؤ الشك فابن على الذي
وإن صلح التغيير في الماء من أذى
ومن ير بعد الطهر في الماء نجاسةً

عداد المنجس ثم زد واحداً قد
تحر وقيل ان ابهمت تزيد
وحل بمغصوب تحر بأوكد
توضأ من كلٍ وصل فأفرد
ليسلم تطهير الفتى من تردد
تيقنت في كلٍ ولا تتردد
لصيق وخلط مادري غير ابدد
طرت قبل شك في الكثرة يفسد

باب الأنية

وكل الأواني الطاهرات وإن غلت
وغير لجين والمضبب منهما
وعن أحمد كالشافعي اتخذها
ويكره منها طهر كل مكلف
ويُعفى لنا عن مثل تشعب قصعة
ويحرم منها النزر من غير حاجة
ومثل الإناء في الحظر ماليس زينة
وآنية الكفار طاهرة معاً
وعن أحمد فيما يلي عورة أعد

تباح لكل مطلقاً غير عسجد
فحرم على الصنفين لا تتقيد
مباح ويعد ذا لنقض التقصد
وفي صحة التطهير وجهين أسند
من الفضة إن لم تلمس وتقصد
في الأقوى كنز العين حتماً بأجود
للبس كقنديل ومشط ومروء
وأثوابهم ما لم تيقن لمفسد
صلاتك فيه قبل غسل تسدد

وجانب قبيل الغسل ما استعملوه في
وعنه بذا اخصص من يحرم ذبحه
ومع قولنا بالحل في الثوب والإنا
وما جهل استعماله من متاعهم
وصحح بلا كره يصل بثوب من
وما بدباغ طاهر جلد ميتة
وقد قيل طهر جلد ما حل أكله
ويشترط كون الدبغ ينقي منشفاً
ويشترط للتطهير من بعد دبغه
ويؤكل إن يطهر بدبغ بأبعد
وكل مذكى جلده مثل لحمه
وذا من سوى المأكول لا لاحترامه
ويحرم مثل النفع بالجلد خرزه
فان لم يجز أو جاز مع خرزه فما
وعظما وقرن الميتة احظر وظفرها
ووجهان عنهم قيل في رُخو بيضها

أوانيهم إن ينق بالغسل تهتد
ولا تأكلن ما يصنعوه وبدد
فلا تكرهن في غير غسل بأوكد
مباح بلا كره بغير تقيد
يظن أذاه مسلماً في المجود
وعنه كحي صار بالدبغ فاعضد
على أظهر الوجهين حسب مقلد
فما نفعه في الماء بعد بمفسد
على منتقى القولين غسل فأكد
وإلا انتفع في يابس في المؤكد
وصوف وريش الميت كالحوي فاعضد
ولو حياً ان طهرت طهر بأجود
بشعرة خنزير على المتأكد
يلاقيه رطباً غسله احتم بأجود
ومنفحة كالدر نجس بأوكد
وطهر بغسل أصل ريش بأجود

باب الاستنجاء

وَسَمٌّ إِذَا رَمَتِ الْخَلَا وَتَعُوذُنْ
وَنَحُّ الَّذِي اسْمُ اللَّهِ فِيهِ بَلَا أَدَى
وَقَدْ جَاءَ عَنْهُ فِي الدَّرَاهِمِ رَخِصَةٌ
وَقَدْ يَسَارًا فِي الدُّخُولِ وَعَكْسَهُ
وَكُنْ نَاصِبَ الْيَمَنِ وَمَعْتَمِدًا عَلَى
وَلَا تَلْبِثَنَّ إِلَّا بِمَقْدَارِ حَاجَةٍ
وَعَنْ مَوْضِعِ تَخَشُّعِ تَعْدِي أَذَاكَ مِلْ
وَأَحْسِنُ الْاسْتِجْمَارَ وَتَرًّا أَقْلَهَا
وَيَجْزِيءُ فِي الْأَوَّلِ بَغَيْرِ حِجَارَةٍ
وَيَحْرُمُ وَلَا يَجْزِيءُ بَرُوثٌ وَرِمَةٌ
وَمَسْحٌ بِفَرْدٍ ذِي جَوَانِبٍ مَجْزِيءٌ
وَإِتْبَاعُهُ بِالْمَاءِ أَوْلَى وَمَكْتَفٍ
وَيُكْرَهُ بِالْيَمَنِ وَيَكْفِي بِأَجُودٍ
وَمُسْتَغْفَرًا كُنْ فِي الْخُرُوجِ وَحَامِدًا
وَأَبْعَدُ فِي الصَّحْرَاءِ عَنْ أَعْيُنِ الْوَرَى
وَيَبُولُكَ فِي شِقِّ وَفِي السَّرْبِ فَآخِشُهُ
وَمَشْرَعَةٌ وَالشَّارِعُ أَحْذَرُ وَلَا تُدْرُ

ولا تنكشف إلا مقارب مقعد
ونقش الخواتيم اخب في باطن اليد
ففي الحرز أولى إن تكن ذا تنقد
خروجًا وانصب في جلوسك تُرشد
اليسار وإن تعطس ففي قلبك أحمد
ومع مسحه انثر ثلاثًا وعدد
برفق وتفريج لأليك تُرشد
ثلاث بمنق طاهر حل أقصد
وإن لم تطهرك الثلاثة فازدد
وحي مطعوم ومحترم حد
ومسح به من عبد غسل بأوكد
ببعضهما فالماء أولى لمقتد
وجوز صب الماء بها لا تشدد
ومستنجياً للنوم والريح فند
لستر ورخو الأرض للبولة ارتد
وعن دوح ظل النفع والثمر أبعد
إلى النيرين الفرج فاكرهه تهدي

ونزرجرى والغوط عن كل اصدد
وكلاً وراء ما حال جؤز بأوكد
تبل في مهبّ الرىح تسلّم من الردى
ومن غير عذر فاكرهن في المجؤد
وفي موضع الغسل اكرهن ذا تركد
فإن جاوز المعتاد فالماء أفرد
وقيل بلى تحت المعى إن يعؤد
روح من الفرجين حسب فقيد
فوجهان مع ذا فى التيمم أسند
وقولان فى إيجابه والتأكد
بأجرة مثل مع يسير بأجود
تأتى وإلا فليطهره مبتد

وفي راكد الماء اكره البول مطلقاً
ويحرم الاستقبال براً وضده
وعنه لإستدبارها فى الفضاء ولا
ولا تكرهن للعدر بولك قائماً
ولا تكرهن للحاجة البول فى الإنا
ويجزىء الاستجمار من كل خارج
ولا يكتفى فى المسح فى غير فرجه
ويجزىء كالمعتاد من كل نادر الخ
ولا يجزىء فى الأولى وضوء كقبله
ومن يمد يغسل أنثيه وفرجه
ويلزم ذا عجز طهارته ولو
وذا قلفة ألزمه إظهار تمره

باب السواك وسنن الوضوء .

سوى صائم بعد الزوال وبالندي
فهل هو مباح أو لندب تردّد
وعند انتباه والوضوء فأكد
بعود منق طاهر غير مفسد
فيكره كتخليل به لا تشدد

يسن سواك المرء فى كل وقته
فللصائم اكره فعل ذين وعنده
وعند صلاة أو تغير نكهة
ويستاك عرضاً ثم عند تلاوة
وحرّم بذي سم وإن ظن ضره

وضوءٍ على الوجه القوي المجوّد
على كل عين في القوي بأثمد
وعند انتعالٍ أو دخولٍ لمسجد
وللقزع اكره ثم تدليس نهد
ونمصٍ ووصل الشعر بالشعر قيّد
بقول بلا عذر ومن جزّ يقتد
وتوفيره أولى سوى شعر فوهد
كتزيينه باللبس في نص أحمد
وحلق القفا ايضاً على النص فاشهد
يلي الحلق مع مازاد عن قبضة اليد
خلاف مجوس مع روافض مُرد
مع الأمن في الأقوى وحتم التعبّد
ويكره في الأسبوع فعل التهوّد
وإغلاق أبوابٍ وطفي الموقد
وحمّد وغسل الغمر عن فيك واليد
وحلقاً أو التنوير للعانة اقصد
ودفنك كلاً سنة فارو واقتمد
وظاهر لون حسب طيبٍ لخرّد

وبالثوب يجزي أو بأصبغه لدى
وغباً تدهن واكتحل موتراً تُصب
وبالأيمن ابدأ بالطهارة كلّها
وغيرٍ بغير الأسود الشيبّ وابقه
للعن عليه احظّر كوشم ووشرها
ويكره حلق الرأس في غير حجة
ويكره لا الأنثى لغير ضرورة
إذا خيف منه فتنة ببقائه
وحفّ الرجال الوجه يكره مطلقاً
وإعفا اللحانذبٌ وقد قيل قدر ما
وجزّ وقيل الخير حف شوارب
وكنّ عالمًا أنّ الختان لواجبٌ
ويشعر لآلاً يبلغ العشر أقلّفاً
ويُشعر إيكاء السّقا وغطا الإنا
وتسميةً عند الطعام ونحوه
وتقليم أظفار ونتفٍ لإبطه
ويكره بعد الأربعين بقاؤه
ونذبٌ بباد الريح طيبٌ ذكورنا

فصل في سنن الوضوء

وتسميةً عند التطهر سنةً
وغسلُ يدي من قام من نومٍ ليلِهِ
وتقديمُ الاستنشاقِ والفمِ سنةً
ومن غرفةٍ إن شئت أو من ثلاثة
وغسلُ عيون المرء إن لم يخف أذىً
ومسحُ الفتى من مقدم الرأس سنةً
وثانية مع ثالث الغسل لا تزدد
وعنه أتى الإيجابُ عند التعمد
ثلاثُ لندبٍ لا وجوبٌ بأوكد
وبالغُ إذا لم تنوِ صومًا تُرشد
ومن ستة معدودة إن تشاء عدد
وتخليُّك الرجلين والشعرَ كاليد
وعنقٍ وأذنيه بماءٍ مجدّد
وباللفظِ ذَكَرُ النيةِ اندبٍ وأرشد

باب فروض الوضوء ، و صفته

وفي طَهْرِك الأَحْدَاثِ تَقْدِيمِ نِيَّةٍ
وَنَدْبٍ عَلَى الْمُنْدُوبِ تَقْدِيمُهَا وَذَا
وَإِحْضَارُهَا بِالذِّكْرِ فِي الْكُلِّ نِيَّةٍ
وَلَا ضَيْرَ فِي نَطْقِ يَخَالِفُ مَا نَوَى
وَيَكْفِيهِ الْإِسْتِصْحَابُ حَكْمًا وَقَصْدُهُ
عَلَى أَوَّلِ الْمَفْرُوضِ أَوْجِبُ وَأَكَّدُ
لِإِشْكَالِهِ عِنْدِي لِتَنْظِيفِهِ قَدْ
وَنَطْقُكَ بِالْمَنْوِيِّ عِنْدَ التَّعْبُدِ
وَلَا ضَمُّ غَسَلٍ لِلأَذَى وَالتَّبَرُّدِ
بِقَلْبِ لِرَفْعِ الْحَادِثِ الْمُتَجَدِّدِ

أو الطهر ينوي فعل ما الطهر شرطه
 ومن ينو طهراً مستحباً فيذكرن
 وقد قيل يُجزى قصد ما سن فعله
 ومن ينو من احدائه الفرد لم يفد
 وقد قيل يُجزى قصد فرد سوى مع
 وإن ينو فرض الغسل لم يُجزه عن
 تميمض كذا استنشق وعم بقية
 وفي قول استنشاقه حسب واجب
 ويروى لنا في غسل مسترسل اللحا
 وما يصف الجسم اغسلنه مع الذي
 ومن بعده غسل اليدين وأدخل
 وأكثره يجزي بقول فقوه
 وعن أحمد يجزي النسا مسح بعضه
 وغير يد في المسح يجزي بأجود
 ورجليك والكعبين فاغسل وإن تكن
 وقولان يروى في الموالة وهي أن
 وخد باعتدال الوقت علم اعتبره
 ويغسل ما يبقى من العضو أقطع
 وغسل مزيد مبهم أو بموضع الوج
 ولا بأس بالإسعاد خارج طهره

وما قطعها والشك بعد بمفسد
 إذا حدثا لم يجزه في المؤكد
 مع الطهر لا مع قصد طهر مجدد
 سواء على الأقوى أو اطلق تردد
 اختلاف كحيض مع جنابة خرد
 الفروض على الأقوى فكن ذا تأيد
 من الوجه غسل بين رأس وأوتد
 وفي ثالث في الغسل أوجهما قد
 وإجابه قولان فاعمل بأوكد
 بين ويجزي غسل باد الملبد
 المرافق وامسح كل رأسك تقيد
 وعن أحمد يجزي كناية قد
 ولا ندب في التكرار في المتأكد
 ولم يجز غسل لا بمسح بأوكد
 مخالفاً بترتيب تعد في المؤكد
 تغسل عضواً والذي قبله ندي
 ولا تعتبر في قره وتصخذ
 ويسقط عن مستوعب الرجل واليد
 وب افترضه كالمحاذي بمبعد
 وهل يكره التنشيف قولين أورد

ووجهين في عفو عن الرفع قد حكوا
وعند الفراغ اسم بطرفك شاهداً
فكن للمآقي ملجأ لا تقلد
تلاق غداً باب الرضى غير موصد

باب مسح الحوائل

ومسح مباح الخف والجور بين
وعنه امسح الجرح يرويه حنبل
وقولان في المغصوب ثم الحرير كالم
وجوز على المنصور مسح قلانس
فأما متى كانت عمامة ماسح
وعمة مخل حلقه بذوابة
وتعميمها في الرأس في الخلف فاجع
ومن يلقم الجرح الدواء ونزعه
وإكمال طهر شرطه قبل لبسه
فلايس ممسوح بعضو مطهر
إذا هو لم ينزعه ثم يعيده
وستر محل الفرض شرط وثبته
وإن يبد بعض العضو لا تمسح ولو
وقد سن يوماً للمقيم وليلة
إذا كان حلاً والحرام كحاضر
وعمم إلى حل الجبيرة مسحها

والجبائر والجرموق والعمة اقصد
إذا خيف مكشوفاً وليس بمبعد
نجس عيناً خوف برد بأجود
كذا خمر تحت الحلوق لخرد
محنكة جازت بغير تردد
ودينة القاضي بوجهين أسند
لن إذا سترت ما كشفه لم يعود
مشق فمجز مسحه في المؤكد
في الأولى وشرط الطهر للجبر بعد
قُبيل كمال الطهر عن مسحه دد
على طهره بعد الكمال بأوكد
بلا شدة كاللفاف المشدد
عفا الشخص عن نزر بذا لم أبعد
ومبعد أسفار ثلاثاً ليسرد
وقد قيل في المحظور عن مسحه اصدد
إذا كان قدر الفقد حد التشدد

له ولمغصوب ونجس مشدد
وعنه من المسح الذي بعده ابتد
كعكس وشك في ابتداء بأوكد
به بعدها كلاً إلى أصله اردد
من الحدت امسح كالمسافر تهتد
ويقدم فليخلع ولا يتزيد
له مع فقد المسح مسح المصعد
أو انقضت الأيام للطهر جدد
بناءً على حكم الموالاة قيد
واحداثه والرجل في الساق جود
كغسل وغير الجبر في الغسل أبعده
وظاهر خف كسطه غير مفسد
إلى الساق لاسفل وعقب فأوجد
سوى مسح أعلاه على المتوطد
بطهرهما لا ذو التيمم فاقتد
وعنه هما شيان لا تتزيد
وعن مسح خف غسله في المجود

وإن شق قلع الزائد افرض تيمماً
ومن حدث من بعد لبس حسابه
وتمم مقيماً حين تقدم ماسحاً
فإن شك هل صلى به الظهر أو أتى
وإن أنت لم تمسح وسافرت محدثاً
وإن زاد عن مسح المقيم مسافر
ولا بس خف بعد خف مطهر
وإن ظهر الممسوح من غير محدث
وعنه فروض الأصل تكفي مرتباً
وكالنزاع إخراج إلى ساق خفه
وقيل على أهل التيمم مسح أو
ووجهان إن ينحل كور عمامة
ومسحة أعلى الخف من رأس أصبع
ولا يجب استيعاب الأعلى ولا يسن
وذو سلس والمستحاضة يمسحان
ومسح الفتى أولى من الغسل رخصة
ووجهان هل يجزيك مسح بحائل

باب نواقض الوضوء .

وكل الذي يبدي السيلان ناقض
وينقض نزر خارج من سواهما
وعن أحمدٍ إن اليسير لناقض
وعند أحمدٍ شبر وفتربثالث
ودون امتلاء النصف من فيه نزرما
وينقض بادي الريح من قبيلهما
ومنه زوال العقل لا نوم جالس
وعنه الثلاث انقض بها مطلقاً كما
وناقضه بالعرف يضبط لكن السقوط
ومن شك هل نام الكثير أو القل
وينقض مسُّ الفرج من غير حائلٍ
وفرَجٌ سواه حُكْمُهُ حُكْمُ فَرَجِهِ
وفي مسِّ فرجِ الطفلِ فاحكمم كبالغٍ
ووجهان في مسِّ بزائدٍ أصبعٍ
وعنه كذا لا نقض بالمسِّ مطلقاً
وعن أحمد لا نقض في ظهرِ كَفِّهِ
وعن أحمد نقضٌ بمسِّ ذراعِهِ

ولو طاهراً مع نادر أو معوّد
كمثل دم والقبيح والقيء عدّد
وذا النزر عند الأوسطين بأوكد
وأيسر من شبر برابعٍ اعدد
يقيء وعنه دون ملء الفم اشهد
على أشهر الوجهين عن صحب أحمد
ومن قائم نزر وركعٌ وسُجّد
كثير الكرى أو نزر ملقى ومسند
عليه لا دليل بأجود
الطهارة أصل لم يزل بالتردد
سواءً بظهر الكفِّ أو بطنها قد
وفي الدُّبر انقل عن قولين ترشد
ورأس بلا خلف وأصل بأوكد
وفي بائنٍ أو فرجٍ ميتٍ بأوكد
وعنه كذا تخصيُّه بالتعمد
وعنه ولا من غير شهوة مفسد
وبالفرجِ عن صحب وقد قيل لا أشهد

وقولان في مسّ الفتاة لفرجها
ومَنْ مَسَّ قُبْلَى مُشَكِّلٍ زَالَ طُهُرُهُ
ولا نقضَ في فرد سوى لمس شهوةٍ
وينقضُّه لمسُ النساءِ لشهوةٍ
ولا فرق بين الأجنبي ومحرمٍ
كذا لمسها ذليلاً وما السنُّ ناقضاً
وقيل بلى إن كان فيها لشهوةٍ
ولا يُحدثُ الملموسُ ياصحٍ فيهما
وكفرٌ وغسلُ الميت في النصِّ ناقضٌ
وأكلُ لحوم الجزر ينقضُّ مطلقاً
ولا نقضَ في المنصور من شرب دَرِّها
ولا نقضَ في أكل المحرَّم لحمه
ويشعر من تسليم ظفر وضوؤه
وموقن طهرٍ ثم شك وعكسه
فإن شك في سبق فطوراً كعكس ما
لإيقان فعل قد أزال طهارة
وحُرْمٌ على من أحدثوا مسُّ مصحف
وللمرء مس مع مباح تيممٌ
وعن أحمدٍ لا مثلُ خطِ كتابة
ومسُّ كتاب فيه منه ودرهم

وفرَجٍ سواها حكمه كالذي ابتدي
ولو أنه الخُنْثَى بغير تقيّد
فتى ذكراً أو هند قبل النساء اشهد
وعنه على الاطلاق والعكس أسند
سوى طفلةٍ لا ميتةٍ في المجوّد
ولا الظفرُ مع شعرٍ ولا لمسٍ أمرد
وزائد خلق فيهما كالمعوّد
في الأولى ومع لمس اشتهاً بأبعد
وقد قيل لا والثاني لا فيه أكد
في الأولى وعنه من عليم بمفسد
ولا مرق أو غير لحم بأجود
في الأولى ولا من مسه نار موقد
ومحظورٌ لفظ دون ردة معتد
على الأصل يبني نابذاً للتردد
يرى قبل أو مثل له الآن مهّد
وبالعكس أو حالهما في الذي ابتدي
وكل صلاة والطواف تسدد
وحملٌ وتقليبٌ بواسطة قد
لمحدث أو بالنجس أو فيه فاصد
مباحٌ على المنصور من نص أحمد

ولا تمنع الصبيان من مس لوجهم وحظر بلا خُلفٍ سفاراً بمصحف ولا بأس في كتب الامام بآية وحُرْمٌ عليه الإتكاء على الذي وفي اللوح قرآن على المتجود لدار حروب مثل تمليك ملحد وثنتين للكفار بالشارع اقتد به منه مع كتب الحديث وشدد

باب موجبات الغسل

ومن سبعة غسلُ الورى من جنبه وإن ينتقل أو بعد غسل خروجه وعنه قبيل البول إن يبدُ فاغتسل وفي قولنا لا غسل عند انتقاله وإن يرَ في ثوب به اختص يغتسل ويقضي عباداتٍ من الزمن الذي وإن كان ثوب اثنين لا غسل مطلقاً ويلزمه غسل لحلم وبله كذا إن يردون احتلام تبلاً وغسل ملاقة الختانيين مطلقاً وميت كحي والبهم كناطق إذا كان ممن قد يجامع مثله ووجهان في الموطوء في دُبُرٍ مع لها لذة دفقاً وإلا فلا اقتد ولو فضلةً فارو اثنتين ووطد وإن يبدُ بعد البول عن غسله حدٍ فأوجب غسلًا مطلقاً حين يبتدي ولو من صبي ممكن حلمه طد يُظن خروج الماء فيه ويبتدي وعن أحمد ألزماه الغسل تهتد تُظن منياً مثل طلع منضد متى لم يهيج شهوة قبل مرقد بتغيب سن الرمح في كل مورد كذا الحكم في استدخالها من معدد بأصلي فرج لا بفرج مزيد دخول قضيب في غلاف ملبد

وغسل الذي يأتي الهدى بعد كفره
 وللموت مع حيض النساء ونفاسها
 وما الغسل بالاغماء والصرع واجبٌ
 ويحرم قبل الغسل قرآنُ آيةٍ
 إذا كان نفس اللفظ يفهم أنه
 وللجنب الأولى تجنب مسجداً
 سوى خائف أو ملجأ عزَّ طهره
 وقال أبو بكر بلا ندبٍ أكد
 ووجهان في إملاص طفل مجرد
 بغير يقين الماء في المتأكد
 وفي بعضها قولان والمنع جود
 قرآنٍ وإلا إن نواه به قد
 وقبل وضوءٍ حرَّم اللَّبثُ واشدُّ
 وكالجنبٍ أنثى بعد قطع الدم اعدد

فصل

فيما يتعلق بالتقاء الختانيين من الأحكام

وتقضي ملاقاتُ الختانيين بعده
 وتقريرُ مهرٍ واستباحة أول
 وفيئة مؤلٍ مع زوال لعنةٍ
 وإفساد ما كفارةً في فساده
 وتحريمُ اصهارٍ وقطع لصومه
 وحد وغسل مع ثيوبة نهد
 وإلحاق أنساب وإحصان معتد
 وتقرير تكفير الظهار فعدد
 وكون الإماما كانت فراشاً لسيد
 كذلك لحنث الحالف المتشدد

فصل في الأغسال المستحبة

وعشرةُ أغسالٍ وأربعةُ أتت
وطالبُ غيثٍ والكسوفين والذبي
لكل صلاةٍ ثم مُغْمَى عليه والصرعُ
وغسلٌ لإحرامٍ ومدخلُ مكةِ
ورميُّ جِمارٍ واغتسالُ لزائرٍ
تُسَنُّ لآتي جمعةٍ ومعيدي
يغسَّلُ ميَّتا واستحاضةِ خردٍ
متى يصحو بلا حلمٍ اشهد
ووقفهُ تعريفٍ ومزدلفٍ زد
وغسلُ وداعٍ في طوافِ التزود

فصل في صفة الغسل

وفي كامل الأغسال عشرٌ فغسلك
وثنٌ برفعٍ للجنابةِ ناويًا
وتحشو ثلاثًا فوق رأسك يافتى
وفيضُ ثلاثٍ فوق جسمك باديًا
وجسمك فادلِكَ باليدين ومختفي
كداخلِ أذنٍ ثم إبطٍ وسُرةِ
النجاسةِ عن جسمٍ في الأقوى بها ابتد
وسَمٌّ ورَبَعٌ بالوضوء المعدد
بهنِ ترؤي كل شعرٍ ملبَّد
بأيمنٍ شقٍ ثم للأيسرِ اعمد
مغابنِكَ انقيه بحسنِ التعهد
وباطنِ طي الركبةِ المتجدد

يواتي وشعر فرجٍ ثيبٍ أعدد
له من نجاساتٍ بغير تقيّد
وغسلك للرجلين بالماء جدد
في الأقوى وتنوي الرفع فرض المرشد
مروية فاقنع ولا تزيد
وعن أحمدٍ حتم الوضوء ليفرد
انتقال مني عن لباس مجرد
الموالة في القول الصحيح المسدد
بصاع وبالأدنى أن يعمم بأجود
وربع له مد وقيل هنا قد
نحا المجد مختاراً كملي المجرّد
إذا وصل الماء بل بحيض بأبعد
لعودة وطى أو لأكل ومرقد

كفيه وأنفٍ والذي تحت قلفة
وواجب هنا غسل الذي الغسل واجب
وعن موضع الغسل اجتنب متنجياً
وتغسل في مجزٍ لرجليك من أذى
وسمٍ ومضمض وانتشق ويمرة
وإن تنو غسلاً مع وضوءٍ تحصلاً
وإن كان لم يوجد له موجب سوى
ولا يجب الترتيب في الغسل ولا
ويجزىء مُدٌّ في الوضوء وغسله
ورطل وسُبُعٌ بالدمشقي صاعنا
ثمانية الأرتال صاع وذا الذي
وما نقض أنثى الشعر في ذا بواجب
ويشعر غسل الفرج ثم وضوؤه

باب التيمم

ولا وقت حظير النفل للمتعبّد
بمبلغ سرح أو مغاث المهدّد
سقام وخوف من تأذٍ ومعتد
وحرمته أو فوت وقت التعبد

ومن قبل وقت ما التيمم مجزئاً
وفي الوقت في الأولى ابتغاء الماء واجب
فان لم يجد ماءً تيمم وعذره
على نفسه أو ماله أو رفيقه

إذا طلب الماء عادم لا لجبنة
يكثر كذا المعجوز عن ثمن له
وللقرح أو جرح تيمم واغسل الصحيح
ويلزمه استعماله في جنابة
ولم يجز ناسي الما برحل تيمم
ويشعر للأحداث طراً وللذي
وإن يتيمم للنجاسة عادم
وليس عليه فيهما من إعادة
وصل لفقد التراب والماء ولا تعد

فصل

وللظاهر افرض ذا الغبار وإن يشب
وبالسبخ فامسح أو برمل مخالط
ومما سفت ريح على اليد فامسح
وسم وفرج واضرب التراب ضربة
وكلتا يديك امسح إلى مرفقيهما
فيمسح وجهها من بطون أصابع
يصلي به ناوي الفريضة مايشاء
وعنه تيمم عند كل فريضة

به ذو غبار فهو كالما المنكد
تراباً وفوق اللبد والحائط اقصد
ولا تمسح في الوجه مالم تقصد
بها مسح كل الوجه كالغسل أكد
بأخرى ويجزي فيه ضربة مفرد
ومن راحة كفأ إلى الكوع فارشد
مدى وقتها لا غير في المتأكد
وعنه لميت في الفنون لتقصد

تقيد بذلٍ غَسَلٍ بوقتٍ مبعد
 كذا مع إطلاقٍ إلى النهي فاحدد
 شرطٌ وهي شرطٌ له اعدد
 وأشباهها للرفع للحَدَثِ اشهد
 ورؤية ماءٍ ممكن الأخذ باليد
 وفي منتقى الأصحاب أبطله واردد
 لراجي وجود الماء فاتبعه واقتد
 صلاة ولو في الوقت خُصت بمورد
 وإن كنت فيها أُلغيتُ في المؤكد
 وصلوا في الأولى لم يعيدوا بأوطد
 وأعياء حملٌ إن يخف فوت مقصد
 أسيرٌ لمنع أو أذى من مهدد
 مع الماء وعنه للجنابة قيّد
 يصلي به أيضاً فبعده واردد
 وجدّت بماء للصريع به جد
 وقيل لزيد هكذا الفضل تعدد
 جنابةٌ إن لم تكف ذا الحدث الردي
 إذا ما كفاه للنجاسة ترشد
 أحقُّ وإن يوجد يكن حقَّ وجّد

وعنه إلى الأحداث أو نيل ما ولا
 وإن ينو نفلًا خص بالنفل فعله
 ونيته قصد استباحة ماله الطهارةُ
 كذلك تنوي كل ذات استحاضة
 ويبطله ما يبطل الماء مطلقًا
 ولا يبطلنه خلع ممسوح مبطل
 وتأخيرهِ المختارُ عند إماننا
 وإن تميم أول الوقت لا تُعدُّ
 ولا تُعدُّ إن صليت ثم وجدته
 وإن فقد الماء الحاضرون تيمموا
 ومن ينأ عن مصر لصيد ونحوه
 لتحصيل ماء يجزه التربُّ هكذا
 ولا تميم خوف فوت فريضة
 وقيل كذا إن جاء ماء مسافر
 ومع جُنُبٍ إن تلقى ميتاً وحائضاً
 وعنه إلى الحيين والحائض اعطه
 وفي جُنُبٍ مع محدث فاعطه الذي ال
 وخص به المحتاج غسل نجاسة
 ومن يك في أيديهما فهما به

باب إزالة النجاسة

وعند الذي كالخَلِ في غسلها أقصد في الأولى وفي الأحداث لا في المؤكد إلى السبع مع ترب في الأولى بمفرد وما ناله غسل الولوغ المعدد بقية غسلات المحل له اعدد وأجزائه كالشعر والرجل واليد وعنه ثلاث منتقى قول أحمد وعنه ثلاث غسل أبداننا قد على الأرض مع أجزائها لا تعدد ولوغ سوى استنجائنا في الموجود وقيل لما إن حله الترب يفسد وملح ومطحون الحبوب المعود باذهب أثر بالجفاف بأوطد سوى الخمر خلا لا بتخليل أقصد يطهر دهناً غسله في الموطد وتحبس ما جلت فطهره ترشد من الغسل مأتي عليه بأزيد

وليس مزيل غير ماء نجاسة ويكره غسل النجس من ماء زمزم وغسل إذا الخنزير والكلب واجب وعنه ثمان مع تراب بغسلة فغسله سبعاً بالتراب وقيل بل ولا فرق في التنجيس بين ولوغه ومثلهما باقي النجاسات كلها وعنه ثلاث في السيلين وحدها وعنه أزل عيناً ككل نجاسة ووجهان في شرط التراب لما سوى وكالترب إثنان وقيل لفقده ولا بأس في غسل الأذى بنخالة ولا تطهر الأرض التي قد تنجست ولا تطهرن بالحوول عين نجاسة وعنه وإن خللتها طهرت وإن وإن يسق زرع بعد نجس بطاهر وإن يخف تنجيس المعين فاعتمد

وبول الغلام انضح مالم يغذّه
 وطهر بمر الماء في البئر قعره
 ولا توجبن تغسيل أرجائها على
 وعن أحمد يجزيه ذلك نعاله
 وفي طهره بالدلك وجهان مطلقاً
 وقيل بل اعفوه عنه لا عن أذى سوى
 كقيح ودود أو صديد جروحه
 وفي عرقٍ مع ريق حُمُرٍ أنيسةٍ
 وجلالة في قول تنجيسها وفي
 وتافه أرواث وبول الحمير
 ويعفى ولو عن فاحش في استحاضة
 وطهر المني اختر ويجزيه فركه
 ومثل دم مذّي وبالنضح يكتفى
 وقولان عنه في رطوبة فرجها
 وتطهير ميت الناس أولى وعضوه
 ومالا دم فيه يسيل فطاهر
 وفي دمه قولان هل هو طاهر
 وباقي دماء اللحم في اللحم طاهر
 وسؤر لسنور ومادون خلقها
 ووجهين في بيض وفي لبن وفي

طعام وبول الطفلة اغسله واعدد
 إذا لم يغيره وهو طاهر اشهد
 الصحيح وغسل الرأس أوجه ترشد
 وعنه سوى من بولٍ أو غائطٍ رد
 كذا أثر استجمارهم في المجود
 يسير دمٍ من طاهر أو مولد
 وعن نزرها يعفى بغير تردد
 وبغل وحي كاسر غير ما ابتدي
 يسير نبذ ثم قيء مزهد
 والبغال وخفاشٍ مقالين أسند
 وسالس بول مع كمال التشدد
 ومسح متى نجست أو كالدّم أعدد
 في الأولى وعنه طاهر فارو وارد
 وفي بلغم قولان والطهر فاعضد
 وعن أحمد التطهير يختص من هدي
 ولو مات إن طهرته حياً اهتد
 كبق وبرغوث فبالأسهل اقتد
 ولو كان ذا لون بطبخ مزيد
 كعرس وفأر للأراضي مخدد
 مني كذا مع وبره مطلقاً طد

وعن نَزْرِ رَوْثِ الْفَأْرِ لو أَنهْم عَفُوا
وَإِنْ خَرَجْتَ مِنْ مَائِعِ حَيَّةٍ فَكُلْ
وِدُودَ الطَّعَامِ أَفْهَمُ وَذُو الْقَزِّ طَاهِرٌ
وَمَا حَلَّ طَعْمًا فِي اخْتِيَارِ فَطَاهِرٍ
سِوَى دَمٍ غَيْرِ الْحَوْتِ أَوْ مَتَوَلِّدٍ
وَعَنْ أَحْمَدَ فِي خَارِجٍ مِنْ سَبِيلِ مَا
وَلَا رَيْبَ فِي تَنْجِيسِ مَائِعِ مُسْكَرٍ
وَأَحْكَامِ سُورِ الْحَيِّ أَحْكَامُ ذَاتِهِ
وَمَا الْعَفْوُ فِي الْأَطْفَالِ عَمَّا يَلَامُ سِوَا (١)
وَإِنْ مُسِحَ الْجِسْمُ الصَّقِيلُ مِنَ الدَّمَاءِ
وَلَا يَطْهَرُ الْمَنْقُولُ بَعْدَ تَشْرُبٍ
وَنَزْرُ غِبَارٍ أَوْ دَخَانٍ نَجَاسَةٌ
وَعَنْ بَلِيٍّ فَانْقَعَهُ بِالْمَاءِ أَوْ اغْسَلْنِ
وَمَبْهَمٌ طِينٌ فِي الشُّوَارِعِ طَاهِرٌ
وَعَنْ سَائِرِ الْأَنْجَاسِ لَا تَعْفُ غَيْرَمَا
وَمَا قِيلَ يَعْفَى عَنْهُ فَالْعَفْوُ يَأْتِي

كَمَخْرَجِهَا مِنْ مَائِعٍ لَمْ أَبْعَدْ
وَمَا حَوْلَهَا ائْبُدُ إِنْ تَمَّتْ فِي مَجْمَدٍ
وَفِي وَزَعٍ وَجِهَانٍ وَالْجَنَسُ أَبَدٌ
كَذَا كُلُّ مَا مِنْ حَيْهِ الْحُلُّ يَبْتَدِي
مِنَ الدَّمِ حَتَّى مِنْ أَنْسَاسِي مِنْ هَدٍ
يَحُلُّ إِذَا عَنِ نَزْرِهِ الْعَفْوُ أَكْدُ
وَمَا مِنْ نَجَاسَاتٍ تَوْلَدُ فَاشْهَدُ
وَمِثْلَ إِنْءَاءِ الْأَدْمِيِّ سُوْرُهُ اَعْدَدُ
بِأَيْدِيهِمْ مَعَ فِيهِمْ بِمَبْعَدِ
فَعَفْوٌ مَبْقَاهُ وَطَهْرٌ بِمَبْعَدِ
النَّجَاسَةِ غَيْرَ الثُّوبِ بِالْغَسْلِ أَطْدُ
إِذَا شَقَّ يَعْفَى عَنْهُ مَا لَمْ يَزِيدِ
وَجَفَفَهُ مَرَاتٍ وَبِالْمَجْدِ فَاقْتَدِ
وَإِلَّا فَنَذَرُ مِنْهُ عَفْوٌ بِأَجْوَدِ
ذَكَرْنَا وَإِنْ لَمْ يَدْرِكِ الطَّرْفَ تَهْتَدِ
يَخْصُ بِتَصْحِيحِ الصَّلَاةِ فَفَقِيدِ

(١) الأصح: يلامسون.

فصل

في كيفية إزالة النجاسة

ونح عن الأجسام عين نجاسة مع العصر إن واتى وإلا بدقه على حسب الإمكان في كل غسلة وإن شق قلع اللون أو صرف ريحها ويطهر بالأمطار كل مقابر الأوائل ومن غسل الأجر طهر ظاهراً ولا تسألن عن طاهر مبهم وإن

ومن بعد هذا أتبع الماء ترشد أو العرك أو تجفيف أو قلب اغتد ويكفي مرور الماء على الأرض فاقتد بغسل ليعفي عنهما لا تشدد إن لم يبق عظم بهائد فإن ينكسر فاحكم بغسل مجدد تسل لم يكن حتماً جواباً بأجود

باب الحيض

وحيض النساء طبعاً وفي الحمل لم تحض ويمنع حيض الخود فعل صلاتها ودرساً لقرآن ودرساً لمصحف وسنة تطليق وعدة أشهر بلوغاً وغسلاً واعتداداً به وإن ولا تأت باقي العشر من قبل غسلها

ليغذى به المحمول قبل التولد وإيجابها للصوم ولتقضه قد وتطواف بيت والدوام بمسجد ووطئاً بفرج ثم يوجب فأعدد يغض حل صوم كالطلاق بأوطد وإن شئت فاستمتع بغير المعود

وكفارةً بالوطء في فرجها على
واكملها الدينار والنصف مجزيء
وتسقط بالاعسار في خير نصه
وإن طاوعت أوجب عليها بأوطد
وكالحيض فيما قيل حكم نفاسها
وليس بحيض قبل تسع دم يرى
وخمسون أقصاه وعنه وخمسها
وأدنى زمان الحيض يوم وليلة
وعشر وخمس أكثر الحيض للنسا
وغالبه ست أو السبع إن رأت
وأدناه عشر مع ثلاث بأوكد
وعنه روى حرب وصالح ابنه
وإن يستدم نزف بذات تحير

الصحيح ولو بعد انقطاع بمبعد
وعن أحمد في حال إدبار مبتدي
ولا تسقطن بالجهل في المتوطد
وقد قيل لا كالحج والصوم فاشهد
سوى في بلوغ سابق ومعدد
وقيل ولا قبل اثنتي عشرة اصعد
لعرب وعنه مطلقا للنسا زد
وعن أحمد أدناه يوم فأبعد
وعنه وسبع بعد عشر به احدد
وغالب طهر سائر الشهر فاسرد
وعن أحمد عشر وخمس ليحدد
فلا حد للأدنى كما في المزيّد
فباقي شهر فوق ما تجلس احدد

فصل

في المبتدأة

فمن بدأت فلتغتسل بعد نزره
ومن بعد أوفاه فما دون تغتسل
فإن يتساوى في ثلاثة أشهر
وتعصب وتأتي ماتشا من تعبد
عقيب انقطاع إن يزد للتأكد
تصر عادة في رابع في المؤكد

وعن أحمد في ثالث صار عادة
 فإن عبر الأوفى تصر مستحاضة
 إذا لم يفت أوفى ولا النزر فوقه
 وإلا لتجلس غالباً أو أقله
 ومابين أدناه وأوفاه حُرِّم
 وتجلس ما اعتادت لطاري استحاضة
 فإن عُدِمَ التَّمييزُ مع عادة معاً
 وعن أحمد الأوفى وعنه كأهلها
 وإن تنس موضع عادة دون قدرها
 وقيل لتجلس بالتحري فقوذا
 فإن تنس قدرًا دون وقت فغالباً
 وما الميز معمولاً به في سوى التي
 ولا تلتفت معتادة إن تغيرت
 وعند إمام الوقت تجلس مطلقاً
 ومن طهرت في عادة فلتعبدن
 وصفرة وقت الحيض منه وكُدرة
 وقد قيل حيض بعده إن تكررا
 وليس بحيض صفرة ثم كدرة
 ومن تر في يوم دماً تجلسن به
 وقد قال عنه كوسج لا تلفقن

فتقضي صوم الفرض فيه وتبتدي
 فإن يتميز تجلس الأسود الردي
 ولا زاد أدنى الطهر عن أحمر طد
 أو الكثر أو مثل الأقارب ترشد
 الجماع احتياطاً للأذى والتعبد
 وعنه لدى تميزها وقت أسود
 ففي غالب تجلس وعنه المصرد
 كذا في ابتداء الحيض والأكثر اعضد
 لتجلسه في مبدا الشهور بأجود
 أتى الخلف في تحييض من حارت اشهد
 لتجلس وعنه النزر في وقتها قد
 استحيضت وقيل احكم به حين تبتدي
 ولم يتكرر مطلقاً في الموطد
 لظاهر مايروى بغير تقيد
 فإن عاد فيها فهو حيض بأوكد
 وليس بحيض بعد وقت بأوطد
 ولم يعبر الأوفى بذا القول بعدي
 لمن بدأت في الظاهر المتوطد
 فإن تر طهراً بعده تتعبد
 بل الطهر مع كل الدما حيضاً اعدد

فإن يتعدَّ الطهرُ والدمُ كثرةً وإن قل مجموعُ الدما عن أقله
ووجهان في إيجابِ غسلِ على التي
فقليل عليها الغسلُ حتمًا وقيل بل
فقل فيه مثلُ الإستحاضة ترشد
فنزفُ فسادٍ لا تلفقُ تفسد
تري نصفَ أيامٍ دما بعد مبتد
إذا تم أدنى الحيض من متعدد

فصل

في أحكام الاستحاضة

ومن تستحض مع شبهها فأمرنهم
وطهر لوقت الفرض عند دخوله
ولا توجبنَّ الشدَّ مع غسلها الأذى
ولا توطئن في الفرج إلا مخافةً
وذو سلس جار وذاتُ استحاضة
ومن يتسع وقتُ انقطاعٍ لفرضه
بغسلِ فروجٍ ثم عصبٍ مشدد
وإن تغتسل مع كل فرض فسد
لكل صلاة في الأصح المجود
من العنتِ المردي الفتى في المؤكد
متى انقطعا تفسدُ صلاةً بأجود
فألزمه فيه فعله لا تردد

فصل في أحكام النفاس

وأما النفاس الأربعون ونزؤه ويكره في الأولى لزوجِ جماعها لها بنفاس أو بشك فعبدن ووقت نفاس لا يكون استحاضةً ومن شرط أحكام النفاس تخلق ومن أول إن تلق تومين وقتها ومن تدم من قبل المخاض ثلاثة فقيد وإن تطهر فمر بالتعبُد إلى الأربعين افهم فإن عاد فاشهد ومرها لتقضي صوم فرض مؤكّد وإن وافق المعتاد ما جاز تقعد الجنين أو المبدأ كما في التعدد وعنه من الثاني وعنه انتها قد فحكم نفاس غير ألا تعدد

كتاب الصلاة

على الصلوات الخمس حافظ فإنها
فلا رخصة في تركها لمكلف
باهمالها يستوجب المرء قرنه
وما زال يوصي بالصلاة نبينا
على المسلمين البالغين وجوبها
ولا تسقطن بالجهل عن مستحاضة
ويقضي من ارتد العبادات قبلها
بإسلام من كفرته لا ببدعة
بها من بني سبع وذا العشر فاضرين
وواجب على واليهم أمرهم بها
ومر بالغاً فيها وبعد بوقتها
وتفويتها أو بعضها من مكلف

لأكد مفروض على كل مهتد
وأول ما عنها يحاسب في غد
بفرعون مع هامان في شر مورد
لدى الموت حتى كل نطق مزود
سوى حيض أو ذي جنون وولد
وأشباهها إن أخرها جهلاً اهتد
ولا يقض ما في ردة في المؤكد
بأفعالها احكم وليعد ما بها هدي
وعنه كذا أوجب عليهم وشدد
وصحح صلاة الواعي منهم تسدد
إذن ليعد عن غير منشى المجرد
حرام سوى ذي الجمع إذا التقيد

فصل

في حكم جحد الصلاة وتركها أو غيرها تهاوناً

ومن جحد الإيجاب كفره إن تشا
كذا كل مجموع على حكمه متى
بدار العدى مابين أهل التعبّد
يكن ظاهراً دون الخفي المبيّد

وخزّ وحل الماء والخبز يجحد
 عليه بجهل عرّفنه وأرشد
 بجحد له يكفر وبالسيف فاقد
 وحجاً زكاةً ناوياً تركَ سرمد
 إذا لم يتب فاقتله كفرأً بأبعد
 كاةٍ وعنه ان صدنا بالمهند
 وحج خصوصاً لا ولا قتل قيد
 تلا ما أباهما في مقال مجود
 لرابعة عنهن وقت فحدد
 وثنتين يروى لا بضيق مقيد
 ثلاثة أيام بضيق تهدد
 كذا كل مرتد بغير تقييد

فمن جحد الأركان أو حرمة الزنى
 وأشباهها من ظاهر الحكم مجمع
 فمن لم يُنبأ أو ليس بجهل مثله
 وترك إحدى الخمس وهنا وصومه
 ومرجئه مع ظنه الموت قبله
 وعنه على ترك الصلاة وعنه والز
 وعن أحمد لا كفر في ترك صومه
 وعنه وجوب القتل مع ضيق وقت ما
 وعنه بتفويت الثلاث متى يضيق
 وعنه بتفويت المصّر ثلاثة
 ولا قتل حتى يستتاب مكلف
 وقولان في إيجاب هذا ونديه

باب الأذان والإقامة

فروض اکتفاء يسقطان بمفرد
 إلى جمعة سعياً وقيل بحدفد
 ولا يسقط المشروع فعلهما اشهد
 وعن أخذ أجر عنه في الأظهر اصدد
 أميناً رفيع الصوت للوقت يهتدي
 فدين فعقل فانتقا جار مسجد

ويشرع للخمس الأذانان يافتى
 وعن أحمد بل سنة غير موجب
 وليس بمشروع لخنثى ولا النسا
 يقاتل إن ألغاهما أهل بلدة
 ومن بيت مال يأخذ الرزق وليكن
 ومتقن ذا قدمه عند تنازع

له رزق بيت المال أو أجر ممدد
أذاناً لأعمى متقن أو مقلد
بأربع مرآت مكبراً ابتد
وحيلة قل أربعاً غير معتد
ومن يقم احدى عشرة ليعدد
وحيلة مثل وقد قامت ازدد
بكلمة إخلاص التقي الموحّد
ولفجر بالتثويب ثنتين أفرد

ومن يحتسبه فهو أولى من الذي
فإن يستووا فاقرع كسعدٍ وجوزن
وخذ عن بلال خمس عشرة كلمة
وأربعة قل من شهادتي الهدى
وتكبيرتين ازدد وإخلاص مرة
فثنتان تكبير ومثل شهادة
لثنتين والتكبير ثنتين واختمن
وإن شئت رجع في الأذان وثنها

فصل

في المستحب فيه

الإقامة يظفر بالأحب ويقتمد
وفي الأذنين الأصبعين فأورد
ولا تُدرّ الرجلين والظهر جود
وقد قال في «الاقناع» يشرع فاقتد
على سفر كالنفل في أي مقصد
سواه فصححها له لا تفند
ولحن مُحيل هكذا الفسق عدد
ويطله التلفيق من فوق مفرد

ومن يترسل في الأذان ويحدر
على نشزٍ مستقبلاً قائماً فكن
وحيل يميناً بالتفات ويسرة
وعنه استدر فوق المنارة إن تشا
وجوز أذان الجالسين وراكب
ومن أذن احرص أن يقيم وإن يُقم
وأبطل بتنكيس وفصل مطول
وتلحينه وجهين مع حظر منطلق

مميز اختر صحةً في المؤكّد
ورِدَّتْهُ فِيهِ وبعْدَ بِمبْعَد
بلى بعد نصف الليل للفجر غرّد
فوائتَ جمعاً ثم عذر ممهدد
وفي باقيات للإقامة أفرد
وفي مغرب بعد الأذان ليقعد
لي بلا خلف على نص أحمد
وفعلهما من محدث عن تعمد
وحوقل إذا حيعل تثابن وترشد
لخير الورى تؤتى الشفاعة في غد
وقد قيل بل بالعكس فاختر وجود
صلاة والاستسقاء جامعاً قد

ومن جنب يجزي وقد قيل لا ومن
ويبطله الإغماء فيه وجنة
وكل أذان ليس في الوقت باطل
ويكره في شهر الصيام وإن ترد
فأذن لأولاهن ثم أقم لها
وفي موضع التأذين إن سهلن أقم
يسير فلا تكره إذا ركعتين للمصر
وتجزي على كره صلاة بلاهما
ومثل المؤذن قل إذا ما سمعته
وعند فراغ منه فاسأل وسيلة
وفضل أذان المرء يعلو إمامة
وناد لعيد والكسوفين يا فتى

باب شروط الصلاة

على الخمس تظفر بالنعيم المؤيد
ومسنونها عشر وأربع وكّد
اثنتان وبعد الظهر ثنتين زيد
وثنتين في إثر العشاءين فاسرد
طهارة أحداث ووقت مجدد

ودم بحفاظ كل يوم وليلة
ومفروضها اعدد سبع عشرة ركعة
فثتان قبل الفجر والظهر قبلها
وقبل صلاة العصر يختار أربع
وصحتها تفضي بتقديم ستة

وقيل بإمكان وذا لا تبعد
 يقين وعند الغيم قارب وسدد
 مغلبة ظن الفتى المتعود
 وغير بناً مستيقن لا تقلد
 وظل الفتى من بعد ذا مثله زد
 لغيم وحر للمصلي بمحشد
 ولا تبردن في جمعة وبها ابتد
 إلى ضعف ظل الشخص في المتأكد
 وعنه اصفرار الشمس آخره احدد
 وتعجيلها أولى بغير تقيد
 إلى آخر المختار أولى فبعد
 إذا غربت شمس بغير تردد
 أبرسوى للجمع في جمع اشهد
 إلى نصف ليل حالك في المؤكد
 اختياراً وفي حال اضطرار لتمدد
 المشارق ممتداً يرى في تزيد
 وأحوال من ياتم راع تسدد
 انتشار بياض في المشارق مبتدي
 المغلس إلا لانتظار مقلد
 وعنه أو التكبير يدركه فاقصد

بأول وقت يستقر وجونها
 وراع دخول الوقت في الصحوكن على
 بإيجاز حزب أو بتقدير صنعة
 ومن شك أرجاه لظن دخوله
 فإن زالت الشمس ائت بالظهر واقضها
 وأفضلها في أول الوقت ماعدا
 وعن أحمد الإبراد يشرع مطلقاً
 وما بعد للوسطى هي العصر أول
 وذلك بعد الظل وقت زوالها
 وفعلكها قرب الغروب ضرورة
 وعنه بل التأخير في الصحويا فتى
 وأول وقت المغرب الوتر يا فتى
 إلى شفتي قان يغيب وأول
 ومن بعد ذا وقت العشاء وفضلها
 وعنه إلى ثلث من الليل وقتها
 إلى آخر الفجرين وهو البياض في
 وتأخيرها مالم يشق أبره
 ومنها صلاة الفجر أول وقتها
 وآخره قرب الطلوع وخيره
 ومن يات في وقت بركعة فرضه

ومجتهد صلى فوافق وقتَه
وان يصحُ مجنونٌ ويبلغُ ذو صباً
قبيلَ غروبِ الشمسِ أو قربَ فجرهم
وإن جُنَّ في وقتِ المقدم أو تحضُّ
وليس بمجزأ أن يصلي الصلاة من
فألزم قضا ما فات فوراً مرتباً
ويسقط بالنسيان في كل حالة
وإن يذكرن في الفرض أخرى أتم بذى
وعن أحمد بطلانُ هذا إن اتسع
ومن ينس من يوم صلاة ولم يحط
ويلزم مع شك قضا متيقن الوج
وإن كثرت فالمنتقى سرد فرضه
ويجزى إماماً ذاكرَ الفجر جمعةً
وعن أحمد لا وليعيدن جمعة

باب ستر العورة

وسترة عوراتٍ بما ليس واصفاً
وعنه وفي الخلوات من غير حاجة
وما بين سرات الذكور وركبة
وعنه سوى الفرجين ليس بعورة

لجلدك لا للحم أوجب عن ابعده
وقيل بل أكره خالياً لا تشدد
ومشكل خنثى عورةً لهما احدد
وهذا المقوى في الحديث المسند

ومن أمة ما ليس يظهر غالباً
وهذا لتصحیح الصلاة وان تخف
وكل سوى وجه الحرائر عورة
وكالأمة اجعل من تراهق حرة
ومن بعضها حرراً فالأولى كحرة
وألغ الكشاف النزر عرفاً بأوكد
وحظر تعاطي الكشف حتى لنزرها
ورقة ثوب المرء يوهي الصلاة إن
ويكفي احتمالاً لا حقيقة رؤية
وثوبان أولى للفتى وثلاثة
وعنه وشيء من لباس لعائق
وأفضلها ما كان أبلغ سرة
ومن كان بالمحذور ساتر عورة
وإن كان صلى فيه مع جهل حظره
وتلزم في الدباج والنجس عادماً
وعنه كفته فهو أولى كموثق
وواجب بعض الستر يستر فاحشاً
ويلزمه في العدم ستر بممكن
ويلزمه التحصيل حتى بزائد
وألزم في الأقوى بالمعارة لا العطا

وقيل كعورات الذكور كما ابتد
بها فتنة تستر على نص أحمد
وعنه وكفيها ككعب بأبعد
كذا من حوت أسباب عتق بأوكد
ومشكل خنثى مثل أنثى بمبعد
ومجموعها في نزر وقت بأجود
لغير طبيب أو ختان مؤكد
يصف لون فرج إذ غدا كالمجرد
ورأي المصلي فرجه مثل أبعد
لأنثى وستر العورة اشترطن قد
وعنه اشترط في الفرض لا النفل تسعد
وتخمير رأس المرء أولى لمقتد
بلا حاجة عاص يعيد بأوكد
فليس عليه أن يعيد فقيد
سواه صلاة وليعدها بأبعد
على نجس أوحى جهات التعب
كذلك في الفرجين قولاً تردد
سوى الطين في الأقوى فلا تتشدد
على المثل لم يحف بهال الفتى اشهد
استناداً فإن يعدم جميع المعدد

ليوم في الأولى جالساً وأجزه من
وواجدُ سترٍ في الصلاة أن يُطلَّ يُعدُّ
وجوباً على الأقوى وقد قيل سنةٌ
وإن ملكوا ثوباً فريداً تناوبوا
وإن بذلت للحي والميت سترةً
وخصص بها في الحال من هي مُلكه
وان يجتمع نوعان فرقتَ بينهم
وناسي استتار فليُعدّها كذا التي
وللشملة الصماء تكره مطلقاً
ويحرم جرُّ اللبس للخلاء من
وما بين نصف الساق والكعب سنةٌ
وما يشبه الزنار يكره مطلقاً
ويكره سترُ الوجهِ فيها وأنفه
ويكره سدُّ للمصلين مطلقاً

فصل

في لبس ما فيه صورة

ويحرم لبسُ فيه حيٌّ مصوراً طراز وصبغٌ في أصح التردد
وتكره في ستر وسقف وحائط ولا بأس في مطوئها والمطهد

ويكره مافيه صليبٌ مصورٌ
 وإبريسماً صرفاً أو الغالبَ احظرنُ
 سوى عَلمٍ كالکف غيرَ مزید
 وما غالب منه المباح محللٌ
 وقولان في لبس الحريرِ لِحُكَّةٍ
 وتحرم في منصوصٍ أحمدَ تَكَّةُ
 ويحرم إلباسُ الصبي محرمًا
 وحشؤُ جباب في الصحيح ونحوها
 وجيبٌ وسجفٌ والرقاعُ مباحةٌ
 وحظُّرٌ على الذکران ما نسجوه من
 ويحرم أيضاً ما تموّه منهما
 وهذا جميع للنساء محللٌ
 وكل مباح مطلقاً لضرورة
 وللرجل احظر لبسَ أنثى وعكسه
 ويكره لبس فيه شهرةٌ لابس
 وإن كان يیدو^(٢) عورةً لأجانب
 وأحمرُ قانٍ والمعصفرُ فاکرهن
 ويكره مع طول الفتى لبسه الردي
 ولبس نجيسِ العينِ أو ذي نجاسة

وهذا جميعٌ للرجال ونهّد
 للبس رجال أو فراش ومسند
 وقال أبو بكر ولو رقم عسجد
 وإن يستو النوعان وجهين عدد
 وبردٍ وسقمٍ ثم في حرب جحد
 وشرايةً من خالصٍ متفرّد
 وببطلٌ ما صلاه فيه بأوكد
 مباحٌ وقيل احظره لا تزيد
 ورقمٌ على ثوب كمتبوعه اعدد
 لُجينٍ وعينٍ غالبٍ ومصدر
 ووجهين^(١) فيه إن يحل لونه طد
 لتزيينها للزوج فافهم وقيد
 فخذ صدقاتِ الله لا تتشدد
 للعن عليه واکرهنه بأبعد
 وواصفٌ جلد اللابسين لبعده
 فذلك محظورٌ بغير تردد
 للبس رجال كالmezعفرُ بأبعد
 ومُزِرٌ به أو شبه لبس التهود
 طرت وحكى الجوزي حظراً عن أحمد

(١) ووجهان .

(٢) يیدي .

ولا بأس في لبس السوادِ وأحمرٍ وصوفٍ وكتانٍ وبالأبيض ارتد
 وإلباس مدبوغ - سوى جلد أكلبٍ وخنزيرِ عجاوين نجس - فأقصد
 وشعرُ الأناسي طاهرٌ في المؤكّد وقد حرموا استعماله في المؤطد

باب

اجتناب النجاسات

وتطهيرُ جسمٍ للمصلي وثوبه
 إذا لم يكن مما عفي عنه من أذىٍ
 ويبطلها حملُ المصلي نجاسةً
 وإن كان لا ينجرُ إلا بكلفةٍ
 وقيل إذا ما كان موضعُ ربطها
 وإن كان في ثوب الفتى بُقِعَ دماً
 وتعتبر الثوبين كلاً بنفسه
 وليس بموه حملُ مستجمرٍ بلى
 وإن وقعت آرابه أو ثيابه
 وإن كان من تحتِ المصلي نجاسةً
 وصحح على ما في رحاه نجاسةً
 وبابسةً إن لاصقتك مصلياً
 بناءً على الناسي وجاهلِ حكمها
 وإما تحاذي غيرَ أعضاء سجوده

وموضعه شرطُ الصلاة بأوكد
 وذلك في باب الإزالات فاقصد
 ولو لاصقت حبلاً به شدَّ فاهتد
 كفلكٍ وقيل صليّن غير مفسد
 من الفلك إذا طهر وإلا فإفسد
 متى ضمها تكثرت فصلى بها اردد
 ولا بن عقيل ضمها من معدد
 بقارورة شدت وببيض مفسد
 على نجس عمداً فأبطل وأوعد
 ولو لصقت فأكره وصحح بأوكد
 إذا لم يكن مستمسكاً بك تهتد
 وباعدتها شرعاً فتمم تُرشد
 وقولان يُروى فيه والصحة اعضد
 بغير اتصال صححن في المؤطد

وإن ترها بعد الصلاة ولم تكن
 وصلى عليها أو بها غير قادر
 ولا تُوم إيماءً بل اسجد بأوكد
 وليس بمكروه صلاةُ الفتى على
 وجابر عظم والمخيط جرحه
 ووجهان فيمن خاف منه تلافه
 وإن نجست سنَّ أبينت فحكّمها
 وإن يستتر باللحم صار كباطن

تيقنتها فيها فصح وجود
 على بعدها لا تقض بعد بأوكد
 وعنها تجافى (١) ما استطعت تسد
 مفارش من نبت ومن غيره اشهد
 بنجس يخاف الموت بالقلع خلد
 وإن لم يخف فاقلع وللفرض أفسد
 إذا ثبتت كالجبر والطهر فاعضد
 وإلا تيمم للبقا وتعبّد

فصل

في المواضع المنهي عن الصلاة فيها

وأبطل صلاةً في المقابر كلها
 وصحح إذا ما كان بين يديه من
 وإن كان شيء شاخص غير فاضل
 وإن يُين ما بين المقابر مسجداً
 وليست تصير الدار مقبرة إذا
 وتبطل أيضاً في المزابل مطلقاً
 وقارعة لا في جوانب طرقنا
 وموضع غصب في الأصح وقيل بل

وفي البيت أو في ظهره فرضه اقصد
 بنا البيت شيء شاخص نفل سجد
 فصحح له نفلاً على المتجود
 فحرّم وبالمبني من قبلها اسجد
 دفنت بها موتاك في المذهب اقصد
 وحش وحمام ومجزرة زد
 ومعطن إبل عدتا والتقصد
 همام جهل النهي لا في التعمد

(١) الأصح: تجاف.

وفي الموضع المغصوب صَحَّحَ لجمعةٍ
 ووجهان في السطح الذي عنه قد نهى
 وما لا يضرُّ العابرين فجائزٌ
 وصحَّحَ إليها غيرَ قبرٍ وقول من
 وليس بكافٍ دونها حائلٌ لنا
 ولا بأس إن صلي لميت بمجسد
 وشرطُ المصلي بعد ما مرَّ كونه
 فإن يغنيه عن انحنا علو مسجد
 وفي المسجد الأعلى الحرام صلاتنا
 وفي مسجد الهادي الرسول كئصفه

وفي طُرُقٍ جَوَّزَ ذواتِ التحشد
 وصَحَّحَ بما زال اسمه بالتجدد
 فصَحَّحَ به من غيرِ إذنٍ بأبعد
 إلى الحشِ ألفاها انبِذَنُ ذاكِ وارِدِ
 على النصِّ حيطُ المسجد المتجدد
 وبين القبور احظر أو اكره بأوكد
 مكانَ قرارِ دانيا من تمهد
 وهى فاكهرن للانحنا الغزر ترشد
 وفت مائة ألفاً تصلى بمسجد
 وفي المسجد الأقصى كربع الذي ابتدي

باب استقبال القبلة

وتوجيه نحو الكعبة البيتِ شرطها
 لذي سفر حتى القصير وخائفٍ
 فإن أمكن استفتاحه نحوها يجب
 وشرطٌ على الداني يواجه عينها
 وحكم هواها والقرار كحكمها
 ومن نازحٍ شرطٌ إصابة شرطها

سوى عاجز أو سبحة فوق جلعد
 وإلا تطوع ماشياً في المؤكّد
 في الأولى كذا اركع ثمت اسجد بمبعد
 كذا في مصلى الهاشمي محمد
 فإن حال نحو التل عنها ليجهد
 ولو بيناً مستيقناً أو بمسجد

وقبلة نصران وألغ ومبهم
فان تخفَ فانظر في النجوم مفكراً
فعن يمنة المرء المصلي يغيب ما
وراءك في شام وقس غيره به
يمينُ مصلِّ خلفَ بالشام شمألُ
ومن نحو مصرٍ للدبور مَهَبُّها
ولا تتبع فيها دلالةً فاسق
ففرض على الكل اتباعُ اجتهاده
وقيل بتجويز الجماعة منهم
وفي حَضْرٍ إن أخطأ النحو مبصرُ
ومن يتغيرُ في الصلاة اجتهاده
وتبطلُ إن لم يستبنْ جهةً وقل
فإن عدما فليسجدا مع إعادة
وأقواهما ألا يعيد وإنه
وقل لمصلِّ باجتهاد تبين الخطا
وكل صلاة شئتَها فاجتهد لها
وفي ضيق وقت أو تحيرٍ ناظر

وعنه خبير فرضه جهده قد
وفي القمرين انظر بغير تبدل
يسيرٌ منها واجعل القطب تهتد
وبالريح إما تعرفِ الطبع فاقتد
وتلقاءها تهوي الجنوبُ وتغتدي
إلى جهة فيها الصبا فادر وارصد
وإن يختلف أهل اجتهاد ومرصد
ولو مع ضيق الوقت في المتجود
كمكة مع خلف الجهات فقيد
يُعدُّ وكذا الأعمى بغير مرشد
إلى جهة أخرى إليها ليقتصد
لذي الجهل والأعمى للاوثق قلد
بوجهٍ وقيل ان اخطأ قصدها قد
بمن شاء من غير اجتهاد ليقتد
بعد ما صلى فلا تقض ترشد
ولو إثر فرض باجتهاد بأجود
يصلِّي إلى ماشا ويقضي بمبعد

باب اشتراط النية

ومن شرطها حتم اقترانِ بنية ويشرع الاستصحابُ في الذكر دائماً وتعيينُ ذا التعيين شرطٌ وفي القضا ويكفي لنفل مطلقِ نيةِ الفتى ويستوجب الأجر جمعاً بنية وبعد شروع فسخها مفسدٌ وإن وقلبك فرضاً سنةً لجماعة ويُبطل فرضيه الفتى بانتقاله ونيةً من قد أم وأتم فاشتراط وإن أم في نفل فصحح بأجود وإن ينو مأموماً لعذر تفرداً وإن ينو مع عذر الإمام إمامةً وبالحدث السبّاق أبطل بأوكد وإن أم مسبوق لآخر مثله وإن أمهم شخص لغية راتب فمنع بلا قيد وحل لأعظم ولا بأس في إحرام راجي جماعة

وتقديمها جوز بوقت مزهد وركنا لها استصحابها حكماً اعدد ونية فعل الفرض وجهين أسند صلاة إذا المقصود غير مقيد وإن شك في إيجادها مره يبتد نوى أن سيفسخ أو تردد تردد يجوز وإلا اكره وقيل بل افسد إلى الفرض من فرض به كان قد بدي فإن مفرداً ياتم تبطل بأوكد كذا الفرض في وجه اختيار ابن أحمد أجز ولغير العذر قولين أسند فصحح ومع فقدان عذر فأفسد وعن أحمد لم تبطل فابن واسجد لفعلهما ما فات صح بأجود فجاوبني بالكل قولان اعدد وعنه أجز في كل راتب مسجد وإن يتحد ما قد نوى الكل يفسد

وان يبلغ فرض المقتدين به معاً
ومن شك في عين الامام وعكسه
وقم عند «قد قامت» ومن أمّ حاضراً
يتم في الأقوى بل كعكس بأوكد
فلا تعقدن منه الصلاة بأوطد
وسوّ تمام الصف قبل التعبد

باب صفة الصلاة

والله أكبر في افتتاح معين
وجاهلها ألزمه حتماً تعلماً
كذا سائر المفروض غير تلاوة
وإن غير المعنى بمد فافسد
فإن تخش فوت الوقت كبر كما هدي
وما سن إن لم تعرف اترك بأجود

فصل

في أركان الصلاة

وإن تبغ أركان الصلاة: فنية
وان سبق التكبير في الوقت نية
ومن بعد الاستفتاح فالحمد فأتلها
وفي الحمد إحدى عشرة اعدد مشدداً
ومع فوت ترتيب وفصل مطول
وركن هديت الحمد في كل ركعة
وقوم اعتياد ثم كبر كما ابتيدي
بترك ولم يفسخ بالصحة اشهد
جميعاً وعينها لركن بأوكد
وتستأنف ان طوّلت قبل التشدد
وقد جوزوا تليين حرف مشدد
وعن أحمد في الأوليين بأبعد

وَيُحَسِّنُ قِرَاءَتَهَا سِوَاهَا لِيُورِدَ
 وَقَدْ قِيلَ بَلْ سَبْعاً كَأَيَاتِهَا قَدْ
 وَلَوْ كَانَ دُونَ السَّبْعِ آيَاتٍ أَشْهَدُ
 وَعَنْ أَحْمَدَ يُجْزَى وَإِنْ لَمْ يُرَدِّدْ
 لِأَنَّ الَّذِي يَأْتِيهِ تَغْيِيرُ مَوْرِدِ
 وَحَوْقِلَ لِعَجْزٍ عَنِ الْقِرَانِ وَأُطِدَ
 وَكَرَّرَهُ مَقْدَارَ الْجَمِيعِ تُسَدِّدُ
 وَذَا خَرَسَ قَامَا كَتَالَ مَجُودٌ
 فَلَمْ يَفْعَلْنَ أَبْطَلَ صَلَاةَ التَّفَرُّدِ
 مُحَاذَاتِهِ لِلرُّكْبَةِ أَفْهَمَهُ بِالْيَدِ
 إِلَى الْإِنْحِنَا أَدْنَى مِنَ الْقَائِمِ أَهْتَدِ
 لِرُكْنٍ مَتَى وَاتَى اعْتَدَلُ وَتَمْهَدِ
 إِلَيْهِ وَعَقَّرُ فِي الثَّرَى الْوَجْهَ تَهْتَدِ
 تَلِيهَا هُمَا رُكْنَانٌ أَيْضاً فَكَيْدِ
 طَمَأْنِينَةٌ قَدَّرَ بِهِ لَا تَشْدَدِ
 لِرُكْنٍ أَتَتْ عَنْ خَيْرِ هَادٍ وَمُرْشَدِ
 وَأَوْلَاهُ مَا يَرُوي ابْنُ مَسْعُودٍ فَاقْتَدِ
 تَوَافَقَتْ الْأَخْبَارُ فِيهِ لِتَفْسُدِ
 بِمَعْنَى كَتْنُكِيرِ السَّلَامِ بِأَجُودِ

وَإِنْ ضَاقَ وَقْتُ عَنِ تَعَلُّمِ عَاجِزٍ
 كَأَيَاتِهَا مِنْ غَيْرِ نَقْصِ حُرُوفِهَا
 وَقَدْ قِيلَ يُجْزئُهُ كَمَثَلِ حُرُوفِهَا
 وَكَالْحَمْدِ يَتْلُو حَافِظُ آيَةٍ فَقَطْ
 وَحَرَّمَ عَنِ الْقِرْآنِ تَرْجُمَةَ الْفَتَى
 وَسَبَّحَ وَحَمَّدَ ثُمَّ هَلَّلَ وَكَبَّرَ
 وَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَحْسِنُ سِوَى بَعْضِهِ اَعْدِدِ
 وَمَنْ لَمْ يَعِيَ (١) شَيْئاً مِنَ الذِّكْرِ جَاهِلاً
 وَإِنْ يَسْتَطِيعُ الْاِئْتِمَامَ بِقَارِعِ
 وَمَنْ بَعْدَ ذَا رُكْنِ الرُّكُوعِ وَشَرْطُهُ
 وَعَبْرَتُهُ بِالْأَوْسَطِينَ وَكُونُهُ
 وَإِنْ انْتَصَابَ الْمَرْءُ بَعْدَ رُكُوعِهِ
 وَمَنْ بَعْدَهُ رُكْنُ السُّجُودِ فَبَادِرُنْ
 وَجَلَسَتْهُ بَعْدَ السُّجُودِ وَسَجْدَةٌ
 وَأَدْنَى سَكُونٍ بَيْنَ رَفْعٍ وَخَفْضِهِ
 وَفِي كُلِّ رُكْنٍ فَاطِمَةٌ فَإِنَّهَا
 وَرُكْنُ جُلُوسٍ آخِرٍ وَتَشْهَدِ
 وَتَارِكُ حَرْفٍ مِنْ تَشْهَدِهِ وَقَدْ
 وَقَدْ قِيلَ لَا إِنْ لَمْ يَخْلُ بِتَرْكِهِ

(١) الأصح: يع.

وركنُ صلاة للنبي في روايةٍ
وركن لها أن يقرأ الفرض قائماً
فما فات من شرط الصلاة وركنِها
وواجبها التكبيرُ حين افتتاحها
وركنان تسليمٌ وترتيبٌ ما ابتدئ
كذلك تكبيرٌ افتتاح لمبتدئ
لمقتدرٍ عمداً وسهواً يفسد
بتكبيرٍ إحرامٍ لخفضٍ ومصعد

فصل

في واجبات الصلاة

وسبحان ربي في الركوع العظيمِ قل
وقل سمع الله افهمنَّ لمن حمد
وقل في انتصاب عن ركوعك ربنا
وملء السماء والأرض ندبٌ وملء ما
إماماً بلا خلفٍ ومنفرداً على الص
ويأتي بتحميدٍ من أتمَّ لا يزد
وواجبٌ رب اغفر إذا كنت جالساً
وجلسته أوجب كقصد خروجه
ومن لم يقل بعد السلام عليكمُ
وجوزٌ ولا تشرعٌ وليس بمبطل
وأوجب على الهادي الصلاة بأوكد
وصل عليه مطلقاً فهي سنة
وفي السجدة الأعلى بايجاب مفرد
بهاءٍ لرفع من ركوعك تُحمد
لك الحمد والأولى بواو مزيد
تشأ بعدُ من شيء فقل تلو ما ابتدئ
حيحٍ وعنه لا تقل ملء فاشهد
وقال أبو الخطاب ملء السما زد
وأول ما تأتي به من تشهد
بوجهٍ وتسليم اليسار بأبعد
في الأقوى ويعطف رحمة الله تفسد
مع القصد للتحليل قصد لحشد
وسعد كسعدى فيه غير المقيد
متى ذكر الهادي الرضى بتأكد

وليس بمشروع صلاةً امرىء على
على سبع أعضاء سجودك واجبٌ
وليس بحتم أن يباشر ساجد
وكلُّ متى أوجبتَ يجبر سهوهُ
وما لم تقيده ففي كل ركعة
وما لم تكن مثني فبعد التشهد المقدم
سوى أنه لا جهراً فيما تتمه

سوى الأنبياء إلا اتباعاً لهم قد
وفي الأنفِ قولين اروين لا تشدد
مصلى سوى في جهةٍ في المؤكد
سجودٌ وأبطلها بترك التعمد
وعنه جميعُ الفصل سنةً مرشد
فانهض ثم تمم كما ابتدي
ويكره بعد الحمد كل مزيد

فصل

في سنن الأقوال

ويشرع الاستفتاح تلو ابتدائها
ومن بعده فليستعذ من عدونا
وما هي من أم الكتاب وغيرها
ويجهر في الفجر الإمام وجمعة
ويعلن بتكبير الجميع وغير من
سوى الجهر في أمين مثل إمامه
ولا تجهرن في غير ما قد ذكرته
ويخفي قاض الجهر صباحاً جماعة

بسبحانك اللهم أولى لنقد
مسراً كبسم الله في قول مقتد
في الأولى ولكن آية بتفرد
وفي أولي فرضي عشائه قيد
يوماً فلا يسمع سوى نفسه قد
بما فيه جهراً بالقرآن الممجّد
سوى النفل في ليل إذا لم تنكد
في الأقوى كفضٍ مطلقاً في المؤكد

مقدمتي ما زاد والفجر تقتدي
لندب ورب اغفر على المرة اردد
ولا تستعد في غير أولى بأبعد
وأقصره في مغرب ثم أقصد
وتنكيس آيات وتطويل معتدي
بنفل وماهو في الإمام المقلد
ومن يدع بالمأثور يحظى (١) ويسعد
بما لم يرد تبطل على المتأكد
وقيل أجز فاقنت من الليل وارقد
ويشرع في قول لها ان تسه تسجد

وسورة أو بعضاً تلي الحمد فاتل في
وزائد تسبيحي ركوع وسجدة
وأيسر تسبيح الكمال ثلاثة
وفي الفجر فاتل من طوال مفضل
ويكره ما لم يالفوا من قراءة
وقولين هل تجزي صلاة بثابت
ومن أربع من قبل تسليمك استعد
ولا تسألن لذات دنيا مباحة
وبعد ركوع الوتر سنن قنوته
فما ترك ذا عمداً وسهواً بمبطل

فصل

في سنن الهيئات

وعند ركوع ثم عنه لمصعد
من السجدين اتبعه أهدي مقلد
ولا تهبطن عن ذا ولا تتصعد
وللبيت لا للأذن واجه بأجود

ورفع يديه سنة في افتتاحها
ورفعهما قد صح عند قيامه
إلى أذنيه أو إلى كتفيه صل
ومد وضمن الأصابع رافعاً

(١) الأصح : يحظ.

ومن فوق في قول وفي الثالث ارتد
وراع استواء الظهر بالرأس وامتد
ولا تَبَرُّكُنْ مثل الأباعر باليد
هُدَيْتَ بأطراف الأصابع تقعد
ولا تبسط الزندين حالة مسجد
وعن فخذيك البطن جافٍ وبعُد
نساءً ولا ترفع يديها بأوكد
ولا تقعين إقعاء فهد ومرتد
على صدر أقدام إذا لم يجهد
جلوس المصلي سُنَّ قبل التصعد
لنهضته تكبيرة المتزيد
وفي آخر سن التورُّك فاقعد
فإن تك مثني فافترش وتشهد
أو الجعل للرجلين عن يمنة اليد
اليمين وللسبابة ارفع وأحد
أبرُّ له من غفلة وتبدد
في الأولى ولا تبطل بترك التعمد

ووضعهما يختار من تحت سرة
وللركبتين اقبض بكفيك راعاً
وبالركبتين اسبق إلى الأرض ساجداً
وللقبلة استقبل من الرجل ساجداً
وللكتفين اجعل يديك محاذياً
وعُضْدَيْكَ عن جنبيك نَحَّ مجافياً
وفخذيك عن ساقيك وأمر بضده
وجلسة بين السجدين افترش لها
وللركبتين اقبض بكفيك ناهضاً
وعنه على الأليين والقدمين قل
وعند نهوض المرء عنها فلا تُجز
وسُنَّ افتراش في التشهد أولاً
وهذا بما كررت فيه تشهداً
ويشعر في حق النساء ترُّعُ
وضع فوق فخذيك اليدين وحلق
ورمقُ الفتى فيها مكان سجوده
فهذا جميع لا سجود لسهوه

فصل

فيما يكره في الصلاة

ويكره للمرء المصلي التفاتُهُ
وتكره من شخص يدافع أخبثًا
ويكره تغميضُ العيون ورفعُها
وكفُ الفتى ثوبًا وشعرًا وعقْصُه
وفرقةُ والشبكُ بين اصابع
وفي موضع ينفي السكون لعسرة
وللعبث اكره والتخصرِ بعده التروُّجِ
وجمعًا بفرض سورتين فصاعدًا
ويكره للمرء الصلاة مسنِّدًا
ويكره أن يسجد على بعض ثوبه
له قتل مؤذ الطبع مع لبس عُمَّةٍ
بعقد بلا لفظ وقيل بل اكرهن
وحكُّ وحملُ الطفل تُمَّت وضعه
والافهَامُ للتسبيح أو بإشارة
ويبطل إن طال المغير هيئةً
وهذا إذا تابعت ما بين فعله

بلا حاجة والجسمُ إن دار تفسد
ومن تائق نحو الطعام الممهد
وفرشُ ذراعي ساجد مع تميد
ومسحُ جباهِ والحصى المتبدد
وتفريجُهُ الرجلين لكن ليقصد
ونظرةُ مُلِّهٍ للخشوع مبعد
أيضًا واعتمادُ على اليد
وتكراره للحمد في الركعة اعدد
ومستقبلًا وجهها وأبطل بابعد
وسترُ بُدُو الوجهِ في المتأكد
وثوبٌ وللتسبيح والآي عَدَّد
تعددُ آيٍ كالمبدي بأجود
وإمساكُ أعمى والتشاؤبُ فاردد
وفتحُ وصيدٍ فيه بالشارع اقتد
على ما أتى عرفاً وإن لم تعمد
وإما تفرقهُ يكن غير مفسد

وقل له يبني أو ليقطع وبيتد
 وإبطالها قول ابن حامد اردد
 وإنَّ بهيم الكلب إن مرَّ تَفْسُدِ
 وسترة من قدام ستر لمقتد
 أجد ذكرهم هذا وليس بمبعد
 تجاة المضلي من ورا ذاك فاغتد
 ورا سترة عن ذاك فادفعه واصدد
 والانثى يبطن الكف في ظاهر اليد
 وفي المسجد ابصق في ثيابك وامسد
 ويدعو بما في وعده والتهدد
 وإن جاز فليدعو^(١) بآياته قد
 وعن أحمد حرّمه لا تتردد

ومن يتعين في تخلص هالك
 ولا يبطل الفكر الطويل صلاته
 وصل إلى ستر ولو خط أو عصا
 وفي حمر قولان عنه وفي النسا
 وهل ذاك ينفي الاثم عمن يمر لم
 ويجزيء عن ستر ثلاثة أذرع
 وإن يمرر الإنسان في غير مكة
 وردّ على التالي ونبّه مسبحاً
 وتبصق إن صليت في البريوسة
 ولا بأس أن يقرأ القرآن بمصحف
 وعن أحمد في الفرض يكره ذاله
 ويكره قطع النفل من غير حجة

باب سجود السهو

وتنقص وإن شكك لكل تقيّد
 عليه سجود السهو فافهم وقلد
 ليرجع على ما كان منه ويسجد
 وإن تسه فاسجد بل متى تعلمن عد

ويشرع سجود السهو للسهو إن تزد
 ومن يسه في فرض الجنازة لم يكن
 وكل مصل زاد في الفرض ركعة
 فأفعالها إن كررت عمداً ابطلت

(١) الأصح: فليدع

فصلٌ الذي يبقى عليك مرتباً
فان أنت لم ترجع ففرضك باطل
وإن تابعوا جهلاً أو انتظروا فلا
ولا يرجعن ان كان يعلم منهما
ولا يرجعن أيضاً اذا ما تفرقوا
وإن يتيقن أنه في فعالة
كذلك تصفيقُ النساء في قياسه
وجلسته سهواً محل استراحةٍ
ومستكثر الأفعال من غير جنسها
وعن نزره اعفُ واسجدن في مبعد
وعن أحمد لا يبطل النفل نزره
وأقوالها عفو بغير محلها
ويبطلها التسليم فيها تعمداً
ويبطلها إنشا كلامٍ تعمداً
وعنه صلاة المقتدي حسب الغيت
وعنه ولا دون الصلاح وعكسه
ومهما يُين حرفين فهو تكلم
وذو الخلف في تسليم ساهٍ مكلم
وللسهو فليسجد لكل الذي مضى

وإن سبح اثنان ارتضيت فقلد
في الأولى ومن قد تابعوا مع تعمد
يضر وإن هم سلموا اقبل وسدد
فسوقاً ولا يرجع إلى قول مفرد
فبين^(١) مقيم للامام ومقعد
مصيب فلا يرجع رجوع مقلد
وإلا خلا في الشرع عن جنس مقصد
بمقدارها فاسجد لها في المجدود
ولو سهواً ابطلها به لا تردد
ويبطلها أكلٌ وشربٌ تجمد
ولا مع سهو مطلقاً في المؤكد
وقولين في شرع السجود سها زد
وسهواً لطول الفصل إذا الترشد
وإن كان في إصلاحها فبأوكد
وسهو صلاحٍ لم يضر في المسدد
وفي الجهل والتحذير والكره ردد
وجوز تنحج حاجة في المؤكد
وقيل وفي صلب الصلاة ليترد
إذا لم تجوزه وليس بمفسد

(١) الأصح: فيين

وان غلط التالي بغير تلاوة
 وإن ينتحب من خشية الله قل له
 وإن رد قارٍ في الصلاة على امريء
 وإن قمت في نفل لثالثة فعدّ
 فعفو كلفظ النائم المتعبد
 طفأت لظى أحرزت كل التعبد
 بغير صلاة أبطلتها بأجود
 بليل وفي الأيام للأربع اسرد

فصل في النقص

ومن يسه عن ركن لبعده سلامه
 فركعته ان يذكره بعد الشروع في
 فقم واركعن واسجد مسد السجود إن
 وإن هو لم يشرع ليرجع إلى الذي
 وأربع سجديات نسين من اربع
 وصل ثلاثا ثم للسهو فاسجدن
 ويخرج تلفيق كمزحوم جمعة
 ويلزم من لم ينتصب عوده إلى
 وعودة قارٍ مبطل وإن استوى
 ولا تلزم من أم إن منه ذابدا
 ويتبعه المأموم قبل تشهد يتممه
 وتارك أركان وناس محلها
 ويلزم في هذا السجود جميعه
 وقبل سوى متلو ثاني تشهد
 قراءة أخرى فاقضها لا تردد
 ذكرتهما في سجدة أو بمقعد
 سها عنه فليسرده ثم ليسجد
 فإن تدر فيها اسجد لها سجدة قد
 وينقل هذا لاعب مرة بيتد
 بقول أبي يعلى وإيماء أحمد
 تشهد المنسي بين التعبد
 ولم يقرأ فأكره لا تحرم بأوكد
 رجوعا إلى تسبيح من أم تعتد
 لا بعد في المتجود
 ليين على مستيقن الفعل من هدي
 وإن يك وسواس فعنه أنه تهتد

فصل في الشك

وشكُ الفتى في ترك ركن كتركه وإن يجهل المشكوك فيه بعينه وبين على المستيقن النزر من طرا وكل إمام غالبُ الظن فرضه وعن أحمد فرضُ الإمام يقينه وإن شك مأموم بتبع جماعة وليس على مَنْ شكُّه في زيادة وما الشكُّ من بعد الفراغ مؤثراً وليس على المأموم سهوً ويتبع الإمام ولا يسجد المأموم مع فقد قدوة ويلزم مسبقاً سجودُ إمامه فإن قام لم يقرأ ليرجع بأوكد

وفي واجب من شك يسجد بأجود ويحتمل الإحرامَ والنيةَ ابتداء له الشك في الركعات حال التفرد التحري في الأولى كقول بمفرد كحال استواء الظن من كل اهتد وإن كان مسبقاً فبالقطع يقتدي سجوداً على المنصوص والمتوطد يقاس على هذا جميعُ التعبد ولو في واجب قبلُ يقتدي وقيل إذا لم يسهون في المؤكد قبيل سلام مثل بعدُ بأوكد ولا يقض في الأولى السجود الذي ابتدي

فصل في وجوب السجود

فأوجب سجود السهو فيه وأكد
يسلم عن نقص ليتم فيهتدي
ويخرج بالتسليم بعد تشهد
على غالب الظن استمع بتأييد
جميعاً وذا أولى لفقد التنكيد
ومن بعده فاسجد لكل مزيد
فبعد سلام فاقضه لا تردد
ويسقط في الأولى بفرقة مسجد
إذا لم يطل فصل بغير تقيد
ولا تسجدن للسهو في السهو تعتد
وقيل لتعداد المحل فعدد
وسهو طرا للمرء حال التفرد
يجوز ولكن فيه ترك المجود
قضيت به قبل السلام بأوطد
وعن كل وسواس بسهوك فاصد

وما بطلت بالعمد منه صلاته
وأجمعه قبل السلام سوى الذي
ومن بعد تسليم ليسجد لسهوه
كذلك في سهو الإمام إذا بنى
وعنه سجود السهو قبل سلامه
وعن أحمد ما كان للنقص قبله
إذا لم يطل فصل وإن تنس سابقاً
وليس كلام مانعاً من بنائه
ويختار مجد الدين أن يسجد الفتى
وشرط سجود السهو كالأصل يافتى
ويكفي سجود واحد كل سهوه
كذا الخلف في الملزوم سهو جماعة
وتأخير ما قبل السلام لبعده
ويبطلها في العمد إهمال حتم ما
وترك أخيراً مطلقاً غير مفسد

باب صلاة التطوع

وأفضل صلاة المرء من بعد علمه
صلاة وأولها التي في جماعة
ومن بعد أخرى العشاءين وقته
وإن شئت صل الوتر خمسا متابعا
وسلم عقيب السبع والتسع إن تشا
ومن كل مثنى فليسلم من ابتغى
وقيل ليجلس قبل آخر ركعة
وإن شئت فاركع ركعة كل إذا أتى
وتقرأ بقل يا أيها الكافرون والتي
وسبح وقل يا أيها الكافرون
وفي الحول فاقتن مطلقاً لا تخصصه
وتدعو بالمأثور فيها كما روى
وسورة الاخلاص اتل في ثالثيهما

وبعد نكاح والجهاد المؤكد
كسوف والاستسقا كذا الوتر فاعدد
إلى آخر الفجرين أو فرضه قد
وسبعا وإن شئت ائت بالست واقعد
فكالت فاقعد في الثمان تسدد
ثلاثا وإحدى عشرة في المجود
من الكل ولينهض لتتميم مقصد
وقول أبي بكر بايجابها اردد
تتلو بما فيها بسبح تبتدي
والموحدة اقرأ في الثلاث فجود
بآخر شهر الصوم في المتأكد
علي مع الفاروق بالحسن اهتد
وذلكم أدنى الكمال فقيد

فصل

مسح الوجه باليدين بعد الدعاء

ولا تقننن في غير وتر وبعده
وإن كنت مأموماً فأمن بنصه
ويقنت في الفجر الإمام لحادث
وتأخيره أولى لرب تهجد
ولا تقنن في الفجر من غير حادث
وراتب ما قد سن قدمت ذكره
وأفضل تلك العشر سنة فجره
وما وقتها في عقد نفع بداخل
وسنة قبل الظهر من بعدها اقضها
وسنة فجر بعدها ان شئت فاقضها

اثنان لمسح الوجه ياصح باليد
وقال أبو يعلى بل اقنت تسدد
يروع وعنه كل راتب مسجد
إذا لم يخف تفويته عند مرقد
ولا تتبع فيه إماماً بأوكد
وندب قضا مافات منهن فاجهد
ومن بعد هذا سنة المغرب اقصد
وقول الملازم تركها فليردد
قبيل التي من بعدها بتأكد
وفعلكها وقت الضحى اختر وجود

فصل

في التراويح وغيرها

وصل بشهر الصوم عشرين ركعة
ومن بعد أن صلى العشاء ووقتها
وقم بعدها واشفع هديت بركعة
ويكره ما بين العشاءين نفلهُ
وذلك من بعد التراويح يافتى
ومن بعد وتر إن أردت تطوعاً
وعن أحمد الأولى ابتداءً بركعة
ولا تنقصن عن ختمة في إمامة
ولا بأس عند الختم بالوعظ هاهنا
وأفضل نفل المرء ليلاً بيته
ولا تخلين الليل من ورد طائعٍ
وإن شئت فاجهر فيه ما لم تخف أذى
وخذ قدر طوق النفس لا تسأمنه
فإن لم تصل فاذكر الله جاهداً
فلا خير في عبد نؤومٍ إلى الضحى

تراويح في جمع وبالوتر شيد
تبين فجر آخر بتجدد
لتوتر إما شئت بعد التهجد
كتعقيبية في الأظهر المتأكد
ووتر صلاة في الجماعة يبتدي
بمثنى على الأولى إذا قمت فابتد
وعنه يخير فيهما كل مبتدي
ولا تزدن ما لم يشا فتنكد
وندب شهود الأهل في كل مشهد
فقم تلو نصف مثل داود فاسجد
لحزبك تتلو فيه سراً تجود
لإبعاد شيطانٍ وإيقاظ رقد
وقل تستعن بالنوم عند التهجد
وتب واستقل مما جنيت وسدد
أما يستحي مولاً رقيباً بمرصد؟!!

يناديه هل من سائلٍ يعطُ سؤاله
ومن زاد عن مثني بليل كرهته
ونصف صلاة القائم اجعل لقاعد
ومن قيد رمح في ارتفاع ذكا إلى
وأعلاه ركعاتُ ثمانُ فسلمن
وهل صح أولاً وترك النفل مطلقاً
ومستغفر يغفر له ويؤيد
وعن أربع يوماً ومثناه أكد
وربعة في حال القيام ترشد
توسطها وقت الضحى المتأكد
بمثني وأدناه اثنتان فحدد
بقولين فاصعد نحو خمس ومفرد

فصل

في سجود التلاوة

وسن سجود الذكر أربع عشرة
ففي الحج ثنتان ان تلوت اسجدنهما
لمصغٍ إلى التالي يُسنُ وشرطه
وان يصلح القاري إماماً لساجد
وليس بشرط موقف متعين
وحكم صلاة النفل حكم تلاوة
وليس بمسنون إذا طال فصله
ورفعُ يدي من في الصلاة أتى به
وقم بعده فاقراً وإن شئت فاركعن
فكبر وسلم طاهراً لا تشهد
وفي (ص) في قول فان شئت فاسجد
سجود من التالي وإلا ليقعد
وليس سجود عنه يغني فقيد
وتابعُ أميُّ وسجدة مقعد
وشكر وعن إيماء من يمشي اصدد
كذلك لا يقضي على نص أحمد
يُسنُ وخالف فيه مملي المجرّد
إذا قمت من دون القراءة واسجد

ولا تسجدن في فرض سرِّ فانه
وفي السبع فاختم فهو أولى ولا تزد
فان قليلاً من تدبّر قاريء
ولا نقرآن إما أمتَ خلاف ما
وحمزةً جانب كالكسائي حرفه
ويكره أن يقرأ بالألحان كالغنا
وكيف تشا فاقراً بلا حدث على
ويشرع في الشكر السجود لطاهر
وذا في الصلاة اخطر وأبطل بعمده

يبيح لمأموم خلا فكر فاركد
على الثلث في يوم تصب وتسدد
أبرُّ فلا تهذذ كشعر فتعتد
عليه أهيلُ المِصر تَقلى وتبعد
فكلتاها ما مكروهة في المؤكّد
وإن غيرت نظماً فحرم وشدد
وبالطهر أولى واكره الموضع الردي
لمدفعٍ شرِّ أو لفضل مجدد
ولو وحد الداعي بها في المؤطد

فصل

في صلاة الاستخارة والحاجة والتسبيح وغير ذلك

وصل ان تَرَمَّ أمراً صلاة استخارة
وما عرضت من حاجة صلِّ وابتهل
وحافظ على بين العشاءين سنة
وبادر إلى محو الذنوب بركعتي
وبعد أداء المغرب ان شئت فاركعن
وإن شئت بعد الوتر ثنتين جالساً

وإن بعد بالمأثور تدع تسدد
فكم مرسل قد جاء في ذا ومسند
وصل بتسبيح كما قد جاء واجهد
متابٍ كما قد جاء وادعُ تسود
قُبيل صلاة الفرض ثنتين ترشد
تُصبُّ سنة مرويّة بتأكّد

وكل صلاة باقتداء غنيمَةً
ولا بأس في نفل الفتى في جماعة
وطولُ قيامِ المرءِ أولى وعنه بل
وإن عماد الأمر إخلاصُ نية
فخذ بنصيب وافر وتزود
إذا لم تَخِذْهُ سنة متعود
كثيرُ سجود عنه سوّ ترشّد
وإلا تولى بالعنا صافر اليد

فصل في أوقات النهي

وبعد طلوع الفجر فامنع تنفلا
إلى أن تراها قيدَ رمحٍ وهكذا
وبعد صلاة العصرِ حتى تكاملِ
وفي كلها اقض الفرض دون تردد
وبعد صلاة الفجر والعصر صل
وركعتي التطواف صلّ وإن تقم
وأنت به صل وراه تطوعاً
وفي وقت نهى إن تكن خارجاً فلا
وحظر الثلاث احكم به في ثلاث من
وفي ذات أسباب وحل رواتب
ووقت صلاة الفجر وقتٌ لسنة
وكن بطلوع الفجر للحظر موجباً
وعند طلوع الشمس عنه فقيد
قُبَيْلَ زوال الشمس عند التنكد
الغروب لمن رام الصلاة توعّد
كذلك فصلّ النذر في المتأكد
للجنازة إن طال لخوف التفسد
صلاة وقد صلى لراتب مسجد
معيداً وفي الإيجاب قول فبَعْد
تَلَجْ معهم واكرهه كرهَ مشدد
بقية وقت النهي في المتأكد
من السنن القولين في الخمس أسند
لها قبلها في وقتها تنقيد
وعنه بفعل الفرض كالعصر قيد

باب صلاة الجماعة

وللخمس أَلِزِمٌ في الأصح الرجال وقيل على ابن العشر أوجب متى تقل ونَدْبٌ قضا مافاتة في جماعة وفي البيت والصحرا الصحيح جوازها وأهل الثغور المستحب اجتماعهم وغيرهم الأولى له ماتعدرت ومن بعد ذا ماكان أوفى جماعة وعنه بل الأدنى وعن سبق راتب وراسله مالم تخش تفويتها وإن إذا لم يرجح ظنهم قرب عودة سوى مغرب للخوف من وتر نفلهم وفيما إليه سن شد رحالنا وعن أحمد في المسجدين وعكسه وفي غير وقت النهي من غير راتب ولا تبتدي بالنفل قبل إقامة

بالجماعة لا عبد وشرط بأوطد يجب أن يصلها وعنه وأعبد إذا ما تأتي فاطلب الفضل واجهد وقد قيل هي فرض اكتفاء بمسجد إذا لم يضره في مسجد متفرد إقامتها إلا بحضرته قد فأقدم بُنياناً فأبعد مقصد بلا إذنه والعدر من أم فاصدد تباعد يصلوا ان فات وقت التعود إذا اعتيد لم يكره فان جا تجدد وعنه بلى واشفع بأخرى تسدد ويكره إعادات الجماعة فاشهد وقيل اكرهنها في العظام تؤيد تسن والاولى الفرض في نص أحمد لفرض ولا في سنة بتأكد

وإن كنت فيها تخشى فوت شجاعة
 فقبل سلام إن تكبر غنمتها
 وكبر لإجرام كذا للركوع من
 بتكبيرة الإحرام تعقد نية
 وفي الأوطد الناوي بهذا كليهما
 ولا تُحرمن في زائد السهو معهُم
 وما أدرك المسبوق آخر فرضه
 وعن أحمد عكس كأظهر قوله
 على ذا ابنيا استفتاحهم وتعوذاً
 كذا في قنوت الوتر بالخلف ينبي
 وليس قراءات الامام بمجزئ
 وليس على المأموم حتم قراءة
 لسكتة أو لاسراره أو لبعده
 ومالم نقل مشروع اكرهه يافتى
 وفي ذات جهر قيل بل حال جهره

ففي الأظهر اقطعها وإلا فاقتد
 وفي أول اقبل ثان ثم بمبعد
 قيام متى تدركه فيه تسدد
 فما ترك تكبير الركوع بمفسد
 في الأولى وألغ إن ركوعاً نوى قد
 ولا تجزيء المسبوق في المتوطد
 وأولها المقضي في المتأكد
 لمدركهم في مغرب فترشّد
 ومقدار متلو وهيئة أشهد
 وتكبير عيد مع محل تشهد
 له عن قراءات القضاء المؤكّد
 وتشرع مالم يبدُ صوت المقلد
 في الأولى ووجهين ارو في الطرش واسند
 ولا تشرعن فيه الجواز فتعتدي
 افتتح واستعد للندب واكره بأبعد

فصل في متابعة الامام

وياك عن سبق الامام فانه
سعى في التواني لما عصيته
وان حان سهو في سباق فعد إلى
فللركن إن سابقت جهلاً ولم تعد
فان تسبقن أو لم تعد في تعمّد
وإن عدت عن سبق التعمد أبطلت
وسبق بركن ثم يدركك في الذي
وصحح لذي جهل وناس صلاته
وسبقك بالركنين في العمد مبطل
وان يعد الناسي فيدرك إمامه
وقد قيل إن السبق في الركن في سوى
ومن قام حتى فاته ركعة لَغَتْ
وإن سلم المأموم قبل إمامه
وفعلك معه اكره وليس بمبطل
وقد قيل في التسليم ذا غير جائز

مجالسة الشيطان عند التعبد
تدارك سعياً في فنون التفسد
حويلتك الأولى وتابعه ترشد
لجهل فان أدركت فيه فأطد
وعلم بنهي أبطلت في المجود
على كل وجه قيل عن صحب أحمد
يليه في الأولى مبطل مع تعمّد
وفي الاظهر ابطل ركعة السبق واردة
وفي غيره صحح وللكعة افسد
بأول ركني سبقه تتشيد
ركوع لما يختصه غير مفسد
وصحح إذا لم ينقض الطهر ما ابتد
بعمد ولم ينو الفراق فأفسد
كسبقك في الأقوال بعد التقيد
ويبطل في وجه كاحرام مبتدي

وإن تأمَّنْ خفف وتمم مراعيًا
ولا تنتظر إن شق من كان داخلا
وفي الآخر احكم ان ذلك جائز
وكل صلاة شرعها في جماعة
وليس بمكروه صلاة العجائز الجماعة
ويكره منع الخود ما لم يخف أذى
وان خرجت في زينة أو تطيبت
لحالة مأموم وأولى كذائد
وإلا ففي استحبابه اثنين أورد
وقد خرجوا وجهين حال التشهد
سوى الجمعة اسنن للنساء بأوكد
معنا بل لذات التروود
وفي بيتها أولى لها فلتقعد
لتمنع وإن خفت الأذى امنع وشدد

فصل في الإمامة

وإن كنت يوماً في الصلاة مقدماً
مجيداً على الأقوى وقد قيل مكثراً
وبعده بالأقرا يتم ان قرأ الذي
وقدم على الأقرامع الفقه قارئاً
فان يستووا ابدأ بالمقدم هجرة
فأنقى فمختار الجواز فقارع
أحق وذا السلطان قدم عليهما
وقد بطهر الما على متيمم
إماماً على قوم فبالأقرأ ابتد
إذا كان ذا علم بفقه التعبد
هو شرط في صلاتك تهتد
يفوق بفقهه في وجيه مبعداً
فسنأ فسلماً ثم أشرف محتد
وصاحب بيت أو امام لمسجد
على منتقى الوجهي عن صحب أحمد
وحرراً مقيماً عن مخالفه ابتد

وقدم على والٍ موليه كي تصب
وقدم على الأعمى بصيراً وقيل بل
ولا بد من شرط الإمامة مطلقاً
ولا يوجب التقديم حسنُ بصورة
وكل امام في الفروع مخالفٍ
وان يكن الملقى لديه فبته
ومع كافر أو أخرس ألغِ بته
ومع فاسق في غير عيد وجمعة
ومع نجس أو محدث يعلمانه
إلى أن قضوا كل الصلاة فان درى
ومع فاقد فرضاً بمن هو واحد
وفي أحد الوجهين يجزي قيامهم
وان يجلسن فيها لحادثِ علة
وتبطل من ذي الطهر بالما وتربة
ومن ذكر أو مُشكلٍ خلفَ امرأة
كذا خلف أُمي بغيرِ نظم ما
وقبل أجز مع فقد قادِ يؤمه
وقولان في نفل الصبي ببالغ
تعمده مثل الكلام وسهوه
وان غير المسنون فيها تعمداً

ومالك نفع الدارِ قدم كسيد
سواءً وبالمفضول بالصحة اشهد
فمن كان مفقوداً به فليعد
ولا حسنُ صوت كالغناء المردد
اذا لم تبطل فرضه فيه اقتد
أعد ولذي المأموم في المتأكد
وذي حدث باق بكل بأوطد
في الأولى وخلف الغُلفِ صحح بأوكد
وصحح لمأموم إذا جهلا قد
امرؤ منهما فيها فدام فأفسد
سوى راتب مرجو برء يقعد
وجلستهم أولى لأمر المرشد
قياماً فمرهم أن يتموا وأكّد
ورا فاقد ألزمته بالتعبد
وخنثى وتصحيح التراويح بعد
شرطت من القرآن إلا كهوقد
وتبطل ان واتاه إصلاحُ مفسد
وللفرض أبطل فرضه في المؤكد
وجهلا كفقدان المغير فاعدد
فأبطل به لا دون عمد بأجود

وفي أقطع الرجلين أو في يديه
ويكره لِحَانٍ ولِمَا يُحِلُّ ومن
وإن تَأَمَّنَ فرداً نساءً أجانباً
ولا بأس في نَجْلِ الزنا ومجنند
وآد في الأولى خلف قاضٍ وعكسه
سوى جمعة أو من يصلي الكسوف
وتمم كمسبوق إذا زدت عدة
وصحح لذي طهر ورا متيمم

والأصم متى يعمى لوجهين أسند
يكره حرفاً أو يشين فأبعد
ومن كرهوا أو جلُّهم كره مقتد
إذا أحرزوا شرط الإمام الموجود
ومطوِّع أو فرض أخرى بأبعد
والجنازة فامنع لاختلاف التعبد
وفي العكس إن شئت انتظر أو تفرد
وماسح خفٍ لا بكره منكند

فصل في الموقف

وموقف من يأتى خلف إمامه
وعن جانبه للذكور يصح وال
وإن وقفوا قداماً أو عن يساره
وخلف الإمام اصصف رجلاً فصبيّة
وعن أحمدٍ أخرى عن الكل صبية
كذلك فاحكم في الصلاة عليهم
وقيل الخنثي لا يصح اصطفاهم

للاثنين أو أعلى وجنس النساء اشهد
يمينٌ وعينها لموقف مفرد
فحسب فأبطل مطلقاً لا تقيّد
يليهم خنثي فالنساء مع تعدد
لحاجة ذي التكليف من دون فوهد
وفي دفنهم للقبلة ابدأ بمبتد
ولا أن يؤم الرجل خنثى تفرد

ومن صافف الأثني وخثنى وكافراً
وقال أبو يعلى يصح وقوفه
ويكره في صف الرجال صلاتها
وفي النفل إن صافف صبيّاً فجائز
وصف مع الأمي أو فاسق ومع
وفي الصف فادخل إن تأتي بلا أذى
فإن لم يوات بينهنّ مصاففاً
ففذّ متى صليت أو ركعة لغت
وإن تركعن فذاً وتصفف راکعاً
وعن أحمد مع جهل نهيّ وفعل ذا
وعن أحمد إن كان من بعد رفعهم
ومن سمع التكبير من غير رؤية
تصحّ على الأولى كجمعه وإن
فمع شرط مرأى المرء بعضهم إذا
وقيل كمقدار الثلاثة أذرع
وإن نهّر تجري به السفن حال أو
وتفسد مع فوت اتصال ورؤية
ويشترط في المجموع أن يسمع الفتى
وصححه في الصحرا بلا حائل متى
وألغ اقتدا من في السفينة راكباً

ففذّ وملغى الفرض مع علم مفسد
مع امرأة أو مُشكلٍ لا تشدد
ولا تبطلنّ مع من يليها بأوطد
في الأولى وفي فرض ففذّ بأوكد
ذوي النقص فيها والتنفل فجود
وإلا فقم من عن يمين المقلّد
بلا جذبه واكره به في المؤطد
جميعاً كأنثى خلف صف لنهد
تصحّ إذا أدركتهم غير سجّد
بلا حاجة تلغى الصلاة بأجود
فما انعقدت منه الصلاة فييتدي
الإمام أو المأموم وهو بمسجد
يكن خارجاً عن مسجد الجمع مقتد
تواصل صفاهم بقرب معوّد
ودون محل الصف عُرفاً بمبعد
طريقٌ فقولان الأصحّ لتعقد
وعنه بأن النفل لم يتفسد
بلا ريب التكبير منهم ليقتدى
تراهم وتسمعهم ولو مع تبعد
بمن في سواها دون ربط بأوطد

وصف النساء من خلفه غيرُ مانعٍ وتكره في استعلاء الامام لجمعهم فان كان معه فرقةٌ صح فرضهم وإن يعلُ مأموم فليس بمبطل ويكره في المحراب غيرُ سجوده ويكره للمرء الإمام تطوعاً ويكره للمأموم قطع صفوفهم وتكره من بعد السلام إطالة ويمهل من أم النساء لانصرافها ووجهان في إيجابه موقفاً لها وبائنين إما كلفا اعقد جماعة ونذب دعاء المرء خلف صلاته اقتداءً رجال خلفهن بل اصدد فان كثر ابطل فرض كل بمبعد ووجهان قل في الأسفلين تسدد وليس بمكروه بغير تقيد في الأولى بلا عذر لذلك موجد مكان فروض بعد في نص أحمد بسارية من غير عذر ممهد الإمام جلوساً نحو قبلة مسجد وأوسطهم فاجعل إمامة خرد فألحق بها حكم الإمام المجرد ومع فوهد نفلاً لفرض بأوكد بما شاء للدنيا وللدن فاجهد

فصل

في الأعذار المبيحة لترك الجماعة

وعشرة أسباب لترك جماعة مريضٌ ومن يخشى ضياع مريضه وباغٍ عشاءً واجد سدّ خلّة وجمعةٍ اختصت بعذر مجرد وخوفٌ ولاه أو غريم مشدد وذو نعسة أو يرقب الجمع يرقد

وليس بمعذور على ترك قصده
ومن قد غدا للأخبثين مدافعاً
وراجٍ وجودَ المال يخشى فواته
وعذران عما التاركين اعنبرهما
وعذر عموم للجماعة مانعٌ
وان وجد الزمى ومن خلف سقمه
وليس العمى عذراً لترك جماعة
ومن أكل المستخبث العرف فاكرهنَّ

لخوف منام جمعة لم تردّد
ومن إن توانى عن قوافل تبعّد
ومن إن يغب عن مصلح المال يفسد
وبحل ووبل العارض المتزید
رياحٍ شداد في دُجى متصرد
إلى جمعة طولاً ولم يؤذ أطد
ولا جمعة مع طول هادٍ مرشد
له أن يصلي في جماعة مسجد

باب

صلاة أهل الأعداء

وللعذر إن يستقبل القبلة الفتى
وعنه إذا صلى على الظَّهر قادرٌ
ويومي لعجز وليخفُّ سجوده
ويومي بطرف إن تعذر غيرهُ
وإن زال عنه العقلُ ثم أفاق
وإن عن ركوع والسجود عجزتَ
فقم ثم أومِ قائماً بالركوع واجلس

على أي حال لا يشقُّ ليسجد
على جنبه لم يجزِ فاروِ وبَعُد
على حَسب الامكان غيرُ مشدد
وينوي إذاً والفرضُ باقي التَأُطد
فليعدّها ولم تسقط بغير تردد
واقتردتَ على ركن القيام ومقعد
ثم أومِ بالسجود تسدد

وقول ثقات الطب مستلقياً أجد
وذو العجز عن بعض الفروض بمركب
وان يقدرن فيها على كل واجب
ولا تقعدن في الفلك مع قدرة على
وفي الماء والطين الكثير لفرضه
كذلك مريض إن يضر نزوله
ويلزمه مالا يضر بفعله
وعن أحمد ما إن تجوز فريضة

صلاتك يشفيك الدواء فقلد
ليلزم خروجاً لم يضر للتعب
فصح صلاة المرء فيها بأوكد
القيام ولا في الغير في الفرض تفسد
فصح على غيرانة وعمرد^(١)
وإلا ليمنع منه في المتأكد
وإلا ليوم وليسر نحو مقصد
عليها على الإطلاق لا بالتقيد

فصل

في قصر الصلاة

وذو سفر طالت مسافته أبح
ومسحاً ثلاثاً ثم نزرأ له أبح
وميتة مضطر أبح وتيمماً
فستة عشر فرسخاً قدر سيره
وقال إمام العصر لا حجة لهم
ولا تشتط تكليفه وقت نية
ولا يقصرن إنشا بحظر مماثل

له الفطر مع قصر كجمع بأوكد
صلاة على ظهر المسخر تهدي
وجمعاً نقول واشتط فيه ترشد
مباحاً ولو فيه طرا ذنب معتد
على ذا ولكن باسمه فليجدد
ولا يقصرن من شك في بعد مقصد
ولا الناوي حظراً بعد حل بأجود

(١) العيرانة: الناقة الشبيطة. وفرس عمرد: قوي.

فان جزت عن أبيات قومك فاقصرن
ولكنما المختارُ عند إمامنا
ولا ترحلن بعد الاقامة محرماً
كذا حكم من يقضي صلاة تعلقت
أو العكس أو يتبع مقيماً ومبهماً
ومن يك في إحدى طريقيه قاصراً
كذا السُّفْرُ إن يقضوا صلاة مسافر
ولا طالباً مالاً تعودَ نيَّه
ولا يقصر الملاحُ إن ضم أهله
وقد قيس فيجُ والمكاري به ولا
ويقصر في الأولى المسافر مُكْرَها
ويُشْرَطُ جوازَ القصرنية قصرها
وإن تنو قصرًا ثم تنوي تمامها
وأتمم متى تنوي مقاماً ببلدة
إذا زاد عن إحدى وعشرين سبحة
ويقصر مهما دام لم ينو ذلكم
ونية ما يستلزم الوقت يافتى

رباعية قط والتمام ان تشا اقصد
هو القصرُ فاقبل رخصة الله واحمد
أو العكس أو في الوقت سرت بأبعد
بذمته موفورةً وسط فدغد(١)
ففي كل هذا تَمَمَنُ لا تصرد
فيسلُكُه فليقصرن لا تزيد
ولا يقصرن في الغيم أو قصد مشهد
وفي نزهة قولان والقصر جود
السفينة اذ كانت كبيت ممرمد(٢)
يصح ولكن يقصران بفدغد(٣)
بلا حق ان يقصد به ذا تبعد
في الأقوى لدى إحرامه حين يبتدي
فتمم بلا كره إذا شئت تسعد
ولو لذوي كفر ولو غير مقصد
وعنه كعشرين وعنه وأزيد
ولو طال نيلُ القصد أو حبسُ معتد
كنيَّته ان كان منه بمقصد

(١) الفدغد: الفلاة.

(٢) ممرمد: مجصص.

(٣) الفيج: رسول السلطان.

ويلزم إتماماً لمن جاء موطناً له أو لزوجات بغير تقيد
ويقصر في الرستاق مادام لم يرد إقامة منع في مكان مفرد

فصل

في الجمع بين الصلاتين

ويجمع بين الظهر والعصر إن يشأ
لسقم بترك الجمع يخشى ازدياده
وذو سلس في البول يجمع إن يشأ
وقال أبو يعلى يجوز بكل ما
وبالغيث والوحد العشاءين خصصا
ويجمع من في الكِنِّ أو لتوحد
وقيل يجوز الجمع في ذا متى حصل
وشرط وجود العذر عند افتتاحك
وجمعك في وقت الأخيرة منتقى
ويشترط قصد الجمع عند افتتاحها
ولا يسقط الترتيب إن تنسَهُ هنا
ولا جمع مع فصل بغير إقامة
وإما تؤخر فانو مع وسع وقت ذي

وبين عشاءيه فما خفَّ فاقصد
وغيثٍ مضرٍّ والسفار كما ابتدئ
وذاتُ استحاضات ومرضعُ فوهد
يبيح من الأيما صلاةُ التفرد
وعنه وفي الظهرين أيضاً فبعد
وريحٍ شديد ذاتِ قُر بأجود
صلاةُ جماعات به أو بمسجد
الصلاتين مع تسليم الأولى فقيّد
وفي وقت الأولى جائز لم يؤكد
وقد قيل فيها حسب ما فيها ابتدئ
وأسقط به في وقت ثانية قد
وطهر سوى مسنونها أفهم بأبعد
لها كلّها مع عذر جمع ممدد

إلى حين يأتي وقت ثانيهما وإن لم يشترط للقصر والجمع نيةً وفي سنن الثنتين رتب متابعاً وليس بشرط وحدة المبتدي ولا ترتب في فعل ووالٍ بأبعد أبوبكر استثبت وبالراجح افتد وأوتر وبعد العصر سنن لما ابتدي إمام على الأقوى وما شئت أفرد

باب

صلاة الخوف

وصلَّ صلاة الخوف بالصفة التي فان كان ضد الناس مع طول شقة يراهم بنو الإسلام من غير مرية فمن يحرّموا صفين خلف إمامهم إذا قام للأخرى أتموا فتابعوا ويجمعهم تكبيرهم وركوعهم وأما إذا كان العدو وراءنا فتحرس مع حزم إزاء عدونا يؤمهم في ركعة ثم ركعة وتأتّمه الأخرى بشاني ركعة يطيل إلى أن يجلسوا ثم يدركوا أتت عن رسول الله في كل مسند بقبلتهم ذي قوة وتشدد ولا تختشي منهم كمين تكيد يتابعه الداني وتلو بمرصد ويحرس في الأخرى المتابع بما ابتدي ورفع وتسليم تفقه تمجد وطائفة تلو الامام فتقتدي وطائفة منا تكافيه تفتدي يتمون حتى ينهضوا للترصد ويقضون أخراهم وهو في الشهد السلام ويشفو الصدر من كل معتد

يعود فيقضي ركعة بعد مرصد
ويقضون منها ما بقي بتفرد
لتقضي بما يبقى بعيداً تشهد
كذا إنظار مع فراق من ابتدي
ويمكث في حال الجلوس كما بُدي
ومن بعد ذا سلّم بهم لا تردد
فكل فريق في اثنتين ليقتد
فصل بكل ركعة ركعة قد
فأبطله والباقيين مع علم مفسد
بكل فريق ركعة لم يزيد
صلاة صلاة كل حزب ليفرد
بكل فريق مع سلام مؤكّد
وقيل يجب واكره لحمل المنكد

وإن شاء سلّم وحده وكلاهما
وفي أولي ما زاد يأتّم أول
وينتظر الأخرى وتنهض هذه
وقيل إذا قاموا لثالثة معاً
ويأتّم باقيهم به في الذي بقت (١)
إلى أن يتموها بحمد وسورة
وإن أمهم في فرض قصر مكّماً
وإن فرق الأقوام ياصح أربعاً
فصح صلاة الأولين وفرضه
وعن أحمد إن شاء صلى بلا قضا
وجوزّ صلاة القوم خلف أئمة
وإما يشا صلى صلاة كميلة
ويشرع فيها حمل خفّ سلاحه

(١) الأصح: بقيت

فصل في شدة الخوف

ويرمون حال الضنك في كل وجهة
ولا يجب استفتاحهم نحو قبلة
وحظر هنا تأخيرها في المؤكد
وكل مبيح للفرار فحكمه
وإن يرتفع خوف المصلي أتمها
صلاة بأمن ثم خاف أتمها
ومن ظن خوفاً ثم صلى فلم يكن
فإن عليه أن يعيد صلاته

على أي حال كان لا تتقيد
في الأولى وإن واتي كغير الذي ابتدئ
وتأخير ماتجمع مع التلوجود
كذا وفي الأولى خائف فوت ملحد
صلاة أخي أمن ومن هو مبتدي
صلاة أخي خوف مع العلم واجهد
كما ظن أو مع مانع منه مؤطد
ولو قيل فيه لا تعد لم يعد

باب صلاة الجمعة

وجوز صلاة الخوف في جمعة متى
وإياك والتفريط في جمعة بها
ففي يومها يعطى المزيد لفائز

يكن كل حزب أربعين تسدد
قد اختص رب الخلق أمة أحمد
فينظره من غير كيف تقيد

يران على قلب القفول المبعد
 مقيم بينيان صحيح ومهتدي
 وخمسين يروى والثلاثة بُعد
 لرغبته عنها إلى غيرها اشهد
 وذو سفر لا قصر معه فقيد
 ببعض القرى مع نقص عد مقيد
 الرياح وأصوات الأذان المعوّد
 لجمعتهم لا من مصلى بأوطد
 ولا تجعلن منهم إماماً بأجود
 سماع النداء وارو برجعة قصد
 بغير سماع للنداء أو تحدد
 يعيدونها ظهراً لنقص المعدد
 وفي قرب بنيان من البر فاعقد
 له القصر مع عبد بلا حتم اشهد
 وعنه إذا ماكان عن إذن سيّد
 بوصف ومن دبّرت كالقنّ فاعدّد
 يدل عليه النص فقد التأطد
 يؤمّون فيها غير عبد بأبعد
 به كزوال العذر مع وسع مقصد
 متى لزمته في القوي ليردد

وفي تركها من غير عذر ثلاثة
 على الذكر الحر المكلف فرضها
 وبالأربعين احكم بصحة عقدها
 إذا كان لم يظعن بصيف ولا شتا
 ومن كان في مصر مقيماً لحاجة
 ومن هو عنها فرسخاً ذا إقامة
 ومن هو منها حيث يسمع ان هدا
 وقدّره من أطراف مصر اجتماعهم
 فتلزمهم إن تم عدّ بغيرهم
 فمن فرسخ للسعي أوجب وعنه من
 وفي رنّص كالمصر تلزم مطلقاً
 وتجميع دون الأربعين بقرية
 وما شمل اسم واحد فهو قرية
 وتجزية خنثى والنسا ومسافر
 وعن أحمد أوجب على العبد مطلقاً
 كذا ذو كتاب والمعلّق عتقه
 ووجهان في ابن العشر لكنما الذي
 ولا تنعقد الجمعة منهم ولا
 وتلزم معذوراً أتاهها وتنعقد
 ومهما أتى بالظهر من قبل جمعة

فان تتأتى^(١) جمعة لزمت وإن
 وتأخيرها أولى لغير مكلف
 ومن لزمته لم يسافر بيومها
 ومن قبله جوز وعنه لغزوه
 تعذر فليأتى^(٢) بظهر وهدد
 بها ولهم فيها صلاةً بمحشِدٍ
 بُعيدَ الزوال ان لم يخف فوتَ مقصد
 وعن أحمد احظر مطلقاً لا تقيد

فصل

في وقت الجمعة

وميقاتها كالظهر لكن تجوز في
 ويقضون ظهراً إن تفت كلها وإن
 وقيل إذا ما أدركوا دون ركعة
 وإن أدرك المسبوق تكميل ركعة
 ويأتي بظهر مدركٌ دون ركعة
 وقيل ومع قصد الفتى قيل جمعةً
 ومن يتعذر للزحام سجوده
 ويشرع في الأخرى إذا خاف فوتها
 فإن لم يتابع أو تلا غير ساجد
 ويأتي بأخرى بعدهم تجزِ جمعة
 أو ان صلاة العيد بل سادساً قد
 تفت غير جزء تمموها بأوطد
 يتمونها ظهراً وقيل بل ابتد
 ليأت بأخرى بعدهم تتشيد
 إذا ما نوى الظهر ابتداءً بأجود
 وقد قيل أبطل ظهره ثم يبتدي
 ففوق أخ أو بعدهم مره يسجد
 ويأتي بأخرى مكمل الجمعة اشهد
 ليعذر بجهل وليُعد مع تعمد
 لساجد جهل لاحق في التشهد

(١) الأصح: فان تتأت.

(٢) الأصح: فليأت.

وعنه يتم الظهرَ أو يتدي بها
ولا تشتطُ إذن الإمام لجمعة
وعنه بغير المصّر حسبُ وعنه بل
وشطرب فروض الخطبتين بلا مرا
فان نقص التعداد قبل كمالها
كذا إن يضق مع نقصهم بعد ركعة
كذا إن صد عن غير القيام ليعمد
وعيد ولا استسقاء في المتأكد
يجوز ولم تلزم بلا إذن اشهد
وكل الصلاة الحتم من عدد طد
ليستأنفوا في وقتهم جمعةً قد
بوجه وإلا الظهر تبدى بأجود

فصل في خطبتها

وفي وقتها اشطرب خطبتين أمامها
وعن أحمدٍ جوز لعذر تعدداً
ووعظ وأن يقرأ ولو آية وأن
فإن نقصوا يسكت ويني لعودهم
ويشطرب مابين الصلاة وبينها
ونذب له طهرُ تمام وصححنُ
وإن يخطب المرء الإمام بأبعد
وشطربها حمدُ الإله الموحد
يصلي على الهادي وعداً كما ابتد
قريباً ويستأنف لفصل مبعد
وما بين أجزاءها التوالي بأجود
من الجنب التالي بإثم بأوطد

فصل في صفة أفعال الخطيب

وخطبته ندب على مُشْرِفٍ وأن
إلى منتهى التأذين وهو الذي به
ويسعى البعيدُ الدارِ من وقته الذي
وعنه بما قدسَن عثمان قبله
وقائماً اخطب فيهما الناسَ واعتمد
وعن أحمد شرطُ قيامك فيهما
وللخطبة اقصر وادعُ فاعمم وخصَّصنُ
وصل بجهر ركعتين اقر جمعة
وبعدهما اركع ركعتين أو اربعاً
يسلّم فيجلس والمحمياً ليردد
تعلق حظرُ البيع والسعي أوجد
يظن به إدراكها مع تشهد
وعن أحمد بل بالزوال فقيده
على سيفٍ او قوسٍ وبينهما اقعده
وقيل جلوس الفصل أوجب فبعد
ولا تعبثن فيها وتلقاك فاقصد
في الأولى وفي الأخرى التي بعدها اسرد
وإن زدت ستاً تلك سنة مقتدٍ

فصل

في جواز جمعات في بلد لعذر

وَجَوِّزُ لْجَمْعَاتِ بَعْدِرِ بِأَوْكِدِ
وَقِيلُ الَّذِي اخْتَصَّتْ بِإِذْنِ إِمَامِنَا
وَإِنْ تَجْهَلُ الْأَوْلَى فَظَهْرًا لِيَفْعَلُوا
وَوَجْهَيْنِ هَلْ يَقْضُوا أَيَا صَاحِ جَمْعَةً
وَمَنْ يَقْتَنِعُ فِي يَوْمِ عِيدِ وَجَمْعَةٍ
وَقَدْ قِيلَ فِي التَّجْمِيعِ فَرَضُ كَفَايَةٍ
وَضَعْفُ إِذِ الْإِجَابِ إِنْ حَظَرُوا فَقَطْ
وَأِلَّا فَصَحَّ مَا بِالْأَحْرَامِ تَبْتَدِي
وَعِنْدَ التَّسَاوِيِ الْمَطْلُوقِ الْجَمْعَةَ أَرْدَدِ
كَذَلِكَ إِنْ تَنْسَى (١) فَخَذَ ثَمَّ قَيْدِ
أَوْ الظَّهْرَ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ الْكَيْفَ أَوْرَدِ
بِسَابِقِ فَعَلٍ مِنْهُمَا فَلِيَجُودِ
لِلْإِجَابِ فِي حَقِّ الْإِمَامِ بِأَوْكِدِ
وَفَعَلُهُمَا أَوْلَى بِغَيْرِ تَقْيِيدِ

(١) الأصح: ان تنسى.

(١) الأصح: يقضون.

فصل في غسل الجمعة

ويشعر طهر يومها قرب قصدها
وتبكير ماشٍ مدنٌ لإمامه
ويدعو ويقرأ سورة الكهف مكثراً
ولا يتخطى الناس إلا إمامهم
ويحرم دفع الغير عن بقعة له
لغير وكيل قد تقدم حافظاً
ولا تُكرهن للمؤثرين قبوله
ووجهان في رفع المصلي وإن يعد
وفي الركعتين أوجز إذا كنت داخلاً
وذاكر فرضٍ فات عند دخوله
ومبتديء النفل اتركه بجلوسه
وستتها كالظهر من قبلها أبو الوفا
وفي الخطبة احظر في الأصح تكلماً
وجوّز لتحذير الضرير من الأذى
وفي رد تسليم ووجهان في الذي
وفي جلسة واكره عطا سائل إذا

وطيبٌ وتنظيفٌ ولبسُ المجدد
يصلي ويكثر من فنون التعبد
الصلاة على خير الأنام محمد
وراء مكاناً خالياً في المؤكد
ويكره إثارة المساوي بمقعد
ومن يجلسن في معبر الناس يعتد
وغيرهم بالسبق أولى بأجود
لموضعه من قام للعذر يردد
عقيبَ شروع الخاطب اخصص بمسجد
ليأت به يكفيه عن متعدد
على منبر للأقربين وأبعد
بنٌ عقيل سنة بتأكد
لغير إمام أو مجاوبه قد
وقولين تشميت لمن عطس امهد
تكلم في وقت الدعاء المزيّد
ومسنون الذكر الخفي لبعد

باب صلاة العيدين

وإنَّ صلاة العيد فرض كفاية وفي كل حال من أباهَا لرغبة ومن قيد رمح مبتدا وقت فعلها وإن لم يحط بالعيد علماً بيومه وتأخير فرض الفطر والأكل قبله ومغتسلاً بكَر إليها وماشياً ومن أم أحر مخرجاً لاجتماعهم وليس بشرط عدة وتوطنن وتكره في البنيان من غير حاجة ويشرع أن يستخلفوا من يؤم من فإن خطبوا أثنوا وإلا فأربعاً ولا بأس في أن يحضر العيد نسوة وبادر إلى الصحرا لتفعلها بها وللعيد فافهم لا تؤذن ولا تقم فكبر لإحرام وستاً عقيب ما

وعن أحمد بل سنة بتأكّد فقاتله حتى يرعوي بالمهند إلى أن تزول الشمس بعد التأكيد إلى أن تزول الشمس صلوا من الغد وعكسهما في النحر سنة مرشد بتحسين زيّ في سوى أول عد ومعتكفاً يبقى ثياب التعبّد وإذن إمام في الأصح المؤكد وليس بمكروه لعذر بمسجد تخلف في مصر لضعف كشهد بقول وأسقط فرض عيد بما ابتدي بلا زينة واكره لخود بأوكد وبالفرض قبل الخطبتين ليبتدي وقول الصلاة اشعره جامعة قد به استفتحوا ثم استعدّ بعدُ ترشد

وخمساً فكبر بعد تكبير نهضة
وخذ كلما كبرت في الحمد والشا
وتقرأ في الأولى بسبح وبعدها
وكبر في الثنتين قبل قراءة
وبعد الصلاة اخطب هنا مثل جمعة
ولا يجب التطهير في ذا ووحدة الـ
وتستفتح الأولى بتسع مكبراً
فان كنت في فطر فبئ زكاته
وما زاد في التكبير والذكر بينه
ولا نقض تكبيراً بفوت محله
ولا تتشاغل قبلها في مكانها
ومدركها يأتي بها بصفاتهما
أو اثت بتسليمين غير مكبر
وعند رجوع من مصلاه جائز
وليلتي العيدين كبر وإنه
إلى أن يتم الخطبتين إمامه
وفي قصد فرض العيد أعلنه ماشياً
وفي يوم تعريف فكبر معظماً
وفي النحر بعد الظهر إن كنت محرماً
إماماً ومأموماً وعنه ومفرداً

لثانية مع كلها رافع السيد
وصل على خير الهداة محمد
بغاشية جهراً بغير تلدد
وعنه بقرآن الأخيرة بتتدي
وبينهما لا قبل في وجهٍ اقعده
إمام وتعداد كنصت بأوكده
وثانية بالسبع فاحسب وعدد
وإن كنت في أضحي فللنحر رشده
مع الخطبتين احفظ تشد ندب مرشد
وقيل بلى قبل الركوع اقضه قد
بنفلٍ ولا مابعدهما فيه تهتد
كقاضٍ وعنه أربعاً فاقض واسرد
وعنه يخير بين مثنى وأزيد
تنفله من شاء فليتعبده
بليلة عيد الفطر أولى فوكد
وعنه إلى أن يخرج افهمه ترشد
وفي كل عشر النحر غير مقيد
عقيب صلاة الفجر شفعاً تؤيد
وفي آخر التشريق كل ليحدد
عقيب صلاة الفرض لا النفل قيد

وبعد صلاة العيد وجهان ثم إن أردت فأقض مظهراً أو بمسجد
وإن صلت الأثنى مع القوم كبرت بخفض كذا في المنتقى ان تفرّد

باب صلاة الكسوف

وليس كسوف النيرين بموجب فلا تسمع التهويل من كل مفترٍ وصل صلاةً للكسوف فإنها هما ركعتان الجهرُ يشرع فيهما ومن زمن يبدو الكسوفُ زمانها وليس بمسنون قضاها متى تفتُ بأم الكتاب اقرأ وزهراويها التي وأحسن ركوعاً قدرَ مائة سبحةٍ وخذ آل عمرانَ اتلها أو بقدرها وفي السجدين امكثُ كما كنت راکعاً وأم الكتاب اقرأ وآي النساءِ أو وفي الرفع فاتلُ الحمد وأت عقيبها وتركع في الأخرى وتسجد دون ما ونادٍ لها كالعيد موضعَ جمعة

لأمر سوى تخويفنا والتهدد وكذب بأحكام المنجمِ واردة لأثبت ما يروي لنا كل مسند نهاراً وليلاً من جميع ومفرد إلى حين تكميل الضياء المعوّد كذا فعلها في وقت نهيٍ بأوكد أو اقدرُ قدرَ ذلك واقصد وبالحمد فاقراً عند رفع المحمد وفي الثاني فليركع دُوين الذي ابتي وتنهضُ للأخرى نهوضَ تجلُدُ بمقدارها واركع ركوعك تهتدِ بمائدة أو قدرها المتعدد مضى واثت بالتسليم بعد التشهد وفي الذكر والقرآن مع فقدتها اجهد

ولا تبتيدي إن زال سلطانُ كاسف
وإن تركعن ستاً أجز وثمانياً
وإن تر يوماً مع صلاة جنازةً
كذلك في مبدا زمانِ فريضةِ
وفي الأمن مع تأخير ميت فقدمنُ
وإن يجتمع معه كسوفُ فقدم
وقدم على الوتر الكسوفَ وإن يفت

كبعد الجلا واقصر متي زال ترشد
ودائمُ زلزال فصل له قد
صلاة كسوف بالجنازة فابتد
وآخره مع فوت ضر المفقد
عليه صلاة الفرض في المتأكد
الكسوف بأمن الفوت في الفرض تهتد
به فعلُ وتر سوف يقضي بأوطد

باب

صلاة الاستسقاء.

أيا أمة الهادي أما تنتهون عن
وذلك عُقبى الجور من كل ظالم
تعم بما تجني العقوبة غيرنا
كفى زاجراً للمرء موتٌ محتم
ونار تلظى أوعد الله من عصي
فقم عند حبس القطر في الناس واعظاً
إذا خفت فوت الزرع والجذب في الربى
ويشرع تنظيف وترك تطيب
ويخرج بعضٌ من مظالم بعضهم

ذنوب بها حبسُ الحيا المتعود
وعُقبى الزنائب الربا والتزيدُ
هنا وغداً يشقى بها بكل معتد
وقبر وأهوال تشاهد في غد
فمن خارجٍ بعد الشقا ومخلدٍ
وخوفٍ ومرهم بالمتاب وهدد
تهياً وميقات الخروج لهم عد
وإصلاح مخفي السرائر أكد
ويستغفرون الله من كل مبعد

بإخباتِ ذي تقوى وذل ملهد
 وأهل النهى والسن من كل أرشد
 كفتيانهم ثم العجائز أشهد
 فكلهم يبغون لطف التعمد
 تُكَبَّرُ ثم اخطب إذا خطبة قد
 وقيل بحمد الله في الخطبة ابتد
 تَخَيَّرَ وعنه ادعُ وعن خطبة حد
 وفيما به يرجو الغياث ليجهد
 ويأمر باستغفارهم والتفقد
 ويرفع كف المستغيث المجهد
 دعاء غريقٍ في دُجى الليل مفرد
 وفاتح باب للمطيع ومقتد
 فادعُ واسعَ الفضل واجتدِ
 قنوط الفتى خسراًه فادعُ تهتدِ
 قريبٍ مجيب بالفواضل مبتدي
 سواك يزيل الأزل في الماحل الصد
 فلا تطردنَّا عن جنابك واسعد
 إجابته ياغير مخلف موعد
 فحاشاك من رد الفتى فارغ اليد

فحين ينادي بالخروج يبادروا^(١)
 ويتبعه أهل الصلاح جميعهم
 وجوز وقيل اسنن خروج صغارهم
 وبادر إلى الصحرا بهم متضرعاً
 فصلُّ بهم كالعيد جهراً وعنه لا
 لخطبة عيد بافتتاح مكبِّراً
 وعنه اخطبَن قبل الصلاة وعنه بل
 وكثُر على الهادي الصلاة بها تصب
 ويستغفر الله العظيم لنفسه
 ويخضع نحو الأرض بالطرف خاشعاً
 ويدعو دعاء المخبتين بقلبه
 فان الذي يدعوه يرزق من عصى
 ولكنما صدق الرجاء مفاتح الخزائن
 ولا تقنطن من رحمة الله إنما
 وقل بانكسارٍ قارعاً بابٍ راحم
 ألهي أتى العاصون بابك مالهم
 إليك فررنا من عذابك رهبةً
 دعوناك للأمر الذي أنت ضامن
 إليك مددنا بالرجاء أكفنا

(١) الأصح: يبادرون.

ويدعو بغيث مغدق متدفق
ويستقبل البيت الحرام محولاً
ويبقونه أو ينزعوا^(١) مع ثيابهم
فان منعوا ثنوا بيوم وتلثوا
وإن طلبوا أن يخرجوا بانفرادهم
وصل لشكر الغيث من قبل مخرج
وقولان في إذن الإمام لخارج
ويشرع أن يضحوا لأول غيـثهم
ويشرع الاستسقا لغور مياھنا
ويشرع الاستسقا لريان ناهل
ويحسن أن يستسقي الغيث بالذي

يروِّي ظمَاءَ الْهَضْبِ وَالْمَتَوَهَّدِ
يَمِينِ رِءَاءِ نَحْوِ يَسْرَةٍ مُرْتَدِ
وَيَدْعُو فِي الْاِسْتِقْبَالِ سِرًّا لِيَجْهَدِ
وَلَا يُمْنَعُ الذَّمِّيُّ لَكِنْ لِيُفْرَدِ
سَوَانَا بِوَقْتِ خَشْيَةِ الْفِتْنَةِ اصْدُدِ
فِي الْاِقْوَى كَمَا بَعْدَ الْخُرُوجِ بِمُفْرَدِ
وَنَادِ الصَّلَاةُ اِنْ شِئْتَ جَامِعَةً قَدْ
وَيَطْهَرُوا مِنْ رَحْمَةِ الْمَتَغَمِّدِ
وَيُشْرَعُ الْاِسْتِصْحَاءُ خَوْفَ التَّزْيِيدِ
لِيَسْقَى بِقَطْرِ مَجْدِبِ ظَامِي صَدِي
يُشَارُ اِلَيْهِ بِالصَّلَاحِ الْمَوْئِدِ

(١) الأصح : ينزعون .

كتاب الجنائز

خذوا هبةً في الزاد فالموتُ كائنٌ
فما داركم هذي بدار إقامة
أما جاءكم عن ربكم وتزودوا
فما هذه الأيام إلا مراحل
ومن سار نحو الدار سبعين حجةً
فما الناس إلا مثلُ سَفَرٍ تتابعوا
وفي السقم والآفات أعظمُ حكمة
ينادي لسان الحال جدُّوا لترحلوا
أتاك نذير الشيب والسقمِ مخبراً
ولا بأس شرعاً أن يطبَّك مسلمٌ
وإن مَرَضتْ أنثى ولم تجدوا لها
ولا بأس في تعليقة والرُقَى بما
وترك الدوا أولى وفعلك جائز
ورجح على الخوف الرجا عند يأسه
ويشروع للمرضى العيادةُ فأتهم
فسبعون ألفاً من ملائكة الرضى
وإن عاده في أول اليوم واصلت

فما منه من منجى ولا عنه عند
ولكنها دارُ ابتلا وتزود
فما عذرٌ من وافاه غيرَ مزود
تقربٌ من دار اللقا كل مبعد
فقد حان منه الملتقى وكأن قد
مقيمٍ لتهويم على إثر مغتد
ميقظة ذا اللب عند التَّفَقُّد
عن المنزل الغث الكثير التتكد
بأنك تلو القوم في اليوم أوغد
وشكوى الذي تلقى وبالحمد فابتد
طبيباً سوى فحلِّ أجزه ومهد
تعقَّلت معناه وعن مبهم ذد
بما لم تيقن فيه حرمة مفرد
ولا قِ بحسن الظن ربك تسعد
تخض رحمة تغمر مجالس عود
تصلي على من عاد ممسى إلى الغد
عليه إلى الليل الصلاة فأسند

فمنهم مغبياً عدٌ وخفف ومنهم
 ففكر وراعٍ في العيادة حال مَنْ
 وذَكَر من تأتي وقوُّ فؤاده
 ونَدَّ بماء أو شراب لسانه
 ولا تضجرن بل إن تكلم بعده
 ويس إن تتلى^(١) تخففُ موته
 ووجَّهه عند الموت تلقاء قبلةٍ
 وملبوسه فاخلع وليِّن مفاصلاً
 ومستتراً للغسل ضعه موجهاً
 ووفِّ ديون الميت شرعاً وفرقن
 إذا بانخساف الصدغ أيقنت موته
 ولا بأس في إعلام خلٍّ وصالح

الذي يؤثر التطويل من متوود
 تعود ولا تكثر سوى لا تنكد
 ومُر بأن يوصي إذا خفت وارشد
 ولقَّنه عند الموت قول الموحّد
 فعاود بلفظ واسأل اللطف واجهد
 ويرفع عنه الإصرُ عند التلحُّد
 فان مات غمَّضهُ ولحييه فاشدد
 وضع فوق بطن الميت مانع مصعد
 ومنحدراً تلقاء رجليه فاعمد
 وصيةً عدل ثم تجهيزه اقصد
 وميل انفه مع فصل رجليه واليد
 وأنسابه واكره نداءً وشدد

فصل

في غسل الميت

وسارع إلى التجهيز فرض كفاية
 فجدُّ فأدنى ثم أدنى مناسب
 وعن أحمد قدم على الجد لا أبٍ

فقدّم وصياً بعده الأب فاعدد
 فموليُّ فأدنى أقربيه كما ابتدي
 هنا كالنكاح الإبن وابدأ بسيد

(١) الأصح: ان تتل.

مضوا وأولو الأرحام من بعد فاقصد
 الأمير وذو فسق من القوم أبعد
 يلين وصياً مثل مامر عدد
 إذ غسل مولى وزوجاً بأوكد
 على أشهر القولين زوجاً كسيد
 مع الأمن والوجهين في السبع أورد
 ويغسل ذو التمييز في المتوطد
 ولا لفتى في غسل خرد محتد
 كذلك خُنْثَى مطلقاً في المؤكد
 بالآخرى بلا مس وحيزٍ بأبعد
 على يده ثوباً لغسل معود
 فان لم يوارَ وارٍ تغييب مفسد
 وغير معين باعدن ثم جرد
 وغسلك تحت السقف أو سترأ اشهد
 وللبطن فاعصر وارفقن لا تشدد
 وفي واسع الكمين غسل بأبعد
 بكف ونجيه وعن عورة حِد
 بيمن وسَمٍ وانو شرطاً بأجود
 ونظفهما واتمم وضوء التعبد
 وبالأيمن ابدا ثم للأيسر اقصد

فقدمه في أمر الرقيق على الألى
 وبعد وصي في الصلاة فقدم
 وأدنى نساء الخود أولى بغسلها
 وسريّة مع زوجة غسّلن كذا
 وقدم على الأنساب في غير غسلها
 ومن دون سبع مات فالغسل مطلق
 وفي قولٍ اكره للفتى غسّل طفلة
 ولا حق في غسل القريب لمرأة
 ويمم ميتاً بين صِنْفٍ مُخَالِفٍ
 وصبّ عليه الماء فوق قميصه
 ويختار مجد الدين لفة غاسل
 وذا الكفر لا تغسل ولا تدفنته
 عورة غير الطفل أوجب لسترها
 ويشرع ستر الميت عن أعين الوري
 وقربّه من حال الجلوس برفعه
 وكثّر لصب الماء ليذهب بالأذى
 ولف لتنظيف النجاسة خرقة
 وتعميمه بالما اشترط وبخرقة
 ولا تدخلن الماء فاه وأنفه
 ومن رغوّة الصدر اغسلنه جميعه

ثلاثا فإن لم ينق أو بان خارج
إلى منتهى سبع وفي كل غسلة
وفي الآخر الكافورَ ضعه فان بدا
بقطن فان يخرج فطين وقيل لا
بُعِيد ثلاث ثم من بعد لفة
ولا بأس فيما احتجت في غسله من
ويكره تسريح الشعور بأوطد
وفي أحد الوجهين تحلق عانة
ولا تختنن الميت من غير مريه
وإن وجد الماء قبل دفن مُيِّمٍ
ويضفر شعراً المسلمات ورائها
وبالماء والسدر اعتمد غسل محرم
وكفنه في ثوبه مع كشف رأسه
وغسل شهيد الصف دع غير مجنب
وإما تمت قبل انقضاء محيضها
ونح سلاحاً والجلود عن الفتى
ومن لم يغسل لم يصل عليه في
وغسل وصل ان طال منه بقاؤه
كذا مترد أو بزحم ورفسة
ومن مات في الهيجا وأبهم أمره

فغسل إلى الأتقى وبالوتر جدد
فقلبه وارفق وامسح البطن باليد
إذا بعد سبع مخرج الميت فاسدد
تغسل ووض بعد غسل الأذى قد
عن المبتدي فاصفح وعنه المصرد
الخلال وأشنانٍ وماء مصخد
وشاربه والظفر والإبط فاحدد
وما بان منه الفعّة معه ولحد
وعن قلع مافي قلعه مثله حد
فغسل وبعد الغسل من توط جدد
ثلاثا وبعد الغسل نشف وجود
وفي كل حال عنه للطيب بعد
ورجليه يبعث محرماً بعث موحد
وعذر النساء من قبل طهر بمبعد
فغسل لموت لا لحيض فقيّد
وكفنه في الباقي وجوباً بأوطد
الأصح وإن صليت طار الأذى ابعث
وإن منه أفعال الأصحاء توجد
وعود سلاح وقت حربٍ لجحد
ومقتول ظلم في الأصح المؤكد

فغسّل كذا المجهول في دارنا اعدد
 ذكرت شهيداً كان أو غيره اشهد
 ومن إن تغسّله من الماء يفسد
 فغسّل وصل وادفن قبل ذاقد
 فسم به الطفل الصبي تقيد
 وصل عليه مثل رجل بأوكد
 بأحكام تغسيل ولو بتقلد
 سوى ذي فجور وابتداع معود

ومقتول حدٍ أو قصاص ومن بغى
 وكمل وظائف كل ميت سوى الذي
 ويمم لفقد الماء أو خوفِ بطئه
 وإن جاء سقط بعد أربع أشهر
 وما يصلح اسماً للرجال وللنساء
 وغسل وكفن بعض ميت مغيب
 ويُختار للغسل الأمين وعالمٌ
 ولا تفسر سراً يؤثر الميت كتمه

فصل في تكفين الميت

وقدّم على كل الحقوق وأكّد
 عليه وجوباً غير زوج مبعّد
 ومن موضع الايجاب من ينو يردد
 وقيل ثلاث بل مع الدين أفرد
 طباقاً بطيب والدثار فجود
 ملفف قطن بين ألييه واشدد
 إلا العين من كل مسجد
 اليمين كذا الأطراف منها فعقد

وتجهيز ميت خذه من رأس ماله
 فان كان ذا فقر فمن مال منفق
 وإن مات مع سفرٍ وأسرى يجهزوا
 وواجبه ثوبٌ يلف جميعه
 ويشرع في بيض ثلاث بسطتها
 وحنطه فيما بينها واجعلن على
 وطيبه كلاً أو مغابنه وفي المنافذ
 وكفنه وابدأ باليسار وفوقها

بلحد ودع أكفانه لا تقدد
والانثى خماراً مع لفافةٍ ازدد
ويكره في شَعْرٍ وصوفٍ ملبّد
ووجهان في الأنثى وللعدم أفرد
وابريسمُ الأنثى إذا لم تشدد
ثلاث ومع دين يهي لا تزيد
أجز والا امنع رضى وارثٍ قد
سواه وحظُرُ الحلبي غير مقيد
وبالعشب فاسترن إن سوى العشب تفقد
لفاحشة كالعدام الحي ترشد
بمال سبيل بل لدفن ليسعد
فأكفانه إرثٌ بغير تقيدُ
وإن جهلوا فاصرف لآخر تهتد
لحل وأثار الرضى والتعبّد
ولو أنها ملك لميت بأجود
وتقبيله فعل المحب المزود

وما عند رأس الميت وفر وحلها
ويكفي قميص مع لفافٍ ومثزر
ومقداره عرفاً كملبوس عيده
ويحرم في إبريسم لذكورنا
ويكره بالإطلاق كل ملوّن
وفي واحد أولى لطفل وطفلة
وإن يرض ميت بالعتيق وواحد
وجوز ولا تسنن مخيطاً لواجد
ويحرم أيضاً في الجلود لنزعها
فان لم تجد مايسر الكل فاسترنُ
ولا تجب المختار تكفين ميتة
وإن فقد الميت الصريع لحادث
وفاضل ما يحيى لميت لرته
ولا بأس أن يجبي الفتى كفنأله
وللحيّ أولى لا اضطرار وسترة
ولا تمنعن من رؤية الميت أهله

فصل في الصلاة على الميت

وكالخمس إلا الوقتَ أشراطُ هذه
وقدم إذا لم تخشَ كل فريضة
وحذو صدور القوم من أمّ قَلِيْقِفْ
وسوِّك وسوِّ القوم في المتأكد
ويشعر تكميلُ الصفوف ثلاثةً
وخيرُهُم تلقا الإمام فقدم
كذا ان دفنوا في القبر عند ضرورة
فقدم وصياً فالأمير فوالداً
وقدم على الأنساب زوجاً بأوكد
وأربع تكبيرات عدد مصلياً
فكبر لإحرام إذا ثَمَّت استعد
ومع كل تكبير يديك ارفعنهما
بشانية وادع بثالثة له
وكبر وقف نزرأ لتدعو وعنه لا
فأركانها ذي السبعُ أجمعها فان
وتابع إلى خمس إماماً مكبراً

وتغسيه والفرد يكفي بأوطد
عليها ومع فجر وعصر بها ابتد
وأوساط نسوان ليحذى ويقصد
وعنه حذا راسِ الفتى وسط نهد
وإفراد كل منهم بتعبُد
وقيل صبياً أخرن بعد خرد
إلى قبلة واحجز بشيء وحدد
فالابن فذا التعصيب بالقرب قيد
وفي الدفن أيضاً قدمه بأجود
قياماً على ميت بتكبير مبتد
وفي الأضعف استفتح وبالحمد فاسرد
وصل على الهادي صلاة التشهد
بما جاء أو ماوافق الحال تقتد
وسلم يميناً حيث لا تتزيد
تخلُّ بشيء في صلاتك تفسد
وعنه إلى سبع وعن امتنع قد

وان يتتالوا فابلغ السبع محسناً
ومن فاته التكبير يقض متابعاً
فان سلم المسبوق لم يقضه يجز
وصل على قبر إلى الشهر فائتاً
وصل إلى شهر على الغيب ناوياً
وفي طرق المصر امنعها تحتماً
وأوجه مع فقد الصلاة على الفتى
ومن غل فامنعه وقاتل نفسه
وصل على كل العصاة سواهما
وأعضاء حي قد أبينت فوارها
وإن يختلط أهل الصلاة بغيرهم
وصل ان تشا من غير كره بمسجد
وان خيف من وضع على الميت حرمن
فان يكنن غير النساء فأوجبن
ويكره^(١) لمن صلى الصلاة مكرراً

فان خفت تنقيصاً عن الأربع ابتد
وقيل كما قد فات لا تتصعد
وعن أحمد ما إن يجوز فأفسد
وقيل متى لم يبل ميت فجود
في الاولى سوى خلف مع غير مبعد
وفي جانب مع الانفصال بأجود
من الدفن فاحسب لا النوى في المجدود
صلاة إمام الوقت أوقومه قد
وخرج لا في ذي كبائر معتدي
فقط وكَمَيْتٍ بعضه في المؤكد
فجهز وصل وانو أهل التعبد
وبين قبور حرمن في المسدد
ولا كره مع وضع انتظار الملحد
عليهن إن يفعلنها فعل أمجد
ووضع لها من بعد دفع على اليد

(١) الأصح: ويكره.

فصل في حمل الميت ودفنه

وفي حمله الترييع قد سن فاختمن ويحسن ما بين العمودين حملها وأفضل مايمشي أمام جنازة فان كان معه منكر لم يطق له ويكره تعجيل الجلوس لتابع ويكره رفع الصوت في السير مطلقاً ولا ينهضن إن تأته وهو جالس وخمر بثوب قبر أنثى لدفنها وباللبن اسدّد والحجارة لحد ولا تدخلن مامست النار قبره وسم كذا فوق اليمين مقبلاً وتدخل أنثى من توصي به لها ومن بعد هذا فالأجانب لا النساء وحثي تراب القبر لا الغير سنة ونص على التعميق للصدر أحمد وواجبه مايمنع الريح عادة

بآخره طراً وبالأيسر ابتد وفي النقل فليسرع بها غير مفسد وراكبهم من خلف غير منكّد زوالاً فلا يتبعه واحظر بأوكّد الجنازة قبل الوضع من فوق أكتد كذاك اتباع بالبخور ليردد ومن عند رجل القبر ان سهل اورد وفي اللحد فادفن إن تهيا فتهتد ومن قصب ان تسعفنه تجود ولا خشباً واكره كتابوت ملحد على ملة الهادي الشفيح محمد فمحرّمها فالزوج واعكس بأبعد على أصلح القولين بالأصلح ابتد لحاضر دفن ثم للدفن جود وتمم محفوظ ومع بسطة اليد ويمنع من سيل وسبع معود

على القبر حتى الدفن حسن وأسعد
ولا تسطحن وارششهُ بالماء تقتد
فطينه والتجصيص والكلس بَعْدِ
ويجلسَ أو يكتب وميلة مسند
وعن لثمها والأخذُ من تربها ذِدِ
إذا مر فيما بينها اسنن بأجود
عليه وقيل ان يرج يشقق ويفرد
بها القبلة استدبر وفي الدفن أفرد
القبور وأهدى البر ينفع من هدى
يهيا ويلقى مثقلا في المزيد
بلا مثلة عنها غنَّ فوقه اردد
وراع بقاء الحي تُرعَ وتحمد
وأكلُك له بل أطعمنه وأممد

وإن قام أهل الميت أو مسعد لهم
ورفعه فوق الأرض شبراً مسنماً
وإن شئت بالأحجار علم وإن ترد
ويكره أن يوطا عليه ويبتنى
ويكره تطيبُ القبور وسرجها
وخلعُ الفتى نعليه إن لم يخف أذى
وإن حامل ماتت ليسط قوابل
وذمية ماتت بحمل لمسلم
ولا كره في الأولى لتالٍ تلا على
ومن مات في فلك تعذر دفنه
ومن مات في بئر وأعى خروجه
فان لم يكن عنها غناً فاخرجنه
ويكره تكليف المصاب طعامنا

فصل

في حكم نقل الميت ونبشه

كذا لصلاة أو لستر بأبعد
له قيمة عرفاً لمضنى ملدد
كجوهرة للأجنبي المبعّد

وينبش مع أمن لغسل وقبلة
وينبش أيضاً حين يسقط فيه ما
كذا الكفن المغصوبُ أو بلغ مثن

يشق لاجراج الثمينة جوفه
بقيمتها عدلا فان لم تشقن
وإن يكن المبلوع من صلب ماله
وجوز لنقل نبشه خيفة الأذى
ويكره نقل الميت من غير حاجة
وما لمعير قبل يبلى ووارث
ولم أر في الأصحاب من بين البلى
وقد قيل يعطى من تراث الملحد
لغير صبور للبلى والتبدد
فوجهان فيه إذ لو ارثه بدي
وتقريبه من صالحين ومحتد
ومن موضع الغصب احمينه وأكد
بالأرض انتفاع لا ولا النقل فاصد
وقد ذكر الجوزي بلا لحمه قد

فصل

في زيارة القبور وتعزية المصاب

ويشرع للذكران زور مقابر
ويهدي إليهم ماتيسر فعله
وما قد روي عند المزور يقوله
وتعزية المرء المصاب فضيلة
فعن مسلم للمسلم ادع معمما
وتعزية الذمي قولين خذ لها
ولا بأس في لبس لقصد علامة
وكل بكاء ليس معه نياحة
ويحرم شق الجيب واللطم بعده
ويكره في أولى المقال لنهد
من البر والقرآن ينفع من هدي
فكم مرسل قد جاء فيه ومسند
ومن أجلها من يجلس اكره وقيد
وعن كافر للمسلم ادع فأفرد
وقل لائقاً بالحال قول مسدد
وتغيير زي الساخط اكره وشدد
ولا ندب الآتي به غير معتد
النياحة مع ندب وأشباهاها اعدد

ويكره تأذينٌ لنعي معمماً
وقال أبو يعلي يُلقنُ ميت
ونذب جلوس المؤمنين حذاءه
ويسأل في القبر الفتى عن نبيه
فمن ثبت الله استجاب موحداً
وتلك لعمري آخر الفتن التي
فنسأله التثبيت دنيا وآخرًا

ألا مات زيد لا لأهل التودد
ودل عليه بالحديث المؤيد
كنحر جزورٍ بين باكٍ ومسعد
وعن ربه والدين فعل مهدد
ومن لم يثبت فهو غير موحد
متى تنج منها فزت فوزاً مخلد
وخاتمة تفضي بفوز مؤيد

كتاب الزكاة

وخذ علم أحكام الزكاة نظيرةً وحسبك في تفضيلها نفعٌ غيره وفرقة ما يهوى امثالاً ببذلها لستة أصناف من المال فرضها وما أخرجت أرض مكياً ومعدنٌ وفي بقر الوحش اثنتان وفي الطُّبَا على كل حر مسلم تم ملكه وقولان في المرتد في حال ردة وإن قيل لم يملك بتملكه فخذ ومن بعضه حرٌّ يزكي نصيبه ونقص يسير من نصابك مهدرٌ ولا شيء في مال المكاتب ومن يصر ووجهان في مال المضارب شائعاً وإن ثقبضن دين المليء فزكه كأجرة دار أو صداق وخلعة وقولان في غير المليء وضائعٌ

الصلاة بآيات الكتاب الممجد بقهر هوى وسواسه لم يردد يفك الفتى سبعين لحيٍ مفند مسامة أنعام وأثمان نقد وعرض وشهد من جنى النحل موجد احتمالٌ وفي المشهور خذ من مؤكد نصاباً كمياً حولاً اكمله واقصد وعن مال قنٍ والمدبّر أبعد زكاة الذي يحويه من مال سيد ومسلمٌ دارِ الحرب يقضي متى هُدي وفي غير ماسيم اقبضن عن مزيد لعجز وعتق ملكه الحولُ يبتدي وسائمة موقوفة لمعدد لغايرة أحوال بغير تردد وعين ابتياعاً مطلقاً غير مقعد وغصبٍ وتأجيلٍ وما عند جحد

إذا كان لا يقدر^(١) على قهر غاصب ولا شيء في غنم في الاقوى بأرضهم وقيل بلى إن يحظ كل بمنصب فإن توجبن فيه فما نلت زكته وفي حول تعريف الذي ضاع ربه ولا شيء في خيل وسوم وخدمة وأوجب زكاة الرهن في المتأكد ويخرج من رهن لفقدان غيره ويمنع دين الأدمي زكاته ولا منع في ماشٍ وحبٍ بأوكد وطاري ديون المرء يقطع حوله ومن جنسه من ماله اجعل مقابلا فإن أنت لم تسقط بمطلق نذره

ولا أخذ مغصوب بإحضار شهّد حرز قبل قسم الجنس والمتعدد من الصنف أو بعض لخلط معود والابرا كقبض والحوالة فاشهد يزكي وفيما بعد لاق بأجود ومعلوفة أو نذر بذل محدد ومال مدين بعد جحد بأبعد في الاقوى ومن مال المدين بمبعد وعنه ودين الله في قدره قد وعنه بلى بالدين في الزرع قيد فيستأنف ان أبري ووفى وبيتي والا اعتبر حظ الفقير تجود زكاة ففي التعيين وجهين أسند

فصل

في مضي الحول

وشرط مضي الحول في النقد كله وعن أحمد أوجب زكاة بأجرة الـ ويتبع في الحول النصاب نتاجه وعرض تجارات وماشية قد عقار بنفس العقد لا تتعدد وكسب وما بالجنس يشري بأوطد

(١) الأصح: لا يقدر.

بعين فحول المشتري حول ما ابتدي
 وعنه متى أجزا زكاتك فابتد
 ابتدا الحول لا ملك الأصول بأوكد
 ذكرت ولو من جنس مالك تهتد
 ويقطعه نقص النصاب بأزيد
 بلا حيلة الإسقاط قرب التاطد
 ولا بين وراث على حول ملحد
 على أشهر القولين من نص أحمد
 بهلك نصاب مطلقاً في المؤكد
 سَمَا أتلفت ذا العشر من قبل محصد
 فزك نصاباً مرة لا تزيد
 وفي الذمة ان علقت كرر بأوكد
 وبالعين نص قدر فرض معدد
 بعين كرهن أو جناية أعبد
 الزكاة بدين الله أم لا فقيد
 وإخراجها من غيره لم يصدد
 وحاصص بها باقي الديون بأوكد
 على كل دين كان في ذمة قد
 فحاصص بها لا غير لا تزيد

وعرض بنقد أو بعكس وفضة
 وحول نصاب البهم من حين ملكه
 ومن حين تكميل النصاب بنسله
 وبالحول أفرد ما استفدت بغير ما
 ونقصان دون اليوم غير مؤثر
 وبيع بغير الجنس غير الذي مضى
 ويقطع موت الملك قطع بتة
 وما شرط إمكان الأدا لوجوبها
 وبعد كمال الحول لا تسقطنها
 وعنه بلى ان لم يفرط كافة ال
 وفي عين مال أوجبن لا بذمة
 إذا مر أحوال ولم يعط فرضه
 وفوق نصاب كررن فرض كله
 وفي ذمة شاة الجمال وقيل بل
 وقد قيل مبنى ذا جميعاً أسقط
 ويملك رب المال بيع جميعه
 وخذها إذا مات من أصل ماله
 وقيل إذا علقت بالعين قدمت
 وإن عديم المال الذي فيه علقت

باب

زكاة بهيمة الأنعام

برعيكها في أكثر الحول قيّد
وشاتان في عشر برغم المزيد
وعشرون فيها أربع لم تصرد
وقيل بلى للنفع مثل المجود
فان فقدت بابن اللبون لها اقتد
وبال نصب علق فرضها لا المزيد
بينت لبون خذ وبال حقة ارفد
من النوق عن إحدى وستين زود
بينتي لبون فاحذ قولي وقلد
طروقتي الفحل الأبي المزغد
ثلاث بنيات اللبون بأوكد
فخذ حقة عن كل خمسين ترشد
الثلاثين إلا واحداً فرض ذي قد
وفي مئتين جورن ذا وجود
الحقائق م المائتين خذها لمحتد
وشاتين أو عشرين درهماً ازد

وسومك للأنعام شرط وجوبها
فخمس نصاب البدن والشاة فرضها
وخمس وعشر خذ ثلاث شياها
وبذل بعير موضع الشاة لا تجز
وفي الخمس والعشرين بنت مخاضها
فان لم تجده عد إلى الأصل بتة
وبالست نيظت بالثلاثين بعدها
عن الست ثم الأربعين وجدعة
ولا تك من ست وسبعين باخلاً
وخذ حقتي إحدى وتسعين مخرجاً
وفي مائة مع خمسها ثم واحداً
وفي مائة تتلو الثلاثين صاعداً
وعن أحمد بل حقتين إلى انتها
وعن أربعها خذ بينت لبونها
ولكنما المنصوص تجوز أربع
وبنت لبون خذ لفقدان حقة

كذلك فابذل عند أخذك حقةً
 ووجهان في شاة وعشر دراهم
 ولا ترض عن بنت المخاض بدونها
 وضاعف جيراناً لفقده التي تلي
 وبننت مخاض سنّها سنةً وزد
 وفي كل سنّ حولا ازيد بمبعد
 متى تلتمس بنت اللبّون فتفقد
 ويختار ربّ المال في ذلكم قد
 ولا عن جذاع فوقها بتزيّد
 في الاقوى وفي النوق اخصص الجبر وافرد
 متى تنتقل حولا إلى أربع قد
 حكى ابن أبي موسى إلى الخمس فاصعد

فصل

في صدقة البقر

وفي البقر استوف الثلاثين مكملا
 وأخرج تبيعاً فرضها أو تبيعةً
 ومن أربعها للفقير مسنة
 وسبعين فيها مع تبيع مسنة
 وما ذكّر مجزٍ سوى ما ذكرته
 وقد قيل يجزي منه في غنم فقط
 صغاراً تلي في الحول معدوم أصله
 وأوجب ابوبكر كبيرة صحة
 وإن يجمعا في صنف مال الفتى فخذ
 ونوعان أو ذو جودة ورداءة
 لتقويم ماليه ولم يعتبر هنا
 وألحق جواميساً بها بتأكد
 لها سنة نصف المسنة فازدد
 وستون منها بالتبعيين أسعد
 قول على هذا الحساب الممهد
 ومال ذكور كله في المجود
 وإن كان مال المرء عند التأكد
 ومرضى فخذ منها على المتجود
 على قدر مال المرء عند التفقد
 كقول أبي بكر بغير تردد
 من الواجب استق قدر ماليه واجهد
 أبوبكر التقويم عنه بذا اشهد

فصل في صدقة الغنم

وفي الشاء فاجعل أربعين نصابها إلى مائة نيظت بعشرين بعدها إلى مائتي شاة فان زدن زكُّها إلى أن توافي أربعاً من مئاتها وعنه إذا زادت بواحدة على ومن بعد هذا كل ما ملك الفتى وأخرج ثنِّيَّ المعزِ مكملِ عامِهِ ولا تأخذ الرِّبَاءَ^(١) واخل أكلةً وذات عوار دُعٍ وللتيس فاجتنب وسَخَلْتَه اعدد مع كبار ورُدَّها وليس بمجز قيمةً في المؤكِّد وإن تعرُّ من شاة الجمال اطلبنَّها

وفيهن شاةً حظَّ جوعانَ مُرْمِدٍ فان زدن للعافي بشاتين زوِّد ثلاثَ شياهٍ ثم لا تتزيّد فأوجب عليه أربعاً في المؤكِّد ثلاثٍ مئياً أربعاً منه امدد على المئة اقبض منه شاةً وعَدَّد وكالنصفِ منه جَدْعُ ضانٍ ليورد وذَرَّ ماخِضاً تظفر بترك التزيّد وهرمى وخذ ما بين أردى وأجود عليه كذا في سائر النعم أمهد وإن تعطِ فوق الفرض في السن تُحَمَّد وقال أبو بكر بقيمتها جُد

(١) الرِّبَاءُ: هي التي تربي ولدها.

فصل في الخلطة

وإن يخلطن أهل الزكاة مسامة وشيئان في هذا المشاع ومفرزٌ وحوض وفحل والمراح ومسرح ولا بن أبي موسى فعنه رواية ومن يثبت الأفراد في بعض حوله ومن لا فعند الحول خذ فرض خلطة زكاة خليط كلما تم حوله ومن بعد شهر باع بعض نصابه وقيل بسبق الشهر يكمل حوله فان يعط منه أبطل الحول نقضه بأن على المبتاع حصة خلطة وإن هو لم يخرج إلى الحول مشترٍ إذا تم منذ ابتاعه حوله على ولو علقت بالعين أو ذمة على فبازلها بالدين من غيره كمن كذا إن يبع إحدى نصابيه شائعاً

نصاباً بحول كامل فكمفرد إذا اتحد الراعي ومجلبٌ رقد ولا تشتط قصد اختلاط بأجود بإهمال شرط الفحل والمجلب ازداد له فليزك فيه مثل المفرد وما بعد هذا الحول كل ليورد ومفرد مال المرء مع خلطه أعدد بخلطته من تم للحول يتدي وعن حظه فرض الخليط ليورد وإن يعط من غير المخالط فاشهد ولو علقت بالعين في المتوطد فألزمه نصف الشاة في المتجود السقوط بدين ما ابن ذا الخلف ترشد السقوط وبال تعليق بيني بمبعد من العين وفي إن سوى العين يفقد ومبتاعه فرض الخليط ليورد

وإن باع بعضاً مفرداً ثم ضمه
كذا عكس هذا في الشراء من خليطه
وبيع نصاب خلطةً بخليطه
ومتخذ شهراً نصاباً وبعده
يؤدي زكاةً المبتدي بعد حوله
ففرض خليط إن يكن قبل يشتري
ولا شيء في الثاني إذا تم حوله
وإن يكن الثاني مغيرً فرضه
وقد قيل فيه كنسبته من الجميع
ولا شيء فيما لم يغير بأجود
ودون نصاب غير الفرض أو جبن
وإن يتبعد بين ماشية تكن
وعن أحمد التفريق ليس مؤثراً
فستون شاة كل عشرين خلطةً
ثلاث شياه صاحب النصف نصفها
ويلزمهم في الثاني شاة جميعهم
وقيل هنا شاتان مع ربع على
وكل خليط نصف شاة وذا الذي
وإن تك منها كل عشر خليطاً
وبالسائمات الخلطةً اخصص بأوكد

سريعاً فللحول اقطعن في المجود
وراع بشاة منه في الخلطة اعدد
ولم يطر أفراد فللقطع بعد
نصاباً لفرض آخر غير موجد
على مقتضى ما كان حول المجدد
خليطاً على الأقوى وإلا كمفرد
وقيل لفرد لا خليط بأجود
ففيه زكاة الفرض في المتجود
من الفرض الأخير فقيد
وقيل بلى من نسبة الخلطة اصفد
بحصته من فرض مجموعته قد
كمالين واجعل عند قرب كمفرد
بحال كباقي ماله المتبدد
بعشرين مع بعد لأخرى فأورد
وشركته نصفاً على مابه ابتدي
كقسم ثلاث مثل قرب بأجود
الفتى نصف شاة ثم ربع فحدد
أبو البركات المجدد يختار قلد
بعشر فشاةً منه دونهم قد
وعنه بكل المال تجزي فبعد

لشركة وقف أو سواه بأبعد
وحرزاً وميزانُ التجارِ ونقَد
كذا المتقاضي في طلاب المبدد
ولو خصصوا مع حاجة لم أبعده
وقولُ الغريمِ قبله مع فقد شُهيد
وإن كان تقليداً لمفت ليردد
ولا تجمعنُ للخوفِ بين مبدد

فيخرج نصفَ الخمسةِ الأوسقِ التي
بشرط اتحادِ العاملين ومابها
ووازنُها ثم المنادي لبيعها
وللساعي أخذَ الفرض من مال واحد
ويرجعُ على الباقي بقيمة فرضه
وماخوذُ ظلم والتبرعُ مهدرٌ
ولا تفرقنُ خوفَ الزكاة مجمَعاً

باب

زكاة الخارج من الأرض

من الأرض إلا ماترى في التقيّد
أدخارُ وكيل أو بوزن محدّد
وغيرُ الذي نقتات من كل مرصد
كذا ذرة تمرّاً زبيباً فعدد
ولو زراً وقطنياتهم في التعداد
وخشخاشهم مع سمس عدساً زد
وبذرة كتان وقُرطم اعدد
وقطن في الاوهى وزن منصب احدد
وقيل به عشرٌ بغير تقيّد

وواسِ ذوي الحاجات من كل مخرَجٍ
ففي كل حب والثمار وشرطه
وشيئان زرعُ والنباتُ وقوتنا
كَبُرِ وسلتِ والشعير ودخنهم
كذا بندق مع فستق زك يافتى
كماش وياقلاً ورز وحمص
وشهد المج واللوبياء ثم ترمس
ولا شيء في زهر سوى زعفرانهم
وقيل كأدنى أنصبا الفرض قيمةً

كذا كل مالم يضبط العرف قدره
 ووجهين في ورس ونيل وعصفر
 وتين وعُنَّاب وجوز وصعتر
 وبزر لخضرواتهم وبقولهم
 فان قلت في الكتان فرضٌ وقنبٍ
 وان يكمل الزيتونُ خمسةً أوسقٍ
 وأولى له إخراجُه عُشرَ زيتِه
 ولا شيء في خضر ولا في فواكه
 ولا شيء فيما لا يكال لدخره
 وأقوى دلالات النصوص وجوبها
 بتقديره هذا لوجه تُرشد
 وحنأً وخطميٍّ وسدر مخضد
 والاشنان والكتان والقنب اسند
 كذا في أبازير القدرور تردّد
 فقدّره مثل القطن عند التقيّد
 ففيه زكاةٌ عُشرُهُ في المؤكّد
 ولم يكننْ يعصرُ فمن حبه جد
 وأوراق أشجار سوى المتعدد
 ولا في مكيل غير مدّخر طد
 بما كيل في العادات فاحتط وزود

فصل

في قدر النصاب

وقدر نصاب الكل خمسةً أوسقٍ
 بخمسة أرطال وثلثٍ عراقياً
 ثلاث مئآت واربعون ثلاثة
 وقدرُ نصاب الرُّز في القشر عشرةً
 إذا ما صفا حب وجفت ثماره
 وعنه اعتبر رطب النخيل وكرمهم
 ووسقُهم ستون صاعاً وذا اعدد
 فألف وست من مئآتٍ بها اعدد
 دمشقية لا سبع رطل محدد
 كذا غلس في قشره المتمهد
 فحينئذ وقت اعتبارك فاجهد
 وخذ عُشرُهُ من يابس متجمد

ولو كان حملاً ثانياً في المجود
وعنه بلى مع قرب نفع لقصد
وتضميم قطنياتهم مع تعدد
ولا تضمينه مع ثمار فتعد
وسلت إلى حب الشعير المعود
عن الثاني لا يجزي بغير تردد
القوي بتقويم أو القسط أرفد
فلا شيء في لقط وأجرة حصد
وإن تجن من ملك فقد قيل أورد
وفيما سقي مع كلفة نصفه قد
ونصف بسيح قسط الفرض وازيد
اجعل الحكم فيه للكثير المزيد
اليقين وبقائه بسيح وزود
وئذ صلاح الثمر إيجاب مقتد
وإن تقطعن منها فراراً فأرفد
وبالهلك أسقط قبل عن غير معتد
وفي التلف اقبل منها من غير شهد

وأصناف ثمر العام ضم مكملا
ولا تضمّن شيئاً إلى غير جنسه
كضمك برّاً مع شعير مكملا
وعنه يضم الحب بعض لبعضه
ووجهان في ضم الزبيب لتمرهم
وما لا يجوز الضم فيه فبذله
وما جاز فيه الضم أجزاء كذا في
وملك النصاب اشروطه وقت وجوبها
ولا في مباح نحو بطم وزعبل
وفيما سقي بالسيح عشر مكمل
فان كان يسقى نصفها بنواضح
وفي الشك خذ عشراً وعند التفاضل
وقيل بقسط واجعل النضح يافتى
وإيجابها عند اشتداد جوبها
وقطعكها من قبل لا بعد مسقط
ويثبت منها في الجرين وجوبها
سواء قبيل الخرص أو بعد حزمها

فصل في التصفية

وإن مصفى التمر والحب يابساً ورطباً لإصلاح أو ان جف يفسد
وتقدير ذا رطباً وقيل ميبساً بتقدير جيد التمر يُقَدِرُ ذا الردي
وإن يشأ الساعي يبعه لمن يشأ ويقسم مجدوداً وغير مجدود
وفي النص لا يجزيك إلا ميبساً ويحرم أن تبتاع فرضك فاقتد
وقيمة عشر الرطبِ أخرجهُ عادماً وعنه متى تقدر على التمر أرفد

فصل في بعث الساعي

وبعثة عدلٍ خارص ذي إصابة ببذو صلاحِ الثمر شرع لمقتد
فيخرص نوعاً دفعة أو مفرقاً ويخرص بالأنواع خرص تعدد
ويلزم تركُ الثلث أو ربعُ مأكَلٍ وقيل بمعروف بغير تحدد
وليس له من قبل خرص تصرفٌ وبعثُ اضممٍ فرضاً وكن مطلق اليد
ويأكله الملاك إن لم يمسكَنُ وتقبل دعوى حيفِ خرصٍ معوّد
ومن كل صنف يؤخذ العشرُ مفرداً ومن وسط إن شق أخذ التعدد

ويؤخذ من مستأجرٍ دون مالكٍ
وعنه على المستأجرين خراجها
وما أخرجته أرضٌ صلح فزكّه
فإن كان يبقى بعده قدرٌ من نصب
وبيعك أرضَ العُشر من أهل ذمة
ولا عشر في قول وفي الثاني ثنّه
وإن يهتد أو باع بعد صلاحه
ومن مستعيرٍ خذ ودع ذا التجوّد
ولا فرضَ بعد العُشر بالمكث فاهتد
وفي عنوةٍ بعد الخراج تفقد
فيا مسلماً أهلَ الزكاة بها جد
حرامٌ وعنه اكرهه مع صحة قد
باسلامهم عنهم سقوط المزيّد
فكالتغليبي اكشفه من ثم تهتد

فصل

في زكاة العسل

وفي عسل تجنيه من أي موضع
وعشرة أفرانٍ لدنيا نصابه
وللفرق ستون اختياراً ابن حامد
وستة أيضاً مع ثلاثين قاله
وفي المن في وجه بعشرهما جد
وجا قرب عشر بل بألف التحدد
وقال أبو يعلى به في المجرد
وستة عشر عن أولي اللسن أحدد

فصل في زكاة المعدن

ويفرض أيضاً في معادنِ جوهر
وملح وكبريت ونفط ومَغْرَةِ
إذا كان من أثمانهم قدرُ منصب
ووقتُ وجوبِ الفرض حينَ حيازةِ
إذا كان من أهل التزاكي مخرَجُ
وفي الكل ربعُ العُشر مما اشترطتهُ
إذا لم يفرق بينها تركُ مهمل
ولا شيء فيما يخرج البحر مطلقاً
وقار وصُفر والرصاص وإثمد
وسائر ما يسمى بمعدنِ اعدد
ومقداره من غيره قيمةً قد
ووقتُ الأدامع سبكه والتمهد
ومصرفه مثلُ الزكاة فقيد
ولو حيز في مراتِ فعلٍ مردد
وفي خلطة الجمع اروقولين واسند
ومسكٍ وعنه منه كالمعدن ارفد

فصل في زكاة الركاز

وفي الركاز الخمسُ من كل مالنا
فيؤخذ خمس إن يجده معاهد
وعنه إلى أهل الزكاة ادفعنه
ولو قل مثل الفيء في الحال أورد
وفي الثاني لا والكل خذه بمبعد
وأربعة الأحماس منه لوُجد

وسَيَّانٍ فِي أَيِّ الْبِقَاعِ وَجَدْتَهُ
وَأِنْ رَدَهُ مِنْ عِنْدِهِ حُزَّتْ مَكَانَهُ
وَقَوْلَانِ هَلْ يُعْطَى لِمَنْ عَنْهُ نَقَلْتِ
وَذَلِكَ دَفْنُ الْكَافِرِينَ بِزِيهِمْ
وَمَمْتَنُ فِي أَرْضِ حَرْبٍ غَنِيمَةٌ
فَإِنْ يَتَأْتِ الْأَخْذُ مِنْ غَيْرِ مَنَعَةٍ
وَجَوْزٌ صَرَفَ الْخُمْسِ مِنْهُ لَوْ أُجِدَ

وَعَنْ أَحْمَدٍ لِلْمَالِكِ إِنْ عَلِمَ أَرَدَ
فَجَاوَزَ إِلَى مَنْ قَبْلَهُ وَتَصَعَّدَ
مَقَرَّتَهُ مِنْ غَيْرِ وَصَفٍ وَشُهُدٍ
وَمَعَ شَكِّ أَوْزِيِّ الْهَدْيِ اللَّقْطَةَ أَنْشُدِ
كَجَمْعِ أَتَوْا فِي مَنَعَةٍ وَتَعَدَّدَ
فَذَاكَ رِكَازٌ فِي الْأَصْحِ الْمَوْطَدِ
فِي الْأَقْوَى إِذَا مَا كَانَ أَهْلُ التَّزْوُدِ

باب

زكاة الأثمان وهي الذهب والفضة

وللذهب العشرين مثقالاً اتخذه
ومن فضةٍ صرفاً ربعَ عُشرها
ونقص يسير عادة غير مانع
وفي زائد عن منصب بحسابه
ولا عبرةً بالغش في قدر منصب
وإن يخرج عن جيد وصحيحها
ويجزى مع الجيران في نص أحمد
وفي ضم ورق في النصاب وعسجد
وضمُّك بالأجزاء أولى وقيل بل
وقيمة عرض ضمها لكليهما

نصاباً وربعُ العُشر فرض لها طد
على مائتيها المنصب الخمسة اعدد
وفي ثلث مثقال مقالين أسند
فأد زكاة الأصل والتمتزيد
ومن شك يخرج أو إلى السبك أرشد
لضد فتمم نقص ذا بالتزيد
وقد قيل لا يجزي هنا غير جيد
وإخراج ذا عن ذا مقالين أسند
بقيمة مافيه الأخط لمجتد
وحظُّ الفقير الزمه في الضم واقصد

فصل في الحلبي

ولا شيء في حُلبي مباح تُعَدُّه
ولو كان ملكاً للمزين عرسه
وما اعتاده النسوان حل جميعه
وحل على الذكران خاتم فضة
وأنف وربط السن منه ضرورة
وقولين خذ في حلي منطقة الفتى
أحل لجين في حمائل صارم
وحلي حرام والأواني فزكها
كمكحلة والميل للناس مطلقاً
وحلية منديل دواة ومصحف
وحل نوى فيه لباساً محرماً
وبالوزن تقدير النصاب وان تبخ

لفعل مباح لا لكسب بأوكد
وعارية الانسي كذا حكم نهّد
وقيل الفُ مثقال يُزكّي وأبعد
وحلية سيف مع قَبِيعة عَسَجَد
وقول أبي بكر مبيح المزهد
من الفضة البيضاء ووجهين أسند
وخفّ وزانٍ خوذة جَوْشَن طد
وما اعتد للإنفاق أو للتزيد
وحلية مرآة ومشط مكدد
وسرج وطوق للدواب مقلد
وقابل ترميم انكسار بأجود
صناعته قَوْمٌ وأخرج بأوطد

باب زكاة عروض التجارة

ومن قيمة العَرَضِ اقْبَضُنْ فرض بالغ وذو سِلْعَةٍ قَلَّتْ ولا مال غيرها وقُنَيْتِهَا أَصْلٌ تفارقه إذا ولا شيء فيها إن يارث ملكتها ولا إن نوى العبد اقتناء تجارة ووجهان في ملك بلا عوضٍ له ولا تعتبر مال الشراء وقومَنْ وتبني على حول الأصول مبدلاً وسائمة عرضاً تزكَّتْى تجارةً وقيل زكاة زكَّ عنها نصابها وإما تكن أرضاً ونحلاً فزكها وقال أبو يعلى خذ العُشْرَ لِلنِّمَاءِ ويخرج عن مال القراض وحظُّه وقيل من الربح احسبْ كمْضَارِبٍ ولا شيء في قليِّ وصابونٍ قاصرٍ ولا شيء في نقص النصاب ونية اقتناء

نصاباً من الأثمان من ثمَّ فاعقد فمن حين منصباً كذا حولها ابتد تملكتهَا تنوي اتجاراً بها قد أو الفعل لم تنوِ بها تجرَ قصِّد وعنه بلى فاحكم بقصد مجدد كمثل احتشاشٍ واحتطابٍ لموقد لدى الحول بالأولى لأهل التفقد وسائمةٌ إن بعث بالفرض فابتد وأي نصابيها استوى عنه زوِّد وقيل الأحظ افعله للفقرا قد وأثمارها والزرع كالعرض ترشد كسبقهما حول التجارة وارشد من الربح رب المال من حظه قد إذا قيل زكى جاز منه بمبعد ومن نيلٍ صَبَاغٍ بأجرته جد لغير الفار منها المعرِّد

ومردودٌ أو عيبٌ خيارٍ لمشتريٍّ تجدد له حول النصاب المرّد
 وكل شريك ضامنٌ حقّ آذنٍ إذا أخرجها دُفعةً بتعدد
 ويضمن ثانٍ حقّ أولٍ مخرج ولو جاهلاً أو بعد عزل بأوطد

باب

زكاة الفطر

وأوجب زكاة الفطر عن كل مسلم ذكور هم مع قدرة ونسائهم
 على من له فضل على قوت عبده ولو أنه مولى بعقد كتابة
 بنفسك فابداً ثم زوجٍ وأعبديٍّ إذا لم يجد فرض الجميع ووزعن
 وتلزم عن رهن وعبد تجارة وتلزم عن شخص وجود بقوته
 وموروثٍ أو عبد لجمع وبعضه وعن أمةٍ أو حرة تحت معسر
 ويجزيءُ إخراجُ الفتى فرض نفسه ومن ألحقته قافة بجماعة
 وعن غائبٍ أو آبقٍ جد واسقطن

مُسِنٍ وكهلٍ أو رضيع وفوهد
 وحرٍ وعبديٍّ عاقلٍ ومفند
 وليلته مع من يعول ليورد
 بصاع وان بعضاً تجد جد بأوكد
 فأولى فأولى عند إنفاق محتد
 لمستويي قربٍ وقيل اقرعن قَدِ
 وبع منهما إن أعوز الغير وانقد
 بشهر الرضى والحمل في المتأكد
 بصاع وعنه بل لعدتهم جد
 لها جدة عد للأصول بأوطد
 بلا إذن ملزوم بها في المجود
 فعدد عليه ثم فيهم تردد
 بشكٍ حياةٍ ثم إن تعلم اردد

ووجهان في الأبقاق مع ناشزِ النسا
ولا تسقطنُ الدّين في أظهرِ فإن
بإدراك جزءِ آخرِ الشهرِ أو جَبَنُ
ولا تلزمن من بعد ذا صار أهلها
ومتَّهبٍ أو مشتري قبل قبضه
وقبل صلاة العيد أولى ببذلها
وإخراجها في سائر اليوم جائزُ

وَقِنِ ينافي في الهدى دين سيد
يطالب به فاقضِ الفتى الضيقَ اليد
وعنه به من قبل فجر المعيد
كذا اقضِ بهذا في مهابةِ أعبد
ووقت خيار من حكمت له اقصد
وسبقاً بأيام فأيسرُ جود
وتأخيرها عنه احظرن واقض ترشد

فصل

في قدرة الفطرة

وعن كل شخص صاعُ بُر فأوجِبَنُ
أو التمر أو صاع الزبيب ويجزيء
فما شئت فابذل لا سواها وقيمة
ويجزيء مطعوم مكيلٌ بمبعد
وان يعدم الأجناس فالصاع مجزيءٌ
ويجزيء صاع القوتِ عند ابن حامد
وخبز ودبس مع وجود أصولها
وبذلك من جنسين صاعك مجزيء
وأفضلها تمر فما زاد نفعه

كذا من شعير أو دقيقهما ارفند
السويق في الاقوى والإقَطُ في المؤكّد
لها ولمن يعطى الزكاة بها جد
وما سد عند العُدم سد المعدد
من الثمر المقتات أو حبه قد
ولو لحمُ أنعامٍ وحيثانُ مزَدِ
وحب معيبٌ غيرُ مُجزِ فقيّد
وصاعاً لجمع والكثير لمفرد
وقيل بل البُرّ المقدمُ فانقد

باب اخراج الزكاة

ومن كان حراً مسلماً حال حوُّه فمره بإخراج الزكاة بفوره لذي حاجة يومين أو مهل حاكم ويأثم بالتأخير مع يسر بذلها وخذها وتوبُّه ثلاثاً فإن أبى ومن مانع بخلاً خذنها معزراً وقال أبو بكر ومع شطر ماله إلى قتله حدًّا وعنه مكفرًا ويقبل قول المدعي فقد شرطها ويخرج عن مال الصغير وليه وتفريقها بالنفس أولى وعنه ما وقال أبو الخطاب دفعكها إلى ولا يجزيء الإخراج إلا بنية وقد قيل يجزي أخذها منه كارهاً وليس بشرط إن تعين منصباً ويجزيء أن تنوي مقارب دفعها

على المال مقدار النصاب المحدد إذا أمن الساعي وليس بمرصد لقحط كتعجيل له عام مُرمد وكفرُ مصرٍ بعد تعريف جحد فبادر إلى قتل الكفور المخلّد فإن ياب قاتله ليعط بأوكد فان يتعذر فاستتب ثمت اقصد ومن ماله خذها بغير تأوّد بغير يمين منه في المتوطّد وعن مال مجنوب وليّ ليمرد خفي وإلى الساعي ان دفعت تسدد إمام أخي عدل أبر فأورد تقارنه أو قبله بمزهد وليس بمجز باطناً في المجوّد ولكن قصد الفرض شرطك فاقصد إلى مستحق أو وكيل محمّد

عن الدفع منه للفقير المرصد
 لساع عليها أو إمام مقلد
 ولا تجعلها مغرمًا قل تُسَدِّدِ
 بقولك خذ هذا زكاةً يكمد
 وسل أجره مع طهرة الذنب تقتد
 لأرباب أموال بأخذ المعدد
 إلى الفقرا في بُعد قصر بأوكد
 وأدنى فأدنى اصرف لفقدان مجتد
 وفطرة كل في مكان المعيد
 بفخذ بعير واذن شاتك ترشد
 من النعم الإخراج في بلدة قد
 به في مكان شاسع في التركد
 وقولان في حولين قيل وأزيد
 ولا ترجع ان ينقص بمقدارٍ مُورد
 وزرع وإن بانث فوجهين أورد
 فتنسج قبل الحول ثالثة زد
 ليرجع على الساعي ان تكن معه في اليد
 وقيل متى تعلمه تعجيلها ازدد
 ووال على ذا الملك لا تنقيد

وقد قيل يجزي ذا إذا بعد الأذى
 وفي كل حال يبريء الدفع مطلقاً
 وسل عند دفع جعلها لك مغنماً
 ولا تبكت المسكين في وقت بذلها
 وبرك على معطيها عند أخذها
 ويشرع للساعين كتب براءة
 وليس بمجز نقلها عن محلها
 وفي ثالث جوز إلى الثغر نقلها
 ويصرف فرض المال حيث وجوبه
 وميز بوسم من زكاتك جزية
 وقد قيل يجزي عن نصاب مفرق
 وعنه وعن مال يسافر ربه
 وتعجيل حولٍ عن نصاب كمل أجز
 ويجزيء نصاباً بالانماء بأجود
 ولم يجز عشر قبل طلع وحصرم
 وعن مائتيك ان تعط شاتي مكمل
 وإن لم تغد أو فات شرط وجوبها
 ولا ترجع بعد الوصول لأهلها
 كذا إن تولى^(١) الساعي إعطاءه ارتجع

(١) الأصح : ان تولى.

وقيل ارجعن في كل حال وعكسه
وقول الفقير اقبله في نفي علمه
ويجزىء ورأثا بوجه وهل لهم
وفي أحد الوجهين تجزيء وارث
ويرجع في الباقي ومتصل النما
وقيل وأرثُ النقص يوم ارتجاعها
وإن يهلك المال المعجل في يدي
ومن صار أهلاً عند إيجابها ولم
وإن يعط غير الأهل عمداً معجل
كذا ان ظنه أهلاً وعند سوى الغنى
وإن بان ذو قربي أو ابنك أو أب
وإن يعط عن ألف فبان فقيداً او
فإن تشا فانو عن سواه بجنسه
وإن قال إن يغنى^(١) فنافلة فان
وإن قال إن يوجد فعنه تطوعاً

أبو بكر والقاضي استجاده قلد
بتعجيله مع حلفه في المجود
رجوع على الوجهين فيما به ابتدي
المعجل إن يهلك قبيل التأكد
وقيمة ثاو وقت تعجيلها قد
ومتصل نام بوجه مبعد
سعاة فمن مال الفقير ليعدد
يكن آخذاً هلا لتقضي ويردد
فصار لدى الإيجاب أهلاً لتردد
وعكس بعكس الحكم فافهم وقيد
فوجهان لكن ان بين كفره اردد
أقل كذا ساع ظلوم بأزيد
أو انوبها التعجيل يجزي بأوكد
يئن سالمأ يجزي على المتجود
يكون فما أجزا بغير تردد

(١) الأصح : يغن

باب ذكر أهل مصارف الزكاة

وأصناف من يُعطى ثمانية وهم كجباب وسواق وكتب وقاسم ومن شرطه تكليفه مع أمانة وليس عليه غرمٌ ثاوٍ بلا أذى وعاملها أسقط إذا الرجل اشترى وأهل ائتلاف والرقاب وغارم فقيرهم المحتاج جلُّ كفاية وليس غنى ملك لما ليس كافياً وعن أحمد حرم بخمسين درهماً وكل مطاع في العشر مؤلفٌ وقوة إيمان وإسلامٌ مشبه وعنه امنعن بالكفر كل مؤلفٌ وأهل الرقاب اسم لكل مكاتبٍ وعنه وإعتاق لمن لم يحرروا وكل مدين يصلح الناس غارمٌ وسابعهم غاز بغير مقرر

فقير ومسكين وعاملها اعدد وحافظها في الصبح أو عند مرقد كإسلامه كذاك قري بأوطد ومن بيت مال إن نوى الكل امدد لإخراجها واجب البقية وارقد وغاز وأبناء السبيل المعبد ومسكينهم عكس وعكس بأبعد ولو كان أثماناً كثيراً بأوكد على المرء أو مقدارها ملك عسجد لخوف أذاه أو رجا المرء يهتدي وتحصيل ممنوع ودفع لمعتد لقوة إسلام ووفر التعداد وفك أسير مسلم في المؤكد بملك وميراث الولا مثله اردد كذا في مباحات النفوس ليعدد وقولين في حج المساكين أسند

ومفتقر في السفرة ابن سبيلهم
فيعطى بمقدار المبلغ أرضه
وعنه الفقير المبتدي السير أعطه
وعاملها مقدار أجره فعله
وذو الغرم في النوعين يعطى كفايةً
وما يحصل التأليف منه لأهله
فإن هم لم يغزوا فخذوا وان غزوا
وخذ لعيال حاجة العام كلها
ويأخذ منهم مع غناء مؤلف
وفاضل ما يحتاجه ابن سبيله
ويملكه الباقي وعنه جميعهم
ويأخذ ذو الوصفين غاز وغارم
ومن كان ذا ملك وتجر وصناعة
فإن لم يف تم له غير مانع
ويأخذ ذو كسب تخلى لعلمه
وليس غنى دار وعبد لخدمة
ودعوى افتقار أو كتاب ومغرم
ولا تقبلن بعد الغنى الفقريافتى
ويقبل من مجهول سبق يساره
وأعط سوي الحال من غير حلفه

وليس الذي من أرضه السير مبتدي
وذو الفقر والمسكين كافيهما ارفد
لسير مباح للذهاب ومردد
وعنه ثمين الذبا ان يزهد
ليقضي جميع الدين لا يتزيد
وحاجة أهل الغزو جمعاء أورد
فخذ فاضلا بعد الرجوع بمبعد
في الاولى وكلاً فوق لا تتزيد
وغاز وعمال ومصالح مفسد
وغارم نفس والمكاتب ليردد
ولكنه مع عجز عبد لسيد
بوصفيه منها في المقال المجود
يقوم به ربع دواماً ليتردد
وان كثرة الآلاف أصل المعدد
ولا تعطى ذا كسب ملازم معبد
وكتب لمحتاج إلى ذاك مرمد
أو ابن سبيل رد إلا بشهد
بدون ثلاث يشهدون بأوطد
ووجهان مع تصديق خصم وسيد
وخبّره الأخطأ فيها لأجلد

ولا ذي اكتساب قائمٍ بأموره
وان تعطِ عاص الغرمَ والسفر فاقضها
ويشرع في الأصناف صرفُ جميعهم
ومن يعط فرداً من أولاءِ زكاته
وعن أحمدٍ من كل صنف ثلاثة
ويشرع في قرباك من ليس وارثاً
ومن بعده ذا الجار والعلم قدّمن
كردّ وفا المدانِ أعطه وخذوفا
وقيل لوهم العجز ليس بمجزيءٍ
ولا يجزيء البرء الغريم وسيد

وتقبل دعواه العيال بأجود
ووجهان تأبى إن بتحسين مقصد
ولو لم تساو بينهم في المعدد
جميعاً يَجُزُ مالم يعدّ الغنى جُد
سوى عالم حتم بغير تردد
على قدر حاجات وقربٍ ليمدد
وراعٍ لذي الحاجات والستر ترشد
وبالحيلة اكرهه وبالشرط افسد
عطا سيد منها مكاتبه اشهد
وساعيك وليقبض وان شا ليردد

فصل

فيمن لا يجوز دفعها إليه

وما بذلها للوالدين بمجزيءٍ
ولا القنّ والكفار غير الذي مضى
وحرّم ولا يجزي عطا آل هاشم
ويعطون نذراً والوصايا لمعدم
وزوجتك امنع مع فقيرة موسرٍ
ولا الولد مع قرب ولا مع تبعد
وغاز وذو غرم وطصلاح مفسد
ومولاهم والسبّ منهم ليعدد
ونفلا في الاولى والمكفر بأجود
ولم يجز إعطا ذا الغنى والتسد

وقولان في إعطاء الغنية زوجها وفي لازم الإنفاق في أقربائه وقيل أجزها للأقارب كلهم وليس بمجزٍ دفعها لشريكه ولا كفن الموتى ولا في ديونهم ويحرم حتماً إن بقي ماله بها ومن يعطٍ كفاراته وزكاته فبان بأن المرء من غير أهلها ومن ليس أهل القبض وليه

كذلك هما في آل مطلب زد مقالين في غير العمودين أسند وزوجين في غرم ودين المعبد ولا من تعولا^(١) من قريب ومبعد ولا نحو سد البثق أورم مسجد ويدفع ذماً أو لتحصيل محمداً لمن ظنه أهلاً لقبض المزود ليقضي وعنه لا قضا في الغنى قد وعنه وساع في مصالحه ارفد

فصل

في صدقة التطوع

وبذلك نفل البر سر بفاضل يسن وفي الحاجات أو شهر صومهم ويأثم في إضرار نفس وعيلة وإن تك ذا صبر وحسن توكلٍ وإلا تكن تأثم بدفع جميعه

عن النفس مع قوت العيال المؤكد وللجار والقربى وإن يؤذ أكد ومطل غريم في التقاضي ملدد وترك سؤال بالجميع ان تشا جرد ويكره تضيق بغير المعود

(١) الأصح: تعولان.

وجوز سؤال المرء ماجاز أخذهُ
وما جابلا استشرافِ نفسٍ وطلبية
ويكره باستشرافِ نفسٍ وجائزُ
وعنه احظرنُ داء الغدا والعشاقدا
يسنُ ولم يوجب قبولُ بأوكدا
على الكفر بذلُ البر في نص أحمد

كتاب الصيام

وخذ في بيان الصوم غير مقصر
وصبر لفقد الإلف من حالة الصبي
فتق فيه بالوعد القديم من الذي
وحافظ على شهر الصيام فإنه
تغلّق أبواب الجحيم إذا أتى
ويُرفع عن أهل القبور عذابهم
وييسر فيه الرزق للخلق كلهم
تزخرف جنات النعيم وحوورها
وقد خصه الله العظيم بليلة
فأرغم بأنف القاطع الشهر غافلاً
فقم ليله واطو نهارك صائماً
وإن كملت تسع وعشرون ليلة
فإن حال غيم دون برج هلاله
وعن أحمد لا صوم للغيم واجب
وما ليلة الغيم التراويح سنة
وإن رئي اوجب صومه مطلقاً ولو
وعنه إذا لم يشهد اثنان لا تصم

عبادة سر ضد طبع معوّد
وفطم عن المحبوب والتمتعوّد
له الصوم يجزي غير مُخلف موعّد
لخامس أركان لدين محمد
وتفتح أبواب الجنان لُعبد
ويُصفد فيه كل شيطان معتد
ويسهل فيه فعل كل تعبد
لأهل الرضى فيه وأهل التعبّد
على ألف شهر فضلت فترصد
وأعظم بأجر المخلص المتعبّد
وصن صومه عن مؤه ومفسد
لشعبان فارقب شهر صومك وارصد
أو القتر انو الصوم للفرض في غد
وعنه اتباع للإمام المقلد
على أشهر الوجهين عند التنقد
برؤية عدل في الأصح المؤكد
ووجهان في أنثى قبول لمفرد

بمن جاء من برية المصر فاردد
وبائنين أثبت غير ذي الشهر واحد
كالزام راء رد في المتأطد
وأما على القول الأخير فلا اشهد
نهاراً لآتي ليلة في المؤكد
وعن أحمد في أول الشهر قيد
لغيم ولا عن قول فرد بأجود
وإن لم يروه مع كمال المعدد
ليفطر سراً في القوي المؤطد
ويقضي إذا بان من قبله قد
ولو وافقاً حقاً كقاض مقلد
قدير عليه عاقل بالغ طد
الميمز واضربه وإن لم تؤكّد
إلى الليل يقضي لا فتى جن فاعضد
وعنه يجن لحظة صومه افسد
وقولان في إمساكهم وكذا اعدد
طهارة حيض أو نفاس لوكد
أتم وأجزا عنهما فافت وارشد
فكل ليمسك ثم يقضوا بأوكد
أتم وهل يقضيه أم يتردد^(١)

وخص أبوبكر شهادة واحد
وإن لم ير في الصحو يحرم صومه
ويلزمنا طراً برؤية بلدة
فيلزمه أحكام ذا الشهر كلها
ورؤيته بعد الزوال وقبله
وعنه الذي قبل الزوال لما مضى
ولا يفطرن بعد الثلاثة صائم
وبائنين إن صاموا أتموا وأفطروا
ومن يره في ليلة العيد وحده
وصم لا اشتباه بالتحري تحتماً
وليس بمجز بالحساب وأنجم
وإيجابه يختص كل موحد
وعن أحمد أوجب إذا ما أطاقه
ومغمى عليه قد نوى قبل فجره
وإما يفيقا جزءه صح منهما
وإن في نهار يثبت الشهر فاقضيه
مريضاً برأ أو قادمأ مفطراً كذا
وإن ير أو يقدم من السفر صائماً
وإن زال فيه الجن والكفر والصبأ
وإن يبلغن فيه المميز صائماً

(١) في المتن المطبوع: أتم ويقضيه على المذهب ازدد.

ويفطر عند العجز شيخ ومزمن
 من البر أو نصفاً من الصاع يفتى
 كذا كلُّ إطعام لمحذور حجة
 وفطر أخي الأسفار أولى ولو نوى
 فإن صام من يفتي بهذا تحملاً
 وصومهما فيه سواه محرّم
 صياماً مقيماً ثم سافراً يفتى
 وعنه يجوز الفطر إلا بوطنه
 ومن خاف من جوع ومن عطش ومن
 وفي فطر حُبلى حَفَظَ طفل ومرضع
 من البر أو نصفاً من الصاع وافر
 ولا تسقطن بالعجز عن عاجز وإن
 ولا يفطر السُّفَّار حتى يغادروا
 بغير قضا والمد عن يومه ازدد
 من التمر فافهم أو شعيرٍ فحدد
 وكفارة لكن بعجز هنا طد
 كمضنى يقول الطُّبُّ إن صمت يزدد
 كرهنا وإن خاف التوى يا صاح ألد
 وسيانِ نفلٌ والفروض ومبتد
 يجوز له الإفطارُ منه بأوكد
 فإن يَطَمَعُ مَنَعُ يكفّرُ بأبعد
 أذى شَبَقِ يفطرُ ويقضي ولا يد
 قضاءً وتكفير بمد محدد
 شعيراً وتمراً عنه إن عجز احدد
 تخافا على نفسيهما قضتا قد
 البيوت التي حلوا بها خلف أكتد

فصل

في نية الصوم

ومن ليلك انو الفرض في كل ليلة
 وفي أي وقت شئت من يرمك انوه
 وعن أحمد يجزيه للشهر نية
 وقبل الزوال ان تنو نفلا تجود
 وعن أحمد بعد الزوال ليصدد
 بليته الأولى وللأول اعضد

وواجبُ التعيينُ من رمضان أو
وعن أحمد التعيينُ للشهر سنةً
ومن ينو صوم اليوم إن هو وافق
أو اختصه بالنفل أو صام مطلقاً
فمن أوجب التعيين قال يعيده
وقول وإلا فهو فطر فليس ذا
وواجبُ استصحابِ نيةِ فرضِهِ
وفيه ففطر تبطل الصوم ثم إن
وفعل المنافي بعدها غيرُ مبطل

لكفارة النذر وصوم مؤكّد
ووجهين في فرضية فيه اسند
الفريضة وإلا فهو نفلٌ تعبّد
فوافق فيه الفرض في بكرة الغد
وفي قول من ينفية صحح ووكد
بمجز على القولين في الفرض فانقذ
وذلك ألا ينوي القطع فاشهد
نوى في نهار صححَن نقله قد
بليل إذا لم تفحشَن في المجود

باب

ما يفسد الصوم ويوجب الكفارة

وتفطر عمداً بل إذا كنت ناسياً
بأكل وشرب واستعاط وحقنة
إذا هو أمني ثم أمذى فأبطل
ولا فطر في الأقوى بمذي بنظرة
ولا فطر في الأقوى بحلم وفكرة
ولا فطر إن يغلبه قي وشهوة
ومحتجماً بالنص فطر وحاجماً

أو اكرهت صح الصوم من غير مفسد
وحجم وتقبيل ولمس لخرّد
الصيام بالاستمنا وقيء التعمد
وقيل بلى ان كررتُه عن تقصّد
ومذي وقيل ان يقصد الفكر يفسد
تهيج منياً دافقاً لم يقصد
ولا نص في فصد ففي الأجود افصد

وعن أحمد بالحجم يفطر عالماً
ويُبطل صومَ المرء ما كان واصلاً
وإن شك في إيصاله صح صومه
وما كان من شيء إلى الجوف واصلاً
وسيانٍ في هذا الغذاء وغيره
ومن يرتدد يفطر إذا كان صائماً
وبالموت أبطله وأطعم لنذره
ومبطل صوم الفرض عمداً ببعض ما
ومن جهل التحريم فهو كعامد

بنهي والالا وكفر بأبعد
إلى الحلق من كحل فجانب كإتمد
لجهل به أو قلة مثل مرود
كذا كدماغ فاقض من أي مورد
ولو للدوا او عود او بمحدّد
ويقضي كذا حكم المحيض ومولد
وكفارة التخيير من ماله جد
ذكرت ليمسك باقي اليوم يهتد
وفي قول محفوظ كناس ليعدد

فصل

فيما يعفى عنه لمشقته

ووصل ذباب أو غبار لحلقه
وإن بالغ أو جاوز ثلاثاً تردداً
ومن شك عند الأكل في الفجر هل بدا
وإن فعل الشيء المنافي لظنه
وإن شك عند الفعل في الليل هل أتى

ومن ماء تطهير امرئ غير مفسد
وقطرك في الإحليل غير منكّد
وعند جماع ليس يقضي ولا يدي
بقا الليل إن يخطيء ليقض ليسدد
ليقض بلا قيد كفسخ التقصد

فصل في حكم الوطء في الصوم

وَيُبْطَلُ صَوْمَ الْمَرْءِ فِي الْفَرْجِ وَطْؤُهُ
وَتَلْزِمُهُ كَفَارَةٌ مَعَ قَضَائِهِ
وَعَنْ أَحْمَدَ الْمَعْذُورَ لَا تَلْزِمُنَّهُ
كَمَنْ ظَنَّهُ لَيْلاً فَبَانَ خِلَافَهُ
سِوَاءَ بَضْرَبٍ أَوْ تَوْعَدٍ قَادِرٍ
وَعَنْ أَحْمَدَ فِي كُلِّ مَعِي دِفَاعِهِ
وَمَنْ يَطُّ فِي فَرْجِ الْبَهِيمِ وَمَيْتَةٍ
وَلَيْسَ عَلَى الْمَقْصُودِ بِالْوِطْءِ نَائِمًا
كَذَا وَطْءٌ خُنْثَى فِي الْمَقْدَمِ أَوْ بِهِ
وَمَنْ يَمُنُّ بِالتَّقْبِيلِ أَوْ دَوْمِ نَظْرَةٍ
وَيَعْضَى عَنِ التَّكْفِيرِ فِيهَا وَعَنْهُ لَا
وَكَالْوِطْءِ دُونَ الْفَرْجِ حَكْمَ تَسْحُقٍ
وَحَكْمِ التِّي تَوَطَّأَ كَوَاطٍ وَلَا تَدِي
وَعَنْ أَحْمَدَ إِنْ كَانَ مَكْرَهُ حَرَةً
وَخَذَهَا ابْتِدَاءً مِنْهُ إِنْ يَكْرَهُ الْإِمَا
وَإِنْ لَزِمَ الْإِنْسَانَ إِمْسَاكَ يَوْمِهِ

ولو دبراً في سهوه والتعمد
بوطء بشهر الصوم حسب فقيد
بكفارة بالوطء فيه بل أفسد
وجاهلٌ تحريم وناسٍ ومطهد
به أو بأخذ المال والنفي فاعضد
عن الصوم لا يقضي كذاك ولا يدي
فان القضاء حتم وكفر بأجود
قضاءً ولا كفارة في المقصد
سوى منزل حتى لأثنى بما ابتدى
وبالوطء دون الفرج يقضي فيسد
وعنه بإنزال بوطء الفتى قد
كذلك الاستمناء في المتوطد
مع العذر بل مع فقدته في المؤكد
تكفّر ولترجع على مال معتد
وإن طاوعت للإثم بالصوم تقتد
فجامع فيه فليكفّر فأرشد

ولو قدم الإفطار قبل جماعة
فإن عاد في يوم فكفارة وفي
ومن بعد تكفير يجمع فغلظن
ولا تسقطن بعد الوجوب بسقمه
وإن جامع الإنسان ليلاً وأنزل
ومن يتدره الفجر وهو جامع
وإن ينتزع يلزمه عند ابن حامد
وأما أبو حفص فأعفاه منهما
وأوجب على الترتيب تكفيراً على
ليعتق فإن يعجز فشهريين فليصم
لستين مسكيناً من البرمده
وعنه له التخير بين ثلاثها
إذا كفر الإنسان عنه بإذنه
وسائر كفارات كل مكلف
وما في سوى الوطاء وداع لمنزل

وان يثن وطاءً قبل تكفير ما ابتد
المعاود في يومين وجهاً تعدد
بكفارة أخرى عليه وعدد
وجن وأسفار وأعدار نهّد
المني نهارة صومه لا تفسد
فإن يستدم فالحكم حكم التعمد
قضاءً وتكفيراً بغير تردد
وقد قيل يقضي وليكفر بأبعد
الأصح وأسقط عند عجز بأوكد
تباعاً فإن يعجز فمره ليمدد
لكل فتى أو نصف صاع كما ابتد
وإن قلت لم تسقط مع العجز فاشهد
بتجوز ان يعطى لواطٍ فقيّد
بقولين في تجوز ذلك أسند
بذا الشهر تكفير ولو في القضا اهتد

باب

ما يكره وما يستحب وحكم القضاء

ويكره بلعُ الريق من بعد جمعه
كذا بعد إخراج اللسان وردهم
وقيء وقلس واصل الفم أو دم
ويكره ذوق الطعم واحكم بفطره
ويكره مضغ العلك لا متحللاً
ويكره غوص الماء لكن بخرقه
ويكره تحديق ولمس محرك
ولا بأس في تأخير غسل تحتم
وترك مقال الزور في الناس واجب
فإن شتمَ اشرع قوله أنا صائم
ويحرم ما يدعو لإفساد صومه

ويبلغ نخامات وفطر بمبعد
ولا ضمير إن مصممت واستكت باليد
به وبقايا الأكل إن توء تفسد
بوجدان طعم الشيء في نحر مزرد
ومع بلع ريق إن تحلل فاصد
مسامعه وجهان في الصاء والصدي
لشهوته لا عند أمن بأوكد
لذي الصوم حتى الفجر وارو وقلد
ولكنه من صائم ذو تأكد
لتذكير نفس أو لوعظ لمعتد
المحتم إن واتاه درءً ليعد

فصل

فيما يستحب في الصوم

ويشروع فطرُ التمر والماء لفقده
وقل عند فطر لائقاً وادعُ ضارعاً
ومن رمضان اقض الفوات متابعاً
وفي الحكم يكفي اليوم عن يومه قضا
وإن فات كل الشهر أجزاءه القضا
وإن يقض بالأيام فليقض كامله
ومبرحُ بلا عذر قضا له لقابل
ومسكيناً اطعم إن يمت قبل قابل
ومرجي قضاء ثم صام تطوعاً
ويشروع أن يقضى عن الميت نذره
ونذر صلاة النفل يقضي بأوكده
ويخرج من مال الفتى مع قضائهم

وتعجيلُ فطر والسحور فبعد
وسأله قبولاً ثم سبحه واحمد
وإن ما تشا فرقت غير مفسد
ولم يكف فضلاً دهره مع تعمد
لشهرٍ هلالٍ بغير تقيّد
وقيل ثلاثين اقضيه فيهما قد
أثيمٌ ويقضي الفوت مع قوت مفرد
ولا شيء مع تأخير عذر ممهد
يجوز وعنه لا يجوز فقيّد
كحج وصوم واعتكاف بمسجد
ولو قيل يقضى فرضه لم أبعده
عن المرء تكفير اليمين المؤكّد

باب صوم التطوع

وإن تبغ أسنى الصوم نفلا تصومه
ومن كل شهر صم ثلاثة بيضه
ومتبع شهر الصوم صوماً بستة
وعامين يجزي صوم يوم معرف
وفي عرفات يشرع الفطر قوةً
ويشرع صوم العشر والشهر كاملاً
فإن تقصر صم عشرة ثم إن تهن
فيوماً ويوماً صوم داود فاقصد
ويوم خميس ثم الاثنين فاعمد
جزت سنة من جامع ومبدد
وعن يوم عاشورا عن العام فاسعد
على دعوات عند أفضل مشهد
إذا كنت تبغي فالمحرم فاسرد
فتاسعه مع عاشر أو لذا قد

فصل

فيما يحرم من صوم أو يكره

ويكره صوم الدهر والبت وحده
ويكره صوم الشك من غير حائل
ويكره في الصوم الوصال وجائز
وصومك في العيدين قصداً محرماً
وإفراد ترجيب وجمعة مفرد
وأعياد أديان لغير معود
إلى سحر فاتبع ولا تنزید
ومع حظره يجزي لفرض بأبعد

وأيام تشريق لنفل فحرمن
ويحسن إتمام التطوع مطلقاً
ومن صام يوماً واجباً لقضائه
بمنع خروج منه بل بخروجه
كذا كل فرض في زمان موسع
وفي رمضان ان تبغ ليلة قدره
وسابعة العشرين أرجى لئيلها
فإما توافقها تحز بقيامها

وجائزة عن صوم فرض بأوكد
وإفساده جوز فان يقض جود
وكفارة أو مطلق النذر فاعهد
فليس عليه غير صوم المشرد
ولا ضمير إن يخرج لعذر ممهد
بعشر أخير ثم في الوتر أكد
فقم فادع فيها واطلب العفو فقتد
ثمانين عاماً فوق عمر مزهد

كتاب الاعتكاف

وإن اعتكافاً للتعبد سنةً فان تطلقن أجزاء مسمى اعتكافهم إذا الصوم لم يشرط وعنه اشتراطه وإن صح صوم البعض صح اعتكافه وليس بشرط أن يصوم لأجله ومن مسلم ناوٍ مكلفٍ اشترطُ ونيةً تعيين الفريضة واجبٌ ويحرم من أنثى بلا إذن زوجها وإن شاء من لم يرض تحليل شارع ويعتكف المولى المكاتبُ إن يرد كذلك من هايا ببعض محرر على من عليه أن يصلي جماعة ولامرأة جوزة في كل مسجد وفيما له شد الرحال فضيلة وأفضلها البيت الحرام فمسجد وتدخل إن عيّنت شهرًا وعشرة وعنه قبيل الفجر أوله أجز

يحتمه نذرُ اللزوم بمسجد ويوم على قول بلا صوم اعضد ففي ليلة أو بعض يوم ليفسد بنية صوم لم تسابق بمفسد ومع أي صوم يعتكف فيه يهتد وذي ميزة عن موجب الغسل مبعد ويبطله قصد الخروج بأجود كذلك مع عبد بلا إذن سيد ومع إذنه في النفل لا النذر يصدد ويحجج ومع تفويت نجم ليردد بنوبته واشترط جماعة مسجد وفي مسجد ذي جمعة ذاك أكد سوى بيتها تجويز فرض التفرد بأفضلها يجزي لما دونه قد النبي وبالأقصى تمام التعبد بأخر جزء الماضي في المتأكد وقيل بوقت المغرب إن شئت فابتد

ومن قبل فجر والغروب لمن نوى
وفي نذر معدود ليالي وعكسه
كذلك إن يشرط تتابعها فما
وهذا إذا ماكان غير معين
وإن يطلقن شهراً يتابع بأوكد
وليس بكاف عُشر شهر مؤخر
ولا تخرجن منه بغير ضرورة
ولا شيء مع تعيينه واشتراطه
وقطع بقسم أو بنذر محتم
بما فات فاقضيه بغير تردد
وقد قيل أوجبها فقط لخروجه
وقد قيل أوجبها سوى في الخروج
ومرها متى يطرأ بضرب خبائها
وإن يقطعن متابعاً لا معينا
فإن له التخيير بين ابتدائه
ويُبطل كل الاعتكاف بردة
وسكر الفتى ثم الخروج لماله
كتشييع ميت أو زيارة عالم
وعنه إن لم تشتط هو جائز
إذا لم ينافِ الإعتكاف اشتراطه

ليوم وليل ثم بعدهما اسرد
متابعةً مع فعل ضمن بأجود
تخللها في النذر أدخل بأوطد
وإن عين الأوقات مابينها اسرد
ثلاثين يوماً لا هلالية قد
مع النقص عن عشر بنذر معدد
كحاجة إنسان وواجب مقصد
التتابع في محتوم فعل معود
لطول إذا مازال تممه فابتد
وكفّر تكفير اليمين بأجود
لحق له لا ما عليه تسدد
للنفاس وحيض كالخروج المعود
بغير محوط من رحاب لمسجد
بما ليس بد منه لم يتعود
وكفارة بعد البناء بما بدي
وإنزال لمس الخود مع وطء خرد
غنى عنه لا المشروط مع قربه قد
وعود مريض شيعن فيه أوعد
ولا شيء فيه إن فعلت فمهد
وشرط المنافي لم يفد بل ليفسد

وشرط الفتى التمريضَ والأكل في الخوا
 ولا ضرر في التسألِ عن مدنيِّ ضنِّ
 ولا في تمام في سوى مسجد بدي
 ويبطله أيضاً خروج مؤذن
 ومن جُنَّ كلَّ الوقت في متعين
 ولا شيء في إفساد نفلك مطلقاً
 وفي مطلق الأيام بالنذر عدة
 وفي مفسد ألزمت فيه تتابعاً
 فوجهان في استثنافه وبنائه
 وكفر مع استثناف كل معين
 ويبلغ بوجه قطع ناسٍ ومكره
 ويحرم وطءٌ وليكفر وعنه لا
 فان كفر اجعل كالظهار وقيل
 وتابع قضا كل اعتكاف متابع

أجز وبمكث طال في الكل أفسد
 إذا لم يعرج نحوه بتقصُّد
 وقد قيل ألزم بالشروع بمسجد
 بوجه يؤذن في منارته اشهد
 فلا يقض إن يلحق بصوم ولا يد
 ويكره بلا عذر وقاضيه مهتدي
 فلا تلزمه غير تميمها قد
 ضرورة وقت لا تلفظ مقيد
 وبالنذر إن تشرط تتابعه ابتد
 وإن لم يعين فابتدي لا تزيد
 وما الحلم والإغما ونوم بمفسد
 وعنه لترك النذر حسب ليرفد
 كاليمين وفي النذر الجميع بمبعد
 وقيل كشهـر الصوم إن شئت بدد

فصل

فيما يكره ويستحب ويباح في الاعتكاف

ويكره تجرُّ واكتسابُ بصنعة
 وفيه تزوج والنكاح به أشهد
 وجانب ممرأةً وماليس عانياً
 وصمت نهار مطلقاً عنه فاصدد

تفيد الذي خاطبته نيل مقصد
وإن تحتجم فاخرج وعد كمعوّد
وغسّل ورجّل غير مؤذ لمسجد
وتشميره اختر عن جميع التعبّد
وعنه بلى فاخر لنفسك وارقد

ويحرم إبدال الكلام بآية
وكل واشربن فيه ونزّههُ عن أذى
وبع واشتر ما لا غنى عنه عاكفاً
وإقراء قرآن وعلم ونشره
وليس بمحبوب هنا في اختيارهم

كتاب المناسك

وهاك صفات الحج في سلك ناظم
وما الحج إلا القصدُ قصدٌ مخصَّصٌ
تحن القلوب المستجاب لها الدعاء
أتى بخصوص في الدعاء مبعضاً
تحن إلى أعلام مكة دائماً
رجالاً وركباناً على كل ضامرٍ
يطير بهم شوقاً إلى ذلك الحمى
على كلهم قد هان نفسٌ عزيزة
رضوا عن مديد الظل قطع مهامه
ولذَّ لهم في جنب مايتبعونه
يهون بها لفح الهجير عليهم
وكل محب قابل الفجر بالرضى
فكم من رخي العيش حركه الهوى
فليس بشأنٍ عزمه عن طلابه
أطار الكرى عنهم رجاء وصالهم
عفا الله عني كم أودع سائراً

(١) الأصح: داعي

تحملت أوزاراً تنقل منهضي
وظني جميل بالكريم وعُدتي
لئن تبطيء الأقدار عزمي عن السرى
وإن رجائي أن يُمَنَّ بزورة
وألثم آثار النبیین ضارعاً
ومن كان حراً بالغاً وهو عاقل
فأوجب عليه الحج في العمر مرة
وعن أحمد بل سنةً عمرةً الفتى
وعن أحمد الإيجابُ كفر وتاركاً
ومن كافر أو عادم العقل ألغين
وليس بمجزٍ مع بلوغ وعتقهم
لعمرتهم لكن إذا ماتكلموا
وقيل ان نقل في السعي ركن فيسعي
وللطفل فليعقد وإن كان محرماً
وإن أحرمت أم الصغير له يُجز
وفي عصباتِ الطفل وجهان لكن
ولم ينعقد إحرامه دون إذنه
وجنب صغيراً مايجنب بالغ
وعن نفسك ابدأ إن تكن محرماً فإن

ولكنني أرجو تجاوزاً سيدي
شفيعُ الورى في موقف الحشر في غد
فشوقي إليه دائم وتلددي
فأبلغ من تلك المشاعر مقصدي
وها أنا فيما رُمت يا صاحِ أبتدي
براحلة مزُومة وتزود
وعمرةً إسلام بفور مؤكّد
وعن أحمد في أهل مكة ذا قد
لهون مصرأً أرد كفرةً أو احدد
وصحح لصبيان يحجوا^(١) وأعبّد
بُعيدَ وقوف والطواف المحدد
بموقفٍ او قبل الطواف كفاقد
قبيل وقوف لم يفد عنها اشهد
وليّ له الإحرام لا للولي طد
ولم يحكم القاضى بصحة معقد
المميز عن إذن الولي ليعقد
على أحد الوجهين عن صحب أحمد
ونبّ عنه في المعجوز عنه تسدد
تطفّ حاملاً أجزاءً وعنك بمبعد

(١) الصحيح: يحجون.

وما كان يفدى عمدته دون سهوه
وما استويا فيه فيلزمه الفدا
وفي كلفة عن ذاك عند حضوره
وإن وطيء احكم بالفدا ومضيه
ولم يغن عن فرض وإن صار بالغاً
ولا تحرم الأنثى بلا إذن زوجها
فإن أحرما نفلاً ونذراً بلا رضى
وعنه ليمنع فيهما صدّ محرم
وليس لزوج منعها حج فرضها
وإن رجع المولى قبيل شروعه
ووجهان في إحرامه قبل علمه
وصحح بلا إذن هنا حجّه وهل
وإن نذر المملوك حجاً فيلزم
وإلا فبعد العتق من بعد فرضه

فعمدٌ صبي فيه كالخطأ اعدد
وقولين عنه في محل الفدا اشهد
على المتولي أم على الطفل أسند
لفاسده وليقض عند الترشد
بموقفه بل في قضاء المفسد
لنفل ولا عبد بلا إذن سيّد
فمن شاء في الأولى فكالمحصر اعدد
كإذنك في الإحرام أو نذر مبتد
وليس له تحليها حين تبتدي
فذاك كمن لم يأذن افقه تقلد
بناءً على عزل الوكيل المعهد
لسيّد التحليل وجهين أسند
الشروع له إن كان عن إذن سيّد
فكن في طلاب العلم طلاع انجد

فصل

الشرط الخامس : الاستطاعة

ويشترط طول الاستطاعة قدرة
لسيارة والعود حتى مقره
ويلزمه بيع الذي عنه غنية
لتحصيل مركوب وزاد معود
ولا يشترط المركوب في قرب مقصد
إذا كان يكفي مثله في التزود

سوى كل مضطر إليه كمسكن
ولبس ومركوب ولولتجمل
وكلفته مع من يعول على المدى
وسيان دين حاضر ومؤجل
وليس على ذي صنعة وإطاقة
ولا تلزمه عند بذل استطاعة
ومايوس برء والكبير تطيحه
ولونابت الأنثى من البقعة التي
وإن يستتب في حج نفل مصحح
وإمكان سير مع تسهل سلبهم
وذاك اتساع الوقت والأمن من أذى
وليس عليه حمل قوت جماله
ومسلك بحر بالسلامة غالب
بغير خفارات وإن قل قدرها
ولا تلزم مع فقد ماء طهارة
ومن حج بالمال الحرام يعيدها
ولا تسقطن عن طرا جنه ولا
فإن مات أو من مات بعد وجوبه
ولو كان أدنى من مكان وفاته
فإن مات في بعض الطريق لحجه

وعرس وخدام ودين بذا ابتد
كأمثاله مع كتب علم لقصد
بريع مغل أو بربح معد
وقد قيل عذر العرس غير مصد
بمشي مسير بل يسن له قد
ولو من بنيه أو صديق تودد
الرحال ليحجج عنها وليزود
بها وجبا يجزي ومع برء مقعد
فقولين عنه في الجواز تنشد
شروط أداء لا وجوب بأوكد
ووجدان ماء مع علف معود
ولا الما فإن يفقدهما لم يؤكد
كبر وإلا جانبته وأبعد
وقيل إذا لم تجحف اوجب بأجود
ووجدان شرب في الأصح المجود
كذلك مرتد أناب بأوكد
تججن عنه بل لينظر ويرصد
فمن ماله أو ماتيسر أرفد
وقد قيل من أدنى المكانين جود
فمن حيث أودى مجزى لا تردد

وإن يجتمع دين وحج مفترط
فخاصص على الأقوى وحج به من
ومحتمل تقديم دين ابن آدم
ولم يف بالحقين مال الملحد
المكان الذي تستطيع منه وزود
وإسقاط حج لم يكمل كما ابتدي

فصل

في وجوب الحج على المرأة

وشرط وجوب الحج ثم أدائه
كزوج ومن حرّمها منه دائماً
ومن حرمت من وطء شبهة أو زنى
وفي عبدها قولان مع شرط محرمٍ
وعن أحمد بل ذاك شرط أدائها
ولكنه لا بد من ثقة لها
ومن شرطه كفاء خفيف مكلف
وليس لها إنشاء حج بعده
فان تبتعد أو إن تخف في رجوعها
وإن قبل موت الزوج تُحرم بأرضها
ويلزمها إنفاق محرّمها فإن
وإن لم تسر مع محرمٍ صح حجّها
وفي مال زوج قدر قوت إقامة

مسيراً بأنثى محرم في المؤكد
بوصلة حل أو لعان مبعده
فقيل يفيد المحرمية فاررد
بما دون سير القصر إذا الترشد
وعن أحمد في الفرض لم يشترط قد
رفيق أمين من رجال وخرّد
فإن مات عن بُعد مضت لم تصد
وإن تطرّج إن تكن لم تبعد
لتمضي ولا ترجع إذا لتعدّد
وتخشى فوات الحج بالحج بتبدي
تمنع عن إيساره لم يضرهد
وذمت كماش يجتدي اكره وأطد
وزائدة في مالها بتأكد

ويشترط أيضاً للأضراء قائداً
بغير خلاف في البعيد وضده
ولا ينفذ استئجار شخص على الذي
فمن حج عنه كان محض نيابة
ولا يضمن المعذور في قوت حجة
وفي ماله كل الدماء كجناية
وتخذ منه قسط النقص عن كل ما أتى
وإن يعتمر من قبل حج وعكسه
في الأقوى وأهدى للقران ومتعة

يلائمهم في سيرهم مع تزود
بقولين مع خلف كمحرم نهد
يخص بفعل المسلمين بأوكد
أباح له الإنفاق قدر المعود
وضمن ويقضي مفسد كل معتد
وأوجب دم الإحصار في مال مرفد
به ناقصاً عما به أمر اشهد
له النسك وليردد جميع المزود
على آذن أولى فمن نائب قد

فصل

فيمن لم يحج عن نفسه وحج عن غيره

ومن كان لم يحج فحج لغيره
كذلك حج النذر والنفل قبله
ومن ينو عنه ثم ينوي لنفسه
ومن يستتب عمراً لنذر وخالداً
وهل يجزيء الإحرام من متأخر
له الحج ليردد غرامة مرفد
وعنه له المنوي وعنه ليفسد
فلأول احكم لا بغرم بأجود
لفرض فللفرض اجعلن إحرام مبتدي
عن النذر في الأجزاء وجهين أسند

باب المواقيت

وإحرام حج من مواقيت خمسة وللشام والمصري والغرب جحفةً وخذ ذات عرق للعراق ووفده وتعيينها من معجزات نبينا ومن داره إحرام من كان دونها لحج ولكن إن أراد اعتماهم ومن حرّم إن يجرموا يلزموا دماً ومن مر بالميقات من غير أهله ومن عدّم الميقات حاذى مقارباً بلا عقد إحرام سوى لنقاتل وإن يأتها حلاً ولا عذر فاقض إذا وإن تتجاوز غير ناوٍ دخولها ومن يأتها من غير شك فحلّه وإن جزته للحج حلاً فواجب إذا لم يكن عذر كتفويت حجة مع العذر أو من غير عذر وإن يعد وللحج شوالاً وذا القعدة اتخذ

لطيفةً وقت ذا الحليفة فاقصد وليلمن التالي يلملم أرصد وقرن لوفد طائفي ومنجد لتعيينه من قبل فتح المعدد ومكة ميقات لناوٍ وودد من الحل مُرهم يجرموا بتأكد وللحج من حل دم في المؤكد فذلك ميقات له كالمعود ولا تتجاوز إن لمكة تقصد مباح وذو حاج كثير التردد بوجه وتجزى حجه عامه قد فيدولك الإحرام من ثم فاعقد بفعل اعتماهم في نص أحمد معاذك للإحرام منه فقيّد وإن تحرمن من دونه بدم جد لميقاته لم يسقط الدم فاشهد وبالعشر من ذي الحجة اختم تشيّد

ومن قبل ميقاتِ المكانِ ووقته وعن أحمد لم ينعقد غيرَ عُمرةٍ بكره يصح الحج بل منه أكد ولا تكرهها أي وقت تُسدد

باب الإحرام

ويشع للإحرام غسلٌ وطيبه وبيض الثياب المستحب فواحد وأحرم عَقِيْبَ الفرض أو متنفلاً به تستفيد الحل من كل حاضر وتعيين ماتنوي وبالنطق سنةً وذلك هو الإحرام من غير مِرْيَةٍ وتجريده عن لبس ماخِيط عادةً ولَبُّ كما قد جاء سنة صادق بإقبال ليل أو نهار وسَحرة وخلف الفروض والتلبس ناسياً وتكريرها لا يستحب متابعاً ويقطعها رب القِرانِ ومفرد وذو متعة أو عمرة بطوافه ومن بعدها صلَّ على خير مرسل ومهما تقل مما أتى في صفاتها ولو دام لكن إن يزل لا يجدد إزاراً وثان فوق كتفك ترتدي وتشترط حلاً عند حبس مُصَدِّد ولو مرض من غير مادم مقتد ونيته شرط ولو مطلقاً قد وما زاد وصف تركه غير مفسد ووجه النساء لا غير حتم التجرد بصوت رفيع مكثف فوق جلعد ومَلقى رفاق أو هبوط ومصعد بمحظوره ولتحفظن صوت نهدٍ ولا في بقاعِ المصر قاعٌ ومسجد بأولى حصاة في العقبية يتدي وعند وصول البيت في وجه احدد ويسطك كفاً للدعا وادعُ واجهد أجزه ولا بأس بذكر مزيد

فصل

في صفات الأنساك وترتيبها في الأفضلية

وأفضل نسكٍ متعةٌ ثم مفردٍ
وعن أحمد إن ساق هديّ تقربٍ
ففي أشهر الحج اعتمر قبل حجة
من الحرم المكي في عام عمرة
فأنت بذّا ذا متعة ملزماً دماً
وبعد فراغ منه أحرم بعمرة
ويا قارناً أحرم بحج وعمرة
إذا سُقت هدياً مطلقاً ولفقده
وتالٍ بفعل الحج يجزىء عنهما
وعن أحمدٍ ألزمه أفعال عمرة
وألزم دماً ذا متعة مع قارن
وهم قاطنوه والذي ليس قاصداً
فان لم يسق هدياً وفي عرفاتٍ لم
إلى فسح حج ثم ينوون عمرة
وإما يسوق^(١) الهديّ مع متمتع

يليه قرانٌ ما تشا فانو واقصد
فضلُ قراناً ثم بالمتعة ابتد
فظف فاسع فاحلق ثم حجك فابتد
لم تنأ قدر القصر عنه وتبعد
وإن تُفردن فاحرم بحج مفرد
من الحِل فاكملها ولا تتردد
أو ادخل عليها حجةً بتأكد
متى لم تطف والعكس فامنعه واحدد
على أشهر المنقول من قول أحمد
وعنه طوافيه وسعيها قد
إذا لم يكن من حاضري خير مسجد
إليه لم يسقط في الأولى بمفسد
يقف قارناً أو مفرداً ندباً اشهد
يحلون منها كالتمتع فاهتد
فلا يخللوا إلا بحج مؤكّد

(١) الصحيح: يسُقُّ.

ومن تمتع ثم حاضت ولم تطف
وليس عليها أن تطوف معيدةً
ومن ينو نسكاً مطلقاً صح عقده
وناس بماذا أحرم اجعله عمرة
فان صححوا منه القرآن يجب دم
وإما تصحح حجه دون عمرة
وإن كان شك المرء بعد طوافه
وإن شك من بعد الوقوف فصرفه
ومثل فلان إن علمت فمثله
وإن حجتين او عمرتين نويته
وعن نفسك ان تحرم عن اثنين فاجعلن
فان هو لم يقصد وإن كان قائلاً
وعن واحد حجاً وآخر عمرة
ومن غير إذن صح مع رد نصف ما
ومن حاضري البيت الحرام قرانهم

لتقرن متى خافت فواتاً ولا تد
طوافاً قدوم بعد طهرٍ مجدد
ومهما يشا يجعله غير مفسد
وقال أبو يعلى لما شاء يقصد
وفي عمرة ذبح التمتع أورد
فوجهين في ذبح القران فأسند
بيت ففسك العمرة ان يعد يعتد
إلى الحج حتم مسقط فرضه قد
وإلا فكالناسي وغير مقيّد
باحداهما مع لغو ثانيهما اعقد
وعن مبهم بل قبل من شئت فاقصد
طواف الفتى شوطاً فعن نفسه قد
بأذنها فاقرن ومن ما لهم فد
لكل فتى والهدي من مالك اعدد
صحيح كذا تمتيعهم في المؤكّد

باب

محظورات الإحرام

ومحظور إحرام يكون بتسعة
وتقليم أظفار ولبس وسترة
وبالوطء في فرج وبالوطء دونه
ويمنع أذنيه الغطاء كراسه
وفي حلق شعرات ثلاث وقلمه
وعنه دم في أربع منه صاعداً
وفي حلق شعر الرأس والجسم فدية
وقولان في لبس الفتى فيهما وإن
ونتف كحلق ثم في بضع شعره
وأذنك في حلق كحلقك فافده
ووجهان إن تسكت وفي حلق محرم
وإن يغتسل يرفق ولم يفد بائناً
ولا شيء في مؤذ ولا قطع جلدة
وحلقك شعراً خيفة القمل أو أذى

بحلق لبسط الشعر والمتجعد
لرأس وشم الطيب أو بالتصيد
وشهوة أبشارٍ تلاقى على دد
لأنهما منه بنقل مؤكّد
ثلاثة أظفار دم في المسد
ودرهم أو نصفاً يقول ليورد
وعنه يؤدي فديتي متعمد
يطيهما وجهين خذ في التعدد
وظفرك كل لا بقسط بأوطد
وإلا ففي مال المباشر يفتدي
لرأس حلال لا جناح ولا يد
مع الشك وليحجم وإن يجن يفقد
بشعر كقتل الصيد إن صال قيّد
برأس ففيه فدية المتعمد

فصل

في تغطية الرأس ولبس المخيط وهما الثالث والرابع

وفي الرأس إن يستر بما كان فدية ولا شيء في صمغ تلبده به ويروى ثلاث في تظلل محمل كذا الخلف في تظليل ثوب ونحوه ولا شيء في حمل الفتى وتظلل وبعض ككل وامنعن زرة الردا ولا يغرزن أطرافه في إزاره بمنطيقه يفدي خلاف ابن حامد ولا شيء في السروال مع فقد مئزر وعنه إذا لم يفره دون كعبه وإن يلبس المقطوع أو جمجا فتى ومنشيء إحرام عليه قميصه ولا شيء في عقد الإزار لمحرم ولا في اتشاح بالقميص لقادر ولبس قباء لم يزر ليفد في القوي وفدية ذا والطيب والقطع إن تشا

ولو طيناً أو حنأ أو عصب مجهد ولا غسل فاتبع لخير ملبد فثالثها يعفى عن النزر فاشهد وفي ستر وجه المرء قولين أورد بيت وأشجار وخيمة أعدد وعقداً وتخليلاً بشوكة غرقد ومن يتألم منه ظهراً فيشدد وحرم بلا عذر مخيطاً وبعده وحف بلا قطع ان النعل يفقد ففيه الفدا فاقطع ولا تفد ترشد بوجودان نعليه مر المرء يفتدي لينزع ولا يشقق وان يرج فليد وهميانه ان خاف إن لم يعقد وتقليد مضطر بسيف مهند ولو خلئت كمية من يد ثلاثة أيام تصوم أو امدد

لست مساكين ثلاثة أصع شعيراً أو تمرًا أو من البرُ أورد
 لمسكينهم مُدًّا أو الشاة إن تشا وعن تجب من غير عذر ممهد
 لفعلك محظوراً ومن قد عذرتة فخيرهما بين الثلاث تُسدّد
 فان عدمت أطعم فان لم تجد فصم ثلاثة أيام ورتّب كما بدي

فصل

في المحظور الخامس وهو الطيب

ومحرم تطيبُ الثياب وجسمه ومحرم تطيبُ الثياب وجسمه
 وعن شم كافور ومسك وعنبر وعن شم كافور ومسك وعنبر
 وكل طعام يظهر الطيب أكله ولا شيء في استشاء طيب وبيعه
 ولا تشمُ الخيري وورداً ونرجساً ولا تشمُ الخيري وورداً ونرجساً
 ولا البرمَ والريحانَ مع ياسمينهم ولا البرمَ والريحانَ مع ياسمينهم
 ولا شيء في شيخ حزاماً وعرعراً ولا شيء في شيخ حزاماً وعرعراً
 وفي دهنه من غير طيب وشريح وفي دهنه من غير طيب وشريح
 ويفدي الذي في موضع الطيب جالس ويفدي الذي في موضع الطيب جالس
 ففي فعل ممنوع من الأكل فديةً ففي فعل ممنوع من الأكل فديةً
 وليس بمكروه له قطع صنه وليس بمكروه له قطع صنه

ودهن بطيب ثم عن شمه اصدد وودهن بطيب ثم عن شمه اصدد
 وورس وتبخير بعود ومجسد وورس وتبخير بعود ومجسد
 أو التشم لا نأكل وعن شمه ذد أو التشم لا نأكل وعن شمه ذد
 ولامس طيب ليس يعلّق باليد ولامس طيب ليس يعلّق باليد
 ولا مرزجوشاً والبنفسج تعتد ولا مرزجوشاً والبنفسج تعتد
 كذا النيوفرا خذها جميعاً بأوكد كذا النيوفرا خذها جميعاً بأوكد
 وحناء وقيصوم وفاكهة ذد وحناء وقيصوم وفاكهة ذد
 وزيت مقالين ارو يا صاح واسند وزيت مقالين ارو يا صاح واسند
 إذا شمه إن كان ذا عن تقصّد إذا شمه إن كان ذا عن تقصّد
 وفعل مباح لا جناح ولا يد وفعل مباح لا جناح ولا يد
 بقاء وما لا طيب فيه لقصد بقاء وما لا طيب فيه لقصد

فصل

في المحظور السادس وهو قتل الصيد

ويحرم صيد الحِلِّ عن كل مُحْرَم ولا فرق في التحريم ما بين أكله كما بين مأكول وبين مُحْرَم وعبرته بالأصل فأفد غزالة فمتلفه والجزء حتى بحبسه وكل الجزا بين المعين وقاتل إذا كان محظوراً على كل واحد كذلك ما من أجله صيد والذي وكمل على ذا القتل من عُرم جارح وبيض الذي فيه الجزاء جزاؤه ومكسورة يفتي الحلال بأكله وفي وَرِّ والصوف والريش قيمة وليس بغير الإرث يملك محرم ومن يمسكُ صيداً إلى حين حلّه كذلك إن أخرجته من أمانه وما صدت في الإحرام ثم ذبحته

وفي الحرَم احظر مطلقاً لا تقيّد والامسكِ والأصلي والمتولّد وما بين إنسي ووحشي فدغد أليفة إنس لا بغير تأبد عليه جزاء والمعين كمفسد وقيل به من باشر القتل أفرد وحرّم به نفعاً على كل معتدي سوى ذا كصيد البحر كُله ولا تد وحااص حراماً مع محل بمبعد بقيمته وليهدر المذّر الردي وفي حرم خلف الممل المجرد ولو عاد في الأقوى كالبان رقد صيوداً ولا بالإرث أيضاً بمبعد فيذبحه كالميتة اجعل بأجود إلى الحل فاحكم فيه مثل الذي ابتدي فألحقه بالميتات إلحاق بمعد

إذا كنت في الإحرام أو حرّمنُ زد
 بحبسك فاضمنه وحرم وشدد
 على مرسل بل قد أُثيبَ وقد هُدي
 وسبع كشيءٍ يخلّه بأجود
 وقيل افده كالقتل للجوع تهتد
 ففي الظاهر احكم بالجزاء المحدد
 تكن محرماً أو في الحريم المُجدد
 وقتل الذي يؤذي بطبعٍ وجود
 والعقور وربات السُّمام ومرتد
 إذا لم تكن مُلكاً وسبع وأفهد
 كنمل وشبه قتله للأذى قد
 وقتلك إذا ضر فقط ندباً اجهد
 سوى القمل في الإحرام حسب بأبعد
 ويعفى عن الملقى من الثوب باليد
 حلال وقمل بالدواء فلا تد
 على ما أتى في الخلف في الأكل ترشد
 ولو في طريق دُستته بمبَعَد
 ولكنه يُفدى بغير تردد
 فلا فديةٌ للأكل في نص أحمد
 وفي حرم لكن هنا في المؤكد

وما صدت من حلٍ حلالٍ فخلّه
 وملكك باق فيه حكماً فإن نوى
 ولا شيء في إرسال ملكك مكرهاً
 ولا شيء إن يتلف لتخليصه من الشبك
 ولا شيء في العادي سوى حظر أكله
 وفي أي وقت جدد القتل محرّم
 وللحيوان الإنس إذبح وكُل وإن
 وفيه أبيحت صنعةٌ وتجارة
 كأبقع والفئران والحدأة
 وكلب بهيم مع جوارح طيره
 وجوز وإن لم تؤذيه قتلها وما
 وقتلك إذا ضر ونفع تخير
 وغير حلال الأكل لا تفد مطلقاً
 وقيل لقمل الرأس حسب بما يشا
 وإما يمت صيداً بحبل نصبتّه
 وسنور برّ والشعالب فافدها
 ويُفدى جرادٌ في الأصح بقيمة
 ومحظورٌ إحرام مباح ضرورةً
 وإن تقتلن صيداً حراماً وتأكلن
 وحل صيود البحر حتى لمحرّم

فصل

في جزاء الصيد

وفدية قتل الصيد ضرباً قضت به
فللناقة اختاروا فداءً نعامةً
كذا بقر منه وأرؤى وأيل
وبالعنز تفدى ظبية ثم ثعلب
وفي ضبعُ والظبي كبشُ وأرنب
وشاة عليه في الحمام وذاك ما
وذلك في رأي الكسائي كُلُّ ما
ويفدى صحيح والكبير وما خض
وإن شئت قومٌ مثله ثم فاشترِ
وإن شئت صوم اليوم عن مدبّرهم
ومالم يكن ذا مثلٍ اضمن بقيمة
وعنه على الترتيب فافدِ بمثله
ولا يجزيءُ الأدنى من المثل فديةً
وقتلك صيداً ملك من صين مُلكه
وفي ما خض قد قيل قيمةٌ مثلها
وأعور من عين بأعورَ غيرها

الصحابةُ فاتبعهم بغير تأؤد
وقتل حمير الوحش بالبقر اقتد
وتيتله والوعل أيضاً فقيد
وفي الوئر جديٌّ مثلُ ضب بأوطد
ويربوعهم بالجفر أفد تسدد
يعب ويهدر جاهد في التمغرد
تطوق في عنق بريش مسود
وأنثى وضد بالمثيل وأجود
طعاماً فأطعم كل مد لمزهد
وعن نصف صاع من سواه تؤيد
هناك طعاماً أو فصم مثل ما ابتدئ
فإن عدم اطعم ثم صم عند مفقد
سوى ذكّر في قتل أنثى بمبعد
عليك الجزاء مع قيمة الملك فانقد
وقيل بلا حمل كمع فقدّها اشهد
يجوز بلا خلف لتحصيل مقصد

وأما الذي لم تأت فيه قضية إلى قول عدل أهل تقويمه عد
وإن نَفَرُ في قتل صيد تساعدوا عليهم جزاءً واحد في المؤكد
وعنه على كلِّ جزاءٍ يَخْصُه وعن أحمد في الصوم لا المال عدد

فصل

فيما لا مثل له من الطير ونحوه

وفي غير ذي مثل من الطير قيمة وقد قيل فيما كان فوق حمامة
وفي جزئه أرشٌ لنقص فدائه فيقتله قبل اندمال سواك أو
كذلك إن تجهل بجرحك موته ويضمنه الموحى الجراحة كله
وإن تجرحنه أو تنفر فيتلفن كذلك إن يبرا من الجرح عاجل
طعاما بأرض الصيد أو صم تسدد بشاة على الصياد ياصح أشهد
كذلك إن تجرحه لم توح فاعدد جهلت توى المجروح أولاً فقلد
وتضمنه المجموع أحوط مقصد بذى الصور افهمها الثلاث وقيد
بشيء فعن كل الفدا لا تحيد عن السعي فاضمنه ولا تتردد

فصل

في المحظور السابع وهو عقد النكاح

وتزويجه ثم التزويج باطل حرام كذاك الارتجاع بأبعد
وتوكيله في العقد فيه كذلكم وعنه يزوج كالامام بأوكد
ويحرم تحديق ولس بشهوة وتكره فيه خطبة ولشهد
وليس عليه فدية في جميعه ومن يتغي ملك الإمام ليعقد

فصل

في المحظور الثامن وهو الوطاء في الفرج

وواطء^(١) بفرج مطلقا ألغ حجه وموطوءة أيضاً بغير تردد
إذا فعلا من قبل حلٍ مقدّم وفي فاسد فليمضيا وليردد
على الفور من أقصى الملا حيث أحرما وإلا من الميقات إن يتبعد
وتنفق تفدي في القضاء مطيعة وعنه كالانفاق الفدا من مطهد

(١) الأصح : وواطيء

ووجهين في ايجاب تفريق بينهم
ففي الحج إحدى البدن يعطي كلاهما
وليس بملغ بعد حل مقدم
فيحرم من تنعيمه كي يطوف
وألزمه إحدى البدن بالوطة هاهنا
وحرم مع الإفساد ما كان قبله
ومن بعد سعي قبل حلق متى يطا
وكفارة تكفي لمحذور قارن
وليس على الأنثى مع الكره فدية

إذا قضيًا من موضع الوطء أورد
وفي عمرة شاة على كل مفسد
سوى غابر الإحرام من نسك قد
للزيارة في إحرامه المتأطد
وعن أحمد شاة عليه هنا طد
وعن متعة والفاره افد بأوكد
أخو عمرة يهدي ولم تتفسد
وقيل عليه فاحكمَن بالتعدد
وعنه لذي الاكراه حمل وعدد

فصل

في المحذور التاسع وهو المباشرة في غير الفرج لشهوة

ويفسدُهُ انزال^(١) ولس لشهوة
وليس سوى هذين مفسد حجه
وشاة إذا لم يمن في حجه بذى
وشاة على الماضي بتكرار نظرة
وشاة على المني بإفراد نظرة
وليس على المني بفكرته دم

بقول وفيه ناقةً مطلقاً قد
وإن تفسدن إحرام عمرة تفسد
في الاولى وعنه ناقة مرة يورد
وذلك وإن أمنى فكبر بأوكد
ليحترزوا من كل مؤه التأكد
وقيل بلا استدعا وليس بمفسد

الأصح : انزال

فصل

في الخنثى المشكل وإحرام المرأة

ومن مشكل الخنثى ليستر رأسه وإحرام ذات الخدر في كشف وجهها فإن باشرت سهواً أزالته سرعة ويكره خلخال وما فيه زينة وفي لبس قفاز يديها فداؤه وحرّم عليها كالرجال الذي مضى ويكره حناءً ولبس مُزَعْفَر ولا بأس فيه عند لصق دوائه ولا بأس في الثوب المعصفر للنساء وغسلك بالخطمي والسدر فاكرهنّ وللرّفثِ اهجر والفسوق وهكذا ويفدي احتياطاً فيهما بتأكّد فإن تضطرر تُسدل خماراً وتبعد فإن أبطأت تفدي كما في التعمد من الحلي أو من كحلها مثل إثمِد ولفُّهما أيضاً بثوب مشدد سوى محمل واللبس غير المعدد ولبح بمرآة بتزيين مفسد وشعرة جفن واكتحال لأرمد وكحليّة وانف المورس واصدد وقول الفدا في فعل ذلك بعد الجدال وأقلل من كلامك محمد

فصل

في بيان بقية الفدية فمن ذلك دم المتعة والقران

وَصُم لِقِرَانِ وَالْتَمَعَ ثَلَاثَةً
وَذَلِكَ شَاةٌ مَعَ كِهَالٍ شَرْوِطِهَا الَّتِي
وَإِنْ شَتَّتْ قَدَمَهَا مِنْ أَحْرَامِ عَمْرَةٍ
وَصُم سَبْعَةً بَعْدَ الْفِرَاغِ مَتَى تَشَاءُ
ثَلَاثَ مَنْى صُمْ إِنْ تَوَخَّرَ وَعِنَهُ لَا
وَمَنْ أَحْرَمَ الْقَرْبَانَ عَنْ وَقْتِ ذَبْحِهِ
لِقِضِهَا وَلِيُهِدَ هَدِيًّا وَعِنَهُ لَا
وَلَا تَوْجِبُنَّ عَوْدًا إِلَى الْهَدْيِ صَائِمًا
بِمَطْلَعِ فَجْرِ النَّحْرِ يُوجِبُ هَدْيُهُمْ
وَلَيْسَ بِمَجْزِي نَحْرٍ هَدْيٍ قِرَانِهِ

بِیوم الوقوف اختتم إن الهدی یفقد
قد ذكرناها لإيجابها اقصد
واحرام من ينوي القران تؤید
ولا توجبن فیها التابع ترشد
ومن بعد أوجب صوم عشر تسدد
أو الصوم عن أيام حج ممجد
وعنه بلی إلا لعذر ممهد
ومن قبل صوم ان تجد عد بأوكد
وعنه بإحرام الحج مجدد
ومتعته من قبل وقت التأكد

فصل

النوع الثاني من الفداء على الترتيب فمنه ما يجب على المحصر

وَصُم عِنْدَ فَقْدِ الشَّاةِ لِلْحَصْرِ عَشْرَةً
وَفِدْيَةٌ وَطَاءُ الْخَوْدِ فِي الْحَجِّ نَاقَةٌ
وَقِيلٌ لِفَقْدِ الْبُذْنِ جَدٍ بَيْقِيرَةٌ

وَجِلٌّ وَمَنْ يَجْلُلُ وَلَمْ يَصُمْ اصْدَد
فَصُم كَالْتَمَعَ عَشْرَةً إِنْ تَفْقَدُ
فَإِنْ فَقَدْتَ بِالسَّبْعِ مِنْ غَنَمٍ جَدٍ

فان فقدت أطعم كقيمة ناقة وعن كل مد صومُ يوم لفقده
وخيرُه في الخمسة الحِرَقِيَّ ما يشاء عنده منها الفتى ليزود

فصل

فيما يذبح للفوات أو لترك واجب

وذبحُ فَوَاتٍ أو لترك واجباً ووطءٌ بغير الفرج حكمُ الذي فُدي
بناقةٍ افهم من جميع الذي مضى كناقاة وطاء الفرج في حكمها اعدد
وكل دم أوجبت في ترك واجب فمثل دم التمتع في الحكم قيّد
وما أوجبوه في مباشرة بلا مني كفديات الأذى حكمه اشهد

فصل

فيما يلزم العبد من الفداء

ومالزم المملوك من كلّ فدية ولم يكُ عن إذن يصوم الفتى قد
وليس لمولاه من الصوم منعه على أشهر الوجهين عن صحب أحمد
وإن قيل بالتمليك يملك إن يجد فكفر أجزاء فلا تتردد
كذا حكم تكفير لترك محتّم وفعل حرام الحج مع إذن سيد
ولو كان إذناً في قران ومتعة وقيل على المولى هنا دمٌ مُفتدٍ
وليس له منع الفتى من صيامه عن الهدي في هذا بغير تردد

فصل فيمن كرر محظوراً

وتكرير جنس الحظر من غير فدية كحَلْقٍ وتقليم وطيب ولُبْسِه ففدية لبس الثوب ثم عِمَامَة وفي الصيد في المشهور مامن تداخل وكرر لأجناس تالت ورفعة إذا اتحدت ياصاح فديتها فقط وعنه اخصص الأفراد ماكان دُفْعَةً وليس لستر الرأس واللبس ناسياً وبالعكس قتل الصيد في المتأكد ولا يقطع الإحرام رفض بنيّة ومن كرر المحذور سهواً أزاله وللمحرم استبقاء طيب بجسمه وليس الذي بالماء يظهر رِجْه ومنشئء إحرام عليه قميصه فإن يتلبث مع تأتي انتزاعه

له فدية تُجزي ومن بعد عدد ولو باختلاف أو كوطءٍ لهُدٍ ولبس سراويلٍ وخُفِّيه وحَدٍ ومن عاد فاحكم بالجزاء المجدد وإن لم تدي^(١) عن أول في المؤكد وإن تختلف فاحكم لها بالتعدد وللجنس مع تعداد الاجناس عدد وطيب فداء في الأصح المسدد وحلق وتقليم على المتأطد وفي كل محذور فداءً بأوكد بفور وفي الأولى الحلال ليعد إذا كان تطيبُ الفتى قبلُ يتدي كلبس الذي في الحال يعقب فاقند لينزع لا يشققه نزعَ تعود سريعاً فألزمه فدا اللبس ترشد

(١) الصحيح: تَد.

فصل

في بيان مصرف الطعام والدماء

وكل طعام أو دم متعلق الوجوب بإيجاب إيصال الجميع أفهمن إلى ويقسم بعد الذبح فيهم وتركه سوى فعل محذور لعذر ومحصر ونحر الدما في موضع الحل متفي^(١) وتارك دم واجب عند عجزه بكل دم شاة أو سبع ناقة وليس بمجز ذبح مغصوبة ولو ويجزيء صوم المرء في كل بقعة

بإحرام أو الحرم اشهد مساكين في بطحاء مكة حشد ليقطعوه بينهم أفهم أجود بموضعه يجوز الجزاء بأجود ويجزيء أي كان له من حرم قد عن البعث يروى فيه خلف المصدر ويجزيء في الأولى لثور لوجد أجيز له من بعد أو ضمن اهتد ولا توجبن فيه التتابع تعتد

باب

صيد الحرم ونباته

وفي حرم في صيد حل ومحرم وقد قيل فيها حين يرديه محرم كما فيه في الإحرام واحظر وشدد جزاء ان للإحرام والحرم اشهد

(١) الصحيح: متفي.

وما موجباً ألغيت فيه ومسقطاً
فإرسال ذي حل من الحل كلبه
أو العكس ألزمه الجزاء بأوكد
على الغصن في الأرض الحرام وأصله
وفي عكس حكم السهم والغصن اعكس
ومن محرم الصيد الحلال فإن يمت
فليس عليه من ضمان وأكله
من الحل والأفراخ في حرم الهدى
ومرسل ضاري الحل في صيد حله
وعنه بلى في مرسل قرب عاصم
وفاعل ذا بالسهم حتم ضمانه

فقولان هل فيه جزاء فقيّد
وسهماً على الصيد الحرام المصيد
ومن يرم بالسهم الحرام فيقصد
حلالاً ليضمّن كل ذا في المؤكد
القضية والتنفير مثل التصيد
إذا دخل الأرض الحرام فيبرد
حلال ومصطاداً الحرام المغرد
فضمنه في الأولى كعكس بأبعد
فما من جزاً إن صاد في الحرم اشهد
وقال أبوبكر بلى لم يقيد
لفقد رجوع السهم بعد التبعد

فصل

في شجر الحرم ونباته وحكم حرم مكة

وفي الشجر المكي في كل دوحه
لجزلته ثم الحشيش بقيمة
وفي رعيه وجهان والشجر الذي
كذا كل ما فيه مضره سائر

من البقر الأنثى وشاة فوطد
ونقصان غصن لم يعد في المجود
غدا يابساً فهو المباح لعضد
كشوك يطا أو يخطف الثوب فاعضد

كذا إذخِرُّ أو غرسُ ناسٍ وغيرِ ذَا تهددُ على قطعٍ له وتوعدُ
وما قطعُ الإنسانُ من خضرِ دوحَةٍ وإن ييسرَ تحريمُها غيرِ مبعُد
وما حرميُّ أصله اضمنُ بقطعه من الحلِ وضمنُ عكسُ هذا بمبعُد

فصل

في حدود مكة

وللحرَمِ المكيِّ في دربِ يثربِ ثلاثةُ أميالٍ إذا سرتُ حددُ
وفي مسلكِ الركبِ اليانينِ سبعةُ كذلك في الدربِ العراقيِّ حددُ
كذلك دربُ الطائفِ اعددُ وتسعةُ يحدُّ على دربِ الجُعْرانَةِ اقصدُ
وعشرةُ أميالٍ على دربِ جدِّةٍ كذا عربيُّ الدربِ مع ميلٍ ازددُ

فصل

في حكم حرم المدينة

وصيدُ الحريمِ اليثربيِّ ونبتُهُ حرامٌ على مصطاده والمعضدُ
وليس بمجزئيٍّ وعنه جزاؤه ثيابُ الذي يجني حلالٌ لو جدَّ
ولا بأسٌ في رعيِّ وآلةِ حرثه ورحلٍ وحشيِّ الفرشِ أو حشومسند
كذلك ما يحتاج من عودِ بكرةٍ فهذا مباحُ القطعِ حلٍ لعضدِ

بتحليله احكم حكم عدل مسدد
ومابين غير يافتى في التحدد
إذا لا بتاها في الحديث المجود
ثلاثة أميال على تسعة زد
مدينة خير الخلق مثوى محمد

وإدخال صيد الحل في أرض يثرب
فما بين ثور جاء حد حريمها
بريد أتى في مثله وهو ماحوى
وقد جعل المختار من حولها همى
ومكة بالتفضيل أولى وعنه بل

باب

دخول مكة وصفة العمرة

نهاراً ولج من باب شيبة محمد
معظمة عليا وكبر ومجد
شئت من كل الدعا غير معتدي
ورب قران للقدم كمفرد
فأحرم فطف واسع فأحلق وأجدد
فأربعة مشيا طواف تردد
ولا رمل فافهم بغير تبلد
إذا فات يقضيه فكن ذا تنقذ
وقبله مهما استطعت إن لم تصد
فألغ عليه شوطه في المجود
بتصديق واف العهد تابع أحمد

ومكة يشرع من كداء دخولها
وكلتا يديك ارفع لرؤية كعبة
وناد بقلب خاشع متضرعاً بها
فذو متعة ينوي الطواف لعمرة
وأربعة أفعال عمرتك استفد
فطف باضطباع راملاً في ثلاثة
وليس اضطباع بعد هذا لزاثر
ولا شيء في نسيانه رمللاً ولا
وبالحجر ابدا فاستلمه مكبراً
ومن لم يحاذيه بأجمع جسمه
وسم وكبر عنده كل مرة

وخذ عن يمين واجعل البيت يُسْرَةً
كذا افعل متى حاذيته ويهانياً
وسل ربك الحسنى بدارتِك واستعد
ولا يشرع التقبيل إلا لأسودِ
وسلَّهُ قبول الحج والعفو وادعُه
ولاحظْ للنسوان في رَمَلٍ ولا
ويجزِيءُ محمولاً طوافٌ وراكباً
وليس بمجزذا الطوافُ لحامل
ولا فوق شاذروانها ثم حجرها
ولا يجزيءُ العريانَ طوفٌ ولا أcha
وعنه بلى ويجبرُهُ دمٌ
ولا يجزيءُ التطوافُ من خلف حائل
وإن كنت يوماً طائفاً وأقيمت
وتبني بلا فصل طويل فإن تطف
وقد أخرجوا أن الموالاة سنة
وصل إذا السبع انقضى ركعتين في
بسورة قل يأيها الكافرون في
ومن طاف سبعاً ثم صلى فريضةً
وجمع أسابيعِ الطوافِ بحوزِ
وخذ عند شك في اليقين وقيل بل

وبعد استلام الركن كن لائم اليد
وإلا أشر عند المحاذاة ترشد
من النار فيما بين ركنيك تسعد
وقيل بلى بل قيل قبل لليد
وكبر وهلل في محاذاة أسود
اضطباع ولا المكى لا تتشدد
وإن فعلا من غير عذر بأوكد
ولا كل مانكسته عن معود
ولا غير منوال العين والناقص ابتد
النجاسات والأحداث في المتأكد
ومع حدث أعلى لتصحيح بعد
وقيل بلى يجزي لمن هو بمسجد
الصلاة أجب ثم الجنازة فاشهد
لفرض فتحدث جدد الطهر وابتد
فحينئذٍ تبني بغير تقييد
مقام خليل الله سنة مهتدي
مقدمة ثم اتل وصف التوحيد
فقد أجزأته عنها فتوكد
وعن كل ركن ركعتين ليسجد
بظن وقيل اثنين قلد بأوطد

ومن بعد سنَّ استلامٍ لأسود
 وعنه بل به الآن يتدي
 وكبر ثلاثاً عند رؤية مسجد
 عداه وإمّا تبلغ المروة اصعد
 وسعيك سبعا شرطه لا تزيد
 رجوعا وعند المروة اختم وشيد
 بمروته وليقضه ويردد
 وعنه اشترطها مثل نية قصد
 ولا مروة صوتاً لعورة نهّد
 لندب وعنه شرط ذامع تعمد
 فيجزيء عنه مع دم في المؤكد
 على أشهر الحج افتهم وتنقد
 ولا عذر أجزاء عنه في المتأكد
 اعتماد وفي حج فلا تزيد
 وإن شاء تقصيراً ويحلل ويركد
 ولكن ليحلل بعد حج مؤكّد
 بحج فلا يحلّل بغير تردد

وإن طوفا للقدوم لسنة
 يؤخر بالاحرام من مكة إلى الرجوع
 وتخرج من باب الصفا تصعد الصفا
 وكن مُرملاً بين العمودين وامش ما
 وكبر وسل ماشئت وارجع إلى الصفا
 تُعدّ ذهاباً سعيّة ثم سعيّة
 ولا يمتسب بالشووط من كان باديا
 وستر وطهر والموالة سنة
 ولا ترمّل الأنتى ولا ترق في الصفا
 ومن شرطه سعيّ يلي طوفه ولو
 إذا قيل هو ركن وإن قيل واجب
 ومن شرطه ألا يقدمه الفتى
 ومن يسع محمولا هناك وراكباً
 وليس بمسنون سوى مرتين في
 وذو متعة من غير هدي ليحلّقن
 وإن ساق هدياً لم يُحلّ بحلقه
 ويبقى على الإحرام من كان داخلاً

باب صفة الحج

وفي الثامن الإحرام من متمتع ومن أسفل من مكة من كذا فمر فيستقبلون الظهر والعصر في منى إلى عرفات مجمع الوفد كلهم وفي نَمرة فامكث إلى ميلِ شمسها ويجمع بين الظهر والعصر أهله وفي يومهم يأتوا^(١) إلى عرفاتهم فيا عرفات الخير كلكِ موقف وقف ركباً أولى وقد قيل عكسه ولَبَّ وحمْد واكثر الذكر واقفاً وركنٌ وقوفُ المرء في عرفاته مؤخر فجر يوم تعريفه إلى وليس بمجز في مقال ابن بطة وليس لسكران ومغمى عليه من

بحج كحلّال الحريم لمجد بسيرٍ هُم منه إلى خير مشهد وباتوا وساروا مطلع الشمس من غد وكل سوى الإحرام سنة مرشد وخطبةٍ اخطب للمناسك أرشد بتأذين فرد والإقامة عدد وفي الصخرات الفضل أرض التعمد ويا عُرنيّاً ليس يجزيك فاصعد وهلل وكثر من دعائك واجهد وبعد غروب الشمس فادفع تحمد بأيسر وقت كان من حين ييتدي مؤخر فجر عيد نحر المقلد وقوفُ الفتى قبل الزوال فبعد وقوف ومجنون لفقد التقصد

(١) الصحيح: يأتون.

ويجهين فيمن نام أو جاهل بها
 ومن سار عنها قبل مغرب شمسها
 وأوجبته مع عوده ابن عقيلهم
 ومن جاء يوم النحر والفجر طالع
 ولم يتحلل منه إلا بعمرة
 وتسقط عنه تابعات وقوفه
 وقيل بتطواف وسعي محله
 كذلك يقضي نفله في رواية
 فيذبح في ذا الحج إن قيل لا قضا
 ويلزمه نحر الذي ساقه وذا
 فان لم يجد هدياً يصم عنه عشرة
 ويلزم من يقضي قراناً بثالث
 وألزمها الاحرام في حجة القضا
 ويوماً إن اخطأ الوفد أو جلهم كفى
 وليس سوى فوت الوقوف بمبطل
 فتأخير ذي الايجاب يجبره دم
 وبعد غروب الشمس يدفع طالبا
 وسر في سبيل المأزمين فإن تجد
 فان جئتها صل العشاءين جامعاً
 يصليهما من قبل حط رحاله

أيحرز حجاً أم يفوت فأسند
 عليه دم ما لم يعد قبل فاشهد
 كذا قبله بعد الامام بأبعد
 إلى عرفات آب أوبة مكمد
 مكملة في الظاهر المتأطد
 وعنه لئتم فاسداً ثم ييتدي
 وإن كان حج الفرض فاقض وأكد
 ويلزمه هدي على المتأكد
 وإن قيل يقضي يذبحن في القضا قد
 وهدي قران والتمتع فاشهد
 وقيل كامداد تقاومه اسرد
 وأفضل ما يقضي به حج مفرد
 كما فات أو ميقات شرع مبعده
 وان نفر أخطوا فقد فاتهم قد
 لأن سواه وقته لم يقيد
 ووقت طواف الفرض غير محدد
 لجمع وسر سير السكينة تقتد
 إذا فرجة أسرع وإلا تأود
 ولو مفرداً للندب لا الحتم فاقتد
 لكل أقم تهدي وإن شئت أفرد

وبت ثم صلّ الصبح في آن وقتها
ومن جاء بعد الفجر يلزمه دمٌ
ولا دم إن يرجع فيدفعُ بعده
ولا شيء في دفع الرّعا وسقَاتنا
وقف أو تَرَقَّ فوق أشرفِ مَشْعَرٍ
إلى غاية الإسفار ثم قبيل أن
وسر مسرعا إن جئت وادي محسّرٌ
وخذ من رُبي جمع حصا الرمي أو
وبادر مني نحو العقيبية راميا
بواحدة من بعد أخرى ارم يافتى
بمثل حصاة الخذفِ فارمٍ ولا تقف
وقولان في غير الحصى غيرِ فضة
ولا يجزيءُ المرمى به مرةً ولا
ويكره من حصبا الحريم التقاطه
وكبر مع رفع الحصاة ودعُ إذا
ومن صده عجز عن الرمي يُستنب
ويجزيء في الاغماء من بعد إذنه
ووجهان فيمن شك في موقع الحصى
ومن بعد نصف الليل رميك مجزيء
ولا تقفن والأفضل الرمي ماشياً

وأوجب لنصف الليل بيتوتةً قد
كذا الدفع قبل النصف في المتأطد
كذا بعد نصف الليل من جاء فاعدد
كثرِك مبيت في منى لهم اشهد
وكبرٌ وسل تعط الرغائب واحمد
تلوح ذكا فادفع ولا تتركذ
كريمك في الصحراء يوما بجلمد
من الطريق وسبعين اقدر الكل واعدد
بسبع على الترتيب منتصب اليد
وإن ترم سبعا دفعةً فكمفرد
وأكبر من ذي مجزيء في المؤطد
وعين وفي التنجيس وجهين أسند
بفضة او عين بغير تردد
ويشرع تحصيلُ الحصى في المؤكّد
بدأت برمي قول لبيك ترشد
ويحسن منه أن يناول باليد
ومن قبل إذن إن تنب فليردد
بمرماه هل يجزيه أم لا تنقد
وبين طلوع الشمس والميل جود
ومن بعد ذا نحر الهدايا ليقصد

وبعد احلقن أو قصر الشعر كله
وللنسوة التقصير فرض معين
فإن لم يكن شعراً يمر برأسه
ومن بعد ذا غير النساء محلل
وللحلق والتقصير نسك فيحصل التحلل
وعنه هما إطلاق محظوره إذا
ولا شيء في هذا عليه بتركه
بذبح بقول ثم ثان تحلل
ففي يوم عيد النحر فعل لسته
وقصد منى والرمي والحلق بعده
فمن لم يرتب ناسياً أو لجهله
وفي مرجيء للحلق عن يوم نحره
ويخطب يوم النحر في المتأكد
ومن بعد هذا فاقصد البيت طائفاً
وهذا هو الركن المثنى مكمل
ومن نصف ليل النحر أول وقته
فإن تخرجن من قبله عدت محرماً
به بيتي أهل القران ومفرد
ولما يزوروا البيت فليدؤوا إذا
ومن بعده مرمهم يطوفوا لفرضهم

وعنه اجتزي بالبعض ياصح تهتد
بأنملة من كله في المؤكد
الحديده في الأولى وللشارب اجدد
وعنه سوى وطء الفروج استبح قد
به والرمي أو طوف مقتدي
يحل برمي أو طواف مؤكد
وفي أول إن فات وقت منى افتد
يخصله فعل الطواف المؤكد
وقوفهم في المشعر المتمجد
وحلق النواصي والطواف المؤطد
فلا دم بل قولان في المتعمد
وأيام سعد في منى فارو ترشد
لنحر ورمي والإفاضة أرشد
بنية طواف الفرض شرط مؤكد
لحجك فاحلل كل حلك واحمد
وفي يومه أولى وإن شئت بعد
اليه ولو من أرض قومك فاقصد
وإن وقفوا خوف الفوات المنكد
أتوه بتطواف القدوم المجرد
كطوف قدوم غير وصف مقيد

وَمَرَّ كُلُّ مَنْ لَمْ يَسْعَ بَعْدَ قَدُومِهِ
 وَذُو مَتْعَةٍ مُرَّهُ يَطْفُفُ لِقَدُومِهِ
 وَعَنْ أَحْمَدٍ بَلَّ حِينَ إِحْرَامِ حَجِّهِ
 يَطُوفُ قَدُومًا وَالْأَصْحَحُ طَوَافُهُ
 فَأَطُوفَةُ الْإِفْرَادِ عُدَّتْ ثَلَاثَةً
 وَإِنْ تَدَاخَلَ عَمْرَةَ فَثَلَاثَةٌ
 وَمَنْ زَمَزَمَ فَاشْرَبْ لِمَا شِئْتَ مَعْنَاءً
 وَبَعْدَ طَوَافِ الزِّيَارَةِ لَا تَبِتْ
 وَفِي الْغَدِّ خُذْ إِحْدَى وَعِشْرِينَ فَارْمِهَا
 فَتَبَدَّأْ فِي الْأُولَى بِسَبْعٍ وَقِفْ بِهَا
 وَيَفْعَلْ فِي الْوَسْطَى كَذَلِكَ يَوْمِهَا^(١)
 وَتَجْعَلْ أَوْلَاهَا يَسَارًا وَغَيْرَهَا
 وَيَفْعَلُهُ بَعْدَ الزَّوَالِ ثَلَاثَةً
 وَيَوْمِ^(٢) الَّذِي يَبْقَى لَدَيْهِ مِنَ الْحَصَى
 وَمَنْ يَمَسُّ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَلْيَبِتْ
 وَقَبْلَ زَوَالِ رَمْيِهِمْ غَيْرِ مَجْزِيٍّ
 وَتَرْتِيبُهَا شَرْطٌ عَلَى الْمُتَعَمِّدِ
 وَسَبْعٌ عَلَى الْأُولَى حَصَى كُلِّ جَمْرَةٍ
 وَلَيْسَ بِمَجْزِيٍّ ثَانِيَةً مَتَى

بِسَعْيِ يَلِي طُوفَ الزِّيَارَةِ تَرشُدُ
 وَيَسْعَى وَطُوفَ الْفَرَضِ بَعْدُ لِيُوجِدَ
 بِمَكَّةَ مِنْ قَبْلِ الْخُرُوجِ لِيَبْتَدِ
 إِذَا عَادَ مِنْ بَعْدِ الْوُقُوفِ كَمَا ابْتَدَى
 وَأَرْبَعَةٌ لِلْقَارِنِ الْمُتَزَيِّدِ
 وَأَرْبَعَةٌ فِي مَتْعَةِ الْحَجِّ عَدَدُ
 وَسَمٌّ وَسَلٌّ مَا تَبْتَغِي وَتَزُودُ
 بِمَكَّةَ إِنْ تَبَغَّ فَمَنْى اقْصِدْ
 لَدَى جَمْرَاتٍ تُطْفِئُ جَمْرَةَ مَوْقِدِ
 مَطِيلِ الدَّعَا مُكَّتَ الْمَشُوقِ بِمَعْهَدِ
 وَبِالسَّبْعِ لِلْكَبْرِىِ اِرْمِيهَا لِتَهْتَدِي
 يَمِينِكَ وَاسْتَقْبَلْ وَقِفْ فَادْعُ وَاجْهَدْ
 وَمَنْ يَتَعَجَّلْ يَوْمِ يَوْمَيْنِ يَرْشُدِ
 وَإِنْ شَاءَ لِيَدْفِنُهُ فَلَا يَتَشَدَّدِ
 لِيَرْمِيهَا بَعْدَ الزَّوَالِ مِنَ الْغَدِ
 وَفِي ثَالِثِ الْأَيَّامِ قَوْلَيْنِ أَسْنَدِ
 وَفِي جَاهِلِ قَوْلَانِ يَاذَا التَّرشُدِ
 وَعَنْ أَحْمَدَ خَمْسٌ وَسِتُّ بِأَبْعَدِ
 تَرَكْتَ مِنَ الْأُولَى حِصَاةً لَتَرُدَّ

(١) الصحيح: يرميها

(٢) الصحيح: ويرمي.

وخذ بيقين إن شككت ومرجيت
 أجزاء بلا شيء وقد فات سنة
 وإن لم تبت في الأولين على منى
 وليس على أهل السقاية والرعي
 وإما تغب شمس بها فليبت بها
 وإن أحر الرمي الرعاء بأول
 وفي ترك ليل أو حصة يجب دم
 وما دونها مدم على كل واحد
 وعن أحمد لا شيء في ترك واحد
 وعنه دم قل في الثلاث من الحصى
 وفي ثاني التشريق يخطب خطبة
 ويشرع يوم النفر أن ينزلوا على
 وندب له أن يدخل البيت حافياً
 ويرمقه ما استطاع ثم بطرفه

إلى آخر التشريق رمي المعداد
 وفي الرمي رتبته بنية مقصد
 أو أرجأت عن أيامها الرمي فافتد
 مبيت ورمي الليل جوز لهم قد
 رعاء ورب السقي أطلقه يفتد
 ليقضوه في الثاني فصب وسدد
 وعن أحمد بل في الثلاث الدم اشهد
 ودرهم أو نصف بقول ليورد
 وأوجب دماً إثنين غير مفسد
 وفي اثنين أوجب قبضتي طعم مجتدي
 لتعليم ما يحتاجه والترشد
 المحصب حتى الليل مع نزر مرقد
 ويكثر من نفل به وتعبد
 ويكثر فعل الاعتماد كما ابتي

فصل في أركان الحج

ووقفه تعريف وطوف زيارة
 ولا يقطع الإحرام رفض لما نوى
 كذا نية الإحرام أركانه قد
 لعسر القضاء فيه وقصد التأكد

وعن أحمد والسعي ركنٌ من الصفا إلى مروة سبعا وبالوصف قد بدي
وعن أحمد نذْبٌ وقد قيل واجب كالإحرام في قول وذا القول بعد

فصل

في واجبات الحج

وواجبه رمي وطوف مودع وحلق وإحرام من المتحدد
وبيتوته في مشعرٍ ومنى إلى بعيد انتصاف الليل إذا الترشد
ووقفه من وافي إلى عرفاته نهراً إلى إتيان ليل المعود

فصل

في أفعال العمرة

وإن تعتمِر فاحرم كما مر ثم طَف فأركانها الإحرام والطوف يافتى
وواجبها إحرامٌ ميقاتٍ حَجَّةٍ وحلقٌ أو التقصيرُ أيضاً وعنه لا
ومن بعد هذا الحلُّ منها جميعها وعن عمرة الإسلام تجزيء عمرة
ولا شيء في نذب وفي واجب دمٌ ومن بعده اسعُ ثُمّتَ احلق ووجد
وسعيُّ على خلف حج به ابتدي أو الحل ممن كان في الحرم ازدد
كذا الحج فاحلل دونه منها اقتدِ ومن حرم من يحرم احظر وأعقد
القِران ومن تنعيمهم في المؤكد بإهماله والركن حتم كما بُدي

وفقدانه صُمْ عشرةً عنه تهتدِ
 إن اسطعت أولى العشر من بعده اسرُدِ
 فعن كل يوم قوت مسكين أرفد
 سوى ماقد استثنى من المتعدد
 وقف بعدُ بين الباب والركن ترشد
 جوائزَه في بيته فادعُ واجهد
 مواعيدَ صدق من كريم معود
 بعفوك يامنأن ياذا التغمُد
 فجد بالرضى يارب قبل التبعد
 نفارقه كرهاً متى شئت نغتمد
 ولا رغبة عنه ولا عنك سيدي
 سواك فأصبحنا بمغنى التزود
 وهون علينا السير في كل فذفد
 تنله متى تدعو بصدق تقصُد
 دعوتَ يكن أحرى لتحصيل مقصد
 لشغلٍ يُعدُّ وليهدِ إن لم يردد
 وداعٌ ولا هديٌّ عليها له اشهد
 عليها وداعٌ أو دمُ التركِ فافتد
 على الباب فلتدعُ الكريمَ وتجتد
 الوداع كفاه عن طواف التزود

وكل دم أوجبت في ترك واجب
 فمن قبل يوم النحر صومُ ثلاثة
 فمن مات مع إمكانِ صومٍ ولم يصم
 وحكمُ النساءِ فيما وصفت كحكمننا
 وعند خروج طُف طوافَ مودع
 وناد كريباً قد دعا وفدّه إلى
 وقل ياإلهي قد أتيناك نرتجي
 وهذا مقام المستجيرين من لظا
 بعونك جئنا فوق كل مُسخر
 فهذا أوأن السير عن بيتك الذي
 فراق اضطرار لا فراق زهاده
 وليس لنا والحمد لله رغبة
 ولا تجعلنه آخر العهد بيننا
 وسل كل ماتبغي من الدين والدنا
 وصل على خير النبيين كلماً
 ومن ترك التوديع أو عاد بعده
 وليس على ذات النفاسِ وحائضِ
 وإن طهرت مابين بنيان مكة
 ولكن لها ندبٌ وقوف مؤملٍ
 وفاعل تطوافِ الزيارة ساعة

باب الحصر عن الحج

ومن بعد إحرامٍ يصدُّ ولم يجد وإن هو لم ينو الخروج بنحره ومن قبل يوم النحر يجزي بأوكد فإن لم يجد هدياً فصومُه عشرةً ويبقى على إحرامه قبل نحره الهدى وليس عليه من قضاءٍ هنا متى وعن موقف من صد مع قدرة على فلا تَلَزَمَنَّ إلا التحلل بعمرة وفي حَصْرٍ سُقِمَ أو ثوى المال أو خفي فإن فاتهُ حجٌّ تحلل بعمرة وليس لمحبوس بحق تحلُّلٌ وكالحج حكمُ الحصر في عمرة متى وإن وجد المحصورُ درباً موصلاً فإن فاتهُ حجٌّ له حكمُ فائتٍ وبعد فراغ الحج فانو زيارةً ويكره مسُّ القبر ياصح مطلقاً

طريقاً لينحَرَ هديه حين يصد من النُسك لم يحلل بغير تردد وليس عليه الحلق في المتأكد ومن ينو حلاً قبل هذا ليفتد أو الصوم إن الهدى يفقد يكن حج نفلٍ حُجَّه ذا بأوكد الوصول إلى البيت الحرام المجدد وعنه كمصدود عن البيت فاعُدُّ الطريق ليبقى محرماً في المسدد وعنه اجعلنْ ذا كالعدو المصدد ولا امرأة إن حجت الفرض تسرد تعذَّر قصدُ البيت منه فقيِّد به فألزَمُهُ تَتَمِيمًا بغير تقيُّد ووقتُ اعتِمَارِ المرء غيرُ محدد لخير البرايا مع ضجعية واقصد وقم قبله والمنبر اليسرة احدد

وصل وسلم في حريم ضريحه عليهم وسل مستشفعاً بمحمد
عليه صلاة الله ثم سلامه وأصحابه والآل من كل أجد

باب

الهدى والأضاحي والعقيقة ونحوها

وهذا بيان الهدى إن كنت مهدياً
فحافظ على تجويده تلقه غداً
ففي كل شعر منه والوبرَ قريةً
وأفضلها كوم من البدن بعدها
ومجزؤها جذع من الضأن ثم من
فيجزيء باستكمال ستة أشهر
ومن بقر ماجاز عامين عمره
وتجزيء إحدى البدن عن سبعة مع
فإن بان فيهم ثامن بعد ذبحها
وسبع من الأغنام تعدل ناقه
ويجزيء سبع مع شريك لقربة
ولم يجز مع عيب يضر بلحمها
فلا تجزيء العوراء مع خسف عينها
ولا تجزيء العجفاء ياصح فيها

وقربان من يبغى تقرب مهدي
وسام أولي العزم الكرام وجود
وللفضل في شهب وصفر فأسود
من البقر انحر ثم للغنم اقصد
سواها ثني مجزيء فيها قد
ومن مغرٍ مستكمل الحول فاحدد
ومن إبل خمس السنين فقيّد
التشارك قبل الذبح لا بعده اشهد
فيجزيء معها ذبحهم شاة امهد
وخير من التشريك شاة لمفرد
سواها ومن لم يبغ غير المقدد
ومانع تكميل الفدا للتزويد
ووجهين في عميائها لم توهد
وذلك مالا منخ فيه لقصد

ولا عاجز خلفَ القطيع لسقمِهِ
ولا تجزيء العميا وما جف ضرعُها
ولا كل مجبوبٍ ووجهان خذهما
ويكره عيبٌ في الأذان بخرقها
ويجزيء خصيٌّ لم يُجَبَّ وضحين
وسنة نحرُ البُدنِ قائمةٌ أتت
بنقرة أصل العنق في رأس صدرها
وذبحك غيرَ البُدنِ يباح سنةً
وسمٌّ وكبرُ ثَمَّتْ انو لذبحها
فإن لم تُسمَّ ساهيا فمباحةٌ
وما ذبحُ مجنونٍ وذو السكر جائزاً
وذبحُ كتابي سوى البُدنِ جائزٌ
ويحرم ذبحُ من مجوسٍ وعابدٍ
ويكره مع حيضٍ ومن ذي جنابة
وحلُّ ذكاة الخرسِ اما يُشْرُ إلى
ولا يجزيء التعيينُ عمَّن بلفظه
ومن لُبَّةِ المنحور موضعُ ذبحه
وبشرط قطع الحلق ثم مرئيه
ويكره إعجالُ بقطعك عضوها
وعن ذبح حملِ الأمِ يجزيء ذبحها

ومعضوبٍ جُل القرن أو أذنه اصدد
ولا ذات هتَم من أصول المحدد
بيتراء والجماء غيرَ مفنِّد
وشق وقطع دون نصف محدد
بأي مكان شئت ما لم تقيد
ومعقولةُ اليُسرى بطعنٍ محدد
وقطعك مشروط الذكاة فأكد
ولا بأس في عكس لفعل معدد
وإن ترك الأولى بفعلك فاشهد
على أشهر الأقوال عكس التعمُّد
ولا بأس في ذبح النساء وفوهد
على المنتقى مع نية المتجود
سوى الله والمرتدِ والمتولِّد
ومن أفلَفٍ في ذا أتى نصُّ أحمد
السَّماء بتوحيد بعين وباليد
ونيته تكفي بقلب مؤيد
إلى الرأس أني شئت في العُنق اقدِّد
وعنه مع الأوداج فارو وأسند
قُبيلَ زهوق الروح مع حله اشهد
إذا بان كالذبوح أو ميتاً قد

وعن فعل محذور متى شئت فاقد
وان تستبح للعدر إن شئت فابتد
لمن لم يصل وقت ذبح المرصد
قران وهدي النذر فافقه وحدد
وقد قيل مع ذبح الإمام المقلد
فبعد الزوال الذبح حسب فقيد
وفي الليل قول لا يجوز فقلد
لتنحر فان تقض ثابن ومحمد
وإشعاره مع نية وتقلد
بنيها حال الشرا في المؤطد
وما زاد واسترجاع ما لم تقدد
وأضحية من قبل ذبح بأوطد
بأجود في الأولى ومثل بمبعد
وعن أحمد لا مطلقا لا تقيد
ومع ذبحها إيجاب ذبح المؤكد
لتعليق حق الغير إذا الترشد
وجز متى ينفع وللفقر أجد
ولا جلدها حتما ولا الشعر وارقد
إذا كان من أضحية لا من الهدي
لبيتك ماعونا ولا تتشدد

وميات ذبح الهدي عن ترك واجب
من الزمن المحتوم ايجابه به
وبعد صلاة العيد أو بعد قدرها
لأضحية والهدي عن متعة وعن
وقد قيل من بعد الصلاة وخطبة
فإن لم يصلها الإمام بمصره
ويومان بعد العيد مع ليلتيها
فإن فات فاقض الفرض حتما ونفله
وتعين هدي بالتلفظ حاصل
وأضحية باللفظ لا باشرائه
فما لم يعين منها لك ظهره
وليس يزيل الملك تعيين هديه
فإن شايهها أو يبعها ويبدلن
وعنه أجزه للمضحى بها فقط
وإن تفتقر فاركب إذا لم يضرها
ويضمنها أو نقصها بركوها
ومن درها فاشرب عن الولد فاضلا
ولا تعط جزارا من اللحم أجرة
وإن شئت أبقيه لنفعك دائما
وعن أحمد ذابان أو اشترى به

وعنه اشترى أضحيةً غيرها به
وأما الهدايا الواجبات فكلها
وإن سُرقت من بعد ذبحك أجزاء
ولا غرم إن ينوي^(١) بذبح لربها
وعن أحمد ألزمه في ذأ ضمانها
ومتلفها ألزمه قيمتها وإن
من المثل أو من قيمة يوم هلكها
فإن مثلها أدى وأخرج فاضلاً
وليس عليه عزم تاوٍ وضائع
فإن مات لم تذبحه مع خوف هلكة
وإن يتعيب بعد أجزاء ذبحه
إذا كان عن هديٍ عليك محتم
وإن كل هدي واجب عن محله
ومن دمه علم بصفحته لكي
ولا يأكلن منه ولا رفقة له
كذا حكم هدي النفل إن لم يعد فان
ولا فرق في الأحكام بين معين
وإن يتو أو ما ظل أو غاب أو عطب
ولا ترجعن في عاطب ومعيبة
وموصل هديٍ لم يعين محله

(٢٠١) الصحيح: إن ينو.

وعن أحمد في بيعه الكره أورد
إلى أهلها أوصل بغير تقيّد
وفي أي وقت مجزيء ذبح معتد
كذلك إن ينوي^(٢) له في المؤكد
ولم يجز عن كل على نص أحمد
يكن رها ألزمه بالمتزيد
وقيل من التعيين حتى التفسد
أجز أو اشترى مقداره وبه جد
بلا رهنه وانحر لخوف الردى قد
ضمنت لتفريط وإلا فلا اشهد
وكان له هدياً وأضحيةً زد
وإلا فلا تضمن إذا لم تنكد
فذاك متى تخشى تواه وجدد
تدل على تحليله كل مرمد
وسيان ذو وفر وفقر ملدد
يعد قبل ذبح فهو ملك له طد
بنفل وعمّا كان في الذمة اطرء
فضمّنه مافي ذمة بمجدد
وضائعة من بعد ذبح بأوكد
سليماً فذاك يجز عن متقصد

فصل في سوق الهدى

ويشعر سَوَقُ الهدى من حله وأن
وإشعارُ بُدْنٍ في يمين سنامها
ولا شيء مما قد تقدم واجبٌ
ويجزىء في الإطلاق شاتك عن دم
وواجبها سُبْعٌ إذا ماذبحتها
ويجزيك ما أجزاءك أضحية وما
ومهما تعين يُجزِ إيصاله إلى
ولو أنه نزر معيب وإن ترد
ويشعر تركُ الأكل من هدي نفله
ولا يطعمَن من واجب الهدى مُحْرِمٌ
ويحْرِمُ أكلُ من هدايا نذوره
وقولان في تحليل باقي دمائه

توقّفه في الموقف المتأكّد
وتقليد كل نحو نعل مقدد
وموجبٌ هدي نذره غير ما ابتيدي
كذا سُبْعُ إحدى البُدْنِ والبقر احدد
بوجه ووجه كلّها واجبٌ جد
يُردُّ بعيب في الضحايا هنا اردد
رُبما مكة من غير تعيين مقصد
سوى مكة في النذر يلزم فاقصد
لإخراجه لله جد لا تردد
سوى الأكل من هدي لغير المفرد
وأكلك أيضاً من هدايا التصيّد
التي وجبت في المذهب النقل فاعمد

فصل في الأضحية

وبادر إلى أضحية مستجيدَها
وعن أحمد مايفهم الحتم مع غنى
وليس لماذون تضحى ولا الذي
وذبحك نفلاً فائق بذل قيمة
وتجزىء أهل البيت شاةً جميعهم
فيشرع إهدا الثلث والصدقات بالثلث
وأوسطها اهد وكل أنت ثلثها
ويجزئك القدر المسمى وقيل ما
ويضمن ما يأتي على الكل ثلثها
وأما تعين في الضحايا معينة
ولا تقض من أضحية الميت دينه
وفي العشر لا تقطع من الشعر إن ترد

وليست بذبح واجب في المؤكد
وتختص في الأنعام في المتوطد
تكاتبه من غير اذن المسود
ولم يجز غير الذبح في فرضها قد
ولا يمنع الإيجاب أكلاً بأجود
وجوز أكل ثلث فأزهد
كذا الحكم في هدي التطوع قيد
تُهودي وقيل الثلث غير مقيد
وقيل الذي يجزي تصدقه قد
يجب ذبحها لحماً وإن تبر جود
وورائه فيها كحكم الملحد
تضح ولا ظفر وحرمة بأجود

فصل في العقيدة

عن ابنِ بشاتين اعقَقْنُ وعن ابنةِ
فإن لم تجد شاتين بالشاة فاجتز
ولا تكسرن عظمًا لها ثم حكمها
وفي سابع فاذبح ورابع عشرة
وحنكُه من تمر أوان ولادة
وفي سابع يُسمى ويحلق رأسه
ويكره ختنُ الطفل في سابع على
فإن فات آخره لوقت اشتداده
وعن نفسك اعقق حين تكبر واقضها
وبيع جلودِ والسواقط جائز
وليس بمسنون عتيرةً مرجب
وهذا بحمد الله آخر منتقى
وأرجو من الله العظيم إعانة
وأسأله لطفاً وشفواً ورحمة
فخذها عروساً حنبليةً ازدهت

بشاة لندب لا وجوب بأوكد
عن ابنِ وفرَّقها جدولاً تسدد
كأضحية في كل حكم معدد
متى فات ثم احدى وعشرين فاقصد
وفي أذنيه بالأذنين غرد
ومن ورق مقداره زنةً جُد
الأصح وفي إحدى وعشرين جود
وأسماءه حسن فعبد وحمد
فقد فعل المختار ذا فيه فافتد
وقيمتها أعط الفقير بأجود
ولا فرعة للبدن أول مولد
لنظم عبادات الفتى المتعبد
على نظم باقي مانويت بمقصد
تبلغنا أقصى الأماني في غد
بسمط المعاني لا بسمط الزبرجد

حوى عقدها دُرَّ العبادات واكتست
وصلَّ على خير البرية وانتفع
ومن بعدها خذ أهبة للشروع في

ملء معاني علم مذهب أحمد
بما ضمننت تظفر بخير مخلد
مسائل أحكام الجهاد المؤكَّد

كتاب الجهاد

وإن جهاد الكفر فرض كفاية لأن به تحصين ملة أحمد فله من قد باع لله نفسه ومن يغز إن يسلم فأجر ومغرم وما محسن يبغي اذا مات رجعة لفضل الذي أعطوا ونالوا من الرضى كفا أنهم أحيا لدى الله روحهم وغدوة غاز أو رواح مجاهد يكفر عن مستشهد البر ماعدا وقد سئل المختار عن حرقتلهم كلوم غزاة الله ألوان نرفها ولم يجتمع في منخر المرء يافتى كمن صام لم يفطر وقام فلم يرم لشتان ما بين الضجيع بفرشه يدافع عن أهل الهدى وحریمهم ومن قاتل الأعداء لإعلاء ديننا ويفضل غزو البر غزو مفاوز

ويفضل بعد الفرض كل تعب وفضل عموم النفع فوق المقيد وجود الفتى في النفس أقصى التجود وإن يرد يظفر بالنعيم المخلد سوى الشهدا كي يجهدوا في التزید يفوق الأمانى في النعيم المسمرد تروح بجنات النعيم وتغتدي فخير من الدنيا بقول محمد حقوق الورى والكل في البحر فاجهد فقال يراه مثل قرصة مفرد دم وكمسك عرفها فاح في غد غبار جهاد مع دخان لظى اشهد جهاد الفتى في الفضل عند التعدد وساهر طرف ليلة فوق أجرد وأمواهم بالنفس والمال واليد فذا في سبيل الله لا غير قيد ومع فاجر يحتاط فاغز كأرشد

على الذكر الحر المكلف فرضه
بأمواله أو بيت مال وحاجة العيال
وأدنى وجوب الغزو في العام مرة
وعن أحمد ألزمه في مال عاجز
وعين على المستنفرين وحضرة
ولو قيل بالتعيين في حق حاضر
وعمن تعين قياً لعياله
على كل قوم غزوا جيرانهم من
ويحسن تشييع الغزاة لراجل
وأهل الكتاب والمجوس ان تشأ اغزهم
ويغزون حتى يسلّموا أو يسلموا
وغير أولا فليدع قبل قتاله
وعرفه بالبرهان حتم اتباعه
وإن رباط المرء أجر معظم
ويجري على ميت به أجر فعله
ولا حد في أدناه بل أربعون في
وأفضله ما كان أخوف مركزاً
وذلك أثنى من مقام بمكة
ويكره إليه نقل أهل مرابط
ومن لم يطق في أرض كل ضلالة

صحيحاً بآلاتٍ وزادٍ لبعده
إلى عود وإيفا ملدد
وإن يدع للتأخير عذر ليمهد
ليحمل ذا فقر قوياً ويمدد
الصفوف ومحصور بشغر عمرد
الخصون من الإسلام لما أبعد
وأمواله حتم النفير ليعبد
العدو وإمداد الضعاف بمسجد
وحل بلا كره تلقيهم اشهد
بغير دعا إذ بابلاغهم بدي
صغاراً إلينا جزية الذل عن يد
إلى أشرف الأديان دين محمد
ولا تقبلن منه سواه بأوطد
ملازم ثغر للقا بالتعدد
كحي ويؤمن لافتتان بملحد
التمام ويعطى أجر كل مزيد
وأقرب من أرض العدو المنكد
وفي مكة فضل الصلاة فزيد
لخوف عليهم لا لسكانه امهد
قياماً وإظهاراً لدين محمد

فحتمٌ عليه هجرةً مع أمنه
بلا محرم مشياً ولو بعد المدى
ويشروع مع إظهار إمكان دينه
ويعذر ذو عجز لضعفٍ وسقم أو
وعن نقله اصدد ذا أب مسلم أو
كذا امنع مديناً دون رهن وكافل
بلا إذن كلٍ ثم إن يهد والد
ولا طاعة في ترك فرض ومن طرا
ولا إذن في فرض لجد وجدة
وإن قياس الحكم ايجابه على
ومن يستنب في الغزو يمنع غزوه
ومن مثلي الإسلام حرم فرارهم
ولو شاسع المثوى ولو شرطوا استوا
وأولى لمن يخشى الأسار قتالهم
وإن يزد الكفار مع ظن قهرهم
والأولى إذا ظنوا الهلاك بمكنهم
وليس فراراً مذخلاً الحصن مطلقاً
وإن تلق ناراً في سفينتهم أتوا

الهلاك ولو فرداً وذات تعدد
لفعل الصحابيات مع كل مهتد
واحكامها حتى القيامة أبد
مخافة فساق وفقد تزود
الأميمة مع حرّاته في مبعّد
الوفا وكاف في وفاء المعداد
ويرجع ذو إذن ولم يجب اردد
به العذر فليرجع بغير تقيّد
ولا زوجة إلا الذين كبعد
النسا في حضور الصف دفعاً وأبعد
له وبأجران يكن فليردد
لغير صلاح الحرب أو نحو مسعد
سلاح ومركوبيهما لم أبعده
إلى القتل واستسلامه احلل بأوكده
فندب ثبوت الناس واحتم بمبعد
فرار وجوز عكس كل لقصد
ومن قبل حوز الغنم من قر فاصدد
لأهم وإن شكوا أقاموا بأوكده

فصل في تبييت الكفارة

وتببيتهم مع رميهم بمجانق
ويحرم تغريق لنحلٍ وحرقة
وعقر كعجاء القتال أجزه في
وعقر كذي احظر لا اضطرار لأكلها
وما حل من ذبح لأكل فجلده
وتغريقهم والرمي في النار جائز
وفيه بلا الشرطين قولين هكذا
ويحرم إما ضرباً بتلافه
وحظر بلا خلف ولو جاز حرقهم
ولا تقتلن صبيانهم ونساءهم
وشيخهم الفاني إذا لم يقاتلوا
ولا العبد والمأيسر سقياً وحادثاً
وما قتل فلاحهم وعبيدهم
وإن جعلوهم جنة فارم ناوياً
وإن ترسوا بالمسلمين وخفتهم
ولا تضمنن قتل الأسير وحر من

وقطع المياه افعل وهدم المشيد
وخذ عسلاً للأكل وافهم بأبعد
القتال كمعي حوزه في المجود
وكالطير أنعام فكله بأجود
حلال وفي مال الغنيمة فاردد
إذا امتنعوا إلا به أو بنا ابتد
لإتلاف أشجار وزرعهم اشهد
وإن ضربنا بالمكث فاتفه ترشد
بكره وقد حزنهم لم أبعد
وزمناً وعمياناً وراهب معبد
ولم يك ذا رأي كخنثى مؤصد
ومسعدهم حتى بستم ليقدد
لنجدتهم والخوف منهم بمبعد
مقاتلة منهم بقلبك واقصد
علينا ارمهم قصداً وإلا بمبعد
بلا إذن ان يتبع ولو سير مطهد

وفي العجز وجهٌ مثل غنم مبدد
 لسلطاننا مَنْ وفدية مفتد
 وما كان أنكى أو أخط لنا اعمد
 كحكمك في باقي الغنيمة تهتد
 يحتم به استرقافهم في المؤطد
 يخيره وجوز لا لأهل وأعبد
 فليس عليه علقه فليشرد
 بشهد اقبل أو يمينا ومفرد
 سوى الرق في الأولى من اهل التعدد
 كما لم يُجز بيعُ السلاح المعدد
 ومع واحد أو مفرد فهو مهتدي
 شقياً على دين الأب المتمرد
 في الأولى وألغ عقد ذات التفرد
 لدى اثنين لا مع واحد لم يبعد
 خلاف بيعٍ واقتسام المعدد
 مع الشفع والخالي ولم يفد شرد
 القوي ولأء مستحق لمهتد
 لكفر وعنه بيعُ طفل وخرد
 ومحرم بيع والفداء بمن هُدي
 ومحرم قرياه بغير تقيّد

فإن لم يسر فاقتله إن كان قادرا
 وفي جائز القتل المقر بجزية
 أو القتل أو يفدي بهم أو يرقهم
 وتحكم في استرقاقهم وفدائهم
 ويختار غير القتل إن أسلموا ولا
 وإن أذعن الأسرى لإعطاء جزية
 ومن يهدّ منهم مطلقاً قبل أخذه
 ومن يدعي إسلامه قبل أسره
 ويختار فيمن لم يقرّوا بجزية
 ويحرم في قولٍ بهالٍ فداؤهم
 ومع أبويه إن يُسبّ طفل فكافر
 وعن أحمد يُسبّ مع واحد يكن
 وإن يشأ الزوجان لم يبلغ عقدهم
 ولو حكموا بالفسخ إن سببا معاً
 ولا يحرم التفريق بينهما بلا
 وبالسبي أثبت رِق من ليس يقتلوا^(١)
 ولا يمنع استرقاقنا من يرق في
 وحُرّم في الأولى بيع من رُق مطلقا
 ويفدى بكل مسلم من وثاقه
 ولا تُفرّقن في السبي بين صغيرهم

(١) الصحيح: يقتلون

وجدُّ من الأبا كجد في الأمة
ووجهان في باقي الأقارب مطلقا
وبعد البلوغ افرق في الأولى وقيل عن
ويلزم دون الحصر إن ظن راجحا
وذا قبل الاستيلاء والصلح إن يرى^(١)
وعبدٌ كفور إن هُدي ثم جاءنا
وما حاز من مال وسبيٍ فملكه
وإن نزلوا منه بحكم مكلف
بما فيه حظ من هلاك وفدية
ولا تُلزمهم طوع حكم بجزية
وبعض الألى يقضى عليهم بقتلهم
وإن أسلموا من بعد حكم بقتلهم

وجدته مع إخوة هكذا اعدد
سوى من رضاع إن تشا افرق وبدد
سوى والديه وارددن قيل وافسد
وتعصم أطفالا وأموال من هدي
بمالٍ أجز لا دون مال بمبعد
يحرُّ كذا تشرى اميِّم مؤلِّد
ولو أنه مولاة أو ماله اشهد
خبير بأمن الحرب حرُّ فقلد
وسبيٍ وتحكيم النساء فاصدد
ومناً في الأقوى لا لذرية طد
يجوز عليه المنُّ للمتقلد
وسبي فلا تقتل ورقق بأجود

باب

مايلزم الإمام والجيش

ويلزم عند السير منعٌ مخذَّلٍ
ومرجفهم مع كل أعجفٍ أوردى
ومخشيٌ عونٌ للعدو منافق
وساعٍ بشحنا بيننا ومفسد
ورد نساءٍ غير أعجف قواعد
يعالجن جرحاً ثم يسقين من صدي

(١) الصحيح: إن يرى.

ويمشي برفق مستعد التزود
إذا نصر الأعداء وإلا ليردد
على فاضل واحتم لخوف الردي قد
ويعقد راياتٍ لكل مسود
عريفًا حفيظًا كافيًا للتفقد
وفي كل حرز أو صلاح ليجهد
ويردع عن فعل الخنا كل مُفسد
بأجر وتنفيل على غيره عُد
ووار بغير القصد عن متقصد
نجيباً ودع مئيل الهوى لا تنكد
قتالهم قبل الدعاء وأكد
ودعوتهم من قبل حسن وسدد
وعلمًا به اشرط من سوى مال جحد
في الأولى ودون الشرط مازار فاردد
من مال المصالح فاعدد
وفقدان فتح صاحب الجعل شرّد
رقيقاً قبيل الفتح أو بعده اشهد
وقيمة عين لذي الكفر ترشد
وظن به بالقيمة الصلح أفسد
كحرة أصل سلموها بأبعد

ولا يستعن بالكفر إلا ضرورة
وعن أحمدٍ إن كان يقوى لدفعهم
وإن تجذّن من كل مركوبه اجعلن
ويظهر أسباب التضافر بينهم
وكل قبيل فليقدم عليهم
وكل فئام فليعين شعارهم
ويبعث أكفاء العيون تحوزاً
وذا الرأي شاوره وذا الصبر والغنى
ويكتم مهما اسطاع ياصح أمره
وصفهم واجعل على كل جانب
ودعوتنا من لم تبلغه حرمن
ومن بلغته قاتلن قبله ان تشا
وبذلك اجعل جلب نفع مجوز
إذا لم يجاوز بعد خمس ثلثه
وما منعوه بذلّه ورآه للمصالح
فمع فقد جعل عين او نوع مطلق
ولا يمنع الإسلام تسليم جُعله
وقيمة حر الأصل إن يهد قبله
وإن صولحوا من غير شرط لجعله
وقيد احتمال ماله غير قيمة

وشرطك ربعاً بعد خمس مجوزاً وبالثلث بعد الخمس في رجعة ولا وقولين في تنفيذه ذاك شرطاً أو وليس لهم من غير شرط تنفلاً وإن ير تنفيلاً لإغناء أورجا ونفلاً السرايا للنفوع وغيره

لنفل السرايا في الدخول به جد تبق لهم والجيش بعدهم اعدد زيادة فوق الثلث بالشرط قيد وجائز التنقيص دون التزيد غناءً يحز من بعد خمس وقيد وكالسلب أخصص في سواهم بمرقد

فصل

فيما يلزم الجيش

ويلزم كل الجيش نصح أميرهم وليس لهم أن يخرجوا من معسكر وندب لذي بطش شجاع برازه ومن دون إذن حرمن مطلقا ولا تنصرن ذا السلم مع شرط كافر وقبل براز جوزن قتل كافر وقاتل من الكفار أعوان كافر ومن استطع في الحرب خدعة كافر وان يرد ذو السلم أو يرد غيره لتعميم حكم الشرع فيما أباحه

وطاعته في طاعة الله قيد ولا يبرزوا إلا بإذن مجدد بإذن أمير كافراً ذا تمرد وللضعيف بالاذن اكره وحلل لمبتدي سوى مثنخين في كلمه أو معرد سوى مع كون القتل غير معود وإن يرض أو يستصرخ اقتله واقدد أجزه بلا كره ولومان ترشد يكن غير مخموس له سلب الردي الإمام له أو لم ييحه بأوكد

ويُشرع قتلُ العَليجِ والحربُ قائماً
ويُعطاه ذو رَضُخٍ ولو كان كافراً
ولا تعطه الممنوع سهماً ورَضَخَةً
وللمدعي بالشاهدين افض وقيل أو
وللقاطع الأطراف لا قاتل أبح
وقيل كمقطوع اثنتين غنيمَةٌ
وقيل لمرد والشريكي وآسر
وأسلابه آلات حرب ولبسُه
وفي الأشهر المركوب فيه وممسك
ويكره في قتل العدي كلُّ مَثَلَةٍ
وخيمته مع رحله وجنيته

مخاطرة إذا منعة وتجدد
وقاتل سبي قاتلوا في المجدود
كذا من بلا إذن يبارز بأوكد
بفرد وإيلاء وقيل بمفرد
وللقاتل المقطوع واحد مبدد
وقتل الإمام العاني أو إذا إذن اشهد
وعبد له إن رق والمال إن فد
لدى الحرب مع حلي بغير تقييد
العنان بآلات له لم تقيّد
ويكره نقل الروس لا سلب ملحد
وأمواله للغانمين لتردد

فصل

في وجوب اذن الأمير

ويحرم غزو دون إذن أميرهم
وإن خيف فوتُ الغنم أو بغت العدا
ومن يُعط شيئاً في غزاة لعونه
وليس حبيساً أو معاراً لفرضه

إذا لم يفت غنم ولم يفج معتدي
فلا إذن وليغزوا سوى حفظ قد
فيغزو فيفضل أو حمى فوق مجرد
ولا قال أنفق في الجهاد له اشهد

وإن تغزُّ دون الإذن من غير منعة
له بعد خمس والجميع بثاني
وإن كان فيهم منعة فهو ملكهم
وأكلك مطعوماً وعلفُ بهائم
ولو كان دهنًا أو شرابًا لحاجة
وفاضل مطعوم إذا عدت رده
وما حيز في الأقوى احظرن لا ضرورة
وجائز استعمال آلة حريمهم
وحظر على شرط على حارس لها
وما اختص من كتب بهم بيعه احظرن

رجالاً فيحوروا مغنماً فأوكد
وفي جعله في الفسيء ثلاثة زد
سوى الخمس ولأوهي يكن فيثا اعدد
يجوز بلا إذن وعن بيعه ذد
وعن غير مطعوم وتابعه اصدد
وعن أحمد تحليل نزر مزهد
وقيمة مابعت او ثمنه ان نمى اردد
له غير مركوب وثوب بأوكد
ركوبٌ لمغنوم وبالشرط جود
سوى جلد او رق ولا غنم افتد

باب

قسمة الغنائم

تبارك من قد خص أمة أحمد
وما حزته بالجيش قهراً غنيمته
ولو من مباحات لها ثم قيمة
كذاك ركاز بالجنود استطاعة
ولم يملكوا بالقهر أموال مسلم
فأوقفه إن يُجهل لمن هو ربه

بتحليل غنم كان أكلاً لموقد
من اموال أهل الكفر أو أرض جحد
ولقطتهم أو مبهم ولنشد
ولو في الموات افهم وفدية مهتد
ولا ذمة في الأظهر المتأكد
أحق ولو بعد اقتسام مفسد

وبعد الشرا منهم وإسلام أخذ
وعنه بلى حتى قبيل احتيازهم
فان يلق قبل القسم يعطاه إن يشا
ويقسم إن يجهل ولا حق بعد ذا
ولا إن أتانا أخذ مسلم به
وعنه له المقصود إن شا بقيمة
ولا حق في المشهور من بعد قسمة
وإن كان مأخوذاً بلا عوض فخذ
وعن أحمد لم تعطه دون قيمة
ومتهب أو مشتر إن تصرفا
ولم يملكوا عبداً لنا جاء أبقا
ولا يملكون الحر والوقف مطلقا
وعنه بلى واحتم لم تقم الفدا
ونص أبو خطابنا في خلافه
وإن يشتري^(١) مأسورنا مسلم نوى
ونملك باستيلائنا الغنم ثانيا
وقسمتها فيها تجوز فإن تبع
وما للأمير الاشتر من غنيمة
لمن شهد الهيحاء أهلاً لخوضها
ومن غاب عنها في القتال لنفعا

(١) الأصح: يشتر.

ولا حظٌ للمنوع صحبة جيشنا
ومن بعد إحرار الغنيمة جائِبٌ
ويبدأ بالأسلاب تُعطى لأهلها
وجعل وأجر الحافظين ويقسم
فخذ خمسة لله ثم رسوله وفي
وعنه لذي الديوان فاصرف وعنه في
وخمس لذي القربى بني هاشم هم
وسَيَّان ذو وَفَرٍ وفقر وقيل ذا
بأي بلاد الله حلوا وقيل بل
وخمس لأيتام من الفقير أسوة
وصنف فقير والمساكين في سوى
ولابن السبيل المسلم الحر خمسة
ومن بعد هذا أنفلن ذوي الغنى
ولاسهم في الأولى لذي الكفر وارضخن
وكالقن من كاتبته ومدبر
وفي غنم أهل الرضخ خمس وما بقي
ولا تلزمن في بذل رضخ تساويا
ولا تعطين رضخاً لذي السهم مثله
ومن صار منهم مثل أهل سهامها
ومن كان يبغى فوق طرق لسيد

ولا لمریض عاجزٍ ومعد
كذا بين الاستيلا وجوز بأجود
كمال لذي عهد وعقد ومهتدي
البقية أخماسا فخمسا كذا اعد
مصرف الفيء اصرَفَنهُ بأوكد
الجنود وآلات الجهاد ليعدد
ومطلب قسمُ الفروض بأوكد
أحقُّ ومولاهم عن القسم أبعد
بُقَطِر جهادٍ كالشام فقيد
وما عم مستغن وناء بمبعد
الزكاة لهم خمس من الخمس أرصد
وعَدَّد لذي الأوصاف عند التعدد
ومن قبل تخميس بوجه به جُد
له كالمميز والنساء وأعبُد
وفي مشكل والحر بعضاً تردد
لهم غنماً إقسم وقيل بلد اجهد
بل إن شئت ساويهم وإن شئت زيد
ونقصه عن مركوبه عنه ترشُد
قُبيل نقضي الحرب بالسهم زود
فسهامه كالمغصوب تعطي لسيد

وللفرس ارضخ ذي الرضخ مطلقا
ولا شيء للاياق مثل مُحذَلٍ ^A _٤ وممنوع دين أو أب فليرفد
وسائرهما للفراس ادفع ثلاثة _٤ له واحد منها كراجلهم قد
وللفرسين اقسام فقط والهجين
وعنه له سهان كالعربي خذ
ولا شيء يعطي غير خيل وعنه
وعنه ان فقد إلاه يعطي وقيل كالهجين
وكن بشهود الحرب معتبرا ولا
فمن شهد الهيجا على الطرف فارس
وقيل اعتبر حال الفتى حين جاءنا
ولم يُستبح شيء بقول الامام: من
وعنه بلى مع أمنه من مفسد
وأسهم في الأولى للأجير لخدمة
وعنه له سهم وعنه إجادة
وقد قيل ان لم يعين ولم يجب
ووارث ميت الجيش يعطى حقوقه
وإن سرايانا تشارك جيشنا
ويسهم للمبعوث إن كان غائبا
وإن رغبوا عنها ففيء وبعضهم
وان يعط ذو حق بها ولولده

سوى العبد واسهم للغصيب بأجود
وممنوع دين أو أب فليرفد
له واحد منها كراجلهم قد
والبراذين والمقرف سهيم لها طد
وعنه ان كذا يجزي وعنه ليعد
للبعير المواقي الكر سهم ليفرد
وقيل ان كان غيرا بمبعد
التفات إلى ما قبل أو بعد فاهتد
ومن لا فلا فاحكم بغير تقيّد
أهو مستحق السهم أم لا فقيد
حوى منكم شيئا ينله بأوكد
وحاجة تحريض كيدر فوجود
وللحرب منه من سوى أهلها اصدد
على الغزو والغوا أجرها ارددّه ترشد
عليه جهاد صححنا وأكد
جميعا على ماقد تقدم فاشهد
وبالعكس إلا ما يخص بمفرد
لمصلحة الجيش الهام المجند
متى رغبوا الباقيين بالكل زود
فتاة فادبه وعن حده حد

وخذ منه مُهر المثل غُنماً وقيمة
 كأولاد مغرور بقيمته لدى الولاة
 وإن غل ذو حق له أو لولده
 فأدب بلا قطع وحرِّق متاعه
 إذا كان حُرّاً عالم الحظر بالغا
 وآلة حرب أو ثياب وسترة
 ولا تُحرقَنَّ إن غلَّ عبد متاعه
 وهل سارق من مغنم كغلوله
 ويعتق من غنم محرر غانم
 وإلا كعتق الشخص نص عليهما
 ويختار مجدالدين كالنص ان تكن
 وإهداء كفر في الغزاة لقائد
 وإن يهديه من دار حرب لدارنا

باب

حكم الارضين المغنومة

وتُملك بالإسلام أرض كيثرب
 وقسمُ إمام ذي اختيار كخيبر
 لمفتتَح بالسيف أجليت أهلها
 وصلاح عليها أو بإحياء مرمد
 وخيرُه في قسم ووقف مؤنَّد
 تُقرُّ بأجر مستقر مسرمد

ومن يتلقى عنه لا بيعاً اشهد
وعن اقسَمَنْ للغانمين وأرِفد
وما صالحونا أنها ملكنا قد
كفِيء إلى وقف الإمام لتعدد
ويعطوا خراجاً خذه من غير مهتد
ولا جزية إذ هذه أرض جُحَد
خراجا وعنه خذه أخذ مؤثِد
وما الخلق إلا في افتتاح مجدد
تطاقُ إلى رأي الإمام الموجود
وعنه احظرنُ النقص دون التزید
وصحح هذا المجدُ إن شئت قلد
ثمانين عن دينارهم لا تزيد
جريب شعير درهمين سترشد
ثمانية والكرم عشرة نقد
ودرهمه المختارُ في نص أحمد
ومن غير أرض الزرع خذ مثل ما ابتدي
برطل عراقي وأضعف بأجود
فستون في ستين ذرع محدد
فُويَقَ ذراع الأوسط القدر فازدد

على مسلم يختار ذا أو معاهد
وعنه بالاستيلاء يثبت وقفها
ووقف بالاستيلاء المخلى مخافةً
وهم يعملوها^(١) بالخراج وعنه بل
وما صالحوا فيها على أنها لهم
ويسقط بالإسلام أصلاً وطارئاً
وقيل أزح ياصح ذمي غيرهم
وحتم وقوف المصطفى وصحابه
ويُرجعُ في قدر الحراج وجزية
وعنه إلى ما سنه عمرٌ فقط
وعنه أبح لاثنين في غير جزية
وعنه وفيها غير جزية ذمة
وخذ من جريبِ البُر أربعةً ومن
ومن رُطبةٍ خذ ستة ونخيلهم
وزيتونه اثنى عشر لكن قفيزه
وهذا بأرض الزرع من جنس زرعها
ثمانية قدر القفيز بنصه
وقيل ثلاثون افهمن وجريبهم
ومنتصب الإبهام من بعد قبضة

(١) الأصح: يعملونها.

وعُشر جريب قل قَفِيز وَعُشر ذا
ولا تحسبن في العشر ان زاد ظالم
ولا شيء في أرض تعذر زرعها
ولو أمكن الزراع ثم تهاونوا
ومابين أشجار لها اجعله تابعاً
وخذه من الملا كهذا دون مكثِرٍ
فِيْحَبَسُ إن يَأبى الأدا كلُّ موسرٍ
ويلزم ذا عجز إجازة أرضه
وأثمار أشجار الخراج التي نمت
وفي الزكوي العُشر خذ من كليهما
ففي أظهر القولين مكة عنوةً
وجوز لرفع الظلم رشوة عامل
وجائز إسقاط الإمام خراج من
وليس بمحذور عمارتهم ولا

عشير فلا تهمل إبانة مرشد
عليك خراجا في الصحيح المؤطد
وخذ كلَّ عام قدر نفع منكذ
وعنه رَأض الشيخ حسب فقيد
وما من خراج في المساكن فاهتد
في الأولى وكالدين الخراج ليعدد
وَيُنظَر ذو الاعسار غير مطهد
وإلا إلى ذي قوة فلتورد
لقيمتهما فيما أتى كالمجدد
وقيل بلا عُشر من الفياء ما ابتدي
وما من خراج في فلاحها بأوطد
وحزَم لهضم الحق كالمترشي اعدد
يكون لمعنى فيه أهل التروود
حوائزهم للمتقي فعل مفسد

باب

حكم الفياء ومصارفه

وأقسام أموال الأنام ثلاثة
وثانيه أموال الغنيمه توجف
وللفياء مال وهو ماليس موجف
فمالُ زكاة فيه بالذكر قيد
الركاب عليها في وغي متوقد
الركاب عليه في قتال لجحد

خِراجٍ وَخُمْسِ الْخُمْسِ مَعَ إِرْثِ مَفْرُودٍ
 كِإِصْلاَحِ نَجْرٍ أَوْ كِفَايَةِ مَنْجِدٍ
 وَحِصْنِ وَسْبَلٍ مَعَ رِبَاطٍ وَمَسْجِدٍ
 وَسَدِّ بَثُوقٍ فِي الْأَصْحِ الْمَوْطِدِ
 لِلْمِصَالِحِ بَاقٍ وَالْأَهْمُ بِهِ ابْتِدِي
 لِتَقْسِمِ فِي الْأَحْرَارِ مِنْ كُلِّ مَهْتَدٍ
 يَقْدَمُ ذُو الْحَاجَاتِ مِنْهُمْ فَجُودِ
 الرَّسُولِ وَبِالْأَنْصَارِ ثَنٌّ وَعَدَدِ
 وَكُلِّ فِئَامٍ مَعَ عَرِيفٍ مَرشِدِ
 وَفَاضِلٍ لِمَغْنٍ مَقْتَضٍ فِي الْمَوْكِدِ
 الْمَرْجِيَّ بَرُوءَهُ مِثْلَ أَرْمَدِ
 وَلِلْبَاذِلِ الْخُمْسِ إِنْ تَشَاءُ أَرْدَدِ بِمَبْعَدِ
 وَلِلْبَالِغِ افْرَضِ إِنْ رَأَوْا كَالْمَجْنَدِ
 بِتَزْوِيجِ عَرَسٍ وَالْبِنَاتِ فَشَرْدِ

كَمَا تَرَكَوا خَوْفاً وَعُشْرَ وَجِزِيَةَ
 وَمَصْرُفَهُ مَاعِمٍ نَفْعاً لِدِينِنَا
 وَإِصْلاَحِ أَنْهَارٍ وَجَسْرِ وَخَنْدَقِ
 وَأَرْزَاقِ نَقَّالِ الشَّرِيعَةِ مَطْلَقَا
 وَعَنْهُ لِأَهْلِ الْخُمْسِ خُمْسٌ وَذَاكَ
 وَإِنْ تَبَقَّ مِنْ بَعْدِ الْمِصَالِحِ فَضْلَةٌ
 غَنِيهِمْ مِثْلُ الْفَقِيرِ وَعَنْهُ بَلِ
 بِذِي هَجْرَةٍ فابْدَأْ فَأُولَى قَرَابَةِ
 وَيَجْعَلِ دِيواناً أَمِيناً لَضَبْطِهِ
 وَقَسِمِ أَوْ الْقَسْمِينَ فَالْغَارِمِ التَّزَمِ
 وَالْوَجْهَ يَخْتَصِ أَهْلَ الْجِهَادِ وَالْمَرِيضِ
 وَوَرَّثَ نَصِيبَ الْمَيْتِ بَعْدَ حَلُولِهِ
 وَقَمِ بِصِغارِ الْجُنْدِ وَالْعَرَسِ بَعْدَهُمْ
 وَيَسْقُطُ إِنْ لَمْ يَخْدَمُوا فَرَضَهُمْ كَذَا

باب الأمان

يَكْلِفُ وَلَوْ أَسْرَى وَأَنْشَى وَأَعْبَدِ
 وَمَنْ رَبِّ تَمِيِزِ يَصِحُّ بِأَوْكَدِ
 كَمَرْضَعَةٍ أَوْ حَاكِمِ مَتَشَرْدِ

يَصِحُّ أَمَانُ الْكُفْرِ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ
 وَلَيْسَ لِذِي كُفْرٍ أَمَانٌ وَمَكْرَهُ
 وَمَنْ صَحَّ مِنْهُ صَحَّ إِخْبَارُهُ بِهِ

وقد قيل لا إذ ردَّ في الحال أمنه
 ويمضي أمان من إمام لكلهم
 وشرطهما تعيين مدة أمنهم
 ومن واحد منا لفعل صغير أو
 وفي نضه اقبل للأيسر وقيل لا
 ويحصل حتى بالإشارة منهم
 ووجهان في ألقى السلاح مترس
 ويقبل إنكار المشير أمانهم
 ومن شرط أمن بالأمان قبولهم
 ومن يعطه مع شرط نفع فلم يجد
 وان يدعي المأسور أخذ مؤحِّد
 وإن يدعي^(١) من بعد أسر أمانه
 وان قال ذو الإسلام ملكي شريته
 ومن يبيع أماناً لاستماع القرآن أو
 ومن يهد أو يعطى^(٢) الأمان بحصنه
 بتحريم قتل الجمع نصاً ورقهم
 وإن يشبهه فتاح حصن بجعل أقسم
 ولرسل أو مُستأمنٍ صح عقده
 وقيل ولو طال التوى ومطلقاً

كردَّ أبي يعلى أمان المقيد
 ومن قائد فيمن يقابله قد
 ولو طال لا عشر السنين بأوكد
 حصين ولا تقبل لمصر ومحشد
 لغير إمام كالمضر بنا اردد
 إذا فهموا والشخص من بعضه اشهد
 ومبتاع أسرى إن يرد قتلهم ذُد
 بها ثم مخط القصد للمأمن اردد
 ومن ردَّ حلل قتله لا تردد
 به ينتقض بالعكس أوف بموعده
 به جا فينكر خذ بقول الموحد
 فلا قتل وارفقه بغير تردد
 فلا قتل فليحكم به ملك مهتد
 تعرّف حكم الدين يُعط ويردد
 ليفتح مع تداعيه فاشهد
 وقيل اقرعن وارقق سوى قارع قد
 وعن فأقرع وللقارع ارفد
 بلا جزية في النص كالهذنة احدد
 وقيل ثوى حول بلا جزية ذد

(١) الأصح: ان يدع.

(٢) الأصح: يعط.

ومعداد بحر ذو امتناع معدد
وعين ودون الفرض كالعان فاردد
بلاد الهدى أو مركب ذو تشرد
وعن أحمد فيئاً للإسلام فاعدد
القرى كلهم لا تخصصنه بوجد
الذي معه إلا الغائب ان لم يقيد
ومستأمناً حلاً بأرض لمرد
إلينا ومع قصد الثوى والتكند
نأى معه لا مالدينا بأوكند
من الفيء في الأولى إذا لم يعرد
ووارثه حتى لدينا بأجود
فرق فمال المرء قفه وأرصد
رقيقاً ففيئاً ماله في الموجود
لوارثه لو كان حرّاً فزود
بمولاه مأسوراً وأهلاً ومتلد
وفي دار حرب إن يقم رقه امدد
ألا لا يُخنهم والرّبي لا يعقد
إليهم إذا جاؤوا وإلا ليردّد
ثواه لديهم يوف في نص أحمد
ليهرب ولا يجني جناية مفسد

وأت بلا أمن كدعوى رسالّة
له الأمن منا ريب فقر كما مضى
وإن ضل حربي أو انعامه إلى
فهو غير محموس في الأولى لواجد
وعنه لمن قد حل في أرضهم من
وأمن الفتى أمن له ولماله
ويبقى أمان النفر مع مال ذمّة
ليقضي أموراً لا تضر وينثني
فقد زال أمن النفس مع ماله الذي
وإن نقض الذميّ عهداً فماله
ومالم نقل فيء ليعطاه من بغي
فان فقدوا فاجعله فيئاً فان أسر
فإن حرّاً فاردده إليه وإن يمت
وقيل بنفس الرق فيء وقيل بل
وإن عبد حربي أناب وجاءنا
فكلهم للعبد وهو محرر
ومن يقتحم أرض العدو بأمنهم
ويلزمه إيصال كل حقوقهم
وإن يطلقوا منا أسيراً ويشرطوا
وإن أطلقوا من غير شرط وأمنوا

وان أطلقوا مع شرط رِقٍ أو انتفا
وإن أحلفوه تنعقد غير مكره
وإن أطلقوا مع شرط بعث مقرر
وإلا رضئ يرجع لعجز بأوكد
ومبتاع منهم مسلم برضاه في
يرد له المبذول بالإذن مطلقا
ويلزم إن واتى افتكأك عُنَاتِنَا
وإن شا إمام الوقت أو نائب له

أمان ليقْتَل ثم يسرق ويعتد
وقيل بالزام الثوى بمبَّعد
إليهم وإلا فليعد إن يفقد
وإلا فلا كالحود في نص أحمد
الشُّرا والوفا أولى بقصد التردد
وإلا فبذل العرف دون المزيد
وبالطفل فالأثنى قُبَيْلِ الْفَتَى افتد
مهَادَنَةَ الْكُفَّارِ صَحَّحَ وَسَدَدَ

باب الهدنة

وإن هادن الكفارَ غيرهُمَا فلا
وصحح لضعف السلم أو أخذ غبطة
وجوز على القولين أربع أشهر
ومع بذلنا مالا أجز لا اضطرارنا
ولو جاز في قول على العشر غبطة
وإن تشرطن نقصاً متى تبغ أو بغوا
وألغ اشتراط ان يدخلوا حرم الهدى
أو الخود أو في الاظهر المهر او شرا
ووجهان في إفسادها مثل ذمّة

تصحح ومن يغتر للمأمن اردد
ودونهما إن يرجُ خير بأوكد
وما دونَ حول فوقها في المجود
ولا شرط إلا ذكر وقت التمهد
وعنه انقص النامي ففي العشر رد
فلغو وقيل ان تشتراط دونه قد
ورد صبي غير طفل وقد هدي
أداة اللقا أو رد مغنومها اشهد
بما لم يجز من كل شرط مفسد

وقيل بشرط النقض إن تبغ أو بغوا
ومع حاجة ذي قوة شرط مهتدٍ
وجوز له فتوى الفتى لقتالهم
وينحاز عن صلح الإمام وإن يهب
فإن ضمه بالإذن منه إمامه
ومن غير شرط رُدَّ من جاء محرماً
ويلزمنا صونُ المُهَادِنِ عن أذى
وحظر شراهم من كفور سباهم
وجوز شراننا أهلهم وصغارهم
وإن خفت نقض العهد فانبذهُ إن تشا
وإن يقتلوا منا رهائنَ هُدنة
ويلزمهم منا ضمانَ حقوقنا
وناقض عهد من رضي نقضَ غيره

فأفسدِ تفاقَ الأمر دون تردد
فكلف أو امهدَ ممكنا غيرَ مطهد
مسراً وإن يقدر ليقتل ويشرد
عدواً يقتل إن يطق كل ملحد
غداً داخلاً في صلحهم لا ينكد
ومن رام إخراجاً إلينا ليسعد
بني العهد والإسلام لاذي التمرد
ولو بعضهم للرق في المتوطد
في الأولى إذا باعوهُم مثلَ مرّد
وأتباعهم إن ينقضوا كهُم اعدد
فقولين في قتل الرهائن أسند
سوى قطع سُراقِ جناةٍ بأجود
ولم ينه أو ييني ولم يتبعد

باب

عقد الذمة

وقل لإمام الوقت أو نائبٍ له
ومن لم ينب بالغي غيرهمُ فما
إذا كان من أهل الكتابين والذي

لمعطي صغار يلتزم حكم من هُدي
له غيرُ قتل أو فداءٍ بأوكد
يوافقهم أو من مجوس له اعقد

وعنه لكل الكافرين اعقدنّها
وصابئةً مثل النصارى ومن يدن
ومنتقلاً قبل الرسول ولم يقر إلى
فإن لم يُنَبَّ يُقتل وعنه أقره
وعنه على دين تشا ولدينه
وعنه سوى الإسلام أو أصل دينه
إذا كان دون الأصل يقبل على
ولا تستتبّه قبل قتل بأجود
ومن يتنصر أو تهود فتبّقه
فجزيته اقبل والمناכה اجتنب
ومن فرد أصله على دين جزية
ومن قبلت منه فيبذل قدرها
على موسر عرفا دنانير أربعاً
ومن أوسط خذ نصف ذا ومقلهم
وعن أحمد الدينار أيسر مخرج
ولا شيء في صبيانهم ونسائهم
وذا العجز أو معتوه أو عبد مسلم
وقد قيل أنظر مُعسراً ليساره
وقيل على الرهبان أوجب بمبعد
ومن صار في أثناء حول مؤهلاً

سوى عرب عبّاد أو ثان جلمد
بحكم كتاب فهو من أهله اعدد
من نقر اقبل ومن بعد فاردد
وعنه على تنصيره أو تهود
أو اعلى وعنه بل على المتزيد
اردد فإن يثبت على المتجود
الأخيرتين وإلا دون قتل فهدد
وقيل استتبه مثل ردة مهتد
بُعيد نزول الوحي أو ظن مبتدي
وتذكية للإحتياطين فاعضد
في الأقوى ان نحاه اقبله في جزية قد
فأخر حول خذ ومنه من الردي
أو وقية ورقاً وخمساً لها زد
على الربع والأولى اجتهاد المقلد
وزد ما احتمل إلا اليماني بأبعد
وهراً ورهبانا وأعمى ومقعد
وقولين في العمال مع عبدهم طد
وخذ جزية الأدنى ولا تتزيد
ومعتق مهدي في الأولى بأوطد
فبالقسط خذ من غير عقد مجدد

إلى مأمّن فاردّد وإن يرض يعقد
فمن صحوه إن لفق الحول أورد
الحول من مال الفتى لا تزيد
وقيل وإن يضبط وعمن هدي دُد
بُعيد كمال الحول خذها بأوطد
فخذها جميعاً منه لا تتردد
طويلاً بتعنيفٍ مع الجرّ باليد
بل اقبل كمشروط ولو ثمن الردي
مررنا وبين وقْد كل وقيد
ليلتنا واليوم مثل موحد
ليمض وإن يجهل فليلجهد
وإن نقصوا شيئاً عليهم به عُد
يُقَرُّ وحَلْف إن تشا للتأكد
وخذ منهم مثلي زكاة الموحّد
جنون وصبيان وأنثى ومقعد
حرائرهم والذبح كل بأوكد
ويأبوا سوى كالتغلبى اقبل بأوطد
سوى العُشر في مستقبل لم يشدد
فلا شيء فيه كاشتره فقيد

وقال أبو يعلى يخيرٌ فان أبي
ومن كان ذا جن وصحو معود
وقيل لحر البعض بالقسط خذه في انتها
وبالأغلب اعمل إن تعسر ضبطه
وغير الهدى إن يطر للمراء مسقط
ولم تتداخل إن عليه تجمعت
ويمتهنوا^(١) في أخذها بقيامهم
ولم يتعين أخذ عين وفضة
وجوز عليهم شرط ميرتنا إذا
ولا توجب من غير شرط وقيل بل
ومن يتول ان يدر صحة شرطهم
وقيل إلى دعواهم إن تسع فعد
وكل على إقراره واختلافهم
ومن تغلب لا تلمن ذي ولا تجز
بما كان من مال الزكاة ولو لذي
وكالجزية اصرف لا الزكاة وحللن
ومن عرب تخشاهم ونقرهم
وإن أسلموا أو باعنا الأرض لم يجب
وإن يسلموا والحب باد صلاحه

(١) الأصح : يمتنون.

فان باعه من مسلم أو مع ارضه ويكتب أسماهم^(١) وما يتميزوا^(٢) وكل فئام فيهم اجعل معرفاً وحتم بلا مال إجابة نسوة

ففي ماله العُشْران لا مال مهتدي به من حلاهم ثم دينهم الردي بما يقتضى تغيير حكم مشيد إلى عقدها إن تلزمن حكم أحمد

باب

أحكام الذمة

ويلزمهم أحكامنا في ضمانهم بما اعتقدوا تحريمه دون حله تخير هذا ثم أجرى ابن حامد ويلزمهم عنا تميز لبسهم ويلزم بزنا فويق ثيابهم وحذف مقادير الرؤوس ليلزموا وطوق حديد أو رصاص ليُدخِلوا وميز بتلوين الخفاف نساءهم ولا فوق بغل أو حمار بسرجه ولا يمنعوا لبس الرفيع مخالفاً ويحرم في المنصور جمع نسائهم

لمال وعرض والدماء ليجدد وعنه ان تزانوا إن تشا لا تحدد تسارقهم مجراه غير مقيد وترك لفرق الشعر ربي المسود أو الروس منهم فوقها الخرق أشد ولا يكتنوا مثل اكتناء الموحد لحمامهم أو خلخالاً ليقلد وأزر وعن أن يركبوا الخيل فاصد بل الأكتف امنحهم وعرضاً ليقعد ووجهين في لبس الطيالس أسند ونسوتنا في مستحج موحد

(١) الأصح: أسماءهم.

(٢) الأصح: مايميزون.

وفي سُبُل فاضطر للضيقة واطهد
 مجيئاً لندب لا تُجزئه لمبتدي
 حرامٌ وأبطله بغير تردد
 عيادتهم ثم العزا في ملحد
 وتكثير نفع السلم بالجزية اقصد
 من السلم والوجهين في علوه طد
 إلى جنبهم أدنى ليق بأجود
 بعلو كذا البيعات في المتجود
 وإن شرطوا في فتح صلح ليمهد
 وعنه أبح كلاً وعنه بل اصدد
 به واصطلاحاً فيه ذا اشترط اردد
 في الاقوى امنع واهدم مشيداً بمبعد
 وذا الصور اكره لا ضطراراً لورد
 وعيد وإعلان الكتابين فاصدّد
 خروجاً عليهم مُكّنوا من معدد
 وبالإذن من يمكث بمشوى موحد
 ليخرج إلى ثان بغير تردد
 وإن شا يوكل من أبي ذا ليقعد
 البضاعة واستيفاء دين منقد
 فإن مات فادفنه هناك ومهد

ويحرم تصدير الكفور بمجلس
 وقل وعليكم إن يسلم بعضهم
 وبيعكهم كتب الحديث وفقهنا
 وقولان في تجويز تهنية وفي
 وتدعو بأولاد ومال متى تجز
 ويمنع إعلاء البناء فوق جاره
 وإن ملكوا مستعلياً أو بنى فتى
 وإن تهو أو تهدم ولو ظلم لم تعد
 ويمنع من إحداث بيت ضلالهم
 ولا يمنعوا الترميم بل ردّ دارس
 وما مَصَّرَ الإسلامُ تُبْنَ بيعةً
 وعن رد مهدم بمفتوح عَنوةً
 وحظر بلا حاج وإذن دخولها
 وعن ضرب ناقوس وإظهار منكر
 وإن صولحوا في أرضهم برئهم
 ومن غير إذن من دخول الحجاز دُد
 ثلاثة أيام وقيل بل اربعاً
 إلى أن يقضي شغله متجرداً
 ومحمل إمهاله لا نتجازه
 ويمهل إن يسقم إلى حين برئه

ولا تمنعن تيمًا وفيدا ونحوها
ومن حَرَمٍ فامنعهم مطلقا ولو
ويخرج إن جاء الرسول إمامنا
وعَزْرُهُ إن يدخل عليماً بمنعه
ولا يدخلوا في الحِل في مسجد سوى
ومملوكك امنعه وعرسك منهم

لإقرارهم فيها أو أن التشرد
مريضاً وأخرج ميتاً لم يشرد
إليه ومبتاعو تجارة قَصْد
وأخرج ومع جهل فأخرج وهدد
على الأظهر الأقوى باذن موحد
خروجاً لبيعات وقيد معبد

فصل

في الذمي اذا دخل الينا بتجارة

وإن تَجَرَ الذمي إلى غير أرضه
إذا كان من مال التجار ولو نسي
فذا نصف عشر خذه من تغلبهم
وإن يتجر مستأمن في بلادنا
ويعشر ولو نزرأ متى جا ابنُ حامد
وبالدين أسقطه ودعوى بِشُهِدِ
والاسقاط والتخفيف إن يرَ جائز
وعنه لحربي وذا العهد ضعفها
ويلزمنا كف الأذى عن معاهد
وعن أحمد أن المحتم فدية

فخدمته نصف العُشر في الحول تهتد
وقيل اعفها إلا مُحَجَّزَةً قد
وعن أحمد عُشراً ويقضى بأبعد
فخذ منه عُشراً كلَّ عام بأوطد
وعن ميرةٍ تحتاجها اصفح بمبعد
كدعوى نسيب ظن قنا بأبعد
وعشرُ دنانير النصابُ بأوكد
وقيل للذمي وخمس المردد
وتخليص أسراهم إذا فُكَّ من هدي
لمن أسروا في عوننا دون من بدي

وَمَنْ وُلِدُوا فِي الْأَسْرِ يُفْدَا إِذَا فُدُوا وَلَا تَجْزِهِ اسْتِرْقَاقَهُ لِلتَّعْبُدِ
وَلَا عَشْرٌ فِي الْأُولَى بِأَثْمَانِ خَمْرِهِمْ وَخَنْزِيرِهِمْ وَأَخْصَصَ بِخَمْرٍ بِمَبْعَدِ

فصل في الحكم بينهم

ويلزم حكم بينهم مع مسلم كما قال في المستأمنين وعنه من وعنه التزم قط التظالم بينهم ولا تحكمن في كل حال بحكمهم وعدواه إن خيرت فجوز وحكمه كما قال في المستأمنين فإن أبي ولا تنقضن بعد التقابض بيعهم إذا احتكموا أو أسلموا وانقضن بلا وعن أحمد لا نقض في الخمر وحدها ولبائع الأثمان أو وارثيه إن وأبطل في الأقوى حكم حاكمهم إذا وللكافر إن كانت على كافر فمن وقيل إذا لم يسلم المستحقها وإن كان فيها أسلم المرء لم يكن ولا تسألن عن حكم أطفالهم وإن

وحيزه فيما بينهم في المؤكد توحد ملات وإلا التزم قد وفي غيره خيره والمجد قد بل احكم بحكم الله في ملة أحمد بطلبة بعض لا الجميع بأوكد الحضور فلا تلزمه في ذا المقيد حراما أحلوه ولا ذا تفسد تقابضهم في الجانيين وأفسد إذا قبضت من دون أثمانها فاشهد يمت عند متاع بذا القول فاشهد أتوك ومهر المثل للعرس جدد هدي منهما تسقط على نص أحمد فقيمتها حق له عند مهتدي له غير رأس المال كالمتفسد سُئلت انهه فالله العليم بمفسد

فصل في نقض العهد

وإن حارب الذمي أو يابَ جزيةً فقد نقض العهد الذي فيه أمنه وينقض في الأولى إصابته زنا وفعل ينافيه القصاص تعمداً بدين وتجسس واىوا عيونٍ ذي أو الكتب في الأولى وفي قَذْفِ مسلم وسيان مع شرط عليهم وفقده وعزْر ولا تنقض بجهر بكبتهم ويُقتل من سَبَّ الرسول تحمُّماً وإن ينتقض فيما سوى ذين فاقتلن وفي المقنع التخيير في كل ناقض وأبق على أولاده ونسائه وقيل ومن يأتيهم دار حربنا وأمواله فيئاً كمرتدنا اجعلن ومن طالع الكفار منا بعورة ومن بعد ذا خذ أهبةً للشروع في

أو احكامنا أوقراً في دار مرد ولولم نصرح باشتراط المعدد لمسلمة أو باسم عقد مفسد وقطع طريق ثم تضليل مهتد الحراب وذكر الله والرسل بالردى وإيذائه بالسحر لا في المؤطد ولم نقل ينقض بموجبه احدد وسائر ممنوع بشرط بأوطد وخيره فيمن فر من دارنا قد على النص واختر عند مملي المجرد لعهد كأسرانا بغير تقيّد العهود سوى المولود بعد التمرد اختيالاً كهو والعرس يسبوا بمبعد وقال أبو بكر لوارثه اشهد فعزّر وقيل اقتل لخوف التابد مسائل أحكام التعامل ترشد

كتاب البيع

وأشروع بعد الحمد لله وحده
بذكر كتاب الحكم في البيع والشرا
وصححه في الشرع على مقتضى النبي
مبادلة الأموال قصد تملك
يصح بإيجاب كبعث ونحوها
وينفذ من كل امريء بلسانه
وتقديم مبتاع قبولاً أجزه في
وإن قال بعني قال بعثك فالشرا
وما الخلف في ظني سوى في الذي خلا
ومستفهماً إن قال مثل أبعثني
وليس التراخي في القبول بمبطل
كذا في النكاح احكم ولو بعد مجلس
وبيع معاطاة صحيح بأوكد
وصورتها إعطاء شيء وبذله
كذلك لا تشرطه في الصدقات

وأزكى صلاة أهديت لمحمد
وما قد حواه من صحيح ومفسد
توصل ذي فقر إلى كل مقصد
بغير ربا أعيانها في التحدد
وبابتعته أو نحوها اقبله واعقد
وغير لغات المرء مع فهمها قد
الأصح بماض الفعل كابتعت تسعد
صحيح وعنه البيع لم يتعقد
من العقد عن بيع المعاطاة قيد
فليس لهذا صحة عند نقد
بمجلسه من غير شغل بمبعد
بشان وإن قدم قبول فافسد
وخصصه القاضي بشيء مزهد
فيأخذه من غير لفظ مقيد
والهديات والإعطا كفعل محمد

فصل

ولا يصح الا بشروط سبعة

بسبعة أشرط يصحُ فعن رضى سوى مكره من حاكم ذي تقلد
ومن باع في مال لإكراه ظالم فصحح على كره شراه بأوكد

فصل

في كون العاقد جائز التصرف

وثانيه كون العقد من جائز له عقول مليك بالغ مترشد
وعقد سفيه والمميز جائز بإذن ولي في الأصح كمزهد
وعنه ودون الإذن في متكثر روى الفخر اسماعيل إن يحزن طد
وجوز شرا الأعمى بوصف وبيعه وبيع مريض وارث غير مسعد

فصل

الثالث مالية المبيع

وثالثها مالية العين وهي ما حوت حل نفع لا اضطرار المطهد
كبغل وحمير دود قرّ ويزره ومعلوم نحل في المحل ومفرد
وهرّ وفيل الحرب مع كل صائد في الأولى سوى كلب وبع ذا التغدد

كراهة بيع القرد في نص أحمد
 لمن رام حفظاً للمتاع المنضد
 كبيض حرام للفراخ بأوطد
 ودوداً كصيد الحوت في المتجود
 وشبههما مع كرهه في مبعده
 وألبان أم بل نساءً بأجود
 كبيع وفي الإبدال قولين أسند
 متى ما كرهت البيع غير مشدد
 بغير خلاف وانتزعه وهدد
 تعطل والأصنام دون تقيّد
 بغير خلاف عند ذا لم يقيد
 أجز وافتني جروا لهذا بأجود
 إذا فات حلل لاقتنا لا تشرد
 وحلل له قتل العقور وأسود
 وضمن مجاز البيع حتما كأفهد
 وقيل قبيل الشرط بعه ان تقيّد
 حرام وأجزها وسرجينه الردي
 وطير سوى المأكول والمتعدد
 ولو لكفور مستبيع بأوطد
 أو الغسل حل البيع عن كل اصدد
 وسم نبات لا لنفع معقد

هزارا وقمرياً وقال أبو الوفا
 لمن كان لعاباً به وهو جائز
 وما صح فيه البيع بيعت صغاره
 وبع علقا يمتص من كلف دماً
 وبع لاجتماع الصيد بوما ولقلقاً
 وبع قاتلاً عمداً ولو في حراة
 وحرّم وعنه اكره إجارة مصحف
 أيكره أم لا هكذا في اشترائه
 وإيجاره حرّم كبيع لكافر
 ويحرم بيع الحر والوقف غير ما
 ويحرم إيجار الكلاب وبيعها
 وقنيتها للصيد والمنع من أذى
 ومن ينو عوداً لاصطياد وزرعهُ
 وقتل المباح الاقتنا احظرن مطلقاً
 وليس على مردى الكلاب ضمانها
 ويحرم بيع العبد مع نذر عتقه
 وبزرة قز في وجيه وميته
 كذا حشرات مع دم وبهائم
 كذا نجس الأدهان يحرم بيعه
 فخرج على قولين في الاستضابها
 ويحرم ترياق به لحم حية

فصل في ملك المبيع

المبيع وملك المشتري الثمن اشهد
المليك فأبطله وعنه ان رضي طد
المبيع أو التوكيل فيه تردد
إن يجرز يملك وأبطل بأوكد
ومع علمه أفسد وللحل جدد
اضح مقتضى شرعا وإن لم تعدد
ليبتاعه ثمت يسله فأردد
لوقف الإمام العبقري بأوكد
بمطلقها أو باختيار المقلد
الإمام صلاحاً بيع شيء فأطد
وتجوز أن يبتاع فافهم وذا اعضد
كما جوزوا بيع المساكن تهتد
وقولان أيضاً في إجارها امهد
ولا معدن جار وبع ذا التجمد
وعنه ان يكن في الملك بعه بأبعد
ويملك مايحترز مع فعل معتد

ويشطر في تصحيح بيعك مُلْكَكَ
وإن بعت أو تشري بمال بلا رضی
وإن بان بعد العقد أنك مالك
وإن تشري في ذمة لامريء بلا رضی
وإن لم يُجرز يلزمك مع جهل بائع
وحظر تعاطي كل عقد مفسد
وإن يبع الإنسان ماليس عنده
وليس صحيحاً بيع مفتوح عنوةً
كذا كل مفتوح بها إن وقفته
وإن يتصل حكم بما بيع أو يرى
وعن أحمد يُروى كراهة بيعها
وإيجارها في النص جوّزه مطلقاً
وقولان في بيع الرباع بمكة
ومابيع جار الماء في الملك جائز
وكل مباح لا تبع قبل حوزته
ومن غير إذن المالك احظر دخوله

وما حزت من مال وجمعت من كلاً
 وكره بلا حظر مبايعه امرى
 فمعلوم حَظْرٍ منه حَظْرٌ وحله
 ويزداد طَوْرًا أو يقلُّ اشتباهةً
 وليس بمحذور عطايا ملوكنا
 وقد عامل المختارُ بعض اليهوديا
 ومن يتصدق أو يرد كمبهم الحرام
 فملكك بعه إن تشالم تفند
 تمول من حل وحظر منكد
 مباح وفي الشبهات مبهمه اعدد
 ولكن دعوى المشتري الحظر فاردد
 فقد قبلوا منهم صحابه أحمد
 أخي ودعواهم قبل فتقلد
 لديه حل باقيه فاشهد

فصل

في اشتراط التسليم

وإمكان تسليم المبيع اشترط فلا
 ولا آبق مع شارد وغصبيه
 فإن يعجز المبتاع عن قبضه إذاً
 وينفذ تزويج الإمام مع غصبها
 تبع في الهوا طيراً وحتواً بمزبد
 سوى لمطيق القبض أو غاصب قد
 فخيّره في إمضائه أو ليردد
 لفقد ضمان النفع بالبضع باليد

فصل

في اشتراط علم المبيع برؤية أو صفة

ومن شرطه علمُ المبيع برؤية
فمع صفة تكفيك في سلمٍ أجز
فإن فقدا فالبيع ياصح باطل
فإن كان مثل الوصف فالبيع لازم
على الفور في الأقوى وقيل بمجلس الـ
وخذ فيه قول المشتري مع يمينه
ومن يرَ عَيْباً جاهلاً قدره فذا
ومن يرَ عَيْباً ثم يعقد بعد ذا
يصح وعنه لا يصح وعنه في
ومن باع بالوصف المعين يردّه
ولا فسح في غير المعين يردّه
ويحرم بيع اللّمس والنبذ والحصى
ودرّ بضرع والنوى في تموره
وبيضٍ ولم يلقى^(١) وصوفٍ بظهره
ويحرم بيع الكفر عبداً موحداً

(١) الأصح: يلقَى.

ويحرمُ أيضاً أن يوكل مسلماً
وقولهم أعتقه عنا بقيمة
وإن أسلم المملوك في يد كافر
وفي أحد الوجهين فامنع كتابة
وقولان في التفريق بين محارم الرقيق
وليس بمكروه فداء أسيرنا
ومابيع شيء مطلقاً بمجوزٍ
كذلك إستثناء غير معين
وبيع قفيز البُر من صُبرة أجز
وإن باعها إلا قفيزاً ونحو ذا
وثلاثاً متى تشتري^(١) من صبرة يجز
وإن بعث أو تبقي من الأرض أذرعاً
وإن تعلم الجُربان صحت مُشاعةً
بجنس سواه ثم إن بمكئيل
كذلك في القشرين بع باقلاهم
وإن باع شخص سمسماً غير كسبه
وقطنا سوى حب فذاك فآفسد
وأطرافه صحح ولا تذبحن إن
وبيع إماءٍ حاملاتٍ تحرياً

(١) الأصح: تشتري

فصل

في اشتراط علم الثمن

ومن شرطه علمٌ بأثمانٍ مشتري
فبالرقم بيع السلعة ان ينس باطلٌ
وان كان نقد واحد فهو مُرَجَع
وبيع بدينار سوى درهم وما
وبيع بفرد نقداً او صفقة نسا
وقيل صحيح ما حوى ذا كبيعهم
وبيع بما باع امرؤ مع جهله
وان بعث ثوبيك الذراع بدرهم
وقيل أجز كالأكثر كل ليلة
وثنياك دينار من الورق جائز
ومن باع شيئاً صُبْرَةً بمعين
كذا بيعه نصفاً مشاعاً إذا استوت
ومع علمه قدر الذي باع صُبْرَةً
ومن شاهد المكيال فيما اشترى ان يشا
وشاهد كيل الشيء يُجز (١) اشتراؤه

(١) الأصح : يجزي

وعدُّ الفتى في مُكتل ألف جوزه
ومن باع شيئاً مائعاً بظروفه
وللمشتري إن بان عيبٌ خياره
ولو باعه ظرفاً وسمنا بوزنه
وإن لم يبعه الظرف لكن يردُّه
ويأخذ كلاً بالعيار ليردد
ولم تختلف أجزاءه إن يرى طد
من الردي أو أرش لنقص فقيد
ولم يعلموا وزن الوعا طد بأجود
بنسبته في العقد إن يجهل افسد

فصل

في تفریق الصفقة

وبيعك معلوماً وماقد جهلته
وبيعك عبداً أو قفيزاً مشركاً
وللمشتري التخيير إن كان جاهلاً
وخلٌ وخمرٍ بعت غير مبین
وإن قال كلاً بعتُه بكذا وقد
كذا الحكم في صرف وفي سلمٍ إذا
وعن أحمد المقبوضُ صح وجائزٌ
ومن يشتري^(١) شيئاً يشرط تقابضاً
فخيره في الباقي وإن ينوب بعض ما
وعبدك إما بعت مع عبد خالدٍ
فذلك بيع باطل ذو تفسدٍ
يصح بقسط ملكه في المؤكّد
لعبد وحُر أو لعبد المعبد
لحصة كل ألغٍ كلاً بأوكد
توحد عقداً طد حلالاً بأوكد
تفرقتُما عن قبض بعض المعدد
في الأولى بقسط من مسمى معدد
فيه فيتلف واحد قبله قد
له القبض شرطٌ قيل بالقسط أطد
بإذن بعقد واحد طد بأوطد

(١) الأصح: يشتر

كذا بيع دور كل دار لمالك وإن يجتمع بيع وصرف أو الكرا فصحة في الأقوى وقد قيل لا وإن على مائة إن النكاح لثابت ومن باع شيئاً عبده مع كتابة بإذن بقدر واحد وبمعقد بعقد بقدر لم يورّعه مفرد تجمّع بيع مع نكاح مؤكّد وفي البيع وجهان استبان لأرشد بألف لغا بيع وفيها تردد

فصل

في بيع العصير لمن يتخذه خمراً

وبيع عصير العنب للخمر باطل كشمع لشراب وأكل وجوزة القمار وزند ومزمار وجارية الغنى وبيع ثياب أو خياطتها لمن كذا بيع مأمور بسعي لجمعة وقولان من قبل النداء بوقتها وقيل مع التحريم صححه مطلقاً كذا الحكم فيما ضاق من وقت غيرها وصححه فيما لا تقام به ومن حُرّم في الأقوى نهى بيع لبعضنا كذا السوم أن يرضى الذي باع أو بدا

كذا عنب مع كون عون لمفسد وشطرنج وسيف لمعتد وعُود وعن إيجار ذلك فاصد حطرت عليه لبسها احظر وأفسد إذا أذن الثاني وعند الذي ابتدي وباقي العقود احكم بها في الموجود كذلك آلات الفساد المعدد وصحح من المعذور عنها بأوطد يخاطب بها مع غير أردد بأجود على بيع بعض والشرا بعد معقد في الأقوى دليل البيع أولى فأطد

نقصده للجالب المتقصد
وتأخيره مؤذ وفي الأظهر افسد
وربما التسعير داعي التزيُّد
بنقد أقل ان لم تحل عن معهد
نساء بأوفى منه في نص أحمد
وإن كان هذا حيلةً فليفسد
بعرض فبالنقد اشترى^(١) لا تردد
بورق أجاز الصحب دون ابن أحمد
وعرض ونقد غيره احظر بأجود
إذا جا اتفاق لا مواطاة قصد
فلا تقض من مال النسا منه تفسد
أو اشتر منه ثم قاصضه ترشد
وفي غير قوت لم يحرم بأوكد
على الناس في وقت شديد معجرَد
كمدخر في الرخص ذا نفع اشهد
من المال قدر ليس بالمتصرَد
وفعل صناعات الأنام بمسجد
فواطأ إنساناً على بيع أعبد
فهذان بيع باطل لم يؤكد

وصحح بكره كالشرا بيع حاضر
كبيع بسعر واقع جاهلاً به
ويحرم تسعير فربي مُسعَّر
ولا تشر ماقد بعته بنسيئة
كذا يبعه بالنقد ثم ابتياعه
ولا بأس أن يتاعه ابنك أو أب
وان تشرها بالعرض جاز وإن تبع
وإن بعته بالعين ثم اشتريتها
وجوز بأدنى أو مساو نسيئة
ومحتمل تجويز ممنوع أصلها
ومن بعته مال الربا بنسيئة
وقيل أجز إن لم تجد ذاك حيلة
ولا تحتكر قوتاً فذاك محرم
ويشتر للتحريم تضييق مُشتر
ومن غير إضرار فليس محرماً
والاشهاد ندب ليس فرضاً بماله
ويكره مع تصحيحه البيع والشرا
وتلجئة مثل الذي خاف ظالماً
وبيع عقار لم يريده باطنا

(١) الأصح: اشتر

باب الشروط في البيع

ولبيع أشرط صحاح ثلاثة
كقبضهما في الحال والرد بعده
كشرط الفتى إن جئني بدارهم
وتأجيل أثمان ورهن وكافل
ولا تلزم تسليم مطلق رهن ان
وإن عيناً رهنا وقلنا لزومه
ومن يشترط في المشتري حل صنعة
كهملجة المركوب أو كخصائه
فذا ومضاهيه صحيح وفقده
وقد قيل أن لا أرش فيه سوى إذا
وإن شرطنها ثيباً أو كفورة
وألغ في الأقوى شرط طير يجيء من
كذا شرط حمل في الإناث وشرطه
وشرط انتفاع بالمبيع أجز سوى
كذاك اشتراط النفع من بائع أجز
وليس على ذي الحق في بذل خصمه

فما يقتضيه العقد غير منكدر
بعب وشرط من مصالح معقد
إلى جمعة أولى فلا بيع جود
به وخيار كل ذا ان شرطن طدر
كفيل بل اختر فامض بيعاً أو اردد
بعقد وبالتسليم ألزومه واطهد
ووصف مباح يبتغي بتقصدر
وبكر وإسلام وصياد أفهد
لك الأرش أو أخذ لأرش المفقدر
تعذر رد نحو عتق المعبدر
فلا فسخ إن تفقد سوى في مبعدر
مسير كذا أو شرط صوت مغردر
الديوك تنادي رقداً للتهجدر
الجماع إذا عيئت نفعاً بأوكدر
كحمل وجز الرطب في المتأكدر
له ثمن الثنيا قبول فأرشد

بلى إن يردّي خصمه العين إن توت في الأقوى وإيجاراً لثنيه أطد
وشرط ارتهان المشتري ببديله خلاف أبي يعلي أجز عند أحمد

فصل

في الشروط الفاسدة

وإن تشترط في البيع عقداً كقرضه وكشرط امتناع المشتري من عتاقه
وشرط ولاءٍ عند إعتاقه له ورهن حرام أو جهيل فكل ذي
وإن تشترط عتقاً فيأباه فافسخن فإن تشترك شرطين من فاسد فلا
وإن علقا بالشرط عقداً كبعتة وقولك إن لم آت بالحق وقتة
وإن درهما من قيمة العين تعطه وقال أبو الخطاب ذا غيرٍ جائز
ومن يشترط من كل عين براءة وقيل ابره والعقد أفسد بمبعد
وجاهل لغو الشرط إن صح عقده

وصرف وشرط ما مناف التعقد وبيع وبذل والتسلم باليد
أو الرد إن يختره عند التكد لتلغ وصح العقد معها بأوكد
أو اجبره في الأقوى وأبطل بأبعد تجزه وألغ العقد في المتأكد
متى جاء رأس الشهر أو يرض ذو اليد وأن لك المرهون ذا العقد أفسد
على إن رددت العين يملكه أطد وقد فعل الفاروق ذا فيه فاقتد
فلا تبر في الأولى كمن كتم الردي كذا في التبري من كذا إن يكن طد
له الفسخ أو أرش لنقص المفقد

وليس يفيد الملك قبضٌ بفساد
ولا حد في وطء بل ارشٌ بكاره
وإن باع شيئاً ما معدّد أذرع
وكل له فسخ وإن أمضيا أجز
وعكس بعكس والخيار لمشتر

وكالغصب ضمنه وبالنما فارد
ومهر ويضمن حرٌ ولدٌ وتزد
بين فوقها فاحكم له بالمزيد
إذا صح والأولى فسادُ المعقد
ليأخذ بقسط أو ليقبله إن فد

باب

الخيار في البيع

وإن لم يفارق مشترٍ بائعاً هما
وفي مجلس البيع اعتبارُ تفرق
بمقدار ما يخفي كلامٌ رفيقه
بذلك إبطالُ الخيار وليس
ولا إن هما قاما معاً عنه لا ولا
ويبطل أيضاً بالفرار بكرهه
وإن يزل الإكراه عاد خيارهم
وقيل حرام فرّه خوفٌ فسخه
وإن أسقطا في مجلس أو بعقدهم
وأسقط خيار الفرد دون غريمه
وفي الفسخ والإمضاء إن يتخالفا

بحكم خيار بين فسخ ومعقد
الغريمين عنه بانفصال مبدد
عليه كصوت المجلس المتعرد
بالتفرق إن ناما جميعاً بمرقد
بارحاء ستر حائل متمد
ووجهين في التفريق كرها فأسند
بمجلسهم وابطله مع موت مفرد
ولو قيل لم يبطل إذا لم أبعده
فأسقطه في القول الصحيح المسدد
بإسقاطه أو قوله اختر بأجود
بمجلسهم فاقبل مقال المفسد

فصل في خيار الشرط

وأما خيار الشرط فاحكم به إلى فإن لم يقيد لم يصح وعنه بل ولا تمضيه في كل بيع شرطت في ويثبت في هذا خيار بمجلس ووجهين في سبقي وأخذ بشفعة ولا تثبتن في غيرها ككاحه وذو الشرط ماضٍ في إجارة ذمة ومن جن أو أغمي عليه بمجلس ولم يثبتا في عقد فرد وغير ذي وشرط إلى أن تطلع الشمس أو إلى وقولين خذ في الجذ والحصد هل هما ويثبت تأجيل العطاء لقاصد وإن شرطاً عاماً بإثني شهرهم في الأولى لباقيها وعنه جميعها ومن شاء في التأجيل يفسخ ولو على ومدته من حين عقد وقيل من

ثلاثة أيام وفوق وقيد أجزه إلى أن يقطعا غير مفسد تصححه قبضاً كصرف فتعتدي في الأولى وفي كل الإجازات أطفد زراع مسافات حوالة أمهد وخلع وتضمن فرهن بل اردد وما لا تلي عقداً ووال بمبعد فيختار عنه حاكم ذو تقلد وغاية شرط ليس منه بأوكد الغروب صحيح أو إلى بكرة الغد من الأجل المجهول أخذ مجود به الوقت لا نفس العطاء المرصد فتمه عدأ والأهلة فاقصد كذا كلما علقت بالأشهر اعدد كراهة خصم أو معيب بأوطد فراق فإن لم يفسخا فيه أطفد

وشرط اختيار الغير توكيله به ودونهما إن خصصاه ليردد
ووجهان إن يشرط له لم يقيد وإن خصصا فرداً به منهما طد

فصل

في نقل الملك

وينقل نفس العقد ملكاً لمشتري
فيملك أكساباً ومنفصل النما
ومالهما وقت الخيار تصرفاً
وتصرف مبيع رضى في الموجود
وينفذ في المشهور إعتاق مشتري
ومن صح منه زال تخيير خصمه
وعنه أن يشا يفسخ ويأخذ قيمة
ومن أفردوه بالخيار ويكن له
وكالعتق لا كالبيع وقف بأجود
وإن تلف المبيع عند الذي اشترى
وإن شاء فليفسخ ويأخذ قيمة المبيع
ومن قبلة المشتراة مع الرضى
ومن حبلت ممن حكمت بهاله
ولا مهر فيه لا ولا حد وابنها

على أظهر المروي من نص أحمد
ولو فسخا عقد الخيار المجدد
سوى في اختيار المشتري في التقصد
ومن بائع فسخاً وعنه بأبعد
وإعتاق من قد باع لغو بأوكد
ويأخذ أثمان العتيق المشرد
العتيق لتفويت ارتجاع التعبد
التصرف يمضي منه دون مصدّد
وقيل كبيع العين من باب يردد
فللبائع التخيير في المتأكد
وعنه بل له الثمن قد
أو استخدم المبيع خير بأوطد
بوقت خيار فهي أم تولد
هو الحر منه ثابت النسب اعدد

وإن يك هذا الوطاء من غير مالك
وإن يك مع جهل فألزمه مهرها
وقال إمام العصر لا حد مطلقا
وليس بموروث خيار اشتراطهم
إذا لم يطالبهم بها قبل موته
وإما تعلق عتق عبد ببيعه
وقيل إذا لم ينقل الملك عقدهم
وإن قال عبدي حرٌّ ان بعته العلى
فاعتق له قبل القبول ان يبعه للعلا
وقيل على من هوله بعده مدى

مع العلم بالتحريم فاعكس ترشد
وقيمة مولود ولما يحدد
على واحد مع جهله والتعمد
ولا حد قذف ثم شفعة ملحد
وقيل بلى ورث كتأجيل مبعده
فبعت عتق وافسخه في نص أحمد
ولم يسقط التخيير ذات التعقد
وقال العلى هو حر ان أشره طد
فاشتري من مال بائعه قد
التخير إن صححت ثاني التقيد

فصل

في خيار الغبن

وإن خيار الغبن في البيع ثابت
أو ابتاع منهم فالخيار اليهم
وقال أبوبكر هو الثلث صاعداً
كذا اختر متى تغبن لنجش مغرر
كذاك ليختر جاهل بتصرف
كذا الغبن لاستعجاله لا لجهله

كركب تلقوا فاشتروا مال مقصد
إذا غبنوا في السوق فوق المعود
وقد قيل بل بالسدس أو بمزيد
خبير ولم يقصد سوا بالتزيد
وسعر الذي باع او شرى في المؤطد
بسعر لتختر فيه دون تقيد

كذا النجش والمشهور عنه الذي ابتدي
 بعلمك أو بالقدر خير بأجود
 بمقداره والبيع أبطل بمبعد
 بوصف يزيد السعر من متعمد
 لدى العرض أو تحسين قن معبد
 وشاة وأبقار لدر مقصد
 وإن يحتلب صاعاً من التمر يردد
 ولن يقبل المحلوب في المتوطد
 وقد قيل من بعد الثلاث إن تشا اردد
 كتطليق زوج مشتراك في غد
 لكل مصران ولو في الإما اشهد
 بل ان يبق بعد الحلب إن بيع اردد
 على عالم من مالك ومبعد
 ولو كتما عقد المبيع بأجود

وعن أحمد بيع التلقي باطل
 وبيعك معلوما جزافاً لجاهل
 ويلزمه إن يدر أنك عالم
 ومن يشتري شيئاً بتدليس ربه
 لحبسك ماءً للرحى ثم بعثه
 وتصرية الألبان في ضرع ناقة
 فللمشتري المغرور تخيير ربها
 وقيمة تمر فات موضع عقدهم
 وردك حين العلم بالغر جائز
 فإن صار فيها عادة لم يردها
 وفي أشهر الوجهين ردك جائز
 وليس عليه قيمة الدر ها هنا
 وكتم العيوب احظر وتدليس سلعة
 وقيل بل اكره دون حظر وصححن

فصل

في خيار العيب

ومن بان فيما ابتاعه نقص سقمه
 وسرقة عبد أو إباق أو الزنا
 وجارحة أوسن او مع تزيد
 أو الكذب أو بول الكبير بمرقد
 وعشرة مركوب وكدم ورفسة
 وقوة رأس أو حران منكند

وأشباهاها مما ينقص قدره
 فللمشتري المغرور ردُّ وأخذُه
 من الثمن المبذول والزائد ارتجع
 وكالكسب يعطى الرأء منفصل النِّما
 ويلزم أخذ الأرش إن تلد الإِما
 وما كان موجوداً لدى العقد من نما
 وإن يتعيب عنده قبل علمه
 وعنه يباح الرد مع أرشٍ نقصه
 بلا أرش نقصان ولا أرشٍ مطلقاً
 وعنه متى توطأ فلا ردِّ مطلقاً
 وبالثمن امنح كل من جازرُدُه
 وخيرٌ شاري صبرةً فوق رِبوة
 وإن بان عيب بعد أن زال ملكه
 ووقف وقتل أو تلاف وأكله
 فعين له أرشاً وقيل ويملك انفساخاً
 وعن أحمد لا أرش إن باع بل متى
 وليس عليه عزم نسيان صنعة
 وخذ أرش باقي مشترعت بعضه
 وفي أرش ما قد بعث خلفه ككله
 ومع صيغة أو نسجه الأرشُ لازم

ويقلل فيه رغبة المتقصد
 بقيمة ما بين الصحيح مع الردي
 ولا أرش مع إمساكه افهم بأبعد
 في الأولى وعنه اردد كغير المفرد
 أو اردده معها لا سواه بأوطد
 ليردُّ إذا هو من مبيع بمقصد
 بعيب فعين أخذ أرش بأوكد
 لديه عنه ان دلّس ان شئت فاردد
 وعنه بلى مع أرش بكر مزيد
 لدى مشتر وليعط أرش المفقد
 فرد مبيعاً لا بقيمة اشهد
 وللبائع التخيير في عكس ما ابتدئ
 بعثق وبيع أو هبات تجوُّد
 وكل مزيل الملك غير مقيد
 ويعطي قيمة المتشرد
 يرد عليه وان يشا الرد يردد
 وهزل كناس الخط في نص أحمد
 ولا رد في الأولى بقسط مقيد
 ولا شيء للمبتاع إن يدر بالرددي
 وعنه له ردُّ وقدر المزيد

وفي الثوب لم ينقصه نشر تخيرن
وللبائع ان رد المبيع معيباً
ومالم يين من دون كسر عيوبه
كجوز وبطيخ وبيض ونحوه
وعن أحمد تعيينُ أرش وعنه لا
إذا هو لم يشرط سلامته وإن
كبيض دجاج لا كبيض نعامة
وفي ربوي بيعَ بالجنس إن يين
وواحد مبتاعين شيئاً بخيره له
كوارث عيب في معيب وعنه لا
وإن بان عيب في مبيعين صفقةً
وعنه له ردُّ الغرار بقسطه
فان يثو فرد رد باق بقسطه
ومن مشتر لا البائع اقبل مقاله
وما نقص التفريق بينهما ومن
وقيل ارددن والكل أرش فناقص
وإن بان عيب ليس يعلم حاله
ليقبل في الأولى مشتمع يمينه
ويقبل فيما ردُّ أقوال بائع

وإلا كجوز الهند إن يكسر اعدد
من القيمة الطاري بنقص مجدد
فمع كسر مايدري به عيبه قد
لك الأرش أو ردُّ بغرم التشرد
أرتداداً ولا أرش له في المعدد
خلا بانكسار من تمؤل قُصد
وجوزة هند بالثمن كله عد
معيباً فلا أرش بل ان شئت فاردد
الردُّ في الأولى كذا الجزء من ردي
كترك خيار وارث منهم قد
لشخص أبي أرشاً فكلاً ليردُّ
وعنه له رد لكل ومفرد
في الأولى وعنه لا وفصل كما ابتيدي
بالاية في قدر لتاو بأوطد
يحرّم حر أخذ أرش أو اردد
بتفريق حل مثل مامع مفرد
قُبيل شراها^(١) أم حديث التجدد
ودون يمين مع تعين قلد
بأن الذي قد بعت غير المردد

(١) الأصح : شرائها.

وإن عاب بعد البيع من قبل قبضه وليس على فور خيارك هاهنا وإفلاس مبتاع إذا لم يبن رضى ويملك رد العين من غير حاكم ولا شيء للمبتاع شيئاً بعيه ويأخذ أرشاً أو يرد لجهله وإن زال هذا أو عفا عنه قبل أن وإن يجن ما يستلزم المال قدّمن وللمشترى فسخٌ وما ابتاعه به إذا كان قدر العبد أو دون قدره وإن هو لم يفده فالأدنى لخصمه وإن كان مولى العبد بالأرش موسراً وحملُ الإما لا العجم عيبٌ به ارددُنْ وشرط الخِصا أو فحلٍ اردد بقصده

فما نقل مرديه يضمنه اردد وفي الخلف في وصف المبيع بأوكد بشيء كسوم أو كوطء الإما اشهد ومع كره خصم في مغيب ومشهد عليها كعبد قاتل أو مفسد ومن بائع بالأرش حسب ان قتل فدي يردّ فلا ردّ ولا أرش فاشهد حقوقَ خصوم العبد مع فقر سيّد أو الأرض مع ماله به العبد يفتدي ولا تُلزمه في القويّ بأزيد من الأرش أو من قيمة المعتدي قد قفي ماله والبيع ألزم وأكد ووجهان في عيب بهال المعبّد وفي مطلق من لم تحض والخصا اردد

فصل في البيع بتخيير الثمن

ويشمل المراجعة والمواضعة والتولية والشركة

فتوليةٌ ولّيت أو بعته بما وشركته بيعٌ لبعض بقسطه وإن في مبيع يُشركُ اثنان ثالثاً اشترت ومعناه كرقم محدد كنصف وثلث المشترى لمعدّد معاً فله ثلث ونصف بمبعد

وبيع برقم واكتساب مقدر
ويشترط في هذي العقود جميعها
وبيع بما هو ظاهر بحسابه
وما زاد فالزمه مع قسطه أخى
وإن زاد في الأخبار حتى بعمدٍ أو
وإن يمض يلزمه وإلا مؤجلاً
وبالعكس من هذا مواضعة ومدعي
وعنه اقبلن مع شاهديه وعنه لا
وألزم قبولاً من يصدّق باطنا
ولا أجر حمّال وخزّن ونحوه
وإن ضم فوق المال أجرة صنعة
عليّ بهذا قد تحصل مجملاً
ومن كتم التأجيل أو مشتراه من
وفي بيع جزء الصفقة افهم بقسطه
وأخذك أرش العيب أو لجناية
وما بعته بالربح ثم اشترته
أو الربح من ثانيهما حطّ واخبرن
وبعد اشترك واقتسام متى يبع
ومن كان في الثوبين أسلف إن يشا
بقيمة ثوب منها أو بربحه

مراوحةً واعكس مواضعة اليد
تعين رأس المال وقت التعقد
من الربح شرعاً طد بكره بأوطد
من الربح في نسيانه والتعمد
بين نساء ان شا يردّ بأوكد
وعنه أن يشر الامساك حالاً ليرفد
غلطاً أحلفه واقبل أو اردد
وعنه اقبلن من صادق في التفرد
ولا تحسبن منه نما صنعة اليد
وللمشترى صفّ ماجرى لاتزيد
سوى عمل منه وقال بمشهد
فوجهين في التحليل والحظر أورد
مُحَابٍ كإبن واحتيال اكرهن دد
وليس بموزون ولا كيل باليد
لمبتاعه الإمضا ورد المعدد
فالحال أخبر في الصحيح المسدد
يباق وللحال ان فقد كله عد
مراوحةً إن بين اعقد بأوكد
إذا استويا في الوصف يخبر ويرشد
ويحرم إن يفقد تساويهما اشهد

وإن يشترى مبتاع درى كتم بائع وليس برقم الثوب بأس لمخبر وأحمد مختار مساومة على ومشتريا ثوب بعشرين فاشترى فان زاد مثقالين يخبر بواحد بعشرين ثم ابتاع آخر نصفه مساومة فالربح نصفان فيهما وعنه إذا باعا مرابحةً يكن بحال بها قلنا يخبر يردد إذا علّمها عند عقد مشيد مرابحة تقوى إمام مسدد فتى منها حظّ الشريك بأزيد وعشرين والمبتاع نصف معبّد بخمسين إن باعا معاً بيع مفرد وبالربح إن باعا كذلك وطد على قدر المالين قسم المزيد

فصل

في الزيادة في مدة الخيار

وما يزيد في وقت التخايير ملحق ولا شيء من بعد الزوم بملحق وينقص من أثمانه أرش عيبه وما نلت من صوف ودر مباشر ولا تنقصن الكسب منه ولا النما وإن باع إنسان مواضعاً فكالمرابحة وبالمائة ان يبتع وعشر فوضعه وقل مائة من غير نقص كقوله وما حطّ منقوص من المتعدد ولا مابه الجاني البيع قد افتدي كذا أرش مايجني عليه بأوكد بعقد وذكر الحال أولى فقيّد وماذكر سعر لازم في المؤطد التفصيل مع عكس معهد من العشر فلساً زن أيا خير مفرد لكل عشر وضع فرد مزهد

فصل في الخيار عند اختلاف المتابعين

وإن يختلف في سلعة مع بقائها
ليحلف كلُّ إنما عقدا كذا
وكل له فسخ إذا لم يكن رضى
ومحتمل في ذلكم فسخ حاكم
ومن مات قام الوارثون مقامه
وقيل بأن الفسخ ينفذ باطناً
وإن فسخ المظلوم يفسخ مطلقاً
وللمشتري إعطاءً من باع ما ادعى
وإن تخفَّ يقبل قوله مع يمينه
كذا كل ذي غرم وخذ قول من نفا
وعن أحمد قول الذي باع وحده
وعنه أقبَلَن من مشتر بعد قبضه
وعن أحمد من بائع مع يمينه
وفي صفة الأثمان ان يتحالفوا
فإن كثرت فيه النقود بأوسط
وأفت بتحليف الذي القول قوله

فمن ناقص أثمانها ومزيد
ولكن من قد باع بالحلف يبتدي
بما قيل وليقضي على ناكل هدي
لقطع خصومات الورى والتنكُد
وينفُذ فسخ المعتدي ظاهراً قد
وقيل من المبتاع حسب فقيد
كذا ان تلف المبتاع في الحكم أسند
أو القيمة أن تعرف صفات المفقد
بقيمته مع وصفه المتعدد
إذا ظاهراً كالخرق في المتوطد
وحلفته اقبل مع توى المشتري قد
ومن قبله حكم التحالف أكد
ليقبل فردا في البقا والتفسد
إلى الثمن المعروف في البلد اردد
النقود ألا فاحكم ولا تتلدد
وقد أحلف القاضي الغريمين فاقتد

ضمنين وفي شرط ورهن مرصد
وعنه ليحلف منكر بتفرد
على قول من ينفيه والعقد أطلد
أو ابتعت كرها للمصحح قلد
صغيراً فقول المشتري اقبل وأكد
وإن قال عبد بعت سلعة سيّد
وإن أنكر المولى إلى قوله عد
وفي القدر في الشئيين من باع قلد
وأوهى عقود الفرقتين وأفسد
وفسخ العقود القول من باع طد

وإن يختلف خصمان في أجل وفي
وعن أحمد يروى التحالف منهما
وإن يختلف في مفسد العقد فاعتمد
كدعوى افتراق قبل قبض تصارّف
فإن قال شخص كنت بعتك سلعتي
ومحتمل نصر لذي الصغر ادعى
بلا إذنه فالقول قول من اشترى
وإن يك في عين المبيع اختلافهم
وقيل بلا احكم بالتحالف منهما
وفي قدر الأثمان من بعد قبضها

فصل

في جعل العدل يقبض ويقبض

متى شح كل منهما افهم بمبتدي
وذا العدل في ظني وكيل لعقد
ومن بعده الأثمان للبائع ازبد
وقيل المبيع احبس لقبض المعدد
كذا المشتري بالمال في المجلس اطهد

ويجعل عدل قابض ومقبض
إذا كانت الأثمان عيناً بمجلس
ويبدأ بتسليم المبيع لمشتري
ومع قدرة من يأب يضمن كغاصب
وإن بعت بالدين الحليل فسلمن

للبائعين الفسخُ من عسرٍ مشتركٍ وغيبة مال مدة المتباعد
ومادون هذا في احتمال وقيل عن مبيع وباقي ماله امنعه واصدد
إلى حين تسليم كحكم مغيب يبلدته مال الوفاء مبعّد

فصل في حكم قبض المبيع

وتلفه قبله والتصرف فيه

وسبعةُ أشياء القبضُ شرطٌ لزومها
ورهن وأثمان الذي فيه سلموا
وللمشتري بعد انقضاءٍ لمدةٍ
وذلك في العين المميز مطلقاً
وقبض الذي بالكيل بعت بكيله
ومذروعه ذرعاً وكل تصرف
ولو كان ماقد بعتة من معين
وما علماً مقدارَه جاز قبضُه
وما شرطه التقيض إن يتوقل بالسماوي
وإن بعضُه يتوى وهي فيه قدره
وإن يختلط من غير مميّزٍ بغيره
وإن بائع أرادَه أو غيره فللذي
وإن يشأ الإمضا وقيمةٌ مُتلفٍ

هبأت وقرض ثم مال الربا اعدد
ولا ملك قبل القبض في ذي لقصد
التخير بلا فسخ تصرف مقصد
في الأولى وبعد القبض في غيره قد
وموزونه وزنا ومعدوده اعدد
بذا قبل تسليم بما قيل فاردد
كمد كذا من صبرة عينت طد
جزافاً وفي المكيال قولين أسند
فممن باع والببيع فسد
وللمشتري التخير في سالم قد
وهي العقد في الوجه الصحيح الموجد
ابتاع فسخ وارتجاع المنقد
أو المثل في المثلي في مال مفسد

فمثل مكيل والموزن فاعدد
سوى قدره فالسالم المشتري قد
وكالقبض أتوى المشتري مشرى طد
فمن قبل قبض لا يبيعه^(٣) بأوكد
تبدى فبعها ان تشا من قبل قطع بأوطد
فمن بائع والغير من مشرطد
التصرف فيه جائز في المؤكد
ملك بنكاح أو عتاقة أعبد
كبيعك فيما قد مضى في التقيد
سواه وما عقداً^(٤) لهذا بمفسد
إذا شئت قبل القبض بع لم تصدد
ومالم يثمن أو يسام بأبعد
كصرف فلا تصرفن قبل يفسد
تصرفه فيه حلال لمهتدي
ونقص وما يُنمى بوجهين أسند
بوطء الإما والولد حرُّ لمولد
ليلغ وإن يهلك بضربة معتدي
كقيمته منها وتوريث أزيد

وما ابتعته بالوصف أو ماض^(١) رؤية
وإن يتوماقد بعث منه مقدرأ
ككر وعنه كالإما عين صبرة
فمن يشتري^(٢) المطعوم ياصح صبرة
وإن تشر أثارأ صلاحها مبتدي
وقيل أن توى من قبل قبض مقدر
وغير الذي سقناه من قبل قبضه
وإتلافه من مال مبتاعه وما
خلع وصلح عن دم العمده حكمه
وخذ مثل مثلي وقيمة مُتلف
وما حزته بالإرث أو بوصية
وتضمن مقبوضاً لعرض مثنأ
وما قبضه شرطاً لصحة عقده
ولا يملك المقبوض في فاسد ولا
ومع أجر نفع أد قيمة تالف
ولا حد بل مهر وأرش بكارة
بقيمته إن يبدُ حيا وميتا
فغرة الزمه كمالك أمه

(١) الأصح: ماضي.

(٢) الأصح: يشتري.

(٣) الأصح: يبيعه.

(٤) الأصح: عقداً.

وقبضك في المنقول بالنقل والذي
فتمنع قبل النقل من بيع صبرةً
وفي حيوان مشيه من مكانه
وكل مبيع قبضه في رواية
وفي مال كل غرم إيفاء واجب
وما ابتعته بالكر من صبرة متى
فأول عقديك افسخن حسب واضمنن
وفسخ على المنصور رد إقالة
ولا تتزيد فوق ما ابتعته به

يناول بالأيدي التناول باليد
شريت وعنه بل يجوز فبعد
وفي الأرض تمكين بغير مصدد
بتمكينه منه وتميزه قد
لصاحبه تقيضه منه فاشهد
تبعه فتلف صبرة قبل مورد
من ابتعته بالكر قيمته قد
أقل قبل قبض والشفيع ليترد
وعنه شري فاعكس وفي وجه ازد

باب

الربا والصرف

فإياك إياك الربا فلدرهم
وتمحق أموال الرباء وإن نمت
وفي بلد الإسلام يحرم مطلقا
ومن ذوي حرب ولا أمن بينهم
ويختص موزون وما كيل إن يبع
وعنه بجنس الطعم أو ثمنية
فمطعوم وزن أو مكيل بجنسه

أشد عقاباً من زناك بنهد
ويربو قليل المال في صدق موعد
وفي دار حرب ما خلا بين مهتد
كخدعة حرب حصلت نيل مقصد
بجنس ولو نزرأ رباء التزید
وعنه ان يكل مطعومك اويوزنن قد
ربا ومنافيه أبح لا تردد

وما هجر المعيار فيه لصنعة
وسِيَّانٍ في الحكم الصحيح وِضْدُهُ
ويبيعك أموال الربا بعصيرها
وما لم يجز فيه التفاضل فاحظر
وما أصله كيلٌ أو الوزنُ لم يُبْعَ
وعند اختلاف الجنس بع كيف شئته
وشرط شراكيل ووزن بمثله
سوى عرض وزن بالنقود ووصاف
وما كيل فاقسمه بوزن وعكسه
وليس بشرط قبض غير مكيلهم
وما جاز فيه الفضل جاز النساء في
وعنه إذا ما بعته متفاضلاً

فما من ربا فيه على المتأكد
وتبر ومضروب وما جاد والردي
كزيت بزيتون حرام فأبعد
النساء فيه حتما دون خلف تسدد
بأجناسه إلا بعرف مقيد
جُزافاً وكيلاً أو بوزن محدد
حلول وتقبيض بمجلس معقد
فلوساً بها الشرطين ألزم بأوطد
وبالحرص أثماراً لميز بأوطد
وموزونهم أودا بذا حال معقد
الأصح وعنه احظر بجنس موحد
وعنه على الإطلاق دون تقيد

فصل

في معاني الجنس

وشامل أصناف تشارك في اسمه
كتمر وئر والشعير ونحوه
كأدهانها خذ مع خلول أدقّة
وعنه هما جنسان قط في رواية

بقيد هو الجنس المراد لقصد
كذلك أجناس فروع المعداد
كذلك ألباناً ولحمانها اعداد
ورابعة لحم بأخرى فعدد

كلحمان أنعام ووحش وطيرهم
وعنه بأن الخل من عنب ومن
وفي الشاة أجناس يفاضل بينها
وكبد وقلب والرئات وكلية
ومن سادة الأصحاب من قال ألية
ولا تشر باللحمان أحياء جنسها
وما بيع حب جائز بدقيقه
إذا استويا وزنا وليس بجائز
وبيعك ألبان الحليب بخائر
وما بيع سمن بالمخيض ممنع
وبع رطبا والخبز والعنب ان تشا
بمثل كما بعد الجفاف وقيل في
وباللبن احظر مطلقا بيع سمنه
وعن أحمد إن زاد زُبد مفرد
ومن قبل طبخ باللُّب اللبن اشتر
وحرم شرا مطبوخ نوع بنيّه
سوا في العرايا بيع أرطاب نخله
وعنه بتمر رطبا مثلها له
لدى حاجة للتمر يشرى برطبه
وذلك فيما دون خمسة أوسق

ولحم زبيّ الماء رابعها طد
تمور غدا جنساً بغير تعدد
إذا بعث من لحم وشحم سرهد
وأطحلة والكرش فاحفظ معدد
وشحم هما جنسان للمتفقد
وفيها بغير الجنس وجهين أورد
وتجويزه يروى بشرط مقيّد
عصير بأصل والمشوب بجيّد
يجوز وحرم بيعه بالمجمد
وبالمثل بع سمناً يزبد بأجود
ولحما وقيل ان عن عظام مجرد
طري اللحم ذا احظره وذا الوجه بعد
وزبد ومخوض بغير تردد
على الزبد في الألبان جاز فبعد
وعن كامخ بالمثل والكشك فاصدد
كذا رطبه باليابس المتجمد
بتمر كتمر الرطب بعد التجمد
وقبل الفراق القبض شرط المعدد
وبالعكس مع إعساره من منقّد
فحسب ولو من واحد أو معدد

وفي غير ثمر النخل حرم بأجود
 كذلك بغير الجنس في متبعد
 بغير من القطرين أو من مفرد
 وصاعين أو فلسين في المتأكد
 أو انقص منه قدرَ ذا المتفرد
 بالتسلم وضد لم يزد بع بأجود
 هليك بجنس الخلط بع لا تفند
 لإصلاحه أولى بغير تقيّد
 ولو باشرط إن يكن غير مقصد
 يداً بيدٍ جوز ولو بتزيد
 يجوز على قولين في نص أحمد
 وبالتمر جوز بيعه مع تردد
 بمثلٍ أو الألبان والصوف ردد
 والتفاضل في مردول جنس بجيد
 ومكة في وزن يعرف لمرشد
 بموضعه بل قيل بالشبه أعدد
 وجا سلم بالوزن من قول أحمد
 وما عد غير الحي زنه أو اعدد
 مع النصف منه جائز لم يُفسد

وأبطل بثاني الصورتين ان اثمرت
 وفي السنبل احظر بيع حب بجنسه
 وبالرَبوي لا تشر بالجنس مردفاً
 كصاع دقيق معه فلس بمثله
 وعنه أجز ما لم يكن كمصاحب
 وبالنوع نوعي جنس أو سالمين
 ومالا ربا فيه وفيه مخالط
 كذا رَبوي فيه مستهلك به
 كذا مال عبد تشتريه بجنسه
 وبيع النوى بالتمر متزغ النوى
 وبيع النوى في التمر فيه نواه هل
 وإن باع نخلاً فيه تمر بمثله
 كذا بيع شاة ذات صوف ودرها
 ويحرم بيع الدين بالدين
 ومرجع عرف الكيل مكيال يشرب
 وماليس معروفها هناك فعرفه
 وكالماء كل المائعات مكلية
 وفاكهة بالوزن كالحضر قدرن
 وأخذ فلوس أو عروض بدرهم

فصل في الصرف

ويبطل عقد الصرف إن يتفرقا ومهما تعين من دارهم عينت وردك بعضاً مثل تركك قبضه فإن بان عيب بعد عقد وفرقة بناءً على التعيين إن عيناهما وعنه له الإبدال حالة رده ومن جنسه إن كان إن شئت رده إذا قيل لا تعين أو لم يعينا ومن عيب بعض إن تشا اردد جميعه وإن تشا في الجنس لا الجنس الارش خذ كذا الحكم والتفصيل في كل ما اشترى وإن بعد عيب أتوى تدر عيبه وفي ذمة التاوي إليه ضمانها وتركها وزناً لعلم بقدره وإن يُدر نقص بعد قبض وفرقة ويشترط علم للنقود لصرفهم وحظر شرا دين بدين وعينه

ولا قبض من كل كذا السلم اعدد ومن ذهب في العقد في المتأكد بوجه فأبطل في الجميع بأوكد تغاير في جنس فأبطل بأوطد وإلا له الإبدال أو رده قد وعنه ليلزم بالمبيع فبعد وخذ بدلا في مجلس الرد فاعضد وإلا فأمسك أو بلا البديل اردد وقولين في رد المعيب فقد طد بمجلسكم أو غير جنس الثمن عد من الربوي المعلوم بالربوي اعدد في الأقوى بلا أرش ليق أو اردد بمثل لمثلي أو القيمة اعهد أو اخبار بعض العاقدین فوجود وهي العقد قليل ان عيناه في المزيد بوصف بذكر أو بعرف معود بدين أجز بل في المؤجل بأجود

ومع علم عيب منه يلزم مطلقاً وإن يتساوى^(١) الغش جاز بأجود وإن بعت شيئاً بالفلوس فُعطلت إذا كنت لم تقبض إلى أن تكسدت ومحرم تنقيصُ لدينٍ مؤجل وكل احتيال لاستباحة ما نهى وبالنقد بع أردى وخذ جيداً به وإن تشر عيناً بالمكسر لم يجوز وصرفاً بمظنون البقا مودعاً أجز

ومن غيره في الجنس بالجنس أفسد كأنفاق مغشوش على المتأطد فخذ وقتَ عقدِ قيمة المتكسد كذا الحلم في الأثمان إذا التأييد ليقضيه قبل المَحَل بأوطد المشرع عنه احظره دون تقيُّد من المشتري لا حيلة في المَجود وفاه صحيحاً دون أو عكس أجود وإن ظن هلك لا وإن شك ردد

باب

بيع الأصول والثمار

وفي بيع دار يدخل الأرض والبنا كسَلَمِها المنصوب والرَّفِ موثقاً وخابيةً منصوبةً أو رحيً وفي كذا حكم مصراع أخوه مركب وكنز وفرش ثم قُفل وبكرة ومدفون أحجار كذا كلُّ مودع

ومتصلٌ فيها لإصلاحها اعدد وأبوابها منصوبةً خوفَ معتدي العِلِّيَّةِ والمفتاح وجهين أسند كذاك أرى في الباب ملقى بمرصد وحبل ودلو للذي باع في الغد بها غيرَ ما استثنيته فله زد

(١) الأصح: يتساو.

وللمشتري الارضين جامد معدن
وإن باع شخص أرضه بحقوقها
وهل يدخلان ان لم يقل بحقوقها
وإن باع شخص قريةً بقريةً
وإن قرية بيعت ولم تشترط لها
وإلا فما الصحرا له بل بناؤها
وإن بعث أرضاً ذات زرع كحنطة
لك الزرع مالم يشترط لست مكرهاً
ويلزمك التنظيف للأرض من أذى
وإن تقتلعه قبل حين اقتلاعه
وإن كان ممن جزه متكرراً^(١)
كقثاً وباذنجانهم وبنفسج
كذا فارسي الأقسام والأصل للذي
ويلزم من قد باع في الحال لقطه
وبذر الذي يختص كل به له
فإن وهب البياع ذاك له فلا

كمثل حديد واللجين وعسجد
فبالغرس والبنيان للمشتري أشهد
هنا وكذا في الرهن وجهين أسند
تدل على الصحرا وبنيانها طد
مزارعها للدار بالبيع أفرد
وما حاز من أشجارها في المجود
وفجل وما محصوده لم يرد
على قلعه لكن إذا اشتد فاحصد
العروق وما حفرت منها فمهد
فليس له بالأرض نفع مجدد
وذا^(٢) ثمن من بعد أخذ مردد
فظاهر هذا حسب للبائع ارفد
اشترى وأبا الجلاب كالزرع فاعدد
وجز بقول خشية من تزيد
وللمشتري التخيير مع جهل مقصد
خيار كذا تفريغها غير مبعده

(١) الأصح : متكرراً.

(٢) الأصح : وذو.

فصل في بيع الأشجار بعد ظهور حملها والنخل مؤبراً

ومن باع أشجاراً تبين حملها له الحمل بل إن يشترط مشتريه يجز وذاك بأن يبدو بصورة كامل وقد قيل من فجل لمن باع مطلقاً وقيل وبإيدي النور قبل انفتاحه وما قبل والأوراق للمشتري فقط وكل له إن يشترط ما لخصمه وقول الذي قد باع يُقبل أنه وكالنخل قطنٌ ياسمين بنفسج وما بان في البستان من نوعه له وما نوع جنس موجباً لظهوره وللبائع السقيا وإن ضر أصله وإن خيف بالبقيا على أصله التوى

أو النخل مأبوراً بطلع منضد مبقى إلى وقت الجذاذ المعود وفي الطلع بالتشقيق غير مقيّد وإن لم يؤبر طلع أكل معود ومشقوق أعلى القشر قط في التعدد سوى ورق التوت المفتوح بأبعد وفي الفسخ أتبع أصله لا تقيد بدا قبل بيع الأصل بالأصل فاعضد ورجسهم ورد من الكم يتدي ومالم بين للمشتري في المؤطد بدو لنوعي جنسه في الموجود كحاج كذاك العكس للمشتري امهد فوجهين في إلزامه القطع أسند

فصل في بيع الثمار قبل بدو صلاحها

وبيع ثمار قبل يبدو صلاحها
كذا الزرع من قبل اشتداد حبوبه
كذا بيع باذنجانِه وخياره
فلا تشر إلا لقطه بعد لقطه
وبيعه مع أصله جائز كذا
كذلك في بيع القصيل وأرضه
ومحتمل وجهين قبل حصادها
وإن حدثت فوق الثمار لمشتر
فان ميزا قدر النصيين شوركا
فان كان يدري بائع بحدوثها
وإن تشتريها قبل بدء صلاحها
إلى أن بدا فالبيع أبطل بأوكد
وذا قدرها مابين بيع وأخذها
وإن تمض بيعا فهي بينهما معاً
وبذلها ندب فان أبيعاً يكن
كذا الحكم في الرطب العرايا حبسته

بلا شرط قطع الغ لکن به طد
إذا كان في المقطوع نفع لقصد
وشبههما من مثمر متجدد
وفي رطبة في كل جزء ابتد
شرا مالك الأصل الثمار بمبعد
من الحكم والتفصيل ماقد مضى امهد
على بائع بل من شراها ليحصد
ثمارة فتصحیح المبيع ليشهد
وإلا إلى الصلح انفصالهما عد
فباع فعقد البيع ياصح أفسد
لقطع فتركها ولو لم تعد
وللبائع احكم واقض بالمتزید
وقد قيل مابين الشرا والتنضد
وقيل لمبتاع وعنه بها جد
مشاركة حتى تراضيهما ارضد
إلى حين أثمار فقيد وقلد

وما تشتري من بعد بدو صلاحه ويلزم من قد باعه سقيهُ وإن وإن نبت المقصول أوجب حاصل وبالصفرة النخل اعتبر أو بحمرة وفي غير هذين اعتبره بنضجه وللمشتري بعد الصلاح وقيل إن وبدو صلاح الجنس من نوع حائط وليس صلاح الجنس شرط^(١) لغيره وفي بصل فامنع وفي جزر وما ومن يشر أثماراً فتمحق بأفة فللمشتري الرجعى على من يبيعها وفي شرط أردى النوع وجهان جاءنا ومادون موصوف ونوع لجنسه وتعويضه عن جودة غير جائز وجنس سواه أخذه غير جائز

يَجْزُ تَرْكُهُ حَتَّى الْجِذَاذِ وَيْمَهْدُ تَضُرُّرُ أَصْلٍ عِنْدَ حَاجَتِهِ قَدْ فَذَاكَ لِرَبِّ الْأَرْضِ فِي نَصِّ أَحْمَدَ وَفِي الْعَنْبِ التَّمْوِيَهُ إِنْ تَرَهُ اعْقَدَ كَتِينَ وَكَمَّثِرَ وَطَيِيَةَ مَزْدَدَ يَحْدُ يَجُوزُ الْبَيْعُ فِي الْمَتَاكِدِ صِلَاحٌ لِكُلِّ النَّوْعِ فِي الْمَتَاظِدِ وَلَا حَائِظُ شَرْطٍ^(٢) لِأَخْرَجِ مَفْرَدَ يَضَاهِيهِمَا فِي الْأَرْضِ بَيْعًا وَصَدَدَ سَمَاوِيَةَ مِنْ قَبْلِ قَطْعِ مَعْوَدَ إِذَا لَمْ تَجَاوِزْ وَقْتِ قَطْعِ مَحْدَدَ وَلَيْسَ صَحِيحًا شَرْطُ أَجْوَدِهِ أَشْهَدَ لِكَ الْأَخْذِ لَا حَتْمًا سِوَى أَخْذِ أَجْوَدَ وَإِنْ كَانَ عَنْ قَدْرِ مَزِيدِ فَجُودَ لِنَهْيِكَ عَنْ صَرْفِ إِلَى غَيْرِ مَقْصَدِ

(١) الأصح: شرطاً.

(٢) الأصح: شرطاً.

فصل في المذروع

ولا يجوز^(١) في المذروع إلا بذرعه وفي عكس عرف الغير جوز بأوكد
وضبط بمعيار يُرى غير شائع لدى العرف لا يكفيك عند التعقد

فصل في اشتراط الوقت ووجود ذلك عند الحلول

ولا بد من وقت به الفرق غالباً
فإن كنت لا تلقاه أو تلق نادراً
ومن قبضك الأثمان قبل تفرق
وإن تقبضن البعض ثم افترقتما
وإن تسلمن في الحال أو لغد فلا
وإن تشترط قبضاً لجزء معين
وتعديد آجال لجنس مجوز
وشرط إلى حين الجذاذ وحصدهم

ومن كون مبتاع متى حل يوجد
إذا حل من يسلم إذا فيه يصدد
فمهما تجده اختل منهن يفسد
فما حزت في الأقوى امض والغير أفسد
يصح وقول الشافعي غير مبعده
بكل نهار منه صحح وجود
كذلك أجناس لوقت موحد
في الا وهي أجز واطلب به حين يتدي

(١) الأصح: يجوز.

وأما إلى شهر ففي الآخر اقصد
وعين لكل منهما في المؤكد
متى كان في التعجيل تفويت مقصد
ونفي حلول مع يمين وأكد
وقريته الصغرى صحيحاً بل افسد
أو افسخ ومالك خذه أو عوض الردي
يصح إذا أم لا إن الفسخ تقصد
تعذر من كل وبعض مفقد
في الأقوى وفي المفقود فافسخ أو ارصد
ورد ردياً فهو عقد تفسد
فان له في مجلس بدل الردي
تقدم في صرف هناك ليقصد
يصح إذا أسلمت في ذمة قد
فوف متى تطلق بموضع معقد
وفي الثاني في أدنى البلاد ليورد
وفي غيره ان شرطه صح بأوكد

كذاك إلى شهري جمادي ونحوه
ولا تك في الجنسين مفرد قيمة
وما قبض دين قبل ما حل لازماً
وقل للمدين اقبله في قدر وقتهم
وما سلم في ثمر نخل معين
وإن يتعذر قبض ما حل فاصبرن
ووجهان إن تحتل به أو عليه هل
وقيل بنفس العقد يُفسخ في الذي
ويختار في باقيه بالقسط وحده
وإن يسلم المغصوب وهو معين
وإن قبضا عما استقر بذمة
وفيه من التفصيل والخلف مثلما
وما سلم في العين حل وإنما
وليس بشرط ذكرهم موضع الوفا
وإن لم يوالي^(١) فاشترطه بأجود
وإن تشرط فيه يكن لتأكد

(١) الأصح: يوالي.

فصل في عدم نقل الملك فيه قبل قبضه

ونقلك فيه الملك من قبل قبضه
ويحرم بيع الدين بالدين مطلقاً
إذا كان ديناً مستقراً بشرط أن
ووجهين في دين الكتابة خذهما
وبيع بممنوع به بيعه نساءً
وليس بشرط قبض غيرهما به

حرام لغامع جهله والتعمد
وبالنقد إلا للغريم بأوكد
يقبضه الأثمان في المجلس احدد
وفي مسلم من بعد فسخ منكذ
وموصوف اقبضه بمجلس معقد
إذا ما به بعث الديون بأجود

فصل

في الاقالة في السلم

وفي سلم إما تقل نادما يُجز
وخذ رأس مال أو مثيلاً له ان توى
وإن قال شخص مالك سلماً لمن
لنفسك لم تملكه في قبضه وهل
وإن قال فاقبضه ثم لك احكمن

وفي بعضه أيضاً على المتأكد
أو القدر عند الفسخ في المتجود
عليه له من جنسه اقبضه وارشد
يكون لأمار بوجهين أسند
بتصحيح قبض للوكيل وأكد

ولا تُجْزِ اقْباضاً بكيِّلةٍ قابضٍ
وتركك إياه بمكيال قبضه
وإن تعطه نقداً وقلت اشترى (١) بها
فإن شراه كالفضولي فإن تقل
وإن قلت لي ابتع ثم لي اقْبضه ثم لك
ومن يدعي (٢) في قبض دين بعُرفه
ومن جنسه من تعطه صبرة لكي
كذا في مكان القبض إن صح شرطه
وجوز به رهناً في الأولى وكافل (٤)
وثابت دين جاز من رهنه القضا

تراه ولو لم تنأ عنه بأوكد
فتقبضه إياه صحح وأكد
لك السلم الباقي عليّ وجود
لي ابتعه واستوفي (٣) يصح الشراقد
فيفعل يصح الكل في نص أحمد
مسوِّغ وهم فاقبلن في المجوِّد
يوثى فتوى باتفاق يقلد
وفي وقته قولَ المدين فقلد
وفك (٥) وإبرار بفسخ المعقد
يجوز به أو آيل للتأطد

باب القرض

وإن تقرضن شيئاً فندب مضاعف
ويكره الاستقراض للسيء الوفا
ومن صح منه بذله صح قرضه
كمثلين إلا خمس بذل التجود
وللسهلة لا بأس بالشارع اقتد
لما صح فيه البيع إذا التنقد

(١) الأصح: اشترى.

(٢) الأصح: استوفى.

(٣) الأصح: يدع.

(٤) الأصح: كافلاً.

(٥) الأصح: فكاً.

سوى أمةٍ قد قيل والعبدِ والذي
وقيل اقترض واردد كقيمة جوهر
ومعرفة المقدار والوصف لازم
فليس عليه رده بل بديله
وما شرط تأجيل الحلول بلازم
متى لم يعب أو يمنع الناس أخذه
على نضه بل قيل يوم كساده
كذا جوهر أو نحوه ان جاز قرضه
وقيمةً مثل يوم إعواز مثله
فوجه له مثل مقارب وصفه
وفي كاسد في العرف لا منع حاكم
وقرض يسير الخبز بالعد جائز
ويحرم إقراض الصغير تقصداً
وشرطك رهنا أو ضمينا به أجز
وما جر نفعاً لا يجوز اشتراطه
وبيع عليه أو شرا الشيء منه أو
ومن زاد من قبل الوفاء ليحتسب
ومن كان قبل القرض يهدي تُقبلت
ومن زاد من غير اشتراط إذا قضى
ولا تکرهنَّ القرض للحسن الوفا

به سلم لم تمضه في المجود
وفي الحيوان المثل مع كرهه اردد
ويملكه بالقبض مستقرض اليد
بذمته حتم الحلول المؤكد
ويلزم منه أخذه إن يردد
فقيمته وقت اقتراضك أورد
وما نقص سعر منع رد بأجود
ومثلاً لموزون وما كيل فاردد
وفيا سوى هذين وجهين أسند
وثانيهما قوم من القرض وانقد
قبولكهُ أو مثله احتتم بمبعد
وعنه اشتراط الوزن زن أو فعدد
لود كبير والخمير كذا اعدد
لتطيب قلب المقرض المتجود
كاهدائه أو رد أوفى وأجود
إجارته أو نفعه احذر وأوعد
بقيمة ما أهدي وإلا ليردد
هدية هذا الصاحب المتودد
ففي أوطد لا بأس بالشارع اقتد
على أوطد الوجهين أسوة أحمد

وقيل ان يزده مرة في القضا متى
 ومن صده الإفلاس عن رد قرضه
 ليوفيه شهراً ثم شهراً فجائز
 كذا قرض بذر دون شرط لزراع
 وشرط وفا سهل بغير مكانه
 وقول إذا مامت تبرا وصية
 وقول اقترض يا الآن الفأ ولك كذا
 ولو أقرض الذمي خمراً لمثله
 وإن طلب المغصوب منه ومقرض
 فإعطاؤه حتم سوى مالحملة
 فقيمته في أرض قرض هناله
 سوى الشيء ما في حمله من مؤونة
 كذا بدل المغصوب إن كان تالفا

باب الرهن

وخذ في بيان الرهن وهو وثيقة
 وفي كل دين واجب صح أخذه
 ووجهان في دين الكتابة وارهنت
 ورهنتك قبل الحول بالعقد باطل
 بحق يقوي نفس كل مشدد
 ولو حضراً من جائز الأمر فارشد
 مع الحق أو بعداً وقيل بمبعد
 ووجهين قبل الفعل في الجعل أسند

ومالم يجب في ذمة لا تجز به
وعقدكهُ في حق ذا الدين جائز
فان كان منقولاً فبالنقل قبضه
وعنه التزم بالعقد رهن معين
ومن شرطاً إن يقبض الرهن لم يجز
وتقبضه تقبض مرتين فان
وللعدل رد الرهن إن شا اليهما
وضمنه إن لم يرتجعه نصيب من
ويلغ^(١) لزوم الرهن بالرد عن رضى
كذا ما تخمر من عصير رهنته
فان يتصرف قبل قبض ورده
فاما يرق خمرًا يهيء الرهن ثم لا
ولم يلفه عاريةً أو إجارة
وجائز بيع جائز الرهن ماعدا المكا
ويملك إن قلنا يجوز تكسباً
ومن عتقه بالشرط إن حل قبله
ومن يحرم التفريق في البيع بينهم
فان خيف من قبل الحلول فسادهُ
وإلا فبيع وارهنه شاء أو اطلقا

رهاناً كما عينت في كل معقد
وملتزم بالقبض من رهن قد
وفي غير منقول بتخلية اليد
ومن منع التسليم فاجبره وامهد
تغيره إلا رضى أو لمفسد
يك اثنتين لم يحفظ على يد مفرد
فان يعط فرد يرتجعه ويردد
تعذر بالتسليم للغير تهتد
وبالعود يلزم دون عقد مجدد
فان عاد خلا عاد لازم معقد
بمانع أخذ الدين منه ليفسد
خيار لرب الدين كالموت في اليد
لمرتين والغير مع إذنه اعضد
تب إن يقبض لشرط التأطد
وما حاز أو أدى فرهناً ليعدد
لرهن وإلا لا وإن يعم ردد
أجز رهن فرد ثم بع للمعدد
يجفف وإن واتى على الرهن اشهد
في الأقوى وإما يمنعا البيع أفسد

(١) الأصح: ويلغى.

ورهن مشاع لو لغير شريكه
وفي يد عدل إجعلنه ان تخالفه
وغير مجاز البيع لا تمض رهنه
على أحد الوجهين في شرطك البقا
وقال أبو الخطاب ذلك جائز
ورهن مبيع عينوا قبل قبضه
وقيل سوى موزونه أو مكيلاه
وإن زاد دين الرهن حال لزومه
ورهن معار والغصيب لقابض
وقيل ان مضى وقت لإمكان قبضها
وإن تستعر عيناً لرهنها يجز
وقيل ان تعين قدر دين ووقته
وإن حل دين بعه وضمن بقيمة
ووجهين في رهن التراث وبيعه

أجز ولدي من عين الحفظ خلد
ولو موجر أو آجر الكل تقصد
سوى ثمر والزرع قبل التشدد
ولا ترهن الكفار مسلم أعبد
بشرطك جعل العبد في يد مهتدي
أجزه ولو للبائعيه تسدد
كذلك على أثمانه امنع بأجود
يكون به رهنا وبالسابق أردد
أجز وانف تضمينا على سابق اليد
وقيل بإذن الراهن القبض قيد
ويلزم فك الرهن عند التقصد
فإن خان أبطله وقيل بما اعتدي
وقيل بما قد بعته إن يزيد
قبيل وفا دين على الميت أسند

فصل في تصرف

الراهن في الرهن

وللراهن احظر دون إذن تصرفاً
وقيل له تزويجها دون بذلها
ونفغاً كتزويج الإماء بأجود
لزوج ومنه المهر في الرهن أورد

فإن أبا نفعاً تعطل نفعه وألغ بلا إذن سوى عتق راهن وقيمته خذ منه رهنا مكانه كذلك إن من متلف رهنه ومن يقبل في استحقاقه قبل رهنه وإن يهب المرهون أو يرهننه أو ويبيعك صحح مع حلول باذنه كذا الحكم مع إطلاق إذن وقيل لا وعند اختلاف في اشتراط الذي مضى وبيعك مع شرط تعجيل أجل ووجهان في استرهان أثمانه إذا ووجهين فيما قد تصرف راهن وكل نهاء الزهن رهن وكسبه وفي الرهن ما في البيع يدخل بيعه وكلفته جمعاً فمن راهن فخذ وإن حل دين والثمار رهينة وإطراق فحل والدوا ليس لازماً ومترهن الأموال مؤتمن بها

إلى فكه إلا ان يشاء بأوطد وقيل بل استغني^(١) ورقق بمبعد كذا مع تكذيب المقر به امهد مولد أنشاه بلا إذن ذي اليد على نفسه إقراره حسب أفرد يقفه بإذن المستحق فأطد ليوفيه أو يرهن الثمن انقد يصير الثمن^(٢) رهنا بل الرهن أفسد من الراهن اقبل لا الغريم بأجود لغاً مع بقاء الرهن بل شرطه قد وجوز رجوع الإذن قبل التوكد مع الجهل منه بالرجوع فأسند وأرش الذي يجني عليه لينقد الأراضي ودور والغراس بأوطد وأجرة مخزون وتكفين ملحد أجب مبتغي قطع وإن تفسد اردد وليس عليه فعل شيء مزيد فلا يضمن من غير تفریط معتد

(١) الأصح: استغن.

(٢) الأصح: الثمن.

ويقضيه كل الحق إذ حل فاعهد
 على أيسر الباقي وثيق التأكيد
 فحصته انفكت كعكس بأوطد
 لجاريهما فالريع بالريع قيد
 رضى به طوعاً وإلا ليطهد
 فبعه ووف الدين لا تتزيد
 فيختار رب الدين في فسخ معقد
 وإلا بجنس الدين إن كثرت قد
 لدى العدل من مال الذي رهن اعدد
 ويضمن كأحكام الموكل يعتد
 على رهن في الرهن خصم ويقصد
 فممنه ليقبل في الأصح المجود
 به جاهلاً فالخصم من باعه اشهد
 يفيد مع الإنكار من غير شُهد
 إذا أنكر الخصم القضاء فقيد
 ذوي الرهن ثم العدل بالعزم أفرد
 وقيل على ذي الرهن إن لم يقيد
 وإلا يباع اردد كعقد بأبعد
 ورد خذ الأيمان مع فقد شهد
 فقال عصير رهنى احفظه واشهد

فان لم يفرط فهو من مال رهن
 وإن يتو بعض الرهن فالدين ثابت
 ورهنك عند اثنين إن توف واحداً
 وإن رهن الشخصان عندهما إذا
 وإن حل دين لم يوف ببعه من
 على بيعه إن لم يوف فان أبى
 ويملك قبل البيع عزلاً بأجود
 وبعه بنقد العرف إن كان واحداً
 فان لم يكن بع بالأحظ فان توى
 فان خالف المشروع فالبيع باطل
 وإن أنكره قبضه ممن اشترى
 وإن بان مغصوباً ليرجع من اشترى
 إذا علم التوكيل لكن متى يكن
 ودعوى قضاء الدين من ثمن فلا
 وكل وكيل في قضا الدين هكذا
 ويرجع بالإيلاء مرتين على
 وقيل على ذي الدين يقبل قوله
 وشرطك أخذ الرهن عند حلوله
 ومن رهن في قدر دين ورهنه
 كذلك دعوى رد خمر ونحوه

من المرتهن مع رده في مبعده
وموصى بجعل والوكيل به اعدد
هلاكا ورداً فاقبلن لا تردد
بلا شهّد بالحادث امنعه واردد

وفي قيمة المرهون والتلف اقبلن
كذا حكم الاستتجار أو مع مضارب
ودعوى أمين المال من غير أجره
ومن يدعي^(١) هلكا بظاهر حادث

فصل في رهن المركوب والمحلوب

وحلب في الأولى قدر الانفاق فاجهد
حلالا ييح لا الرهن عن فرضه قد
عليه مع الإمكان في الإذن فاشهد
رجوعاً بلا استئذان ذا الحكم فاشهد
وكلفته كالرهن في العرف قيد
ومستأجر من عاجز أو معرّد
بلا إذن ذي رهن سوى ملكه قد
ويختار رب الدين في فسخ معقد

ولا ينتفع بالرهن إلا بمركب
وبالعكس في استخدام قن وإن ييح
ولا شيء للمنفق بلا إذن ربه
وقولين في حال التعذر إن نوى
ويعطى أقل المال من قدر ماله
كذا الحكم في إنفاقه في وديعة
ولا شيء للباي دياراً تهدمت
ولم يفسخ في هدمها الرهن مطلقاً

(١) الأصح: يدع.

فصل في جناية الرهن

وإن يجن رهن موجب المال فالذي فداءً بأرش أو بقيمة ناقصٍ وعنه عليه الأرش أجمع إن فدا وما زاد عن أرش رهين بدينه ويرجع ذو دين بإذن فداً فإن إذا قيل قاضي الدين يرجع إن نوى وإن كان مجنياً عليه فصاحب وخذ منه أدنى القيمتين رهينةً كذا الحكم إن يقتصر هو أو وليه ولا شيء في وجه مقوى على امريء أو اقتصر إن يجني عليه وإن جنى وما خير من مال بعفو عليه أو وفي حق مولاه يصح إذا عفا فرد إلى الجاني إذا فك رهنه ويختار مثل الشافعي لغو عفوهِ وقيل يصح العفو يا صاحٍ مطلقاً

عليه جنى أولى به ولسيّد أو البيع أو تملكهم رقّ معتدي ويطل بالتسليم رهن الفتى قد وبع منه قدر الأرش حسب بأوطد فداه بلا إذن فلا في المؤكد وإن زاد عن قدر الفدا لم يردد الخصومة مولاه وفي الرهن ماودي إذا اقتصر من جان بلا إذن ذي اليد من الرهن إن يجني عليه لينقد اذا اقتصر من جان على رهنه طد اقتضاء لمال فاهدرنهُ ترشد أصالةً ارهنهُ مكان المفقد عن المال لا في حق مرتهن صد وقد كنت حزت المال ياذا التأييد موفق دين الله غير مقيد وقيمته ممن عفا خذ وقيد

ومن يرتهن أنثى فيولج فحدُّه
وإن يدعي جهلاً يسوغ فأعفيه
ووجهان فيما مر مع إذن راهن
وإن كنت ذا دين عليك ببعضه
ويقبل منك القول فيما نويته
ورهنك أنثى دون أولادها أجز
ويشترط في رهن النساء انضمامهما
وإلا إلى ذي زوجة أو عدليها
كذا رهن أنثى العبد خشية خلوة
وإن تشازد في الرهن لا دينه ولا
ويختص ذو رهن بأثمان رهنه
إلى أن يوفى حقه ثم مابقي
وإن تياسن من صاحب الرهن بعه
والأولى له استئذانه حاكماً وإن

باب

الضمان والكفالة

وملتزم حقاً وما سيؤول عن
سوى مفلس ميت ضمننت بأبعد
وذو الدين يستوفيه ممن يشاؤه
فتى ضامن لم يبر قبل التنقذ
فتبراً منه ذمة بالمجرّد
ومن إرثه إن مات غير مبعّد

(١) الأصح: يدع.

وذو حجر إفلاس وفي غير أرشد
 به بعد فك الحجر عنه ليقصد
 وعن أحمد قولُ بذمة سيّد
 ومن أحرص صححه مع فهم مقصد
 زعيم كفيل أو قبيل ليعقد
 الزعيم بلا عكس بغير تردّد
 فقد برآ منه لفقّد التّعدد
 فينقطع التّطالب لا بنقيّد
 ولا يشترطُ علم الخصوم بأوطد
 وليس مضرّاً جهلُ دين مؤكّد
 ويرجع قبل الدين إن شا بأوكّد
 لما آل في الأقوى أو أنّ التجردُ
 بإذن ومن ثلث ضمان المجهود
 سوى سلّمٍ أو دين من كوتب اعضد
 كعارية والغصب والسوم في اليد
 في الأقوى أجز لا مبهم في معدد
 فيتاعه من عهدة مطلقا طد
 سوى ضامنٍ فيها تعدي مفسد
 كعكس في الأقوى ثم أجل بأجود
 في الأقوى وبعد الدفع من إذن اطهد

وما صح إلا من صحيح تبرع
 وعبد بلا إذن مُقال وكلهم
 وفي نفسِ مآذون الرقيق ضمانهم
 وقولان في تصحيحه من مميز
 ومن ناطق من مفهم أنا ضامن
 وإن يبرأ المضمون عنه فقد بري
 وأيها يقضيه أو إن يُجل به
 وتسقط عن أسلم الخمر أوله
 ولا بد فيه من رضی ضامن فقط
 وقيل بلى بل علم ذي الدين وحده
 إذا آل للايجاب والعلم أمره
 وقولك ما أعطيته أنا ضامن
 ووجهان إن يضمن مكاتبه ولو
 وكل الديون اضمن ولو دين ضامن
 وينفذ في أعيان كل مضمن
 وفي عهدة المبتاع عن كل عاقد
 وليس على حُر يقرُّ برقه
 وليس صحيحاً في الأمانات كلها
 وصحح ضمان الحل صاح مؤجلا
 وما للضمنين الإقتضا قبل يقتضي

يعد مثل قول اضمنه عني أو انقد
 بلا الإذن في فرد كقاص مجود
 بأدناهما في القدر لا بالمزيد
 فلا يرجعن حتى يحل فقيد
 لغا وبتصديق الموقفاً بمبعد
 يطالب فان يقبضه من ضامن صد
 سوى أحد المالين خذ مع تردد
 بمرآه في الأقوى كقاص بشهد
 بتصديقه إن فرطن بأوكد
 خفوا ولمن فيه اختلاف كأعبد
 ولا موت كل منهما في المؤكد
 بموجب تحليل على الآخر اشهد
 كقبض وإن يفقد إليّ تردد
 زم الأب يضمن مهر زوجة فوهد
 سفينتنا أضمن فألقى لينقد
 وإن قال يضمن وحده ألزم بأجود

ومن يقض عنه أو يحل يبغ^(١) عوده
 وعن أحمد لا يرجعن بما قضى
 وإن يقض عن دين عروضاً ليرجعن
 وإن يقض ذا التأجيل قبل حلوله
 وإن أنكر الخصمان إيفاء ضامن
 وإن أنكر استحلّف ومن شاء منهما
 فليس على المضمون عنه لضا من
 وإن صدق المديون وفاه ماقضا
 وليس له شيء بتكذيه ولا
 ووجهان هل يرجع لإشهاد فسق
 وليس يحل الدين مع موت واحد
 وأيهما يحلل عليه فليس ذا
 وقول بري منه إليّ لضا من
 ومالضمين والكفيل الخيار وأل
 وإن قال شخص ألق في اليم مثقلا
 وإن لم يقل أضمن فألقى فمهدر

(١) الأصح: يبغى.

فصل في الكفالة

وإن يلتزم إحضار مضمونٍ أعينٍ وإن صح لم يلزم حضورُ معك بل ومن فيه حد أو قصاص فلا تُجْزُ وإن كان عن مال الديات وأخذ ما وكافل وجه الشخص كافله كذا ومن قال أبريء ذا الكفيل وما به فوجهان في تصحيحه وفساده كذلك تعليق الضمان وقيل لا وأفسده القاضي وصحح مطلقاً ومن قال إني كافل لك خالداً وإني ضمين ما على مخلد إذاً وتبراً ممن قد كفلت به متى وألزمه بالقاضي السليم وإن أبي ولو جاءه من نفسه قبل وقته كذا بتلاف العين من فعل ربنا ولا بد من تعيين وقت حضوره

(١) الأصح: تدع.

وإن عينا عند الكفالة موضعاً
وibrئُهُ التسليم في كل موضع
وإن يتعذر مع بقاء حضوره
المبقي على المكفول أو قيمة الذي
كذا إن مضى وقت يواتيك رده
فان يردُّدِنَّ العين بعد ضمانها
ومن يشترط وقت التكفُّل براءة
ومن يكتفل بالنفس والمال إن يمت
ومن كفل الشخصين أو كفلاه إن
وبعد لزوم الحق إن مات كافل
وليس باقرار بقبض برئت يا كفيل
وإن قلت قد ابرأته من كفالتني
ومن قال عن ذا اضمن أو اقرضه ألفاً أو

تعيّن وإلا موضع العقد أورد
به حاكم مع شاهديه بأجود
أو اجتاز وقتا عيناه لينقد
كفلت من الأعيان لما يُصرد
ولم تشترط منه البراءة فارفد
ليرجع إليه ماله ويردد
من المال يبرا مطلقا لا تردد
غريم بريء منه وللمال فليد
بري من فتى تبقى كفالة مفرد
فدينٌ وقيل ان مات يبراً فقيد
العلي مما كفلت بأجود
بري هو ولم تقرر بغير تردد
تكفل به لا عين الفاعل افرد

باب الحوالة

ومعلوم دين مستقرُّ بأجود
ومن يرتضي لما أحيل بحقه
بأن ذمة المرء المحيل بريئة
بشرط اتفاق الجنس والوصف والنسا

يصح السُّلم فيه على مثله قد
على من عليه مثل دين الفتى اشهد
من الحق في طول الزمان المؤبد
كذاك حلولٌ فيهما اشترط وأكد

متى لم يبن إفلاس من قد شرطته
 ووجهين في راضٍ لجهل بعسرة
 ولا يجبرن إلا على ذي ملاءة
 ويبرا بها من قبل إجبار حاكم
 وليس رضى المرء المحال عليه
 وشرط يقرر ما أحيل عليه لا
 وإن يُجل المبتاع وقت الخيار
 بمهر وأثمان ودين كتابة
 وإن يجل أو يحتل بأثمان مشترى
 وإن تردّدن بالعيب أو بمجوز
 كذا كل دين قد أحلت به ولم
 وأبطلها القاضى به لا عليه بل
 إذا اختار يوماً أن يحيل مُحِيلَه
 وللمشترى حقاً إحالة متبع
 ومن قال قبضي المال قبض حوالة
 وبالعكس فاقبل قول نافي حوالة
 إذا قال شخص قد أريدت وكالة
 وإن قال في ذا قد أحلت بدينه
 وقل بيع او عقد لرق حوالة

ملياً فلا يبرا فان شئت فاردد
 ومن ظن ذا الإعسار ذا يسرة طد
 بهال وقول مع حضور لمقصد
 محالا على المشهور من نص أحمد
 في الحوالة شرطاً عند كل مسدد
 به غير ما أسلمت فيه ليفرد
 والمكاتب أو عرس قبيل التأطد
 يصح في الأقوى لا عليها بل اصدد
 عليك فيظهر مستحقاً فافسد
 ولم تقتض الأثمان وجهين أورد
 يكن مستقراً بعد فسخ ليعدد
 إذا فيها صحت فلبائع امهد
 على من عليه قد أحيل فأرشد
 عليه على المرء المحيل فقيد
 فقال غريم بل وكالة مسعد
 وإن عينا لفظ الحوالة فاشهد
 بهذا ففي المقبول وجهين أسند
 فذاك حوالات بغير تردد
 فوجهان في تخيير مجلس عقد

فصل في المقاصة

بقدر ووصف ماسوى السلم امهد
ليسقط وأسقط مثله من مزيد
وعنه امنعن ذا مطلقاً لا تقيد
به فاسد لم يُبره في المؤطد
تقل فيه من ديني أجز قرض مجتدي
بشرط اتفاق الوصف ياذا التأييد
لغيرك حظ فيه حاصصه ترشد
وإن تقبضن بالأدنى حاصص لمبعد
ولا تضمنن حق الشريك بأجود
ووجهين في تأجيل أجرة اسند
وبالتصدق والتحليل يبرأ فقيد
أباه شريف النفس عن مرفد
وعنه لدى العافي وعنه ليردد
وخرج تصحيح بغير تردد
به فافت بالبطلان في ذا المقيد
أخو الحق لم يُجبر على قبض مورد
فلا تجبرن بل إن تشا الفسخ تسعد

ومن لغريم عنده مثل دينه
التساقط والأدنى إذا ما تفاوتتا
وعن أحمد إن يرض بعضهما يجوز
وقولك هب مالي عليك وضارين
وعني تصدق إن تقل بكذا ولم
ويسقط عنه من ديونك قدره
وسا حزه من دين إرث ومتلف
وإن كان من عقد فوجهين أسندن
وماحيز إن يتلف فمن حق قابض
ولا تهبن ديناً سوى لغريمه
وبالعفو والإسقاط مع هبة
ولو مع آبي العفو عنه ورده
ولو كان مجهولاً في الأولى لديهما
سوى دارس منه تعذر علمه
سوى عالم مبراً وقد ظن جاهلاً
وإن تبغ إيفا دين غيرك إن أباي
كذا بذله إنفاق زوجة معسر

باب الصلح

وللصلح في الأموال قسمان جوراً فان يبريء الإنسان من بعض حقه ويؤجر إن يشفع بذلك شافع وإن كان ذا الإسقاط شرط لقبضه وخرج من إبرائه من كذا على ولا تمضِ ذا ممن منعت تبرعاً ولا من ولي الغُمر إلا ضرورةً وعمن مؤجل غير دين كتابةً وليس صحيحاً منه تأجيل عاجل ومن يُسقطن بعضاً وينسيء بعضه ولا صلح عن حق بجنس نسيئة كعقل الخطأ أو متلف فيه قيمة وتقضي بهال الصلح في مال قاتل وعن متلف المثلي صحح بزائد ومن يصطلح مع من أقر بيئته وإن تعترف بالدين بالجعل صح في وإقراراً أنثى بالنكاح برشوة

وذلك خير من خلاف منكذ ويستوف بعض الحال صححه واحمد وإن شفع القاضي بذلك يقتدي بقتته قولين في الصحة اسند تعجل باقيه بغير تنكد كعبد وطفل أو مكاتب أعبد كمجحود مال مع تعذر شهّد يصلح ببعض عاجل فليصد سوى ثمن في مجلس البيع فاشهد في الاوهى اقض بالإسقاط والنسأ اردد وفي صححه بعرض مزيد كعبد وغير العبد من كل مفسد حليلاً لخوف المكر عن عاقل ذد على قيمة إذا مثله واجب قد بسكناه عاماً أو بنى فوقه اصدد اعترافك لا في أخذ جعل مجدد وعبد برق لا يصح لقصد

ودفعك دعوى الرق عنك برشوة
 وصلاح بغير الجنس عقد تعاوض
 فان يتوما صالحته بانتفاعه
 وصححه من أنثى بتزويج نفسها
 فزال سريعاً أو تبين سالماً
 وصححه بالمعلوم عن متعذر التحقير
 وبالعوض المجهول عن مثله أجز
 ويجوز كذا في زوجة في المجرود
 له شرط أنواع المعاوضة اشهد
 بما تدعي أو ما اعترفت به عد
 فان كان عن عيب المبيع المردد
 لها أرشه لا مهر أمثالها اشهد
 ولو عينا على المتوطد
 كدارس ميراث محال التعدد

فصل

القسم الثاني الصلح على الانكار

ومن يدعي^(١) شيئاً عليه فأنكر أو
 بصحته من مدعٍ وهو بائع
 وذاك هو الإبراء في حق منكر
 ولا صلح في حق العليم بمينيه
 وعن منكر إن صالح الغير طد فان
 وقيل بلا إذن عن الدين جائز
 وفي مدعي التوكيل وجهان ثم إن
 أرم فبالمعلوم إن صالح اشهد
 فما جاز حكم البيع فيه ليترد
 فلا شفعة فيه ولا رد مفسد
 وما ناله سُحِتْ بغير تردد
 أذن فنوى بالمال عوداً ليردد
 وفي العين إن لم يدع الإذن يفسد
 تصدقه يمكنها وإلا فلا اشهد

(١) الأصح: يدع.

ففي ملكها اعكس حكم كل بل ابتد
وقيل بلى عن ثابت بمبَعْد
فيحلفه إن كان صدقه قد
ديوناً ومغصوباً وفي البيع فاقصد
شرا غير مال واتقا ظلم معتد
وبالعين عن ذي العجز عن قهر جحد
في الأقوى ويمضي إن عجز أو ليردد
فوجهين في تصحيح ذا الصلح أسند
وإن لم يجز فيه ابتياع لعقد

وإن كان في التكذيب والصدق كاذباً
ولا يرجع الناوي على غير آذن
وإن هو لم يثبت يكن مثل مدع
وإن رام ملك المدعي فقد اشترى
فان كذب الدعوى فذا الصلح باطل
كذا ان صدقا الدعوى بدين بأوطد
وإن ظن إمكان التخلص صحح
وإن ظن عجزاً فاستبان مواتياً
وعن كل ما جاز التعاوض عنه طد

فصل

فيما يصح الصلح عنه

في الأقوى ولو فوق الديات بأوطد
وقيمته حراً وغصبا بها جد
فصلحك ذا بيع بدا ذا تفسد
وأسقطهما بالصلح في المتجود
وعن شاهد إن يكتم الحق تعتد
ويمشي ووضع الخشب مع علمه امهد
سوى ماء قطر من سطوح محدد

بما صح صلحاً عن دم العمد صالحن
وخذ ديةً أو أرش جرح لجهله
وإن كان عن دار وعبد فخذهما
ولا تُمضه عن حد قذف وشفعة
وإن تصطلح مع سارق لخلاصه
وصلح على إجراء ماء بأرضه
وإن كان إيجاراً ليذكر قيده

ولا بد من تحديد ساقيةٍ فان
بمقدار وقت في إجازته فقط
وإن لم يضرّ الأرض أجرُ ضرورة
وصلحك كي تسقي نهاراً بهائه
وإن تشتري^(١) أرضاً لتحفر مصنعاً
وتشرط تبيان المحل وآلة
وإن تشتري^(٢) علو المهدم متى بنى
ومن غصنه قد مال في ملك غيره
برفع إذا واتى وإلا بقطعه
وصلح جواز في انتفا الشح بالنما
فمنع لمحفوظ خلاف ابن حامد
كذا الحكم في ساري العروق لأرضه
وحظر بلا إذن خروج^(٣) بروشن
وإن كان في ملك لقوم فحكمه
ويضمن ما أرداه والصلح جائز
وإخراج ميزاب لسيل أجز بلا
ولا تفتحن في ظهر دارك منفذاً
وفتحكهُ لا للمرور مجوّز

يكن في كراً جوزه في متخدد
وفي الوقف في الأقوى أجز في مجدد
بغير رضاه في قويل مبعد
بوجه أجز كالبيع ثلث المخدد
وعلواً لتبني فيه مع علمه طد
البناء ومقدار البناء المشيد
بنيت في الأقوى طد وكلاً فقيد
ليرفعهُ إن يطلب وإلا ليعد
ووجهان في الإجار مع غرم مفسد
وفي العوض المعلوم أوجه فوطد
وقيل على سال بأرضك معمد
وكالتمر ماينبت عليها ليعدد
مضر وساباط ودكان معتد
إليهم وإلا للامام المقلد
مع العلم في الحقين في المتجود
أذى غالباً والمنع أشهر فاصدد
مراً بلا إذن بدرب مسدد
على أشهر الوجهين والصلح جود

(١) الأصح : أن تشتري.

(٢) الأصح : أن تشتري.

(٣) الأصح : خروجاً.

وفتحكهُ في نافذ الدرب جائز والأقوى لذي الدارين أن يتلاصقا ويملك نقل الباب في الدرب خارجاً وإن رام فتحاً في مقابل باب من وإن تجد البابين في غير نافذ إلى أول البابين بل منتهى بنا وفي ثالث فالدرب بينهما معاً ولا تحدثن في غير ملكك طاقةً وجوز باذن أو بصلح إجارةً وفي نقض هذا الحائط احكم له إذا وصلحاً لمنع الرد أو رفعها أجز فان لم يضر أو له عنه غنيةً فان لم يكن عنه غنى لتعذر وقولان في المضطر والحال هذه وإن خيف من ضعف البناء فليزل كذا وليس لدى ذي الحق نقلٌ لغيره وإما يعده وضع ماليس لازماً ومشترك الحيطان يسقط إن أبى وليس له منع الشريك بناؤه وللحاكم الإنفاق من ماله إذا

بغير خلاف للطروق المعود بدربين الاستطراق من كل مفرد كذا العكس في وجه وفي نصه اصدد يجاوره يمنعهُ وإن شاء يصدد لشخصين في الدرب اشتراكهما احدد المقدم ولثاني جميع المزيد لانها سيان في الحق واليد وعن وضع أخشاب لضرٍ به ذُد معيئة أو صلح دهر مؤبد بناه برد الرسم في الصلح محمد وإن تجهلن كيفية الوضع أبد فلا بد من إذن على المتوطد السقيف أجز قهراً وقيل بل اصدد إلى وضع أخشاب بحائط مسجد لينقض لخوف الهدم أو حسن مقعد ولا صلحه أيضاً فمع ذا الغنى اصدد فيسقط فشرط الرد إذن مجدد الشريك على الإنفاق يجبر بأوكد وخير له إذن الأمير المقلد رأى يسرة أو باقتراض مردد

فان بينه الباني بآلة نقضه
 فان بين بالأنقاض يرجع شركة
 عن النفع قبل إعطاء قسط بنائه
 وبالشركة احكم بل اذا كان محدثا
 به وله ان شاء نقض بيائه^(١)
 على تركه للنفع لم يجبرن على
 فان قيل لم يجبر فان تبد حاجة
 فخير ان شاء الخراب ليينيا
 وصاحب علو دون سفلي إذا حوت
 ليجبر معه صاحب السفلي في البناء
 فعنه على كل بنا حد ملكه
 وبينهما التسقيف ظلًا ومركزاً
 ومن بين منهم حِسبةً فهو شركة
 ولا نفع الأدنى متى بين من علا
 وقيل له السكنى كظل لغيره
 ومن داره تعلو على الجار يلزم
 ويلزم أيضاً سد طاقٍ علا ولو
 ومن ياب الزمه البناء مع جاره
 ولا غرم في هدم المخوف سقوطه

(١) الأصح: بنائه.

على أجرة التأليف لا يتزيد
 بلا أجر تأليف وقيل ليصد
 وإن بينه من ماله فليفرده
 له آلة من ماله فليفرده
 وان يبذل القسط الشريك وينقد
 القبول وعنه ان ياب يجبر ويلهد
 الشريك فيمنعه انتفاعاً ويصد
 جميعاً وإن شاء القبول فأرشد
 من السفلي حيطان إن العود يقصد
 وفي العكس في احدي المقالين فاطهد
 بقولين في تشريكه والتفرد
 وفي ثالث مع أوسط حكم ما ابتد
 ووجهين في ناوي الرجوع فأسند
 بغير رضى أو غرم قسط كمبتدي
 وليس له نفع بحيطانه اصدد
 بنا يستر الأدنى لباعي التعصد
 تقدم ودعوى لا أراها تلد
 اذا استويا بالإرتفاع بأجود
 المضر وإن يؤمن ليضمنه معتدي

ومن يَابَ ترميماً لبئر وآلة
وليس له منعُ الشريك صلاحه
وليس نفعُ بآلات منفقٍ
ويمنعهُ من كل مؤذٍ لجاره
ودكان حدادٍ ودقٍ قُصارة
ومن غرس ما يمتد منه عروقه
وسِيَّانٍ مؤذي المال والنفس يافتى
استقاءٍ ليُجبرَ مع شريك بأوكد
ومن بعد في التشارك في الماء فاشهد
بغير رضى وغرم قسط المحدد
كحُش وحمام وتنور موقد
ومدبغةٍ تؤذي بريح منكد
إلى بئر ماء الجار في المتوطد
وضمَّنه ما أراد فعل المصدر

كتاب الحجر

وللحجر أسباب ثمانية أتت
فحجر لحق الغير كالمفلس الذي
فلا تطلبن شخصاً بدين مؤجل
سوى راحل بحل الوفا قبل عودِهِ
إذا لم يوثق بالضمين ورهنه
بحبس فان يصبر فبع واقض قد قضى
وعنه بافلاسٍ وموتٍ يحلُّ ما
بمحرز دين أو بمقدار إرثه
وما كان للناوي وللمفلسين من
وإن يدع الإعسار من كان موسراً
إلى أن يقيم الشاهدين بما ادعى
وإن يُثبت الإعسار لا تُحلفنه
وعن أحمد الإعسار بعد الغنى فلا
ويسمع قبل الحبس فيه وبعده
وإن لم يكن ذا الدين عن عوض ولم
وما يتصرف قبل حجر فامضه
وإن يعترف من قبل حجر بما حوى
وذاك لهند إن تصدق وإن تشا

تفرع من ضربين عند التنقد
يهيء ماله عن دينه الحال فاشهد
فلا تحجرن من أجله وتقيد
كغازٍ وإلا لا وعنه ان تشا اصدد
ومن قادر يقضي فان يأب يُطهد
ديون معاذ أحمد فبه اقتد
تأجل إلا أن يوثق ذو اليد
وعنه بلا شرط وعنه ان يلحد
مؤجل دين لم يحل بها ابتي
ومعتاض دين عن ديون فقيد
ويحلف إن يثبت توى ماله قد
إذا أخبروا في الباطن العسر قيد
ثبته إلا مع ثلاثة شهد
بعسرتة قول الشهود فسدد
يكن ذا يسار قيل أحلف وشرذ
بغير خلاف عند أصحاب أحمد
لسند فتكذبه فمن ماله اعدد
الغريم يحلف هند لا صاحب اليد

فصل في اظهار الحجر عليه

وان شاء رب الدير فالحجر لازم
ومن بعد حجر ماله لحقوقهم
وأرش الذي يجني كسابق دينه
وإن جاد بالمال اليسير فجائز
وتطليقه من بعده ونكاحه
وملتزم الأموال في الحجر لازم
وما لذوي هذي الحقوق طلابه
وأحكام هذا الفصل تجري جميعها
ولا حجر في الإفلاس إلا لحاكم
وقيل بقسم المال والرشد فكه
ولأولين اضرب بما كان باقياً

وإظهاره ندب وإشهاد شهد
سوى العتق في قول تصرفه أردد
وبع قنه الجاني لخصم وأفرد
كذا أجر حمام وفعل معود
وإقراره فيما سوى المال جود
له بعد فك الحجر في المتوطد
إلى أن يفك الحجر من شاء يقصد
بحجر سفيه غير دين معدد
ومع سفيه مع فك ذا في المجود
فان فكه فالداني إن يبغ يردد
ولآخرين اضرب بكل المنقد

فصل فيمن وجد عند حي قد أفلس ماله بعينه

وعند حيي مفلس يلق^(١) عين ما
فان شاء فليرجع بفوز بأجود
ولا يرجع الوارث فيه بأجود
متى لم يزل عن ملكه وصفاته
وإن زال ملك ثم عاد يعد على
ومن باعه من بعد حجر بذمة
وإن كان مشفوعاً ليأخذ بشفعة
وإن كان عبداً قد جنى قبل حجره
وليس نهاء العين مانع أخذها
وما قيل لم يمنع بكون لمفلس
وقال أبوبكر كنص الإمام ذو
كصبغ ولت للتسويق بزيتيه
وذا الصبغ لم يرجع وبائعها معاً
وما نقص وصف مع بقا^(٢) العين مانعا

له عوض عنه كميل التأطد
وإن يعط عنه قيمة لم يطهد
كذا إن مات شار قيل قبل التقيد
لديك ولم يعلق بحق مجدد
القوي وبالفسخ اقض في ثالث قد
له الفسخ من جهل وإلا فلا اشهد
وقيل إن بقي قبلاً وقيل ليردد
فوجهين في عود الذي باع أسند
سوى ذي اتصال في مقال مبعده
يشارك بالنامي إذا لم يفرد
انفصال لبيع يعود فبعده
وقيل بذا امنع كالسمين المردد
يردهما من بعد صبغ بأجود
ويمنع نقص العين لو بالمعدد

(١) الأصح: يلقى.

(٢) الأصح: بقاء.

ولا رد إن زال اسمه أو بنى به
ووجهان في نامي الثياب بقصره
وإن يلقَى يؤخذ في القوي بقيمة
وإن كان موجوداً لدى البيع خذو إن
وإن كان أشجاراً فتفصيل حكمها
وما بعت بالتأجيل فقهه لحينه
وخذ أحد العبدین إن يتو واحد
ومن قبل حجرٍ وطؤه البكر مانع
وإن يبن أو يغرس بأرضك مفلس
وإن شاء أرباب الديون ليقلّعوا
ويخرج الأ رد من قبل قلعه
وإن منعوا قلعا ولم يعط قيمة
وقد قيل لا تسقط ولكن ليجيروا
وقد قيل لا تسقط ولا تجبرتهم

وسمّر أو يخلط بمعنى التفرد
وفي حاملٍ بعد الشرا لم تولد
وإلا فبعها معه واقسم تسدد
كبر أو ولد كالمتصل في المجود
بأثمارها فرع مشقّ التعدد
وقيل اقبضن في الحال غير مفسد
بتقسيمه في منتقى قول أحمد
ووجهين إن لم تحمل الثيب اسند
فخذها بما فيها وقيمتها اردد
ويترك من أرض ببعض التحدد
فلم يضمنوا نقصاً كقلع قد ابتدي
ففوت رجوع العين في المتجود
على بيع كل ثم قسم بمبعد
وكالغرس بعد الفسخ في الموجر اعدد

فصل

في نفقة المحجور عليه

وأنفق على المحجور من ماله ومن
وأبق الذي يحتاجه من لباسه
يعول إلى أن تقسم المال ترشد
ومسكنه مع خادم متعود

وآلة ما يحتاجه ان كان صانعاً
إذا لم يطق كسبا يقوم بهم وإن
وباقية بعد بلا إذنه وإن
وبع أولاً ما خيف فيه فسأده
وبع كل شيء في محل نفاقه
وليس لمجني عليه زيادة
كذا الدين عن رهن فان لم يفي (١) به
ومن بان ذا دين له بعد قسمه
ولم ينتقل إرث المدين لو ارث
وبالإرث علق دين ميت كمفلس
تصرف ورث إلى أن يوثقوا
فان قدموا يُستوف منهم بحاكم
وقال أبو يعلى الديون ان ترك وفا
وأجبر على الأكساب مفلس حرفه
ولا تلزمه أخذ ما فيه منة
ولا أخذه عقلا بحتم قصاصه
ولا حلفه مع شاهد بحقوقه

وإلا فكاف ربحه للمعدد
أطاق منع والميت كفته والحد
تساوره مع أهل الديون تجود
وأجر المنادي منه مع فقد مسعد
وقسم على قدر الديون تسدد
على قيمة الجاني وإن زاد فأردد
لو أسوة الباقيين بالمتزيد
ليرجع بقدر الدين في المتعدد
في الأولى وعنه انقله بالموت ترشد
ولو لم نقل بالموت قد حل واصدد
الغريم بقاض أو بقدر المعدد
فان فات في قدر الديون ليردد
بذمة ورث ولو لم يقيد
ليقضي ديناً لازماً في المؤكد
وقرضاً وتزويج النساء لا تقيد
وإن لم يجب عيناً فبالعقل قيد
وإن يول ذو دين يوب ويردد

(١) الأصح: يفي.

فصل المحجور عليه لحظه

ومن ذي جنون ألغ كل تصرف
سوى في حقير ثم في إذن خبرة
وما للولي الإذن إلا لظنه
وَيُمضي بلا إذن الولي كليهما
ورد على من عملوا عين ماله
وألزمهما عارية ووديعة
وقيل على عبد فحسب ضمانه
ويلزمهم أرش الجناية كلهم
ومن كان إذا ضمنته مفلسا إذا
وبالرشد من بعد البلوغ وعقله
ومن زال داعي حجره زال حجره
ومن قبل ذا لا تفككن عنه حجره
ويبلغ بالانزال أو شعر عانة
وتزداد بالحمل الفتاة وحملها
وإصلاح مال المرء آية رشده
ويحصل علم الرشد عند اعتباره

ومن غير إذن من سفیه وفوهد
تظن لدي التمييز صحح بأوكد
صلاحاً لذي التمييز أو سفهن قد
قبول هبات والوصا بأجود
وإن يتو لم يضمن لتفريط مورد
كذا العبد إن هم أترفوها بأجود
وقيل عليه مع سفیه مبدد
بأموالهم والعبد في فضله اقصد
عقل قدرأ الزمه لغرم المفسد
يفك بدون الحكم حجر أوطد
بغير قضاء عند كل مسدد
ولو صار شيخاً طاعناً غير أرشد
وبالعشر مع خمس سنين فعدد
دليل على إنزالها المتعود
وقيل مع الاصلاح في الدين فازدد
بقلة غبن في تصرف مرشد

وإحرازه عن صرفه في محرم وعنه وتزويج النساء وولادها وبالسن كلف مُشكلاً ونبأته من الحيض والإنزال من مخرجيهما ووقت اختيار الرشد قبل بلوغ من ومكروه أو في غير فائدة زد أو المكث عند الزوج حولاً فترشد على القُبل منه أو يبادٍ معود فان خرجا يشكل ويبلغ بأجود يراهنق لا بعد البلوغ بأوكد

فصل

وَحَجَرَ الصِّبَا وَالْجِنِّ (١) لِلأَبِ ثُمَّ مِنْ
وَبَعْدَهُمَا لِلْحَاكِمِ أَجْعَلْ وَعَنْهُ بَلْ
وَفِي كَوْنِهِ قَبْلَ الْوَضِيِّ تَرُدُّ
وَمَا لِلْوَالِيِّ مِنْ غَيْرِ حَظٍّ تَصَرَّفُ
فِي تَعَاقُ مِنْ طِفْلِ أَبَوَيْهِ لِنَفْسِهِ
وَعَنْ إِنْ يَزِدُ عَنْ غَيْرِهِ أَوْ يُوَلِّهِ
وَفِي بَيْعِهِ لِابْنٍ وَمَنْ كَاتَبَ أَوْ أَبٍ
وَيُضْمَنُ مَا أَرَادَهُ فِي غَيْرِ جَائِزٍ
وَيَقْبَلُ فِيهَا قَوْلَهُ وَلَهُ إِذَا
وَعَتَقَ بِهَالٍ إِنْ رَأَى فِيهِ حَظَّهُ
وَعَنْ أَحْمَدَ مَا إِنْ تَصِيرَ ضَحِيَّةً

يوصيه إن لم يُدر فسقهما اشهد
لجدهما بعد الأب المتوودد
وفي كافر عدل لديهم تردد
ولا عقده للنفس إلا أباً قد
ومن نفسه للطفل غير مصدد
سوى الأب جوز والكفيل الذي اعدد
وإيجاره وجهين فيما يلي اسند
ولو فوق إنفاق عليه مقيد
كتاب وتزويج الرقيق إن وجب قد
وتضحية للموسر اخبأ وقدد
وقيل لمن يعقل كذا افهم وقيد

(١) أي: الجنون.

وتعليمه خطأ بأجر وصنعة
 وقرض برهن ثم بيع النساء
 وإن يتجر بالمال فالربح كله
 وجوز أجر المثل فيه أبو الوفا
 وبيع العقار احذره إلا ضرورة
 والأولى عدم تقييده بل لحظهم
 وموصى به للطفل بالملك معتق
 وجوز له إيداع أمواله ان يكن
 وتسفير مال والمضاربة اعهد
 واشتراء عقار والبنا بالمعود
 لموليه هذا هو المذهب اعضد
 أو النذر من حظ بربح معود
 وغبطتهم كالثلث فوق المعود
 يباع كتعويض به خير مقصد
 ولا غرم فليقبل وإلا ليردد
 أحظ وقرضا دون رهن لجيد

فصل

في عود السفه بعد فك الحجر عنه

ومن فك عنه عند إيناس رشده
 ولا أمر في ذا الحجر إلا لحاكم
 وينفذ مع إذن الولي نكاحه
 وأمواله عند التصرف حكمها
 فعاود جهلا موجب الحجر يردد
 ويبطل حق الأوليا بالترشد
 ومن غير إذن عند مملي المجرّد
 كأموال مجنون وطفل ممهد

فصل

في أكل الأولياء من مال اليتيم بقدر عملهم

كأجرتهم أو سد فقر بأزهد
ولكن مباح قدر أجر مفسد
وإن أيسروا لم يُرددوا في المؤكد
لأن له أخذاً بغير تردد
موجباً تضمينهم من مرشد
رد مال دون إحضار شهد
من اثنين فاقبل مطلقاً قول فوهد
صحيح كذا إيلاً دون تقييد
وحداً وتطبيقاً أجز وليحدد
أجز بل إن نما اصدد بأجود
كذا كل تكفير عليه ليعدد
بمال الذي حجر وبعده بمبعد
قضى كل دين بل متى مان يصدد
بأكثر من ثلث لها في المؤطد

ولالأولياء من مال موليهم أبح
وقيل يجب الإجتناؤ مع الغنى
ويخرج في نظار وقف كمثلهم
وان كان واليهم أبى أن يرده
ويقبل قول الأولياء بنفي ما ادعى
وقيل بل اقبلن موليهم متى ادعوا
وإن قال من حول أبي مات قائل
وتدبير واع والوصايا وخلعه
وإقرار واع بالقصاص ونسبة
وإحرامه بالحج نفلا ككلفة المقيم
ويلزمه تحليله بصيامه
وألغ في الأولى عتقه كاعترافه
وحتم وان لم يعترف مع علمه
ولا يحجرن للرشيدة^(١) إن تجد

(١) أي : للزوجة الرشيدة.

فصل في الاذن

وإذن الذي تميزهم في تجارة وجوز بلا خلف لعبد ولا تبح فان يتصرف دون إذن وليها كذاك وكيل والوصي وشراء من وإذنك في كل التجارة لم يباح وليس له فيما يباشر مثله وليس بإذن ترك إذن وليهم وتصريف عبد غير ماض بلا رضيا للمليك يسلم أو يفدي وعنه بذمة وعنه بلا إذن تصرفه أجز وفي ذمة المولى ديون تجارة وعنه بنفس العبد مثل جناية ولغو تباعه لمأذون عبده واقاراره فيما أجز له أجز وليس إباق مبطلا إذن آبق وكسوة ثوب بل ليهدي مأكلاً وذو الحجر ان يهد الرغيف ونحوه وللعرس إعطا ذاك من بيت زوجها

يجوز على القول الأصح المسدد لكلهما غير المسمى المقيد يرد وقيل ان تمض بعد وجود علا يعتقن إذا ليلغ بأجود إجارة نفس أو توكل أعبد من الفعل توكيل إذا في المؤكد لهم عند فعل الإتجار فقلد وان يتلف ففي نفسه طد فيتبع بعد العتق من غير عندد وخذ بعد عتق بالمسمى فبعد العبيد بإذن واقتراض بأوكد وقل بكلا الأمرين في ثالث زد سوى مستدين قدره بمبعد ولو بعد إذن بعد حجر مجدد وان يتبرع بالدرهم يعتد وإن شا يعره ظهراً ان لم يزيد من القوت مالم يؤذ جوز بأوكد في الأولى بلا إذن لم يصدد

فصل في كسب العبد

وما حاز قِنٌ مع مباح لربه
ويملك بالتمليك من كل مالك
وبالإذن إن شاء التسري أبح له
وقد قيل لا يقبل هباتٍ بلا رضى
ولو هبةً أو من وصية مُلْحَدٍ
في الأولى وقرره بعثق وأكد
وإطعام تكفير كعتق بأوكد
ولا ملك في الأخرى فيعكس ما ابتد

باب الوكالة

وكل مقال يُفهم الإذن صحح
وعنه سوى فَوَّضْتُ أمر كذا له
وبالقول أو بالفعل صحح قبولها
ولا تُمضِ توكيل الفتى وتوكلا
سوى قابلي عقد النكاح لأهله
وأما قبول الموسرين الزكاة أو
وفي كل حق الأدمي يصح من
وفسخ وتحصيل المباحات كلها
وفي الحج أو تفريق واجب ماله
به عقدها من مطلق ومقيد
ووكلت فيه فارددنه وبعد
على الفور أو من بعد وقت مبعده
سوى في محل جائز تصرفه قد
وإيجابه من غير أهل بمبعده
شبهها به للمدفعين فجرد
طلاق وعتق وارتجاع ومعقد
سوى مغنم بالحوز ملك لحشد
وإثبات واستيفاء حد مجدد

قصاصاً وحدّ القذف إلا بمشهد
 ولا في لعانٍ واليمين المؤكّد
 تضمن أوفي ركعتي طائف قد
 بكره وغسل للنجاسات فاشهد
 المضر وما ينفيه عرفاً بأوكّد
 وتاجر أموال الضراب بأجود
 وقيل هم مثل الوكيل المقيد
 وبالإذن في الثاني وكيل لمبتدي
 كذا جائز من دون إذن ليُعدّد
 بنص وتوكيل الموكل جود
 وجوز شراه النفس معها بأجود
 فكل له فسخ وبالموت أفسد
 جميع العقود الجائزات لتعدد
 كذا بجنون مطبق متأطد
 وفي جرده التوكيل وجهين أسند
 وعتقك من وكتته من معبد
 وبالوطاء أبطل في طلاق منكّد
 كذاك بتدبير بغير تردد
 إذا وقع التوكيل غير مقيد
 إذا كان عنه ربه ذو تبعد

ولو غاب ذو الدعوى وقد قيل لا تجز
 وليس صحيحاً في ظهارٍ ومرضع
 ولا في عبادات سوى حجة وما
 وصب وإيصال الطهور لعضوه
 وليس بلا إذن توكل في سوى
 وذاك مباح للوصي وحاكم
 وكل ولي منكح غير مجبر
 فان منع التوكيل لمالم يجز له
 وإن قال وكله لنفسك يكن له
 وليس له توكيل غير الأمين بل
 وليس بلا إذن لعبد توكل
 وعقد جواز لا لزوم وكالة
 وبالْحَجْر في حق السفية وهكذا
 وفُسق منافٍ للوكالة مبطل
 وغيبة عقل آيب غير مبطل
 وفي ردة لما تنافي تصرفاً
 وجن يعاود مع تعدي وكيلهم
 وفي عتق عبد بالكتابة أبطلن
 ويملك مالم يعزل الفعل دائماً
 وليس بعيداً منعنا عزل نفسه

وينفذ تصريف الوكيل لجهله
وفعل وكيل المرء في الحكم فعله
وليس مفيد للعموم خصوصها
ولا يعقدن مع نفسه البيع والشرا
كذاك وكيل في التزوج مطلقاً
ومن يتوكل مطلقاً لا يبيع نساءً
وقيل أجز بيع النساء لمضارب
ودعواهما في ذلكم إذن مالك
وإن جاوز التقدير والعرف في الشرا
ويضمن كل نقصه ومزيده
وإن زيد عن مقدار مثل به ان يبيع
وأما بأدنى منه إن شريا أجز
وإن بعت بالدينار مع إذن درهم
إذا لم يضر الحفظ والبيع بالعبا
وإن قلت بع عبدي فان باع واحداً
وقيل أجز بعضاً بقيمة كله
ومن يتزوج لامرئ دون نفسه
وإن قال بع عبدي ووكله فتىً
ونحو اشترى^(١) عبداً بنقد مقدر

لمبطلها من قبله في المسدد
فأنت مقر إن في الاقرار تسند
ولا مرتض بائنين راض بمفرد
في الأولى وإن يؤذّن له فليجود
يزوجه من بنته امنع بأجود
ولا بسوى معهود نقد معدد
على أشهر القولين فيه فقيد
فقولهما المقبول في المتجود
وباعا بإذن منه صحح بأوكد
وقيل كتعريف الفضولي فاعدد
به اردد كذا وقت الخيار بمبعد
كذلك إن باعا بذاك وأزيد
ونقد بسعر الصرف صحح بأجود
معادل دينار وأوفى ليردد
بقيمتة صححه لا بعض مفرد
وفي بيع باقيه أجز في المجود
وأخرى سوى من عين اردد بأوطد
ليبتاعه توكيل الاثنين أطلد
فيشري به مُرجاً أجزه بأجود

(١) الأصح : اشترى.

اثنين تساوى المن إحداهما طد
 فينقده ألزمه به في المؤكد
 وقيل إذا لم يرضَ بالعقد أفسد
 ولو عيّن اردد دون إذن بأجود
 فأبرا أو استوفى الثمن لم يقلد
 بصحة دعواه ويقبض ويردد
 رددت يصح الرد منك بأجود
 الموكل على وجهين مبنى التردد
 زمان وشخص ثم نقد ليفسد
 إذا استويا في السعر مع حسن مقصد
 بقيمة تعجيل ولم ينه جود
 ابتداءً إلى ملك الموكل ترشد
 كضامنه من شاء من باع يقصد
 الوكيل ولكن للموكل فاقصد
 ودون دليل لم يقبض بأجود
 وإلا فلا والقبض جوز بمبعد
 إذا غاب عنه ربه ذا تبعد

ونحو اشترى^(١) شاة بثمان إذا اشترى
 ونحو اشترى^(٢) بالعين من يشتري نساءً
 وفي عكس هذا العقد صحح لامريء
 وجانب بلا إذن شرا متعيّب
 وإن قال خصم قد رضي العيب ربه
 ليحلف وكيل أنه غير عالم
 فان صدق الدعوى الموكل بعدما
 فان يرضَ بالعيب الوكيل فرده
 فان خالف التعيين في أجل وفي
 وليس خلاف المرء في السوق مبطل^(٣)
 ومن يشتري^(٤) الشيء المسمى مؤجلاً
 وعن بائع والمشتري العوض انقل
 وتلزمه الأثمان ثم وكيله
 وما من حقوق العقد شيء بلازم
 ويملك تسليمًا لما باع واشترى
 فان يتعذر قبض مالم يجز بري
 وليس بعيداً منعنا عزل نفسه

(١) الأصح: أشتري.

(٢) الأصح: أشتري.

(٣) الأصح: مبطلًا.

(٤) الأصح: يشتري.

ولا يملك الابرا والاقرار نائب
ولا قبضه أيضاً ولا برأ نفسه
ويملك من وكلت في القبض يافتى
وتوكيله في فاسد البيع باطل
ونحو اشتر عبداً بماشية ومن
ونحو بمالي ابتع وبعه وخلصن
ونحو اشتر عبداً وثوباً لذا أجز
ونحو اقبضن من ذا حقوقي متى يمّت
وان قال خذ مالي من الحق عنده
ومن يقض ديناً والموكل حاضر
فلا غرم في حق الوكيل وإن قضى
ولو مع تصديق الموكل في القضا
ولا غرم في قول كایداع نائب

الخصام بقبض المالك الثمن اشهد
إذا ملك الإبراء إذا التسدد
الخصومة في الأقوى ولو مع تجرد
وفي كل شيء ألغ للجهل واردد
تشاء في الأولى ألغ ما لم تقيد
حقوقي جميعاً جائز غير مفسد
كثوب وعبد دون قيد بمبعد
فليس له من وارث قبض مورد
فملك من وراثه القبض ترشد
ولم يقل اشهد بالقضاء فيجحد
بغيبته ضمنه إن لم يشهد
لفقدان الابرا بالقضا مع تقصد
لأن بها الإشهاد غير معود

فصل والوكيل أمين لا غرم

عليه من غير تعد

ومن وكل الإنسان فهو أمينه
وفي عدم التفريط والهلك قوله
وردا دعا هلك بنحو الحريق من

فلا غرم في تاو على غير معتد
مع الحلف المقبول لا قول مسند
سوى مثبت أسباب هلك بشهد

مطلب في معرفة من يقبل قوله من الأمانة

كذا كل من قد حاز مالاً أمانةً
ومرتهن ثم الشريك ومودع
وان قال بعث العين ثم قبضت ما
وفي الرد فاقبل من وكيل تطوعاً
كذا كل ذي نفع بقبض أمانة
فان قال لم أقبض فأثبت فادعى
ووجهان في المقبول في الاختلاف في
ويقبل من ذي شركة وتوكل
ويقبل إقرار الوكيل بفعل ما
ومن جاحد أصل الوكالة فاقبلن
ويقبل من غير اليمين جحوده
ونصف صداق الخود خذ من وكيله
وتوكيله بالجعل تلك إجارة
وإن قال بع هذا المتاع بتسعة
فان زاد شيئاً كان أجراً لفعله
ومن ولي التفريق للصدقات لم

كمستأجر ثم المضارب فاعدد
وموصٍ وقاضٍ قوله اقبل كما ابتي
به بعثها فاجتبح يقبل بأوطد
كالإيداع بل في ذا بجعل تردد
كمرتهن أو مؤجر لمعدد
هلاكاً ولو أثبت في الأقوى ليردد
صفات التوكيل كالنسا والتنقد
أقرب بعيب في المبيع المردد
له فوضوا حتى النكاح بأجود
ولو صدقت عرساً وكيلا فسد
الوكالة ألزمه اليمين وأكد
وألزمه تطلقاً على المتأطد
يسامح فيها بالجهالة فاشهد
ومازاد عنها خذه صحح وأرشد
فان لم يزد يحرم ونقص قد ابتي
تحل له إلا بشرط مقيد

فصل

وما الدفع حتماً من مدين يصدق وإن تدفعن يرجع بذا الحق ربه فان كان ذا المدفوع عندك مودعاً لتضمنيه من شاء لا يرجعن على وإن يدعي إني أحلت به ادفعن وإن قال هذا الحق بالإرث حُزته ومن ملزم حقاً بلا شَهد ومن ويملك للاشهاد بالقبض جنس ما الوكيل ولا يحلف لتكذيبه زد عليك متى ينكر ليحلف وينقد فلقاه يعطاه وإن يتو قصد الأجير لتصديق وتضمن معتد لتصديقه واحلف لجحد بأجود فسلمه إن صدقت واحلف بمجحد له القول في رد به دون شهد بينه أو إن يقل رد يردد

باب الشركة

ومن صح منه البيع صح اشتراكه ومن شرطها تعيين ما اشتركا به وأربعة أنواع جائز شركة ولو باختلاف القدر والجنس واكره وبالاذن من وال له الاذن فاعقد وإحضاره كيما يسوغ لمقصد عناناً بأبدان ومال منقد اشتراك كفور أو فجور ومهتد

(١) الأصح: يدع.

فليس بمكروه بغير تردد
ففي الغش مع جار الفلوس تردد
كذاك من العرض المشارك فامهد
وكالنافق المغشوش والأفلس اعدد
ولم يشر من مال اشتراك يقلد
ولو قيل خلط المال غير مقيد
وقسمتهم ربحاً على شرط ابتد
ويأخذ أوفى من نما ماله طد
إلى الربح مع فعل التجار المعود
له كل فعل للتجار ممهد
التبرع أو عتق الرقيق المبعد
تزوج رقيقاً أو مكاتبه تعتد
يباع ويعطيها للأيفاء يصدد
لديه سوى النقدين وجهين أسند
وفي سفر بالمال مع ظن أجود
في الأقوى بلا الإذن جود
وإما يشارك أو يضارب به اردد
وأدنى يجز مثل الوكيل بما ابتد
يخص به غنماً وغرمأ بأوطد
له اجعله والأثمان من ماله قد

وإن يتفرد بالتصرف متق
وصحح بعرض الاشتراك وعنه لا
وبينهم مايشترى كل واحد
وكل له في العقد قيمة عرضه
ومن قال هذا لي شريتُ وذا لنا
ومن بعد عقد ذا نوى فهو بينهم
ولكن بقدر المال قسّم وضيعة
وإن شرطوا أن يعمل الكل واحد
ويملك كل الفعل كل وسيلة
وقول الشريك اعمل برأيك فليح
سوى قرض شيء أو حطيطة أو
ولو مع شرط المال في عتقه ولا
ولا يأخذن بالمال سَفْتَجَةً ولا
وفي مشتر شيئاً بما ليس جنسه
والابضاع في الأولى وإيداعه أجز
وبيع النسا والارتهان كذاك والإقالة
ولا تخلطن مال اشتراك بغيره
وقيل ان يضارب كلما شرطوا له
وإن يستدن من غير إذن عليهما
كذاك شرا مالم تجوزه مطلقاً

ومن ثمن إن يبرأ أو ينسأ أمرؤ وإقراره جوزه في الأولى عليهما وكل وكيل فالذي فوق حقه ويلزم كل الفعل كل معود ومالم يكن من عادة المرء فعله فان باشر الفعل الشريك بنفسه وما منع أو جوزت أو ألزموه للشريك أو إن خيار جاز في حقه قد وقسمتهم ديناً يجوز بأوكد بعزل وفسخ العقد كل ليصدد فان يكتري فالأجر من ماله قد فمن مالهم أجر المباشر أورد ليأخذ أجراً لم يجز في المسند به احكم في المضارب ترشد

فصل

في الشروط الفاسدة

ومع جهل رأس المال أو لتعيب ولا بد من تعيين ربح لكلهم كذا شرط مجهول لهم أو لغيرهم وإما يقولنا بيننا الربح سويًا فليس صحيحاً ذا بغير تردد فإن أهملوه حالة العقد يفسد وشرط نما عرضٍ ونقدٍ مقيد ومن ضارب أو ساقى كذا زارع اعدد

فصل في الشروط الفاسدة

التي لا تعود بجهالة الربح

وشرط لزوم العقد يا صاح مطلقاً وشرط ضمان المال أو أن يخصه وحمك نقصاً فوق مالك أفسد بما شاء أو نفع به كلاً أردد

لهم وعليهم كل ذا ألغ تهتد
بابهام ربح ألغ والعقد وطد
فيعطى لرب المال ربح المعدد
وربح عنان والوجوه لينقد
كما شرطاً إذا قد تراضوا بما ابتد
في الأولى وعنه امنعه إذا لم يقصد
بابهام ربح والمسمى ليورد
وفي الفاسدات احكم كغير المفسد
المحصل بين الجمع غير مزيد
ونقد أجز شرطاً فمن يعص يُردد
أحظاً وأسفاراً سليم التعرد

وشرط اشتراك القوم في كل ثابت
كذا كل شرط فاسد غير عائد
وينقل عنه كالعيوب فسادُه
وللعامل ابذل مطلقاً أجز مثله
على حسب الملكين أولى وعنه بل
وكل له أجز على قدر فعله
وقال أبو يعلى كذا في فسادُه
بافسادُه مع غير مجهول ربحهم
وفي شركة الأبدان تفسد إقسم
وتعيين نوع أو مكان ومشتري
فإن أطلقوا فاطلق له فعل ما يرى

فصل في المضاربة

تحار عقول الخلق فيها فتهتدي
لواع على توحيده والتفرد
فكان له تحصيلاً خيراً مرشد
ذوات ارتباط لا ذوات توحد
فسن لنا سبل التعاون فاهتدي
معينة في فعل شيء مقيد

تبارك ذو الأحكام والحكم التي
ففي كل شيء حكمة ودلالة
أباح اكتساب المال من سبل حله
فمن حكمه إبدائنا وأمورنا
فكل امريء لا يستقل بأمره
فطوراً بتوكيل وطوراً بأجرة

وطوراً أباح الجهل عند تعذر
إليه انتها الأسباب في كل كائن
يعلق أطماع الأنام بمكسب
يهون على هذا اقتحام بنفسه
ليأتي بأرزاق يعزُّ حصولها
فسبحان من أبدى فأتقن صنعه
وأشهد أن الله لا ربَّ غيره
وبعد فمعطي المال شخصاً مضارباً
ولو من مريض فوق عُرفٍ وقدَّمَن
وإما يساقي أو يزارع بزائد
فان قال خذ ذا المأل والربح بيننا
وإن يقل اتجر كذا الربح كله
وإن قال في هذا لي الربح كله
وإن قال لي هذا مضاربة وما
وإن قال نصف الربح لي ومضاربي
وقولك لي نصف يصح بأجود
وقولك خذ ذا المأل بالثلث جائز
كذا في المساقي فاحكُمَن ومزارع
من المنع من فعل وإطلاقه له
وإن شرطاً جزءاً لمن غير عامل

التَّعِينِ ومن هذا المضاربة اعد
ومنه جميع الأمر ينهي وبيتدي
له يركبون الهول في كل مقصد
وهذا بمال رغبةً في التزويد
إلى عاجز عنها ضجيع بمرقد
وجل تعالى عن أباطيل ملحد
بتصديق رسل الله أودع ملحد
له عَيْنُنْ جزءاً من الربح واحد
به عاملاً عن ككل دين وأرِفد
على أجر مثل جاز في المتجود
فنصفين قسَم فيهما الربح تقصد
لك احكم بقرض المال للعامل اشهد
فذلك ابضاع صحيح لممدد
ربحت فلي أو ربحه لك تفسد
له الثلث أعطِ السدس ذا المال تهتد
وللعامل الباقي وفي العكس أظد
وللعامل المشروط عند التنكد
وفي الشركة اطلب تلق كل مقصد
وإلزامه مع كل شرط مؤكد
وهت ولعبد المالك أو عامل طد

لذي المال كل الربح والأجر أورد
 ليعطي إذا أرضاه عند التعقد
 وتوقيتها أيضاً على المتأكد
 وخذ مودعي واتجر به إن أتى عد
 على ربح ألف منهما امنع وفند
 أخوا العزم ضارب لا يصح فقيد
 على عمل صحح على المتوطد
 متى يشرط ومن زارع اعدد
 عتيقا على ذي المال من قرب محتد
 فضمنه لا المبذول في المتأكد
 وقال أبوبكر به في التعمد
 بذمته مثل الفضولي فاعدد
 ويفسخ توثيق النكاح المعقد
 ولا عتق إلا إن ربحت بمبعد
 إذا كان إضراراً على من به بدي
 على الشركة الأولى وقد قيل لا أشهد
 ولا البيع بالمال القراض بأوكد
 إذا لم يبين ربح على نص أحمد

وإن يفسد عقد المضاربة ابذلن
 إلى عامل بل عنه إن قل شرطه
 وتعليقها بالشرط ياصح جائز
 وأمض ان يقل بع ذا وبالثلث اتجر
 وإن صاحب الألفين ضارب عاملاً
 وقولك بالدين الذي لي عليك يا
 وإن يشترط من رب مال إعانة
 وفي عبده وجهان أيضاً وهكذا المساقى
 وحظر شرا قن يصير بملكه
 فإن يشتري^(١) صحح في الأقوى وقيمة
 وسيان مع علم وجهل ضمانه
 وقيل ان شرى بالعين أبطل وإن شرى
 وزوجة رب المال إن يشتري^(٢) يجز
 وجوز شراه من يجر بملكه
 وإن لفتى ضاربت لا تبغ ثانيا
 فان كنت تفعل ما تكسب رابحاً
 وليس لذي المال اشتراء لنفسه
 وإن يشتري^(٣) منه المضارب صححن

(١) الأصح: يشتري.

(٢) الأصح: يشتري.

(٣) الأصح: يشتري.

وحظر على الإثنين وطء الإماء ولم
ويلزمه في المال قيمتها كذا
ويلزمه في المال مهر وقيمة
وحظَّ الشريك ابتع وإن تشرَّ كله
وليس له الانففاق إلا بشرطه
وإن رث في الأسفار ثوبٌ له اكتسى
بانفاقه من كل مال بقسطه
وعن أحمد لا كسوةٌ إن هم اطلقوا
فيطعم ويكسى مثل إعطا مكفر
وإنكار رب المال دعوى اشتراطه
وإن يتفق قولاهما في اشتراطها
فللعامل القول استمع عاملاً به
وإن يشتري^(١) خوداً بإذنٍ تسرياً
ولا ربح فافهم باتفاق لعامل
بنفس ظهور الربح يملك حظه
ويجبر نقص البعض من ربح بعضه
وقبل التصرف إن توى مالها وهت
ومن قبل هلك ما اشتراه مضارب
وما يشتريه بعده فهو ملكه

تصر أم أولاد امريء غير سيد
المضارب إن بان ارتباح له قد
وأولاده مع فقد ربح كأعبد
ففي حظه وجهان بل حظك اردد
فيأكل ويلبس عادة غير معتد
وإن كان في المالين عامل فاعهد
وعن مال من لم يشترط فيه فاصد
وعند اختلاف قيَدن بالمععود
وقيل كعادات المثلث له احدد
إلى قول رب المال فارجع وقلد
وقال له أنفقت مما اقتنت يدي
ويرجع بالانفاق رجع مؤيد
تملكها والمال قرض ليردد
إلى أن يوفى رأس مال المزود
وعنه بتقسيم وعن أخذه دُد
ولو بعد قسم الربح مع دوم معتد
ومقدار بعض إن توى البعض أفسد
مضاربةً أثمانه من مزود
وأثمانه من ماله في المؤكد

(١) الأصح: يشتري.

مضاربة لا غيرها في المجود
سوى مع ظن الربح فيها فتعتدي
عروضاً ليعطى أو يشا البيع يسعد
ولو لم يفد أو بعد فسخ المعقد
كذا ان جُن أو مات المضارب تفسد
قراضاً بنقد أو بعرض كما ابتدي

وعنه ان يجزه مالك صار ملكه
ولا تلزم من ذا المال بيع عروضه
وإن يشا بعد الفسخ يأخذ ماله
وألزم بتطلاب الديون مضارباً
وإن جُن ربُّ المال أو مات تنسخ
ووارث كل مثله في ابتدائهم

فصل والمضارب أمين

كدين عليه كالوديعة فاردد
أمين بها في صحة وتفسد
وفيما له أو للقراض اشترى اشهد
وفي صفة أو قدر مال معدد
ووصف التصرف فيهما اقبل بأوطد
مقالته والمبتدا نص أحمد
لناو وان يربح فللمالك انقد
في الأقوى وعكس في الشرا بمقيد
من الربح من ذي المال فاقبل بأوكد
وبينة منه مقدمة قد
فأجرة مثل أعطه لا تزيد

وان مات مع جهل بمال قراضه
وليس عليه من ضمان لأنه
ويقبل في الخسران منه وفي التوى
وفي نفي دعوى موجب لزمانه
وربح وفي إذن السفار بماله
وقد قيل رب المال يقبل فيهما
وان يتعدى^(١) في فعال فضامن
وخذ قول رب المال في رد ماله
وان يختلف في قدر حظ مضارب
وعنه اقبلن بمن عامل اجر مثله
وان كان مغبوناً به الناس عادة

(١) الصحيح: يتعد.

وإقراره بالربح ثم ادعاؤه وإن قال إني كنت أقررت غالباً وإن يقتضى تميمه خوف أخذه وإن قال قرض لا قراض فلي النما وبينهما ربح وقيل ليحلفا ودعوى قراض والمليك بضاعة وإن يشتري ممن يرد مقاله وإن قال قرض لا بضاعة يحلفا ودعواهما بالعكس والمال هالك وإن يدع الإنفاق من ماله وقد وللعامل أن يغضب طلاباً بأجود وإن كان للشخصين دين فمضى قضي ومن شاء يطلب من غريم وقابض

الخسارة أو هلكا إلى قوله عد وناسياً أردد قوله رد مبعده فيؤخذ يملك لم يرد لمسعد فمن ربه اقبل مع يمين مؤكدا وللعامل الأعلى من اجر ومرصد بوجهين واعكس في العطا والمقلد له أو يبعه من ضراب ليردد وللعامل أجر المثل غير مزيد من المالك اقبل والمعامل ليردد شرطه في العقد يرجع به اشهد وفي الغيبة احتم ثم إن يرج يردد الغريم يشاركه الشريك بأوطد فان يتو مقبوض كالابرا يوطد

فصل

في شركة الوجوه

وذاك اشتراك لا بمال بربح ما وسيان إطلاق وتعيين مشتري وضيعتهم كالمملك والمملك بينهم على شرطهم كالربح في المتوطد

وكل وكيل للشريك وكافل تصرفهم مثل العنان كما بدي
وإن فسدت فالريح كالملك بينهم وتبقى كفالات فلم تتفسد

فصل

في شركة الأبدان

وشركة أكساب بأبدانهم تجزُ
بكل مباح كالتلصص منهم
وصحتها في الغنم في نفل وفي
ومن يتقبل منهم عملاً يصر
ويلزم ذا قسم متى يبغ نائب
وما كسباه أقسمه بينهما على
وشرطتهم في حمل ما اقتبلوا به
وإن آجروا الأعيان كل امريء أثب
ومن يعط عبداً أو بهائم عاملاً
كذا رفع أثواب لشخص يخطبها
وإن يأخذن نعلاً وراويه فتى
ويعمل فيها والمحصل بينهم
كذا رفع قوس والشباك وصائد
وقيل لذي الآلات أجره مثله

ولو باختلاف الصنعتين بأجود
على أهل دار الحرب أو كالتصيد
استلاب قتيل إذا يخصاً بموجد
عليهم وقسم بينهم كسب مفرد
وقيل ان ترك كسباً بلا عذر اطمد
تشارطهم في مبتدا العقد تهتد
بذمتهم صحح ولا تتردد
على حمل ما يختصه في الموجود
عليها بنصف الكسب أو نحوه طد
وغزل لنساج بريع المزيد
وبغلا ودارا والرحى من معدد
يصح وقيل اردد وبالأجر زود
بمعلوم جزء الصيد صحح كما ابتد
لبطلانها والصيد للمتصيد

ومن يشترط مع جُزء كسب دراهماً
ويشترط في كل المسائل عاملاً
على شركة فيما تحصّل لم يجز
والأوكدُ منعُ اعطاء ماشية لمن
وإن يرعها حولا كميلاً بثلتها
وأربعة أنواع جمعك بينها
وشركة دلالين غيرُ صحيحة
وإدخالهم في شركة كسب نادر

لخيفة الاستغراق للكل يفسد
فان أجروا أموالهم مع تعقد
وكل بأجرة ملكه ليفرد
يعول بثلت الدر والنسل أسند
له الثلث بالنامي يصح بأوطد
صحيح فشارك بالأمانة واجهد
وإن جاز توكيل الوكيل فجود
مفاوضة عن ردها لا تحيد

باب المساقاة

وفي النخل والأشجار والكرم جائزُ
إذا كان ذا ثمر ويؤكل عادةً
ولو كان لم يغرس فيغرسه عامل
ويشترط كونُ الغرس من رب أرضه
وألغى أبو يعلى معاملة هنا
وإن رضيا البقا بأجر فجائز
وإن يشترط جزءاً من الغرس لم يُجز
وإن يشترط جزءاً من الأرض لم يُجز
ولغو مساقاة على ثمر بدا

مساقاتها مع عامل متعهد
كذا مبتغ الأوراق والزهر فاعدد
ويعمل حتى يظهر الثمر اطد
في الأقوى كذرع في الخلاف المعدد
وذو الأرض مع غرس كذا الشفعة اعدد
وإن شاء رب الغرس قلّعاً ليسعد
وقيل بلى كالزراع في أرضه ايتد
بغير خلاف عند كل مسدد
ولم يبد فيه من صلاح بأوكد

متى فاضلوا في الأجر وجهين أسند
ومن ربها اشترط بذرها في المؤطد
وذا اختاره الشيخ الموفقُ قلد
بأرضهما في الكل قولين أسند
وفي اثنين يعطى واحد بذره قد
ومن عامر باقي الأمور فجود
فقولان في هذا بغير تردد
كاجراء نهر أو كَسَدٍ مهدد
كسقي وإصلاح المسيل وموهد
مُضر النبت والحصد باليد
ودوس وتشميس وذريُّ معود
وإن يستقي^(٢) الما مطلقا لم يقيد
لدولاب الحراث فجود
ويلزم أهل المال كل مؤيد
على قدر الأجزا كحصد بمبعد
ودولاب سقي كالمدير بأوطد
فلغو وفي إفساد عقد تردد
كجد على الاثنين خص بمفرد

وإن يتساوى^(١) ملك عمال غرسهم
وصحح على أرض مزارعة الفتى
وعن أحمد ما دل أن ليس لازما
وعن عامل أو منهما أو سواهما
ويخرج هذا الخلف في بذر ثالث
وإن كان من عمرو عوامل حرثه
وإن لم يكن من واحد غير مائه
وذو الأصل ألزمه بما فيه حفظه
وما منه ينمى الربيع ألزمَ عاملا
وحرث وآلات له وعوامل وقطع
وزبر وتلقيح وإصلاح بيذر
وإن يحفظ الغلات حتى انقسامها
وقيل وألزمه الجذاذ وقيل والمدير
وقيل على العمال كل مكرر
وفي نصه أن الجذاذ عليهما
وكنس كتلقيح وكريُّ لأنهر
وإن يحتمل كل وظيفة خصمه
وعن أحمد يروى دليل جوازه

(١) الصحيح : يتساو.

(٢) الصحيح : يستقي.

فصل

وحكم العامل حكم المضارب

وعامل كل كالمضارب في الذي يقلد فيه أو يرد ليعدد
فان خان خذ من ماله أجر مشرف فان لم يخذ عاملاً عنه واطرد

فصل

في المساقاة وهي عقد جائز

وكلتاها في المنتقى جائز فقط
وكل له فسخٌ فبعد ظهورها
وفسخ عمول قبل يسقط حقه
وقد قيل كل لازم العقد فاشترطن
فان كان لم تكمل بها فسدت وإن
وإن كان في المشروط عرف كمالها
وإن تتردد في الكمال فأفسدت
وللوارث التتميم إن مات عامل
وبالقرض فاستعمل له أو مؤجل
على عمل في الذمة ان قلت لازماً
فليس بشرط ذكر وقت محدد
يراد على الشرط اقسام الربع وامدد
ومن مالك خذ أجره منه وارفد
لها مدة فيها صلاح المرصد
لعاملها أجر نعم في المجود
فيعمل فلم تحمل فيحرم ويبعد
في الأقوى وأجر العامل ابذل بأجود
فإن ياب فاستأجر من الإرث وازيد
إن امكن لفقد المال أو بع وزود
وإما على عين فبالموت أفسد

وللمالكين الأخذُ عند تعذُّر
ويلزم عمالاً وثمة فعله
وإن فسخوا قبل الظهور فأجرةُ
ويأخذ رب المال أجرته متى
فان يتعذر إذنه فبشُّهْدِ
كذا الحكم إن يفسد بحجر السفية أو
وإن قلت إن يزرع كذا أو سقى كذا
وإن قلت ماتزرع من البُر نصفه
كذا قوله ساقيت هذا بنصفه
ومن صح منه الفعل في ماله أجز
بعاملت أو لفظاً شقاق كليهما
بمعلوم جزء من غلال بنسبة
ومن يشترط ممن يعامل آصعاً
وما غل هذا القطر أو أخذ بذره
فثمرٌ لذي أصل وزرع لباذر
وجمع زراع والمساقاة جائزُ
وما للمساقى والمزارع يا فتى
وإن زارع الشخص الشريك بزائد
وبالنقد أو عرض أجز أجر أرضه
وأفسده بالقفزان من جنس زرعها

فبعد الظهور اقسم على الشرط تقصد
إلى قسمها أو من تراث ملحد
بوجهٍ لعمال كذا في المعرد
يباشر باذن الحاكم المتقلد
ومن دون إذن يمكن ارجع بمبعد
ذهاب نهى من عاقد منهما اشهد
فنصفٌ وإلا ربع أبطل بأجود
لنا ومن الأرز فربعُ ففسدِ
على أن يساقي ذاك بالربع فازدد
من المرء كلاً منهما لا تردد
وشبهه في آجرت وجهين أورد
وتعيينك المعمول فيه فقيد
نهى وكذا لم يشترط فقد معدد
ويقتسمان الفضل فالعقد أفسد
وكل عليه أجرةٌ للمبعد
بأرض وفي حظ الشريك فجود
معاملةٌ للغير في المتعدد
على حظه في الربيع جوز بأجود
ومعلوم قفزان سوى زرعها طد
وبالثلث أو بالربع منه بأوكد

كتاب الاجارة

وعقد على نفع مباح إجارةً
كذا بعث في الأردا ويلزم عقدها
ويُشَرَطُ علْمُ العاقدين بنفعها
كخدمته شهراً وسكناه جُمعةً
وطولا وعرضَ الحائط اذكر وسمكهُ
وموضعه إن تكتري^(١) لبناً كذا
وإن تَبْنِه فانهار دون تفرُّطٍ
وبالوقت لا الفعل المعين فاضبطنْ
وما ذكُرْ سُكْنِي الدار شرطٌ لكيفها
ويشروط علْمُ الأرض والغرس والبناء
وعلم بمركوب كبيع له الرُّكوبُ
وعلم المتاع اشروط لا حاملاً له
وإن عين الجمال من جنسه ولم
وان يكثر نصفَ الطريق وعقبه
ويشروط أيضاً علْمُ أجرة نفعه
متى جعلت في ذمة ومتى يكن

بأجرت أو أكرت أو نحوذا اعقد
من الجائزين الأمر في مالهم قد
بُعرف له أو وصف نفع مقيد
وحمل كذا رطلاً بتعيين مقصد
وآلته واللبن بالقالب احدد
وإن تكتري^(٢) يوماً فعن شرطه اصدد
لك الأجر والبعض ان بني فهوى اردد
إجارةً تطين البنا لا تقيد
سوى في محل غرفة ذا تعدد
وزرع كذا إن يكتري^(٣) للمعدد
كسرج أو وطاء معود
سوى مستضر كالزجاج المشرد
يفت ببديل مبتغي المكتري اطهد
يصح بعرف للركوب مقيد
بما تعلم الأثمان في كل معقد
معينةً مثل المبيع التعدد

(١، ٢، ٣) الأصح: تكتري.

مشاهدة صحت على المتجود
 وعنه لإرضاع وعنه بل اردد
 بمطلق عقد في الإجارة أسند
 ومدة إرضاع وموضعه احدد
 والارضاع لا حرضن ومبدأ مقصد
 وإن عينت إن تستنب فيه تصدد
 وإعتاقها إما تكن أمةً زد
 وجوزه إن يوصف بغير تردد
 يعوض وعن تفضيل مؤذ ليصدد
 وبالعلم امنعه جميعاً كذا افتد
 سوى ولد ينقضن ري المعود
 وحمائمهم والفلك كالمعود
 ويحرم من لم ينتصب للمعدد
 بغير تعدٍ من صحيح ومفسد
 فلان توى أو غاب عود بأجود
 كدار لسكناها وتزويج نهد
 لحل بنص منه قيل بل افسد
 فسيد وأجر المثل إن فعل ارفد
 بغير وثنيا جلده لم أبعد
 فنصف وإلا الربع في ثوب أوعد

وان جهل المقدار فيها كصبرة
 وبالأكمل واللبس الإجارة جوزت
 ووجهين في إلزام ظئر حضانة
 ويشترط علم الأجر والطفل يافتى
 وفي الأجر ذو المقصود بالعقد درها
 ويلزمها استطعام مصلح درها
 وندب عطاها حين تظطم غرة
 وليس له الإنفاق إلا بشرطه
 وإن يغن عنه أو توى قبل قبضه
 وإيجار غير الأدمي لدره
 وللسيد إيجار الرقيق مراضعاً
 وأجرة خياط وقصار خرقه
 وأشباههم مع فقد فهم إجارة
 وليس عليهم من ضمان لتالف
 ولك أجر حمل الكتب حتى متى إلى
 وإيجار شيء للمنافع جائز
 وجائز إيجار الحلي بجنسه
 وإيجار سلاخ لجلد وذابح
 ولو جوزوه مثل تجويز بيعه
 وألغ ان خطت ذا اليوم في الأولى أو غد

وأجرة مثلٍ خذ كذا ربعَ ان يخط
 كذا قوله إن تحملنَ ذا إلى منى
 وإن تكثر طحانَ كُرِّ بثلثه
 وفي ان رددت اليومَ عنسى فخمسة
 وصححه القاضى بأولِ يومه
 وإن تكثر في الشهر عنساً بدرهم
 وصححه القاضى على شهرٍ فقط
 وأمض ان يعين كل شهر بدرهم
 ويلزم في الوقت المبدي بعقدهم
 وكل له فسخٌ إذا تم شهره
 وعشرين شهراً أكل شهر بدرهم
 يصح في الأولى دون خلف وأول
 ومن يكتري^(١) للبيت حمال صبرة
 كذا حولنَها كلُّ كُرِّ بدرهم
 وان قال لي منها قفيزٌ بدرهم
 كذا كل كُرِّ أدُّ منها بدرهم
 وإن تزرعنَّ الأرض بُراً فخمسةً
 وإن تكريها في زرع ماشا فصحن
 وان قلت حمل ما تشا البغل لم يجز

(١) الأصح: يكتري.

بداري وإن تقصر فنصف بأجود
 فالفُ وربعُ إن حملت لأزيد
 وأشباهه صححه في المتأكد
 وفي الغد عشر ألغ في المتأكد
 وأبطل فيما بعده من معدد
 فما زاد تعطي بالحساب فجود
 وعقد لوقت القر وللجهل أفسد
 في الأولى وترعى كل دلو به طد
 وفيما يليه بالتلبس أطفد
 وقيل إلى تكميل يوم بل امدد
 أجزوه به ذا الشهر واحسب وزيد
 الأخيرة والوجهين في المتزيد
 مشاهدة صحح بغير تردد
 كذا كل مفهم حمل أجمعها اعدد
 فما زاد يعطى مثله اردد بأجود
 وكراً به مع حمل باق كمتد
 وفي ذرة عُشر في الأجود فاردد
 وما شاء من زرع وغرس لتفسد
 ومن كُرِّر حملن ما تشا اطفد

فصل

ويشترط قصد النفع شرعاً وجاهه
ومقداراً محمول ورؤية راكب
فيحرم إيجاراً لنفع محرم
كذا الثوب للتزيين في نعش ميت
ويتبع نفع البئر إيجاراً داره
ودار لنقع الخمر أو نحوه من الحرام
وان يكتري^(٢) الذمي داراً لمسلم
وايجار فحل للضراب محرم
وفي حمل ميتات وخمر لطاعم
مقالات والتجويز في ذا منكر
وجوز على المشهور حمل إراقة
وبكره كالحجام أكل أجوره
وألغى أبو يعلى إجارة حاجم

اختياراً وتُبقيا العين وقت التعقد
وطفل له استأجرت ظئراً فقيد
ويلغى كنوح أو غناء لذي دد
وشمعك للتزيين أو للتوقد
وجبر لنسخ مع نشا قصر ابرد
ونسخ الفحش والمذهب الردي
فيقصد بيع الخمر فيها ليصدد
في الأقوى كحظر الدب والقرد للدد
وآلات شراب ومغصوب معتدي
ولا سيما في حملها لموحد
ونبذ لميتات وكسح الأذى الردي
لحر وأطعم للرقيق وأعبد
وحرّم أخذ الأجر عنه فأبعد

(٢) الأصح: يكتري.

فصل

لمدته مع نفعه المتعود وقاهره مع آبق ومعد المشاع فقط إلا شركته قد كايجاره للنسخ من أقطع اليد ومن مال من يقتص منه لممدد المصاحف في الأقوى فنزعه تهتد يصيد ولا تؤجر سوى المتصيد سوى ما اقتناه جائز بمبعد سوى الحر مع ونف وأم مولد ووزن به قيدت أولى بأجود وقرض لدى القاضي إذا لم يقيد وللحضن والإرضاع زوجاً بأجود سوى في اشتراك لم يشن نيل مقصد ودارٌ تهيأ للصلاة كمسجد أو الوصف إن يضبط به في المجود وللمكتري التخيير في الرؤية اشهد وفي عمل في ذمة ليوطد

ومن شرطها إمكان تسليم مؤجر فلا يؤجر المغصوب إلا لغاصب وغير مجاز في الأصح إجارة وإيجار أرض سبخة لزراعة وإيجار انسان ليقتص جائز وسفر لنسخ أو ليقرئه سوى وجدر لوضع الخشب أو صائد لمن ويحرم إيجار الكلاب جميعها ويحرم إيجار المحرم بيعه وإيجار نقد للتحلي به أجز وفي دينك استعمل باطلاق عقده وللخدمة استأجر وليدك لا أباً وتمنع بلا إذن إجارة نفسها وجائز استئجار طيب كعنبر ويشترط علم العين إما برؤية وقيل أجز من غير وصف ورؤية وحظر كرا الإسلام كفراً لخدمة

وقولان في إيجارٍ لا لخدمة
 وأجرةُ حمامٍ حلالٍ كريهةٌ
 ويشترط ملكُ النفع فيه لمؤجر
 وإن قبض العين ان تشأ أجر أو أعر
 وحتى لمكربها ولو بزيادة في
 وجوز بلا قبض في الأقوى لأبعد
 وإن تشترط ألا يلي النفع غيره
 ويملك أيضاً مستعيراً إجارة
 ويملك أجر المثل لا الفسخ إن يعد
 وإيجارَ وقف تحت حكم الفتى أجز
 ولم تنفسخ في الانتقال بأجود
 ولو قيل إن يؤجره نظر من
 وإن أجر الطفل الولي وعبده
 كذا مال محجور عليه لحظه

لمعلوم أعمال بوقت محدد
 كأثمانه والعقد غير مفسد
 أو الإذن في الإيجار شرعاً بأوكد
 لمثلك في ضرر فادنى بأوطد
 الأولى وعنه ان زدت تعميراً ازدد
 وفي المؤجر ان تمنعه في ذا تردد
 لغا الشرط لم يلزم على المتأطد
 بإذن مُعير في زمان مجدد
 لتغيره مستأجراً عند معقد
 مدى عمره في الظن إن لم يحدد
 ومن أجرة للثان حصته امهد
 المحبس لم يفسخ فقط لم أبعده
 فلا فسح إن يبلغ ويعتق بأجود
 إذا انفك حجر بعد إيجاره اشهد

فصل

في اجارة العين

وإيجارُ عين مدة سَمَّ مؤجراً
 وليس عليه من ضمان لتالفٍ
 بها بالأجير الخاص لا تتردد
 إذا لم يكن منه تعدي معتيدي

ويشترط علمُ الوقت فيه وأن يُطل
وقيل ثلاثين احدونها وقيل بل
وليس بشرط أن تلي وقت عقدها
وللمكتري في الوقت فعل فرائض
فان تله لم يشترط لها ذكر بدوها
وان يطلقن حولاً فمن حين عقدهم
ويملك بالعقد المنافع قبل أن
وان يؤجرن في الشهر حولاً فواحد
وعن أحمد بالعدل كلٌ وهكذا
وان يكتري^(٣) لليل أو لنهاره
وان يكتري^(٣) عينا لفعل معين
وان يكتري^(٤) شيئاً إلى مكة ولم
وجائز استئجار ما للركوب للحراثة
ويكره أجرٌ للملازم لامريء
وجائز استئجار حافر بئره
وشيل تراب الحفر في شرط أذرع
وما انهار فيه بعد يلزم ربه
ويأخذ إن يفسخ بقيمة فعله

وظن بقاء العين مدة معقد
بحول وفي الوقف اختصر لا تزيد
ولا عدم الاشغال وقت التفقد
بسنتها مع جمعة ومعيد
وان تتراخى^(١) فاشترطه وجدد
يكون ابتداء الحول في المتأطد
توفى لتقدير الوجود كموجد
يعد وبق بالأهله فاسرد
جميع الذي علق بالأشهر اعدد
فأولاه لا الآخر احدد بأجود
فيشترط ضبط قاطع للتنكد
يبين متى يخرج فذا العقد أفسد
والمعكوس في المتعود
غريم على المنصوص من قول أحمد
بأرض كذا شهراً وعن شاغل ذد
معينة ألزم أجيرك تسعد
وان شاء يفسخ ان بين ذا تجمد
من الكل من مثل أذرع فاهتد

(١) الأصح: تتراخ.

(٢، ٣، ٤) الأصح: يكتري.

وجائز ايجار لنسخ القران والحديث وكتب الفقه والشعر لا الردي
بمدة أو تقدير أو لاقه مع السطور ووصف الخط والهامش احدد

فصل

في الاجارة في الذمة

ويشترط في استئجار فعل بذمة
وتعيينه وقتاً لفعل معين
فان تم قبل الوقت يبرأ أجيره
ومشترك هذا الأجير ولم يكن
وإن يستنب فيها الأجير فجائز
وان يستنب فيها بأدنى يكن له
وإن يهرب او يمرض أقام مقامه
وان يأذن الإنفاق أو يستدين أو
ويرجع في الأولى بلا إذن حاكم
وان هو لم يشهد لإعواز شُهد
وبعد انقضا وقت الإجارة فليبع
وإن عاد جمال وناكر منفقاً
وللمكتري عند التعذر فسُخها
وسيان برء والفرار وهلكه

بيان صفات الفعل كالسلم احدد
يرد على الأولى وعنه ليوطد
فللمكتري الفسخ وفي عكسه قد
سوى آدمي جائز الأمر أرشد
اذا كنت لم تشرط مباشرة اليد
المزيد وان هو لم يعن في الموجود
بأجر عليه حاكم ذو تقلد
يبيع بغيراً فاضلاً للمعرد
بالانفاق ان يشهد لعذر ممهد
ليرجع على الأقوى ان نوى العود فاشهد
ويقضيه قاض والنما للمشرد
فللمنفق القول ارض مالم يزيد
ويفسخها فوت المحل المقيد
بكل زمان العقد قبل التأطد

فصل في اجارة الأعيان

ويشترط في الأعيان علمُ صفاتها
وان كان في أثناءه افسخ بما بقي
وان شئت أمسك واعزم الأجر كله
وان غار ماء الزرع في الأرض أو هوى
ومن يكثر شيئاً لمعلوم شغله
وان يبقَ نفع لم يبح مع سلامة
وان يكن الايجارُ وقت بعينه
وان شرط الانفاق في مال مكثر
وأما اذا استأجرت عيناً بوصفها
وان يتعذر نفعها بعد دفعها
وأما إذا استأجرتها مدةً مضت
وجوز على بُرء جعالة طبة
وان مات أو عوفي على غير طبة
وكل الدواء من مال من طب لا على
وان تكثره مدة ليطب فاشترط
فان تنقضي^(١) لم يبرَ يحظ بأجره

فان تعطل في ابتداء العقد تفسد
وان شئت فسخاً في المعيب فأردد
وامسأكها بالارث ليس بمبعد
الديار انفسخ فيما بقي في الموجود
فيغضب ليصبر ان يشأ أو ليردد
وهت ولنقص وارتجا قربه طد
له الفسخ أو أجر على غاصب قد
أو الأجر وقت العطلة اردد وأفسد
فكالسلم اقض في الصفات وقيد
او اعتابت استبدل وان شئت فاردد
بغير انتفاع للتعذر تفسد
في الأقوى وقل للبرء لا أجر فاشهد
ينل أجره لا القسط حسب بأجود
الطيب سوى كحل شرطت بأجود
كل يوم كم يداوي وقيد
وفيما بقي افسخ ان توى أو بري اشهد

(١) الأصح: تنقض.

ويحرم إيجاراً على فعل قربة
كحج وتأذين وفعل إمامة
وخذ ما أتى من غير شرط كوقفه
وما قد يُخصُّ المسلمون بفعله
ولا تؤجرن للحمل إلا برؤية
وإن ينقص المحمول أكل وهلكة
بإيجارها يختص كل موجد
وتعليم قرآن وفقه بأوكد
ورزق الفتى من بيت مال مرصّد
كتعليم خط والحساب ليوطد
أو الوزن أو كيل كوصف بمبعد
فان له تحميل مثل بأجود

فصل

في استيفاء المستأجر النفع

بنفسه وبمن دونه

وللمكتري استيفاء نفع بنفسه
وقيل بتصحيح اشتراط تعيّن
وليس له استيفاء فوق الذي اكرى
فان فعل الزمه بأجر زيادة الأذى
ومن يكثر للحج يركب إلى منى
ووجهان فيمن يكثره لمكة
وقد قيل أجر المثل خذ فهما معاً
كذا في اكرأ عنس إلى بقعة متى
وقيمة تاو كلها في يد الذي
ومن دونه أو مثله في الأذى قد
لشخص على استيفاء نفع مقيد
ولا ما يخالف في الأذى بل ليصدد
مع ماسماه في نص أحمد
وقيل إلى طوف الزيارة قيد
أيملك حجاً أم إلى مكة قد
كفعل المخالف في الأذى في المؤطد
سلك مثلها أو في أذى فتردد
توى بتعد منه خذ لا تردد

ولو كان معه رُبها إن يكن توى
ومن يكتري^(١) للزرع أرضاً فمالها
وإن يكتري^(٢) للغرس يملك زرعتها
ومستأجر أرضاً ليزرع حنطة
وليس له زرعٌ لقطن وسمسم
وصح ازرعن ماشئت لا مع أو اغرسن
ومستأجر عنساً لسير مسافةً
ومستأجر ظهراً ليركبه فلا
بذلك في معكوس هذا ومكتر
كذلك في معكوسه وكذلك في
وإن يكتري^(٣) المرء القميص فلا تجز
ولكن نهاراً ثم يتزرن به
ومستأجر داراً ليسكنها فما
كخزن طعام أو مضر لسفلها
ويحرز ما لا بد منه لقوته
وأما إذا عينت كلاً فجائز

لدى ربه فالنصف حسب بمبعد
بناء ولا غرس بغير تردد
وليس له فيها بناء المشيد
فلا بأس أن يزرع شعيراً بأجود
وعن ذرة والدخن فامنعه واصدد
ووجهان في واغرس بوأو فقيد
له سير مثل القدر والوصف وازهد
يجوز له تحميله وليوكد
لقطن فلا يحمل حديداً ووطد
العواري مع الاطلاق لا في التقيد
له لبسه في ليله عند مرقد
ووجهان فيه هل يباح لمرتدي
أضر بها فليجتنبه ويبعد
وربط مضر كالأتن والعمرد
وحاجاته من آنيات وبرجد
ولو لمضر أو بناء لمسجد

(١، ٢، ٣) الأصح: يكتري

فصل

فيما يلزم المكري

ويلزم من يكري جميع الذي به
ورحل وتحميل كذاك وضبطه
كذا حاجة الإنسان يضبطه لها
وقائدها مع سائق ومن اكرى
كذلك تعمير الديار وفعلها
ومؤجر درب عرفه المشي تارة
ويلزم تفرغ الكنيف ونحوه
فان لم تملأ أو جهل قدر مائها

تمام انتفاع كالخزام ومقود
لكي ما يصلي بالفلا فرضه قد
وللظهر لا المفعول فوق العمر
تسلمها ألزمه كل المعدد
على مؤجر أيضاً وكل معود
فالأثني وضعفى احمل وفي الجلد ردد
لمن يكثرها خلوة من منكد
ليلزم مكريها بشيل المعدد

فصل

في أن الاجارة عقد لازم من الطرفين

ويلزم عقد من أجير ومكتر
وترك الاستيفاء في الوقت قادرا
وإن يطر عيب العين أو بان فافسخ

فليس لشخص فسحها بتفرد
عليك جميع الأجر غير مصدر
انتشا كتعذر خلف مالم يقيد

وإن كان منع النفع من مؤجر فلا
وقيل له أجرٌ بقسط انتفاعه
وما موتٌ مكرٌ مبطلنَّها ومكترٌ
ولا عذر في كل كذا بقسامه
ومن يكثر شيئاً لمعلوم شغله
فإن شاء فليفسخ وإن شاء يصطبر
وإن كان في استئجار وقت معين
فإن ينجر للفسخ فارجع بأجرهما
ولا أجر للمكري إن غصبها بنفسه
وإن منع امرٌ غالب نفع مكتر
ولم يستنب إن لم يشأ مكتر فتى
وبيعك ما أجرت حتى لمكتر
وفي قدر أجر وانتفاع مخالف
وخذ أجر مثل الفعل من بعد قبضها
وقول المليك اقبله في مدة الكرى
وفي رد عين أو شراذٍ وموتها
ولا تؤجرنٌ للحمل إلا برؤية
وإن تنقص الزاد المقدر أكله

تنوُّله أجرًا وذا عند أحمد
وكلٌ ويعطى أجرٌ مثل بأجود
له شاغل للعين أو خالف زد
وفقدان ما استكرى له من معدد
فيغضب أو يشتر ليختر ويراضي
إلى أوبة المغصوب واله شرد
له الفسخ أو أجر على غاصب اليد
تقضى بلا غصب عليه تسدد
ولو بعض ميقات الكرى في المؤطد
فيفسخ يؤدي قدر نفع به قد
مقام وقد عين أو متشرد
أجز وكالارث افسخ كراه بأوكد
إذا اختلفا من قبل قبض وأفسد
ومن يرض قول الخصم فالعقد أظد
وفي نفي عدوان بمن يكثر اقتد
بلا نفع الوجهين خذ في الاقتد
أو الوزن أو كيل وفي الوصف ردد
أو الهلك فاستبدل به في الموجود

فصل في ضبطها بالوقت أو بالفعل

وبالوقت أو بالفعل ضبطُ انتفاعه وجمعهما موه على المتأكد
وجوز لذي كرى نفس مسلم بكره وعنه امنع لخدمته قد

فصل في الأجير المشترك

ومستأجر قدرت بالفعل نفعه ويستأجر قدرت بالفعل نفعه
كدقة قصار وزلة حامل كدقة قصار وزلة حامل
وسيان ما أرداه في بيت مكتر وسيان ما أرداه في بيت مكتر
ولا غرم فيما فات من غير فعله ولا غرم فيما فات من غير فعله
وعنه عليه الغرمُ ياصح مطلقاً وعنه عليه الغرمُ ياصح مطلقاً
ويضمن محبوساً ليأخذ أجره ويضمن محبوساً ليأخذ أجره
فإن شاء معمولاً ويعطيه أجره فإن شاء معمولاً ويعطيه أجره
وإن لم يضمن من تقدم ذكره وإن لم يضمن من تقدم ذكره
سوى ما ببيت المكتر كان فعله سوى ما ببيت المكتر كان فعله

وعنه ومنقول إذا كان فعله
 وملق إلى الخياط ثوباً وقال إن
 فيقطعه ان لم يكفه فهو ضامن
 إذا قال فصله بأن ليس ضامنا
 وإن يقل الخياط أنت أمرتني
 فقال قميصاً فاستمع قول صانع
 ولا غرم من بعد اليمين بما ادعى
 ولا غرم في فعل امريء حاذق رد
 ولم تجن كفاه وضرب مؤدب
 وكَبَّحُ لجام من فتى راض ولا
 ومن يكتري^(١) في رعي عد معين
 وما سلم القصارُ أو نحوه إلى
 ومستأجر عينا أميناً بحفظها
 له واقعاً في بيته فليرفد
 كفاني قميصاً فاقطع الثوب واقدد
 وإن قال هذا الثوب يكفيك فاعهد
 إذا لم يكن يكفيه عهدٌ مسدد
 بقطع قباءٍ صالحٍ للتجنُّد
 ويخرج أن للمالك القولُ فارشد
 وأجرةٌ مثل لا مسمى له قد
 بطب وحجم والختان مجود
 وزوج ومستكر بضرب معود
 ضمان على راع غداً غير معتد
 تعين في الأقوى ولم ترع مولد
 سوى ربه جهلاً يضمنُ لذي اليد
 فليس عليه غرمٌ رد فقيد

فصل

ويملك نفع العين مستأجرٌ لها
 بأجمعها إن لم تؤجل والنسا
 بتسليم عين قبضها تستحقه
 وتملك منه أجرةً وقت معقد
 على عمل في الذمة امنع بأجود
 أو العمل الموصوف من غير مبعد

(١) الأصح: يكتري.

فان يمضِ مِقاتُ الكرى بعد بذلها
وفي صُبرة مجهولة القدر أجره
ومستأجر شخصاً ليوصل كتبه
بأجرة إرسال وردٍ لأنه
وملق إلى الخياط ثوباً فخاطه
لأجر بأجرِ المثل فاحكم وهكذا

وقبض الذي في ذمة تتأطد
لتعريضه للفسخ وجهين أسند
إلى صاحب إن لم يجده ليمدد
لحاجته أضحي يروح ويغتدي
وثوباً إلى القصار غير محدد
لأجر منادٍ أو سفينة مزبد

فصل

وإن ينو غرساً أو بناءً وقد مضى
لمؤجرها بالأجرة الأخذ والبقا
وقيمته ما بين قيمة أرضه
وللمالكين القلع مع طم أثره
وإن يبق من تفريطه الزرع إن تشا
وإن لم يفرط بالمسمى فأبقه ان
وان شاء رب الزرع والغرس أخذه
وفيما قبض في فاسد مدة ولو
وبالفضة ان يؤجر ويأخذ عدلها

زمان الكرى لم يشترط قلعه امهد
بأجر وقلع ضامناً نقص مفسد
وفيها البناء والغرس والخلوة اشهد
وما شرطاً يلزم بغير تقيد
بقيمته خذ أو بأجر مخلد
يشاء ربه مع أجر مثل المزيّد
بلا ضرر في الحال مكّنه واسعد
بلا نفع أجر المثل في المتأكد
دنائير عند الفسخ للفضة اردد

باب السبق والنضال

وبالسفن والإقدام مع كل أجلد
ورفعهما الأثقال مع حسن مقصد
ونضل بمسنون وقيل بمبعد
ووحدة نوع في القسي المعدد
تخالف نوعي جنس ذا المتوحد
ولم يتعين واحد بالتقيّد
بجاري عادات وعلم المنقد
وذاك حرام كالقمار المشدد
يضاهيهم في آلة السبق أطد
إمام يجوز الجعل للسابق اشهد
يطالب مسبقاً بشيء فيعتد
يجياً معاً فالسبق باقٍ لممدد
كذا أحد الشخصين بالسبق أرفد
فبينهما جعل الأخير المبعد
يكن جعلهم من أجنبي مؤبد
متى لم يكن من ينقص الجعل تفسد

وإن سباقا بالنضال لجائز
وان اصطراع المسلمين لجائز
وما سَبَقُ في خُف وحافر
ويشترط تعيين كذاك ومركب
وأنواع مركوب وقيل يجوز مع
ولا تشترط تعيين قوس وراكب
ويشترط تحديداً المسافة مطلقاً
ويفسد مع إخراجهم سبقاً معاً
وان أدخلوا ما بينهم غير مخرج
ومن أحد الحزبين أو أجنبي أو
فيحرزه بالسبق مالكه ولا
وبالسبق يحويه سوي باذل وان
ويحرز بالسبق المحلل جعلهم
وان جاء شخص مع محللهم معاً
ولا شيء ان جاؤوا معاً لهم متى
وتسوية بين المصلي وسابق

وشرطهم إن يطعم الجعل سابق لهم فاسد يلغ السباق بمبعد
وشرط مخل بالشروط التي مضت بصحته يلغيه دون تردد
فان سبق المعطي ليمسك جعله وللغير أجر المثل في المتفسد

فصل

وفي الأجود اجعل لاستباق جعالةً
وكل له قبل الشروع كبعده ان
ويفسخ في ذا الوجه من موت عاقد
ولا يأخذن بالجعل رهناً وضامناً
فمن موت فرد الراميين وواحد
وما تلف الرأسين ياصح مبطلاً
ووارث كل قائم بمقامه
ويحصل سبق الخيل بالرأس ثم مع
ولا تجنبن مع سابق فرساً ولا
فان رضيا التزويد فيها فزيد
تساووا وأبطالاً وإلا لأزيد
وإلا فموت الحتم تعيينه قد
وإن قلت بالإلزام فاعكس تسدد
من الحاملين ابطل ولا تتردد
ولا موت ركب الجواد بمفسد
وإلا أقم من إرثه عنه وارفد
تخالف أعناق بكتف كجاعد
تجلب عليه بالصياح الملدد

فصل في المناضلة

وهذا بيان للنضال وإنه هو القوة احرص في اقتباسك واجهد
ومعرفة الرمي اشترط في جميعهم وفي كل من لا يحسن الرمي أفسد

ولا فسخ في الأقوى ومن شاء يردُّ
 بلا ندره كالإستوا فيهما اشهد
 إذا لم يحدد غاية بتقيد
 ووحدته في نوع وما عين احد
 الرميّات من الحزبين في المتجود
 ليرم كحزب واحد أو معد
 كخمس إصابات من العشر فاشهد
 مفاضلةً منها لحاوي المزيد
 يكن فيه نفع دون مالم يقيد
 وشرط الحواصل مطلقاً للتأكد
 تقيد نيل السبق بالمتقيد
 وبينهما اقرع عند بخل بمتدي
 بوجه بدا فالغير بالثاني يتدي
 فلغو وإن يبدأ بلا شرط امهد
 بوجه وبالثاني الأخيرة بتدي
 أطارته ریح عدّ إن لم تقيد
 تشك بتقدير البقالم يعدد
 كريح وكسر القوس ياصح تعدد
 فجوز إذا أرجا النضال إلى الغد
 لإيذاء ثانٍ من أمين وشهد
 بجعل وغير الجعل في نص أحمد

وأسقط من الباقيين من بازائه
 وتعداد رشق والإصابة فاشترط
 وإن شرطاً للأبعد الجعل لم يُجز
 ومن غير ذكر القوس صحح بمبعد
 ولا تشتراط أن يستوي عدد
 ولكن تساوي الرمي ثم محلل
 ويحصل سبق في البدار بحوزه
 إذا ما استوا في رميهم وبشرطهم
 وإتمام رشق هاهنا لازم متى
 ويستوعب اطلاق الاصابات كلها
 وفي أي وصف للاصابة قيدوا
 وفي الغرض شرط علم وصف وقدره
 وقد قيل قدم مخرجاً سبقاً فمن
 وإن شرطوا أن يتبدي البعض دائماً
 ويشرع نصب اثنين تبدأ فرقة
 وإن سهم شخص حل موضعه وقد
 بنوع أصابه اذا في وجوده
 ولا تحسبن سهماً طرا فيه عارض
 وان يطر وقت الرمي غيث وظلمة
 وقد كرهوا أفراد شخص بمدحه
 ومحظور الشطرنج والنرد ميسر

كتاب العارية

السنوع وعون في الحرام المفسد
إباحته من أجل ذا لم يعدد
ويوهمه إنفاق خادم خرد
بما نفعه حل كفحل بمرغد
كما مر في نفع الإجارة فاقصد
كحمل متى يذهب به اضمن بمبعد
كالإيداع لا كالغصب في المتجود
توت قومت معه وإلا فجرد
على مدة معلومة بتقيد
وفي ثالث إن وقتت فأعر قد
وقيل ان جهل فالنفع قرر بمبتدي
ويفككه إن يطلب فان باع يورد
به باع أو من قيمة إن تزيد
في الأولى له كالجنس والمؤجر اشهد
على الظاهر المعروف مُسلم أعبد
ووالدة في خدمة لا مولد
تخف خلوة والحظر لما أبعد

وعارية الأعيان مشروعة سوى
فقيل هبات النفع فيها وقيل بل
ولم أر تصريحاً بمن ذا يمونها
ومن جائز في ماله أمره أجز
وللمستعير الانتفاع بعرفه
وما إذن الاستعمال ضمن فوته
ولا غرم في أولاد كل معارة
وما كان مضموناً من اجزائها متى
وليس له الإيجار إلا باذنه
ومن غير إذن لا تُعر في المجود
ومن شئت ضمن والقرار على الأجر
ومن يستعر شيئاً ليرهنه يجر
لمالكه الأوفى من الثمن الذي
ومن يستعر للغزو ذا السهم سهمه
ويحرم بتاً أن يعير لكافر
ويكره للمرء استعارة والد
وأن يستعير المشتته اجنبي ان

وترجع إن شئت إذا لم يكن أذى
كاذنك في دفن ولم يبل ميت
وفي وضع أخشاب على حائط فان
وعن أحمد قبل انتفاع رجوعه
وإما تعر للزرع فاصبر لحصده
وإن للبنا والغرس وقتاً مدةً
وليس له أجرٌ لما مر كِله
وان يطلقن للغرس أو للبناء أو
وإلا فخذة إن أردت بقيمة
وقيمة أرض إن بذلت لربها
ويثبت مجاناً بأرضك غرسه
وكل اذا باعا له قدر ملكه
وألزم هنا لا عند شرطك قلعه
كذا حُكم غرس المشتري وبنائه
وذا الأرض ملك من تصرفه سوى
وتملك ذي الأشجار فيها دخولها
وأيهما يبغى^(١) من الثاني بيع ما
وشغلها غصبٌ بعيد انقضا المدى
فيلبث في أرض لغيرك أبقيه

(١) الأصح: يبغ.

على مستعير فعله غير معتد
وإذنك في فُلك بلجة مزبد
تزل لم تعد إلا بإذن مجدد
حرام ومن قبل انقضاء المحدد
وإن كان ما يحصد قصيلاً ليحصد
فلا يرجعن من قبل تمضي بأوطد
لمستقبل من حين عود بأجود
إلى مدة إن تشرط القلع فاعضد
أو اقطعه واضمن نقصه إن ياب ذو اليد
لتملكها لم يجبر المرء ياعدي
متى تاب ذين ان شا بقاء الممدد
فان أبيا يترك وفي الغر ردد
مُعاراً بلا شرط بطم المخدد
مع الفسخ من عيب وإفلاس اعدد
مضر بأشجار المُعار فتهدي
لإصلاح أثمار وجد ومحصد
له بيعه فاجبر بوجه مبعد
وبذك إن يحمله سيل فيركد
إلى حصده مع أجر مثل بأجود

وإن كان ذا غرس على قلعه اطهد
كغرس غصيب ظالم العرق معتدي
بغير تعد يوم تلف فاشهد
بقيمتها في الأظهر المتأكد
بما كان من باب الأمانات فارشد
مؤونة ردّ دون مستأجر اليد
ولا اصطبله بل ردّها لمعود
يفوت تضميناً وأجرأً بأجود
ومن ربها في الأجر لا غصبها قد
ومن ربها دعوى الإجارة فاردّد
على زمن قد فات دون المجدد
في الأقوى وأدنى الأجرتين بمبعد
فغرماً فممن قد أعاد ليردد

وقيل ان يشا زيد ينلّه بقيمة
ويجعل في الأقوى كغرس الشفيح لا
وعارية الإنسان مضمونة ولو
ولو شرط الإنسان نفي ضمانها
وليس مقيداً للضمان اشتراطه
ومن يستعر أو يغصب العين يلتزم
وليس بمبرٍ ردّها لغلّامه
وحلّف المليك اقبله عند ادعاء ما
وقيل اقبلن من جاحد الغصب قابضاً
ومن قابض دعوى الإعارة فاقبلن
على إثر قبض واقبلن منه حالفاً
له أجرٌ مثل لا المسمى لما مضى
ومن يستعر شيئاً فبان غصيبة

كتاب الغصب

وَحَفِ يَوْمَ عَصْرِ الظَّالِمِينَ عَلَى الْيَدِ
وَلَكِنَّهُ يَمْلِكُ لِمَنْ شَاءَ إِلَى الْغَدِ
سَيَأْخُذُهُ أَخْذًا وَبِيْلًا وَعَنْ يَدِ
بِظُلْمٍ وَبِالْإِتْلَافِ يَضْمَنُ وَالْيَدِ
وَمَا لَيْسَ مَنْقُولًا عَلَى الْمُتَأَكِّدِ
ظُلُومًا بِلَا اسْتِيْلَائِهِ وَالتَّفَرُّدِ
وَخَمْرًا مِنَ الذَّمِي فَأَمْرُهُ يَرُدُّ
ضَمَانًا بِاتْلَافِيهِمَا لَا تَقْيِيدِ
عَلَى مُتَلَفٍ تَضْمِينِهَا وَمَبَدَدِ
وَكَسْرِكَ صِلْبَانًا وَآلَةَ ذِي دَدِ
وَآلَةَ تَنْجِيمٍ وَكُلَّ ذِي زَدِ
كَذَلِكَ أَوَانٍ مِنْ لُجَيْنٍ وَعَسْجَدِ
وَفِيهَا انْتِفَاعٌ فِي سِوَاهَا بِأَوْكَدِ
وَإِنْ أَظْهَرُوهَا فَادْفَقْنَهَا وَلَا تَدِ
يَطْهَرُ دَبْغٌ لَا كَبْعَدِ بِأَجُودِ
إِلَى رَبِّهَا مِنْ كَافِرٍ وَمَوْحَدِ
العصير ونقص الخل عنه ويردد

خَفِ اللهُ فِي ظُلْمٍ بِالْوَرَى وَاحْذَرْنَهُ
وَلَا تَحْسَبَنَّ اللهُ عَن ذَاكَ غَافِلًا
فَلَا تَغْتَرَّرَ بِالْحَلْمِ عَن ظُلْمِ ظَالِمٍ
وَلِلْغَصْبِ الْاسْتِيْلَا عَلَى حَقِّ غَيْرِهِ
وَسِيَانٍ مَنْقُولٌ وَلَوْ أُمَّ وَلَدِهِ
وَلَيْسَ بِغَصْبٍ وَطَوْهُ مَلِكٌ غَيْرِهِ
وَمَنْ يَغْتَصِبُ كَلْبًا يَجُوزُ اقْتِنَاؤُهُ
وَلَا أَجْرَةٌ لِلْكَلْبِ فِي حَبْسِهِ وَلَا
وَعَنْ أَحْمَدَ مَادِلٌ فِي خَمْرِ ذِمَّةِ
وَمَعَ أَمْنٍ أَوْجِبَ دَفَقَ خَمْرَةَ مُسْلِمٍ
وَتَمْزِيْقَ كِتَابِ السَّحْرِ وَالْفَحْشِ كُلِّهِ
وَلَا غَرَمٌ فِي إِتْلَافِ هَذَا جَمِيعِهِ
وَإِنِّي لِلْخَمْرِ إِنْ جَازَ دَفَقَهَا
وَيَضْمَنُهَا الذَّمِيُّ يُوْجِهُ مِثْلَهُ
وَرَدٌ فِي الْإِرْدَا قَبْلَ دَبْغِ جَلُودِهَا
وَيَلْزِمُهُ إِصَالُ خَمْرٍ تَخَلَّتْ
وَإِنْ يَتَخَمَّرُ عِنْدَهُ فَهُوَ ضَامِنٌ

ولا يضمن الحر الكبير بغصبه
ولا بن عقيل لا كسقم بأجود
ويضمن نفع الحر مستخدم له
وإن يلدغ أو يُصعق صغيراً فذايدي
وفي ليس من أهدرت وجهين أسند
على كرهه لا حابس في المجود

فصل

ويلزم ردّ العين غاصبها ولو
ولوناله في الرد أضعاف قدرها
سوى رفع فُلك فوق بحر بأجود
وإن خلط المغصوب بعد تقرر
بما فيه تمييز فألزمه ردّه
وإن يكن المغصوب أجود منه خذ
وإن يكن المغصوب أردأ منه إن
على أخذه منه انحتاماً وخلطه
وقال أبو يعلى له المثل مطلقاً
وقيل اقض في هذي الثلاث بشركة
وفي ماله إن يصعبنّ خروجه
وما كان هذا دون تفريط ربه
ومحتمل تعيين ما قل ضره
وفي قُمقم إن تدخل الشاة رأسها
بنى فوقها قصراً إذا لم يشرد
من الغرم ألزمه ولا تتردد
ومع حرمة الحي أو أذى الغير خلد
على خطأ في خلطه أو تعمد
وإلا فمنه المثل من جنسه اردد
له المثل بل إن شاء فليأخذ الردي
سمح غاصب بالأخذ منه ليطهد
بشيرجه زيتاً فخذ مثله قد
ولو مع جنس لا يميز فاشهد
على قيمة الحالين لا تتردد
بلا هدمه فاهدمه والغصب أفرد
على من ينجّي ماله نقص مفسد
وما حل فاذبح واكسرن مال معتدي
بغير تعد المالكين لتقصّد

سلم ماله ضمَّنهُ نقصَ المفسد
وقد قيل عيَّن ظرف هذا وشرذ
بلقع كذا في رقع فُلك بمبعد
وقيل سوى ما ذبحُه لم يعود
فجرت بغصب جرحه اقلعه وارُد
وخذه ان يمت بل قيل من غير من هُدي
وأشباهه غصباً وفي ذبح مزد
على غير إنسان ليذبح ويعتد

إلى فعل أدنى الحاليتين إذا فمن
كذا غير مأكول ويحرم تركه
وخذ قيمة عن جابر الجرح إن يخف
وإن كان مأكولاً له اذبح بأجود
وإن مات مجروح سوى الأدمي قد
وملك سوى جانٍ ومالم يبع فدع
كذا الخلف والتفصيل بلغ مثنياً
ومحتمل إن زاد قيمةً جوهر

فصل

أو اقرب مثوى لا المعارضة اشهد
لقلع ولم يبلغ لقرب التحصد
إلى الحصد أو خذه بقيمته قد
لمالكه يبقى بأجر بمبعد
فليس سوى أجر لذي الأرض فأشهد
وأثمار أشجار بغصب لمعتد
وأجر وأرش النقص ثم التمهيد
فشا الترك أو قلعاً لمعنى يؤيد

ويلزم إنشاد المبعد تركه
وليس لرب الأرض إلزام زارع
وقيل ان تشا اتركه بأجر ونقصها
وعنه بما أدى عليه وقيل بل
وإن حصل المزروع قبل تملك
وكالغرس في الأقوى المكر رجزه
وإن بين أو يغرس فخذه بقلعه
وإن كان غرس والبنا ملك ربها

فصل

وإن زاد ألزمه الزيادة إن يبح
كغاصب أنثى ولدت أو تكسبت
وإن حدثت ثم انقضت بعد غصبه
ووجهان إن يحدث من الجنس جائز
ولا غرم في جبر الشفا من سقامه
وما صاد بالمغضوب فهو لربه
فذات انفصال كاتصال لردد
أو ازداد في جسم وفي صنعة اليد
ولا شيء في قول هنا ان رد أظد
ومن غير جنس ضمن النقص ترشد
وليس عليه نقص سعر بأوكد
كذا سهمه إن يغنموا مال جحد

فصل

وإن يجن في المغضوب ما غير اسمه
ووصفاً كنسج الثوب أو نسج غزله
فللمالك ابذله وقيمة نقصه
وعنه لغصاب ويضمنه وعن
ويملك طم البئر في الأرض حافر
متى يبر منها في القوي وقيل لا
ومن يغتصب جاً فيزرعه أو نوى
بكل لرب الأرض في المتوطد
كصوغ حلي من لجين وعسجد
وذبح شياه واشتواها بموقد
وإن زاد لم يشرك غصوب بأوطد
إمامك خير فيهما ربه قد
ومع كره رب الأرض مع حسن مقصد
وقيل وإن لم يبر عن طمها اصدد
فينبت أو بيضاً فأفرخ فاشهد
وقيل لعاد مع ضمان المفسد

ومن يغتصب ثوباً فيصبغه سُورِكا
وكل له مازاد في قدر مُلكِه
ويضمن نقص الثوب واحكم بعكسه
ولا تجبرن شخصاً على بيع خُفِّه
ويحتمل أن لا يمكَّن قالعُ
ولا تلزمن ذا الثوب والدار منه
كذا غاصب صبغاً فيصبغ ثوبه
وقيل عليه في الجميع ضمانه
ومن يصبغ المغصوب من صبغ غصبه
والاثنين ان كانا يكل مثل صبغه

كملكيهما والنقص من غاصب قد
وذو الصبغ كن شاقلعه اقبل بأوطد
لذي الثوب مع تضمين نقص تردد
سوى غاصب إن ياب قلعا بمبعد
به يضمحلُّ المالُ للسفه اصدد
بالقبول ان منح صبغا ونفسا بأجود
وزيتا به لَت السوق ليعدد
بمثل وإلا قيمة عند مفقد
يُردُّ وأرشُ النقص أو بالتزيد
بثوب فتى والنقص منه لينقد

فصل

وان نقص المغصوبُ يضمن نقصه
وعن أحمد في العين من فرس ومن
وفي بعض قن من عبيق مقدر
وقيل اكثر الأمرين في العبد واجب
وإن كان غير الغاصب القاطع ان تشا
ورد عليه الأرش من مال قاطع
وعنه على الجاني قرارٌ مضمَّن

بقيمته عبداً وغير معبد
بغال وحُمُر ربع قيمتها ارفد
كنسبته من قيمة القن أورد
كذا أوجِبَن إن يجن في العبد معتدي
فخذ أكثر الأمرين من غاصب قد
أو اقبضه وألزم غاصبا بالمزيد
بما كان من تقدير أو أرش اقصد

ومن يغتصب عبداً فيخصيه ردهُ وإن زال ما يؤذيه من سمنٍ فلا وخذ مثلاً اودع مايزيد فساده وقال أبو يعلى بتعيين مثله

وقيمته حتماً على المتأكد
 ضمان عليه في زوال المنكد
 وخذ وأرش النقص عند التأطد
 لا ضراره بالصبر مع جهل مفسد

فصل

وإن يجن مغصوب ولو في ملكه وموجب مال والقصاص على السرا ولا تلزمه فوق نقص بما جنى وأما الذي يجنى على غاصب فلا ومن يغتصب مملوكة فيصيبها ومع مهر بكر في القوي أرش فضها وعنه ولا للثيب المهر مطلقا فان مات بعد الوضع يضمن بقيمة وأهدره القاضي لشك حياته وسيان سقط من غصوب وغيره وإن كان يخفى مثل ذا عنه لم يحد كذا في سقيط الضرب أوجب وغرة وقيمتها ان تتوى^(١) فأكثر ماترى

فخذ أرش مايجنيه من مال معتد
 إذا اقتص منه ارجع عليه أو اقتد
 ولو قدرت في الحر في المتوطد
 ضمان له في نفسه والمعدد
 تحدد ويؤخذ منه مهر وتُردد
 وقيل ان تطع لا مهر فيها لسيد
 ويملك أولاداً ونقصاناً ولُد
 وقيل بعشر من فدا الأم لا تفند
 وقال ابنه خذ قيمة لا تنفد
 وعن أحمد فالقيمتين لسيد
 وألحق به المولود حراً ويفتدي
 تراثاً وعنهما الوالد الضارب اصدد
 وأسقط سوى مهر وقدر المولد

(١) الأصح: تتوى.

فصل

ومن قبض المغصوب يجهل غصبه بتضمين تاوي العين والنفع وليعد فمتهب مع مودع يرجعا على الغصوب ومستأجر بالعين لا النفع فليعد وإن حاز في وقت الإجارة والشرا المسمى وإن أحبل المبتاع أنثى فولده بقيمة يوم الوضع الأول وعنه بل وعنه ليختر منهما ما يشاؤه ويأخذ نقص الوضع والمهر مع فدا وليس له الرجعى بأرش بكاره وعن أحمد ما حاز نفعاً مقابلاً وإن يشارب المال ضمن غاصباً سوى بالذي ما قابض راجع به بأن ماله شيء على غاصب لما فان يتهب أو يبتع أو يستعره من وإن يك رهنا عنده أو أمانة وكل سوى المذكور في مال غاصب

كغاصبه من شاء ذو الملك يقصد بما ليس مضمونا بقبضكه قد بغرم العين والنفع فاشهد وبالنفع إن تبتعه إن تستعر عد غصوباً مره حتماً ليردد مع الجهل أحراراً له انسب ويفتدي بمثلهم في قيمة عنه بل زد وعنه بمثل قاربن لا تحدد بنيه وأجر النفع من مال معتد ولا قيمة الأنثى وإن تبق تردد لما حيز منه لا رجوع به اشهد وليس له الرجعى على قابض طد عليه وإن يقبضه مالك امهد استقر عليه لو يعد كأبعد غصوب بريء مع جهله كالتعمد فيتو ولم يعلم بعد المعدد وقابضها مع علم غصب كمعتد

عليه يقر الغرم لم يرتجع به
ومن بين أو يغرس بأرض شرا فان
وعن أحمد إن يضمن النقص ثم خذ
ومن قال كل هذا الطعام فضا من
ولم يبر إن يطعمه في النص رؤه
كذلك إن يقبضه قبض أمانة
وإن يغتصب أو يستعري غاصب
وإن تشتري (١) عبداً فتعته فاردد
ولا تقبل التصديق في حق منكر
وقيل بلى في الثان والعتق آيل

على غاصب لكنما العكس أظن
تكن غصبت إن شاء ذو الملك يعضد
من البائع النقصان للغارم اليد
وإن لم يقل فالأكل أقصد بأجود
وإن لم يقل هذا طعام بأوطد
وقد قيل يبر مثل مع علمه امهد
لتضمننا في الموضعين لذي اليد
ادعا رقه والغصب من غير شهد
ولا مع وفاق العبد فيها لعقد
على مشتري إن ثم عتق المعبد

فصل

وفي تالف المغصوب ذي المثل مثله
وعنه لذي غصب وعنه لذي التوى
وخرج أعلى القدر من حين غصبه
وقيمة باقي إن تعدد رده

وقيمة مثل يوم إعوازه اردد
وقيل لدى قبض المثل ليعدد
إلى حين إعواز المثل المقيد
إن اخترتها خذ يوم قبضها قد

(١) الأصح: تشتري.

ونيل غصيب عزَّ لا المثل موجبٌ
وفيما سوى المثلي من بعد أرضه
وقد قيل يوم الغصب أوجب وقيل بل
ومافيه فضلٌ بين وزن وقيمة
وقال أبو يعلى يجوز بجنسه
وما كان محظورَ الصناعة مهدرٌ
وأعطِ ذوي الأموال عرضاً بقدره
كذا إن تشاخذ منه إن يجن غيره
وإن تشاخذ ممن جنا أرشَ فعله
وخذ قيمة من غاصب غير قادر
وإن يغتصب شيئين فاحتيج واحداً
فإن عليه ردَّ باقي لقيمة الفقيد
ومن يغتصب ثوباً فيبليه نقضه
ولو بسوى استعماله كان نقضه
وأجرة مالٍ تستطع رده إلى

لردك إن عوّضت قيمته اردُّ
له قيمة يوم الهلاك بأوطد
من الغصب حتى الهلك جد بالمزيد
مصوغاً بغير الجنس قوم بأوطد
وقابل بما يزداد في صنعة اليد
وما صيغ من نقدين قوم بمفرد
فكن ذا احتراز من ربا عند معقد
وردُّ عليه الأرش من مال معتد
ومن غاصب خذ باقي النقص ترشد
على رد مغصوب فإن رد فاردُّ
فنقص قدر السالم المتخلد
وأرش النقص في المتجود
خذ الأرش واطلب أجرة اللبس تسعد
فخذها إلى أن رد أو هلكه قد
وفا الغرم بل حتى الهلاك بمبعد

فصل

وحكمي فعل الغاصب احكم بلغوه
وعنه ليمض الثالث ان يرض مالك
كفعل عبادات وعقد بأوكد
ومن قال بالتفصيل لما أبعده

وإن يشتري^(١) بالمال فالربح كله
كذلك إن يبتع بنية نقده
وفي قدر مغصوب ووصف وقيمة
وفي رده والعيب خذ قول ربه
فان قال مولى العبد قد كان كاتباً
وغاصبُه إن قال قد كان سارقاً
وإن يختلف في كسوة العبد مالك
وإن تجهل المغصوب منه تصدقن
ورد إلى الحكام ييراً مطلقاً
ومبهم حل النقد مع حظر ثلثه
وإن غير المحظور ثلثاً فكله اجتنبه

لمالكة والإثم حظ المعربد
فينقده بعد العقد في المتأكد
وهلك مقال الغاصب اقبله واعضد
إذا اختلفا في ذاك مع فقد شهد
فقال بل امياً إلى قوله اعدد
فكذبه المولى لمولاه قلد
وغاصبُه للغاصب القول مهد
به عنه مضموناً كلقطة منشد
وإن يتصدق أسقطن إثمه قد
بردك قدر الحظر حل المنكد
وقيل الحكم فيه كما ابتيدي

فصل

فيما يضمن به المال من غير غضب

ومحترمُ الأموال إن تتلفِ اضمنن
ويضمن أيضاً فاتح حبس طائر
وإن يثنيا من بعد هذا فنقرا
ومن يرد مملوكاً من الطير في هوا

لغيرك إن تجهل وإن تتعمد
ومن فك قيد المال إن يتشرد
فغرمهما اخصصه بهذا المشرد
جدار له أو فوقه يضمن الردي

(١) الأصح: يشتري.

كفاتح وعاء^(١) السيال أو جامد به
ومن ربط العجماء في ضيق من الدروب
وقولان بالاطلاق إن يك واسعاً
وعنه ان جنى في داخل دون إذنه
كذا الحكم في هر يصيد الطيور لا
وإن يوقد الإنسان ناراً بملكه
فليس عليه غرمٌ تاوٍ لجاره
ويُمنع من إنشا مضر بجاره
ويضمن منشي ما يضر بملكه
وإن ينشبه في واسع لانتفاعنا
ولا غرمٌ في مُلغى ممر بموحد
ومن يحتفرها في مواتٍ لنفعه
ولا غرم في شيء توى في المجود
ولا عاثر في جالس وسط مسجد
ويضمن في ذا واضعٌ حجراً به
وما أتلّف الميزاب في ملك غيره
وإن نحن جوزنا باذن الإمام ما
وذو حائط قد مال في ملك غيره
ولو كان من يدعوه من أهل ذمة

(١) الأصح : وعاء .

فسال بما ليس اهل غرم بأجود
ليضمن ما جنت لا تقيد
كذا في اقتنا كلب عقور بأجود
إلى دان لا غرم إذا هو معتدي
إذا بال في شيء وولغ الذي ابتدي
ويجري عليه ماؤه غير معتد
به مع سوى تفریطه والتزید
ويضمن ما أردى بحفر مجدد
ومختصه في واسع لا تقيد
فلا غرمٌ حتى دون إذن بأوكد
وأشباهه من نافع غير مفسد
ونفع الوری التضمن عن مثله زد
بوضعك قنديلاً وبسطاً بمسجد
ولا في طريق واسع في المجود
ومن قشر بطيخ وماء مبدد
وروشنه يضمن بلا إذن ذي اليد
خلا عن أذى وجهين في العرف أسند
فيدعى لاصلاح باشهاد شُهد
ومن كل ذي حق يخاف من الردي

فضمنه إن يأتي فإن جاء ممكناً
ولا يُسقطُ التضمنين تأجيل حاكم
وان يبين ميثالا إلى ملك غيره
والاتلاف في هذي الأمور من الخطا
ومن يُدخل الإنسان حتى يضيفه
ولم يرَ إما للعمى أو لسترها
ومن يغتصب أرضاً فحظر دخولها
وان لم تحوِّط جاز فيها دخولهُ

وقيل وإن لم يدعُ واعكس بأوكد
ولا مفرد من شركة متعدد
فمتلفه ضمّنه دون تردد
فما ليس معقولا ففي مال معتدي
فيسقطُ بيئر عنده لم يحدد
فضمنه مالم ينذر المرء ترشد
على غير رب الأرض إن حوِّطت قد
وأخذ الكلا منها على نص أحمد

فصل في جناية البهائم

وما جنت العجما نهاراً فمهدرٌ
كارسالها عمداً بقرب الذي جرت
وضمن بليل غير متقن حفظها
وان نفرت خذ ما جنت من منفر
ومن راكب أو قائد أو مسوقها
وطاء برجل رفسُ نفح بدائه
وعنه ليضمن سائق فعل رجلها

سوى مع تفريط وفي يد مرشد
بافساده عاداتها لا التبعد
وان غلبت من غير حبس فلا يدي
وعنه بليل ضمنن لا تقيد
يرن مطلقاً عدوان فيها مع اليد
ويضمن نفحاً هاجه كبُح مقود
وعنه عن الرجل اعفُ عن غير معتد

وان تكُ مع راعٍ ومن يستعيرها
وما غير أشجارٍ وزرعٍ بلازم الضمان
ولا شيءٍ فيما جوز الصولُ قتله
ومستأمن أَلزمه مأربها يد
ولو ليلاً سوى مع مفسد
مكلفٌ أو عجماً وبله وفوهد

فصل

ولا غرمٌ في المقتول دَفْعاً لشره
وان يصطدم فُلْكانٍ إن غرقاً معاً
اذا فرطاً بالضبط حتى تصادما
ومنحدراً ضمنه مصْعَدة سوى
ومن غاص مع تفريطه مال غيره
ليكسرُ له ملغى وإن لم يفرطنُ
وهل بدل المظروف يلزم أخذه
وان يصطدم نفسان عمداً فموتاً
وقيل اذا ماكان يقتل غالباً
وعاقلُ كل ضامنٌ قتلَ مخطيء
وقيمة عبد متلف وركأبه
وعبدين إن كانا فماتا فما توى
وسائرهم ضمنه متلف واقف
وأهدر على المنصوص متلف سائر

إذا لم يفرط قاتلٌ بالتزويد
بتضمن كل متلف الآخر اشهد
ومن خص بالتفريط بالغرم أفرد
مع العجز عن ضبط ودع غُرم مصعد
بماء له واعتاص اخراجُ مورد
ليضمن ربُّ المال نقصَ التشرذ
مع البذل من ذي الظرف وجهين أسند
فذا شبهُ عمد ليس عمداً بأجود
فأهدٍ لكلٍ بالتقاصص تهتدي
وفي ماله التكفيرُ مع باق مفسد
كذلك قدر الحر في نفس أعبد
لفوت محل الغرم أهدرُهُ ترشد
وقد قيل لا مع ضيق موقفه قد
وقد قيل لا بل قيل مع ضيق مورد

ضماناً لمال متلف في مبعده
فألزم وفي تضمين قسطه قد
كذا غصب لقصد التزهده
لُجِين وعين قل ولا آلة الدد
وشبههما من كتب محظور اعدد
وإن نفعت في غيره في المؤطد

وإن غلب المركوب ركبته فلا
ومن يقل انبذ رحلك اضمنه تبخ
ويكره بيع وابتياح بموطن الظلامى
ولا غرم في كسر الصليب ولا إنا
وتمزيق كتب السحر ثم المنجم
وشق ظروف الدنّ ياصح مطلقا

باب الشفعة

يرى حكما قلب اللبيب المسدد
بما إن طرا يفضي له في المجدد
لكل شريك خائف من تنكد
الشريك بما قرّر بحتم التعقّد
تقاسمه إن بيع في المتوطد
المنقل إلا ممكنا قسمه قد
كإرث وإيصاء وبذل مجود
كخلع نكاح صلح قتل تعمد
وقيل بقيمة ما يقابله جد
لكل ولا مع جهل سبق اقتنا اليد
ولا في شريك الوقف في ذا بأوطد

تبارك من في طي أحكامه له
ففي الضر والاضرار يقضي على الفتى
فمن حكم الاحكام إيجاب شفعة
فيملك أخذ الشقص من مشتر من
ولم يجب الا في عقار محتتم
وعنه يجب في كل مال ولو من
ولا شفعة فيما بلا عوض قني
وما اعتاضه عن غير مال بأجود
فان توجبن خذه بقيمته تُصب
ولا شفعة فيما اشترى اثنان صفقة
ولا في حقوق الأرض من دون عينها

ولا في مبيع في زمان الخيارِ
ويؤخذ غرسٌ والبنا تبعا وفي
ويحرم كيدٌ للسقوط ولم يفد
فيأخذ في المثلي بمثل قضى فقط
ولا شفعة في واقع دون حيلة
وفي الفور أخذ الشقص ساعة علمه
إلى مشتر أو حاكم يبتغي فان
وعنه تراخي الأخذ مالم بين رضى
ومرجٍ لعذر حل إن غاب مشترٍ
وفي مشهد راجي التطلب ممكنا
وان لم يوات السير للأخذ مشهداً
وان قدم النائى وان طال عهدُه
وأهمل باهمال المصدق مخبراً
وعبد كحر والنسا مثلنا هنا
وتكذيئه من ليس يقبل قوله
وترك لعذر أو لاظهارهم له
لحبس وسقم وادعا^(١) جهل مسقط
فان قاسموا المعذور أو نائباً له
وألزم شفيعاً ان أبوا قلعه فخذ

للجميع وفرد منهما في المؤطد
ثمار بدت والزرع لا في الموجود
ولا شفعة للجار كره وأبعد
وقيمة غير أو لشقص متى ردي
ومبتاعه اقبل منه جحد التكيّد
باشهاد أخذ أو بسعي معود
يؤخر بلا عذر سقط في المؤكد
بترك ووجه مجلس العلم قيد
متى يسع من بعد الفراغ ليسعد
وساع ولم يشهد لوجهين أسند
ولا وكل ان واتى تزل في الموجود
فيعلم فيبطلها أعنه وأسعد
وتكذيب عدليه لعدل بمبعد
في الأجود إذ ذا مخبرٌ غيرٌ مُشهد
ولو كثر النقال ليس بمفسد
خلاف صفات العقد غيرٌ مصدد
موات وعجز عن وكيل وشهد
لإظهارهم ذا فاستبان الذي ابتدي
بقيمته في يوم تقويمه قد

(١) الأصح: ادعاء.

وان شا^(١) يزله ضامناً أرش نقصه
فما غرسوه او بنوا يقلع ان بغوا
ولم يضمنوا نقصا بغرس ولا بناء
وفي ذا ان يبيعوا البعض أو هدموا البنا
وقيمته مابين قيمة أرضه
وان يتوكل أو يدل لعقدهم
وبعنيه أو صالح على الشقص مسقطاً
وترك الأحظ احظر وخذ بعد تركه
وتسقط بالإطلاق عند ابن بطة
ويأخذ في الأولى مسقط قبل بيعهم
ويأخذُ ذا المبتاع شقص شفيعه
ولا شفعة في بعض باقٍ جميعه
وقيل بما قد بيع أجمع خذه إن
وإن يتو بعض خذ مُبَقَى بقسطه
ولا شفعة في بعض باقي شرا امريء
وان بيع مشفوع وماليس صفقةً
وان يتعدد مشتري وعقودهم
وان يتعدد بائع أو مبيعهم
فمن يشتر من أرضين شقصين صفقةً
وللشفعاء اقسام على قدر ملكهم

(١) الأصح: شاء.

فان يعفُ فرد لم يكن لسواه أن
ويأخذ مبتاع شريكاً بقسطه
ومبتاع شقص صفتين من امريء
فلا شفعة أن يأخذوا بمقدم
يحوز سوى كل وإلا ليطرد
وليس له إلزامهم بالمعدد
لشركته خذ للجميع ومفرد
وبالثان أو بالكل خذها بأجود

فصل

وبعد اطلب انبذ تصرف مشتر
وإن باع خذ ممن تشاء بشفعة
وقيل متى تأخذه من غير أجر
ومع فسخ عيب الشقص أو باقالة
المسمى وفي الأحلاف ما قال بائع
وعَلَّتُهُ للمشتري قبل أخذه
بلا أجرة للأرض تبقى لمشتري
ومتصل النامي ومالم يبين من الثمار
ولا تأخذن من بائع ردَّ شقصه
ولا باختيار الفسخ أو رد مهرها
ولا شفعة في الشقص بيع بعرض ان
وللمفلسين الأخذ لا وزن مالهم
وتورث عمن مات قبل طلابها
وقيل العطا والوقف صحح بأوطد
بما ابتاعه الآخر قط بمبعد
يردُّ على من بعده ثمناً قد
وفسخ لآلي الحلف خذ ثمت اردد
وإن أجر افسخ حين تأخذ تسعد
وبادي زروع والثمار بها اشهد
إلى وقت حصد والجذاذ ليرصد
تبع للأصل في الأخذ فاردد
بعيب وإيلاء اختلاف تفند
بموجبه بل من مقال بمبعد
يجد بائع كالعرض عيباً فيردد
لأخذ وعن أخذ الغريم بها اصدد
وأسقط بموت قبله في المؤطد

فصل

بمثل عن المثليّ خذ أو بقيمة
وللمشتري منعٌ إلى قبض حقه
وليس قبول الرهن منك بلازمٍ
وإن طلب الإمهال تمهل ثلاثةً
ويأخذ في تأجيله ذو ملاءة
ويقبلُ في مقداره قولُ مشتريٍ
وفي جهله مقداره مع يمينه
وإن قال بالألف اشتريت فخذ بها
وإن يدّعي^(١) النسيان في القول مشتريٍ
وإن قلت بالألف اشتريت فقال بل
ليقبل نفي الإشترا مع يمينه
وسلمه أو يُيريك من ثمن فان
وإن جهل المبذول في الشقص أسقطنُ
ولا شفعةً من بعد ما فسخِ بائع
وفي الفسخ بعد الأخذ تمضي قيمة
ووازن فضل من شفيع ومشتريٍ

١ - الأصح: يدّع.

فصل

بأخذ ولفظ مفهم الأخذ قيد
فمن قبل قبض إن تصرف يؤطد
متى جحد المبتاع عقداً بأجود
هنا وكلا الشخصين من مشترٍ ذُد
كالماضي وجوه فعدد
وعهدة مبتاع على بائع طد
وفي قول محفوظ على بائع عد
شريك قريب مع شريك مبعد
لشرك أبيه مثل إخوته اشهد
بل العكس أو للكفر في شقص مُرد
كغال برفض واعتزال دعا قد
في الأولى ومن يقض بها فيه قلد
لرب المال في المتجود
وإن شا بعد ذا الأخذ يسعد
فإن يعف يأخذ رب مال كمبتدي

ويملك في الأقوى بلا حكم حاكم
وقيل بتطلاب الملية يحوزه
وخذه باقرار ببيع بما ادعى
ومن بائع خذه وضمنه عهدة
وفي ثمن لم يدعه بائع ولا ابتاع
وغير هنا المبتاع ضمنه عهدة
فان ياب قبضاً مشترٍ فاجبرته
وسيان في استحقاق شقص بشفعة
فلوباع بعض الوارثي الشقص عن أب
ولا شفعة للكفر في شقص مسلم
ولا مُظهِرُ الإسلام يقضي بكفره
ولا شفعة في وقف فارو وديننا
ولا شفعة فيما بمال قراضك اشترت
كذا عامل إن بيد ربح وقيل بالتملك
ويملك عند الحظ أخذ بشفعة

باب الوديعة

وأودع كذا استودع لمن جاز بيعه
وتبرا بتسليم الولي له فقط
وقد قيل لا تضمن في قبض خائف
كذا الحكم مع عبد بلا إذن سيد
ومستودع في حفظها ذو أمانة
وإن تَلَفَ من بين أمواله فلا
وما شرطُ تضمن الأمانات موجبٌ
ويلزمه الإحرازُ في حرز مثلها
ولا غرمَ إن تنقل إلى حرز مثلها
وإن تكُ في مأوى لمالكها فان
ولا تنقلنها من معين ربها
كنار وسيل قاصد لمقرها
فيلزمه نقلٌ وقيل لمثله
وقيل لأعلى دون مثل وقيل دع
وإن ينه عن إخراجها عند خوفه
وعن علف أو سقي البهيم فليس في
ولو قيل بالتضمن في ترك فوتها

وإلا ضمننت المال من يد فوهد
ولا غرمَ إن يودع فيتلف بمبعد
ضياًعاً لمال مع صبي فجود
وَضَمَّنُهُ مايردي بنفس بأجود
فلا غرمَ إن تتلف على غير معتد
ضمان عليه في الصحيح المؤكد
ضماناً ولا نفي لتضمن مفسد
ولو بيدي مأمونة المتعود
ولو دون ذا إن ربها لم يقيد
تُرلها سوى للخوف من هلكها تدي
سوى لمسلّم مهلك غالب قد
وهدم مكان أو تغلب معتد
وأحرز منه انقل ولو لم يخف رد
وإن لم تزل للخوف يضمن بأوطد
ونوم عليها ثم قفل مجود
خلاف ولا في طاعة غرمُ اشهد
لإثمهما في تركه لم أبعد

وإن تدع الأمر المخوف وفقدتها
ووال بحق الله قد ذهبته به
وتارك إطعام البهيمة آثم
ومحتمل أن ليس يضمنها ولو
وخذ فوتها من ربها أو فردّها
فيفعل حظ المرء من بيع بعضها
أو الدين للانفاق يقضيه ربها
فان تنوعدوانا فأنفق أخي بلا
ويضمنها بعد التعدي بجحدها
وأخذ لانفاق ولو رد قبله
له دونها مثل الركوب لشغله
وخلط بمال يمكن الميز بعده
فان مات عن تلك وإن ماتميرت
وما احتاج نشرأ إن يدع نشره ولم
وفي قوله في الجيب ضعها بوضعها
وقيل ان يضع في الكم مشدودة أو
ووجهان إن يعص ويجعل في اليد
وإن يقل حملها إلى البيت فليسر
وقد قيل لا غرم لمكث لحاجة
وان قال لا يدخل سواك مقرها

به جيء لغشيان الشهيد بشهد
تخلص من تضمينها وتقلد
ويضمن مالم ينه قيمة مفسد
أمره ولم يقبل إذا لم يزود
فان غاب فاستأذن ذوي الحكم ترشد
أو الكل أو إيجارها للتزود
فان فات كل وأنفقن بشهد
شهود ولا حكم موات تردد
وبالمنع مع إمكان دفع لمنشد
وتغيير ختم وانتفاع مجدد
وراكبها للسقي والرعي لا يدي
ولا غرم مع إمكان ميز بأوكد
فصاحبها فيها غريم بمرصد
يكن قد نهاه عنه ضمنه تسعد
بكم يضمن دون عكس المحدد
الثقيلة لم يضمن لفعل معود
وجوزة القاضي لزحم ملدد
سريعاً وضمن إن يقر ويقعد
وإن لم يعين فاحفظن بالمعود
فمكّن منه غيره فهو معتدي

وبيضمن مع تسليمها غير حافظ
 وليس على الثاني مع الجهل غرمها
 على أول لا العكس والعكس إن درى
 وإما تخف يوماً عليها لديك أو
 وإلا متى لم تنه عن سفر بها
 ووجهان عند الإستواء وإن تسر
 ويختار شيخ العصر تضمين سائر
 فان لم يوات الرد أو سفر بها
 وقيل يجوز الدفع من ذي إقامة
 فان يتعذر كل اودع حفيظاً أو
 وما احتاج أجراً فهو من مال ربها
 وتضمن إن تدفن لدى غير معلم
 ومن خاف موتاً فهو مثل مسافر
 وإن خاف كاستعمالها لانتفاعه
 أو انكر ثم إن أقربها الفتى
 ومن نال منها بعضها ثم رده
 وهذا إذا لم تلف عنه حريزة
 كذلك هنا ان رد البديل مميزاً
 ويبرأ برد للوديعة خائن
 وإن ثبتت في إرث ميت وديعة
 وإن شك في بقيا وديعته إلى

جناه بلا عذر ولو حاكم زد
 وقال أبو يعلى بلى وليعود
 كذا حكم من أعلمته دفنها اعدد
 تشا سفرراً للمالك ان أمكن اردد
 فسافر بها إن كان أحظى له قد
 بها بعد نهي أو مع الخوف تعتد
 بها إن يوات الرد للمالك اقتد
 تعين إعطا حاكم في المؤطد
 بلا حاجة للحاكم المتقلد
 لديه ادفن ان لم يؤذ واعلمه واحدد
 وأجرة عدوان فمن مال معتدي
 حفيظ وأرض الدفن في حرزه قد
 على ما مضى من حكمه المتعدد
 أو اخراج عدوان فتاب فيردد
 فان تلفت يضمن بغير تردد
 فضاغت ليضمنه فقط في المؤكد
 فتهتك عنها والتي لم تشدد
 وإلا فضمَّنه الجميع بأوكد
 والابراء من غرم وعقد مجدد
 فتفقد فدين أسوة الغرما اعدد
 الممات فلم توجد لتضمن بأجود

فصل

ومودعها في ردها اقبل مقاله
على مودع أو قابض منكر فان
وفي نفي تفريط ودعوى خيانة
وإقراره إن يدعي^(١) قبل جحده
ولو مع شهود صدقوه بأوطد
بيينة تأتي يصدق قوله
وعن أحمد في قابض بشهادة
وفي قوله لا مال عندي لك ولا
وقابضها ينوي الخيانة ضامن
ورد ادعا الوراث رد فقيدهم
ولم يضمنوا إلا بكتمانهم لها
وتلزم بالإقرار أو شاهدين لا
وإن يدع اثنان الوديعة عنده
ويحلف للمحروم في المتجود
وإن خص منهم واحدا لا بعينه

فهلك وإذن في تسلّم أبعد
قضى عن ديون ضامن غير مشهد
وجاحد إيداع فيثبت بشهد
تلافياً ورد العين امنعه واصدد
وتقبل دعوى الرد من بعد مجحد
وإلا ليحلف ربها وليرفد
لدعواه رد دون شهد اردد
على اقبلن دعوى التوى والتردد
كملتقط لا إن طرا ذا تجدد
وديعة أو ردهم دون شهد
وإمكان رد أخروه بأجود
بخط الردى حتى علي بمبعد
فمن خصه يحلف ويعطى له طد
فان ياب يضمنها له ويزود
فان صدقا في نفي علم بمفرد

(١) الأصح: يدع .

معاً كذباه أو فتىً منهما قد
يستحق العين إذا الترشد
ومن قبلها أقرع وان شئت بعد
ولا يلزم الإيلاء إن بقرعته ابتيدي
يكذبه المقروع في جهله اشهد
بقيمة ما عنه زواه ويرفد
ليحلف لكل منهما بتعدد
وكل له بالقرعة احدي المعدد
مقر لكل مع نكول التعدد
نصيياً له من ممكن القسم أسعد
وهذا الذي يقضي به عقل من هُدي
وللمودع التطلابُ حفظاً بأجود
على عادة مبر بغير تردد
إذا لم يبعدها بأفعال معتدي

فليس عليه من يمين وإن هما
ليحلف يميناً لست أعلم من هو الذي
وتعطى لفرد قارع مع يمينه
وإن ياب الأيلاء أقرع عن قبله فقط
سوى للفتى المقروع حسب بشرطه ان
فإن ياب إيلاءً له يلتزم له
وإن جحد الشخصين مودعها معاً
وخذ مع نكول منه عينا وقدرها
وبينهما في وجه اقسهما كذا
ومن يبغ من موزونهم أو مكيلهم
وحرّمه القاضي بلا إذن حاكم
ولا غرم إن يغصب وإن يعط مكرها
وردكها للحافظي مال ربها
وليس على مستودع أجر ربها

باب

إحياء الموات

اختصاص بمعصوم بها متفرد
ذوي العهد حتى دون إذن المقلد

وإن موات الأرض دائرها بلا
فمن يحيه يملكه من مسلم ومن

ويروى ثلاث عنه مع جهل مالك
ولا يملك المحيي مكانا عليه قد
ولا دائر المعصوم فيهم مآله
ويملك بالإحياء دائر تربة
وخرج ألا ملك فيما يشك في
ولا ملك في داني مصالح عامر
وليس بمملوك لملاك عامر
وليس بمملوك موات بلاد من
ولا معدن من قبل الأحياء ظاهر
وقد حرموا إقطاعه وبعكسه المحيل
ولا باطن فيما يُنال بكلفة
ويملك في الأولى موات بعنوة
وإن يحيه الذمي يعط خراجهُ
وعنه عليه عشر ثمر وزرعهُ
ولا يملكه الذمي عند ابن حامد
ويملك محيي الأرض ما بان ضمنها
فما حاز منه غيره فهو غاصب
وإن قال ما أطلعت منه فخذ يجر
ولا يملك الجاري ولا الما ولا الكلا
وبذلك فضل المالسقي بهائم

نعم لا نعم مع شك عصمة مبتدي
جرى ملك معصوم عليه فقيد
ورتب في الأولى إن كذا خص يفرد
إذا ماجهنا ربها في المؤكد
زوال اختصاص قبل الإسلام قلد
كذا الداني لم يحتج إليه بأبعد
ولكنهم أولى به في الموجود
نصالحهم والأرض ملكهم اعضد
يُنال بلا كد كملح أو ائمد
لما قد سيق ملح مجمد
كتبر في الأقوى إن يجها بمفرد
وعن أحمد لا بل بأجر فخلد
وفي غير ذا الإحيا له حكم مهتدي
وما قدم المنصور من نص أحمد
مواتا باحياء بدار الموحد
اتفاقا لنا من معدن متجمد
بلا أجرة في فعله فعل معتدي
وإن قال لي نصف فلا في الموجود
في الأولى بلا حوز بل ان شابه ابتد
لغيرك حتم لا لزرع بأبعد

يحتّم وينقل إن أضروا بورد
ولا بذلّه من غير مرعى لقصد
مجاربه خوفا من أذى متجدد
فحجر لزرع إن تشا لا تشدد
فملك الفتى باقٍ عليه فخلد
تراد له في العرف الاحياء قيد
المعاود إحياءً بلى بالمؤبد
ذراعا حرّيم ملك محي بأجود
تملّكها بل غائض الما مهدد
لحافرها خمسا وعشرين مهد
لهن على قدر الرشاء الممدد
إليه وقيل اقدر بعرف وقيد
الحرّيم كغصن أو جريد ممدد
ويملك بالترتيب دون تقيد
حرامٌ أزلهُ دون مؤذٍ قد ابتدي
مواتٌ بمملوك يصير لمبتدي
فان شا يهب والبيع فامنع بأجود
ليلزّمهُ ذو السلطان إتمام ما ابتدي
وشهرين مع شهر متي يبغ يرصد
كذاك حمى غير النبي محمد

وان وجدوا ماءً مباحا سواه لم
وليس عليه بذلُ آلة سقيه
ولا ملك فيما زال ما النهر عنه من
وان كان مالا نفع فيه لجيرة
وان زاد ماء النهر في ملكٍ جاره
بتحويطها عرفا أو اصلاحها لما
وإجراء معتاد المياه وقيل ما
وعادية الآبار خمسون حولها
وان كان فيها الما وان قل لم يجز
وان لم تكن عادية فحرّيمها
وقيل حرّيم الكل من كل جانب
وقيل الذي تحتاج في حوز مائها
ومن يتملك أيكّة في مواتٍ
وإصلاح دوح في مواتٍ تحجر
واحداث مؤذٍ نفس جار وماله
وليس باقطاع ولا بتحجر
ولكنه أولى وورائهُ به
فان أحر الإحياء بعد شروعه
فان هو لم يتمم أبيع لغيره
ويملكها المحيي سواه بمبعد

فان تنقضِ الأمالُ لم يحي من يشا
ويملك إقطاعَ الجلوس الامامُ في
إذا لم يكن فيه على الناس ضيقةً
ومُقطِعها أولى بها افهم وإن يزل
فان هي لم تكن لحق لسابق
وينقل كل إن يطل في الموجود
وقيل بتقديم الإمام الذي رأى
وإن كان تضييقاً على الناس لم يجزُ
وما ناله ذو السبق من معدن له
ويُقَرع بين اثنين إن ضاق عنهما
وقيل اقسَمَ عند استواء وقيل من
ويملك ذو السبق المباح بحوزه
وما سيوافي مهلك لانقطاعه
على نصه في الحي غير رقيقه
سوى ما رموا في البحر خوفاً بأوطد
كذا الحكم في رد المتاع ومنفق
ويقسم بين المستوين بسبقهم
على أول يسقي إلى الكعب حابسا
وعند استواء بالقرب يقسُم بينهم
فان يحي أرضاً بعد قسَمِ جماعةً

ليحيه لو من غير إذن كما ابتي
سبيل فسيح أو برحبة مسجد
وليس بمملوك بالاقطاع فاشهد
متاع الفتى عنها متى شاء يردد
متى لم يزل عنها المتاع ليقعد
وأقرع بين المستوين تسدد
ومن شاء يضل لا بشيء مؤبد
ويكره من هذا الشرا عند أحمد
وإن ضيقَ امنع كالمطيع بمبعد
فأكثر مع سبق معاً مثل مقعد
يشا القاضِ ينكا واستنب في مبعد
وما نبذ الملاك نَبَذة مبعد
أو العجز عن قوت لمنجيه أورد
وقد قيل لم يملك كمال مبدد
وإن ينكسر فلك فبالأجرة اردد
على العبد في الأولى وقيل وجَلَعِدِ
ونهر مباح لاذحام ليورد
ويرسل للجيران حتى المبعد
فان يمتنع قسَمُ إلى قرعة عُد
يجز سقيها منه إذا لم تنكد

ليقسم بظن العدل بين المعدد
ولم يجز القاضي بغير المعداد
بإيصاله للنهر ملك المخدّد
مباح وحظر منه سوق مخدد
يخدّد إلى نهر مباح ممّدّد
ومن يبيغ منه سوق ساقية دُذ
إمام مواتاً لا يضر فأسعد
بانعامه مرعى بعيداً فتعتد
ويملك في الأقوى باحياً مجدّد
ووقفاً لقوم في المذاهب من هدي

ومستحدثون النهر عند اختلافهم
وكل ليسقي^(١) ما يشاء بسهمه
وحفر ك مجرى حل للحل ماؤه
ويملك أيضاً حافتيه وماؤه
ويملك فرض النهر مع حافتيه من
ويبقى على حكم الإباحة ماؤه
وإن لدواب المسلمين حبا امراً
ولا تمنعن من لا يطيق انتجاعه
وغير حمى الهادي يجوز انتقاضه
وصحح لإعطا الأرض من بيت مالنا

باب الجعالة

فمن بعد علم الجعل يفعله يردد
وليس بشرط فيهما دين مهتدي
ولورد بعد العلم لُقطة منشد
له واقسمن في الفاعلين ومهد
كنسبة فعل منه من متعدد
ولا شرط فعل في زمان مقيد

وقولك من يفعل كذا فله كذا
إذا قاله من صح منه إجازة
ولا شيء في فعل سبق علم جعله
وتعيينه زيداً بفعل معين
لكل من الجعل استووا أو تفاضلوا
وغير اشتراط جهل فعل ومدة

(١) الأصح: ليسقي.

اجتهال تواتى القبض معه بمفسد
فلغو وأجرُ المثل للعامل اعد
وعند جوازِ ذي فمن شاء يفسد
وفي فسخها من جاعل فليزود
وفي الجعل قولَ الجاعل اقبل بأوطد
فيلزم أجرُ المثل في فعل مقصد
وإن يتعدى كالأذان تردد
سوى في مردّ الأبقين بأوكد
دُنِينِيرٌ ان يردّده من مصر أطد
وما قال ربُّ المصرا جعلن كالمبعد
ولو من فر منه في الطرق المعبد
ولو فات كل قيمة المتشرد
لإقرارهم للمدعي أو بشهد
ولو فقد المردود عن باب سيد
منا ورق ألزمه جعل المرذد
من الجعل إعطا نسبة الفعل تهتد
كنسبة مردود ومن أقرب ارفد
تزده على الجعل المسمى المحدد
فليس صحيحاً في الصحيح المؤطد
وقد قيل بل حكم الإجارة فاقصد
على الأقوى فمن مال أرمد

ولا بد من علم بجعل وقيل ما
وإن منع التسليم أوصد مطلقاً
وان تنو جعلا منذ تدريه تعطه
فان فسح العمال لم يعط أجره
بأجرة مثل الفعل منذ شروعه
ويخرج عند الخلف فيه تحالف
كقربة اختص الفعول بنفعها
ولا شيء في فعل بلا شرط ربه
وعن أحمد بل أربعون وعشر أو
وطد نحو من يردده يملك ثلثه
ومن ربه يعطى غرامة قوته
ومن إرثه إن مات خذه كجعله
ومن أخذ الإباق فهو أمانة
ولا يستحق الجعل إلا برده
ومن قال من يردد فتى هند اعطه
وفي بقعة عينت أو رد غصبه
وجعل كذا في رد الاباق من منى
وإن ردهم من أبعد من منى فلا
وإن قال من داوى فأبرا له كذا
وقيل بلى والحكمُ حكمُ جعالة
وممن يداوي الكحل دون بقية الدواء

باب اللقطة

ومغصوب مال إن يضع فهو لُقطةٌ
كسوط وشسع والرغيف وتمرة
فإن كان مما يرغب الناس عنه إن
ولم يقض بالرجعى لمالك سنبل
ومحتمل ألا تُعرّف لُقطةٌ
وعن أحمد قد جاء تعريفُ درهم
ومن يلتقط مالاً كثيراً مفرقاً
وذات امتناع من صغار سباعها
بتعظيمها أو عدوها أو مطارها
وكالإبل الأبقار عند إماننا
وإن خيف من مملوك صيد توحشاً
وزن قيمتي ممنوع تاو كتمته
وما ردها فيء في الأقوى ولا ترد
وأخذها غير الإمام لحفظها

ثلاثة أقسام يسير مزهد
فيملك مجاناً بغير تنشد
تجد ربه فارده عندي فقلد
الحصيد وأثمار الجذاذ المبدد
إذا كان هذا الموجب القطع لليد
ودانق عين قيل عن ذكره حد
يُظنُّ لقوم فاعتبر كل مفرد
بأنفسها من يتلقطها فمعتدي
أو الناب والشيء الثقيل كذا اعدد
وأتن لضعف كالشياه بأجود
يكن لُقطةً في الحكم للمتصيد
ويُبريك إن تدفعه للحاكم اليد
لشهوة ذي بالوصف لكن بشهد
ضمينٌ سوى الخاشي عليها التوى قد

فصل في باقي الأموال

وغيرُ الذي سقنا يجوزُ التقاطهُ
وقال أبو الخطاب إن كان واجداً
وإن لم يثق من نفسه بأمانة
وقيل ان يعرفها هنا صار مالكا
ويضمن بالتفريط أهل التقاطها
وواجدها ان ضاعت من الحرز مثلُ ذا
وإلا ليملكها بتعريفها له
وما وجد الصياد أو من يبيعه
وإن يلق ذي في نحو شاة أو التقى
وفي ساحل البحران تجد نحو عنبر
ويملك صيدا في شباك عدا بها
وللنائبِ الآلاتِ ما كان مثبتا
وفاقد نعل أو ثياب بمغسل
فعنه تصدق بعد تعريفها بها
وقيل بل ادفعها لقاض يبيعها
وان يقترن مُنبِ بغلظةِ آخذ

وترككهُ أولى على المتوطد
بمضيعةٍ فالأخذُ أولى لمنشد
ولا حسن تعريف فكالغاصب اعدد
كأخذ الكلا من أرض شخص مصدد
ولوردها في موضع الأخذ يعتدي
وان يذره يلزم عطاها لمبتدي
كذا إن يدر في الأردا وإن شركا طد
بحوت ولم يملك فللمتصيد
به إثر ملك فهو لقطه منشد
بلا إثر ملك فهو ملك لوجد
فلم يتعوق والشباك لينشد
بها وكذا ماكان ملكا لذي يد
وجد دونها مالم يشابه بمركد
وقيل لذي المفقود حلل وجود
ويقضيك لكن إن تزد لا تزيد
تعرف وفيها بعد الأوجه أسند

على الدفن فيها يعط واصفه قد
التقاط في الأولى مع تحير وجد
احتياط عليه إن أبى ربه اردد
نوى العود واللذ مانوى العود فاصدد
فكل ثم بع وضمنه إن تبق يفسد
إلى خشية الإلتلاف فاختر كما ابتد
لصاحبه كان الأحظ ليقصد
وعزُّلُكَهَا لم تبر منها بل انقد
وإن بعث منه ثم أنفقت نحمد
وما كثر ارفعه لقاض مقلد
وتعريف غير التافه المتبدد
نهارا بأرض الإلتقاط بمحشد
وما بعد الأسبوع التوالي بموطد
مهملا في العرف دون تقيد
وجب بعد والمنصوص إسقاطه اشهد
عن الحول هل يعطى به بعد أسند
لاطلاقه في الأخذ لما يقيد
وقولان في حفظ لها والتجود
ولو نزلت في الحل والحرم اطر

وإن نازع السكان في الدار مالكا
وكالشاة والفُصلان والعجل جائز
على أكله في الحال أو بيعه أو
وقولان في استرجاع إنفاق مشهد
وماكان كالبطيخ يُخشى فساده
وفي مذهب الجوزي عرفه دائما
وما كان من شيء يجف فكلما
وقيمة مأكول عليك بأكله
فان شئت تجفيفا وأنفقت فارتجع
وعنه يباع النزر من غير ذي بقا
وغير الذي قدمت يلزم حفظه
عقب التقاط الكل حولا متابعاً
ويكثر من تعريفها وقت أخذها
وواجبه ما لا يعد بفعله الفتى
فان أحر التعريف في الحول كله
ووجهين في تأخير تعريف عاجز
وقد قيل لا تعريف للشاة مطلقا
وليس بمجد ملكها بعد ذلكم
وسيان ناوي حفظها وتملك

وإن عرِّفت فالأجر خذ من معرفٍ
وقال أبو الخطاب أجرة مانوى
ويذكر جنس في النداء دون وصفها
ولا فرق ما بين العروض وغيرها
وعن أحمد الأثمان يملكها فقط
وعن أحمد لا ملك في لقطه أتى
وقولان فيما ليس يملك هل له
وعن أحمد لا ملك في حرم إلا

فصل

ويلزم علمُ الوصف والظرف والوكا
والاشهادُ في حين التقاطك سنةً
ولا تذكرن عند الشهود صفاتها
ويلزم أن تعطي بمتصل النما
كذلك قبل الحول منفصل النما
وليس عليه قبل تملك غرمها
ويضمنها إن تتو بعد تملك
ويأخذها من وصف من له بها
ويأخذ منه الغرم بالهلك عنده

لدى ملكها عونا لعودة قصد
وعند التصرف واجب في الموجود
بل الجنس مع نوع كتعريف منشد
لواصفها من غير خلف وشهد
وبعد في الأقوى حادث ملك وجد
إذا لم يخن بل قبل ذا حكم مشهد
وتقويمها من حين علم بقصد
شهود بملك ثابت متأكد
وليس له تضمين دافعها اشهد

ومن واصف إن لم يصدِّقهُ فاردُّ
رجوعَ فان عادت إليه لتردد
وقيل ليحلف قارع وله جد
غريمٌ بها إن كنت في فغر فدفد
ولكن إذا ما جاله الحق جدد
ولا شهد للواصف المتجدد
طلابا بها مع فقد باغ ملدد

وقيل بلى إن لم يسلم بحاكم
وعن ملك حي واجد إن تزل فلا
وتقسم بين اثنين إن وصفا معاً
وإن نفدت عوضه عنها ورئها
وليس بدين قبل يحضُر ربها
ويضمن مُعطٍ دون وصف لمدع
وأخذها ألزم لرد ودافعاً

فصل

وذو العهد في أحكامها مثل مهتدي
وقيل انتزعها والأمين ليشهد
وتعريفها عدلا إليه بأجود
مع العدل في حفظ لها وتنشد
وليهما التعريف وهي لوجِّد
كذاك الوليُّ أن يبقها عند فوهد
يعرِّف بها المولى وإن شاء يجحد
وللسيد التخليص من عدل أعبد
تكن ملك مولاة ويؤتمُّ ما ابتدي
كعدوانه في نفسه عند أحمد

ومثل فقير ذو الغنى في التقاطها
وقيل بأمر جد على المرء مشرفاً
وذا الفسق مثل العدل واضمم لحفظها
وإن لم يواتِ حفظها منه أفردت
وإن يلتقط طفل وذو سفه إلى
ويضمن بالتفريط فيها إذا توت
وإن يلتقط عبد لعدل فان يشا
وكتمانها المولى الخؤون محتم
فان جهل المولى فعرف عبده
فان يتوها في حول تعريفها تكن

وإن يتوها من بعد حول تعلقت
 إذا قيل بالتعريف يملكها الفتى
 كاتلافها في الحكم من بعد حوله
 وإن لم يعرفها فمولاه مُلزم
 وكالحر في حكم التقاط مكاتب
 وقيل إذا هيا لمن في زمانه
 وأخذكها أولى بها دون مبصر
 وتعريفها للجمع فرض كفاية
 وإما تضع من واجد فالتقطتها
 ويأثم حاويها بنية كتمها
 وإن يتداعى^(١) الدفن في الدار مؤجر
 ويملكها ان عُرفت إن جهلا معاً
 وإن وجدوا المبتاع أيضاً دفينة
 فللمشتري اجعل لقطه دون بائع
 كذا الحكم في الحفار بالأجر والذي
 كذا الحكم في الموجود في بطن مشتري
 وما أخرج الصياد من سمك يرى
 وفاقد إثر الملك من درة له
 عليه كما لو باع داراً له بها

بذمته من بعد عتق لينقد
 ولا ملك في الأولى ففي نفسه طد
 ويسقط تضمين الفتى خذ تسيد
 ومن بعضه حر له ولسيد
 ومن بعضه حر له ولسيد
 أصيبت كذا في نادر الكسب ردد
 متى ينوها للنفس لا للمرشد
 تصير لهم طراً بتعريف مفرد
 ولم تدر رب الملك للواجد اردد
 وليس له ملك وإن عرّف اشهد
 ومستأجر ذا الوصف في النص أرفد
 كذا ان تعلم اللاقي فعرفت في ردي
 على بعض موجود علامة من هدي
 إذا لم يصفها أو يجيء بشهد
 اكتره كلا الحكمين في نص أحمد
 من البر والبيع في قول ارفد
 به إثر ملك لقطه لا تقيد
 فان باع لم يعلم فللدرة اردد
 من المال كنز فاقتبس وتنشد

(١) الأصح: يتداع.

وإن ند صيد بالشباك فصدته
وترجع بالإنفاق قبل تملك
وإما بلا إذن متى تنورجة
ومن يلق صيداً أو عن البحر عنبراً
ملكته وما معه التقاط لنشد
متى تنوه مع إذن قاض مقلد
وتشهد على الإنفاق فارجع بأوكد
بلا أثر يملك وإلا لينشد

باب اللقيط

ومنبوذ أطفال لقيط محرر
وفي بلد الكفار منهم بأجود
وسيان مالم يملك المسلمون والذي
وينفق بيت المال إن كان معوزاً
فان يتعذر منه من جاد منفقاً
على الطفل بعد الرشد مع إذن حاكم
وإحراز هذا الطفل فرض كفاية
وإشهاده حين احتوى الطفل سنة
وإن كان معه النقد والعرض فوقه
ووجهان في مال يكون بقربه
ولا في دفين تحته وبملكه
وملتقط حر أمين أحق
على الطفل بالمعروف من ماله بلا
له في بلاد السلم حكم موحد
وقيل ان خلت منا وإلا فمهتدي
ملكوه ثم حيزت بجحد
عليه ويحوي إرثه مع تفرّد
يثب ومتى ينو الرجوع ليسعد
وإلا فخذ من بيت مال لمشهد
على عالم من ذمة وموحد
وليس وجوبا في الأصح المؤتد
وتحت ومشدود إليه له اعدد
وليس له ملك بمال مبعّد
قضى ابن عقيل في دفين مجدد
بالحضانة والإنفاق من غير مبعّد
إشارة ذي حكم على المتجود

ويدخل من بدو إلى حضر به
 وقرره في حجر المقيم بحلة
 ومن ينتقل من بلدة لإقامة
 ولا حظ فيه للرقيق وفاسق
 ووجهان في مستور حال موحد
 وقدم مقيماً موسراً دون عكسه
 بأيهما في حوزة الطفل سابق
 ووجهان في إخلافه ولو اصف
 فان لم يصفه واحد فلحاكم
 وإن كان في أيديهما وتنازعا
 وقدم في الأولى مسلماً مع كفره
 وليس له عكسٌ بغير تردد
 ووجهان في ذي نقلة متشرد
 بأخرى كالأولى يبق معه بأجود
 ولا كافر والطفل في حكم مهتدي
 وفي فاسق وجهٌ حكاه ابن أحمد
 وإن استووا أقرع وعند التردد
 فذا شهد قدم وإلا فذو اليد
 يسلمه إن يخل كذا عن يد قد
 إلى من يشا تسليمه وليجهد
 فبينهما أقرع ولا تتردد
 ولو كان ذا فقر لينجو من الردي

فصل

وميراثه مع عقله عند قتله
 وإن كان عمداً فالإمام وليه
 وفي قطع عضو منه أرجيء لحكمه
 وإن كان مجنوناً فقيراً فان يشا
 على خطأ في بيت مال ليورد
 بتخييره في العقل والقتل أشهد
 إلى حلمه يقتص أو منه يفتدي
 الإمام على مال عفا للتفقد

فصل

وذو النسب المجهول من يغي رقه
بأن فتاة المدعي ولدته واشترط
فمن كان طفلاً أو به جنة بلا
وقاذفه أو من عليه جنى إذا ادعى
وقيل اقبلن من قاذف فانف حده
وإن كان باقي الرق ملتقطاً فلا
وان يعترف بالرق بعد جحوده
ووجهان في تصديقه من مميز
الفتى عرسه إقراره اردد بأوكد
وقول لقيط مسلم بعد حلمه
وقيل انفه مع جزية بشروطها
وإن كان بالإسلام قد فاه قبل ذا

بينة تنبي بملك مؤكد
قولها في ملكه في الموجود
شهود فعبد المدعي ان كان ذا يد
رقة اقبل جحده بالغاً قد
ولا حق بالتصديق بعد الترشد
تثبت له استرقاقاً الا بشهد
ومفهمه بعد البلوغ ليردد
وان يبتع وينكح ويطرد
وفي ثالث فيما عليه اقبلن قد
أنا كافر ذا ردة منه فاردد
وإلا فالحقه بمأمنه قد
يعيه فان لم يسلم اقتله ترشد

فصل

وفي نسب ألحقه حياً وميتاً
ولا تتبعن في الرق أو كفر مدع
وقيل وقول الشاهدين بأنه
وعنه ولا تتبع مزوجة وفي
وقد قيل ذا أطلق كذا بادعائها
وعبد كحر والاماء كحرة
وذا شهد قدمه عند تنازع
وعبد وحر والكفور ومسلم
وان جاء كل بالشهود تساقطا
وعند التساوي في الأمور ان تنازعوا
فألحق بمن قد ألحقوه به تصب
ولا تتعد اثنين عند ابن حامد
ولا تتعد الأم من غير مرية
ويحظر طفل مع قرائب مدع
وان تنفه عن واحد وتوقفت
وان يتعذر قائف أو تعارضوا
فقد ضاع أصل الطفل عند ابن جعفر

بمن يدعي حتى كفورٍ وخرّد
بلا شُهدٍ في فرشه بالتولد
ولد كافرين اشروط وحين فازدد
مقال عن المعروفة الأهل بعد
وعن كل زوج بادعا الآخر اصدد
اذا ادعيا في نسبة لا تبعد
وإلا سبوقاً دون فرش ام فوهد
كحرين مهدين في المتعدد
لفقد استهام واقتسام بها طد
فبالقافة افصل بينهم ثم قلد
ولو بمثنى أو بجمع بأوطد
وعند أبي يعلى الثلاثة فاحدد
وبامراتين ان ألحقوه ليردد
توى فيهم ان ألحق ألحق بملحد
على خصمه ألحق بذى الخصم ترشد
أو اشكل عليهم أو نفوا عن معدد
وقيل ليلحق من يشا في الترشد

ويختار مجد الدين إلحاقه بهم كذا حكم وطءِ اثنين أنثى بشبهة ووطءُ فراش المرء أو أمة له وسيان مع دعوى الوليد وجحده ومن ألحقوا بالزوج والزوج منكر لأن بقاءه محرماً وارثاً أذى وإن يختلف نفسان في ابن وطفلة وقيل يرى ألبان أمهما كمن ويقبل قولُ القائف الذكر الرضي المجرب ووجهان في حرية ثم يكتفي وعن أحمد لا بد في قول قافة فان يتعارض قائفان وثالث ولا تنقضن ما ألحقوا بتحالف ويسقط حكم القائفين بشهده ومن ينف طفلاً في يد لفراشه وعنه اثنان بالولادة يثبت وقيل مقالُ الأم يُقبل مطلقاً

هنا حبذا حبراً مجيداً فقلد متى اشتركا في وطء طهر فتولد بإمكان كون الطفل من كل مورد من الجمع أو من بعضهم بتفرد له بلعان نفيه في المؤكد ولا حقه بالانتساب كذا اعدد فبالقافة التوزيع في المتجود له خبرة التجريب في المتعود قدماً في إصابة مقصد باخبار فرد في الأصح المسدد من اثنين مع لفظ الشهادة فاشهد فالاثنين فاقبل حسب في نص أحمد طرا ومقال اثنين كالمتزيد لثان كماء مع تيمم فقد ومن بتها إن تشهد امرأة قد انتساب الذي أقصاه منه فأطد وقد قيل بل من زوجة بتفرد

كتاب الوقف

إلى البذل في أبواب بر معدّد
ومن خير بر المرء وقف مؤبّد
إليه أنيساً عند وحشة مفرد
وسارع لبذل بالفرض في المال وابتد
لباذله في البر تشقى وتسعد
وأكثرهم غبنا وعضاً على اليد
صحيحاً شحيحاً رغبةً في التزوّد
لك الرزق ما أبقاك في اليوم والغد
يصح بقول ثم فعل بأوطد
كمقبرة أو كالرباط ومسجد
وألفاظ تصريح ثلاثة اعدد
تصدقت أو حرمت أبّدت وانشد
الصريح وإلا حكم وقف مخلّد
بوجه من وجوه التعقد
وفي ظاهر خذه بتغيير مقصد
بشرط بقا نفع ورشد المؤبّد

ألا حبذا المال الحلال لمن هدي
وذلك فضل الله يؤتيه من يشا
إذا انقطعت أعمال بر الفتى أتى
فلا تكّ جماعاً منوعاً مكائراً
وإياك والمال الحرام مورثاً
تعد لعمرى أخسر الناس صفقةً
فبادر إلى تقديم مالك طائِعاً
ولا تخش فوت الرزق فالله ضامن
ووقفك حسب الأصل مع بذل نفعه
مؤد لمعنائه كجاعل أرضه
ويأذن في فعل يعد لأجله
وقفت حبست الشيء سبّلت والكنى
لصحة وقف بالكنى إن تقارن
كأبّدت موقوفا وليس يقابل انتقال
وينفذ إن ينوي^(١) بها الوقف باطنا
ولا تمضيه في غير ما جاز بيعه

١ - الأصح : ينو.

وينفذ في المنقول مثل عقاره
 ووقف حُلِّيٍّ جائزِ اللبسِ جائزٌ
 ووقف على المجهول ملغى ووقفه
 ورهن وسبع لا يصيد وصائد
 ويبطل مع شرط الخيار وبيعها
 وما لم يدم نفع به مع بقائه
 وينفذ أيضاً في المشاع كمفرد
 لعارية واللبس في المتأكد
 وكل حرام البيع كالكلب فاعدد
 بوجه وحمل مفرد وام مولد
 متى شا وقيل الشرط لا الوقف أفسد
 كطعم وأثمان وريحان اردد

فصل

وليس صحيحاً في سوى البر من يقف
 ووقف لأصناف الزكاة مجوزٌ
 وللناس حتى أهل عهد تعينوا
 وبيعتهم أو في كتابة كتبهم
 ويلغى على المرتد أو أهل حربنا
 ومن ليس أهل الملك مثل ملائك
 ووقف على خيل الغزاة لأهلها
 ووجهان فيمن ملكه ناقص وفي الوقوف
 ووقف على الفساق والأغنياء لا
 ووقف الفتى شيئاً على نفسه أجز
 وثنيك من وقف على الغير نفعه
 على غير معروف وبر فما هدي
 وإصلاح جسر أو رباط ومسجد
 ويفسد موقوفٌ لأهل التهود
 ولو كان منهم واقف ذو تجود
 وقطاع درب أو ذوي آلة الدد
 وجن كذا العجماء مع قن أعبد
 وخان وربطٍ مسجدٍ هو لقصد
 على حمل كالإيصال له اعدد
 يصح ولا مافيه عون لمفسد
 على الظاهر المنصوص من نص أحمد
 حياتك والانفاق كل ليوطد

وإن يشترط إخراج من شا من اهله
وإن يشترط حرمان من شاء ناظر
وشرطك ذا فيمن يواتيك حصرهم
وتوقيته كالوقف عاماً أو ان أتى
وقيل يصح الوقف والشرط باطل
بصحة ذا من ثلثه بعد موته
وإن صح توقيت يكن بعد وقته
ويلزم في الايجاب في المتأكد
ويشترط في الأقوى قبول معين
فمع شرطه إن ينعدم يعط آنفاً
كوقف على أولاده ان ردوا أو تووا
وفي مجلس العلم اشتراط قبولهم
ووقف على من لايجوز وبعده
وقيل الغ في المردود مع ذي ماله
كمنقطع فاصرفه حتى انقراضهم
ووقف على من جاز فقدم ولم
كذا إن تعين بعد ماليس جائزاً
فعند انقراض الجائز الوقف أعطه
وعنه لقربى الواقف الورث اصرفن
وعنه إلى أدنى عَصِيبٍ لواقف

وإدخال من شا من سوى أهله اردد
متى لم يعين مستحقوه أطلد
أرى كاستوا جهل السباق فأفسد
فلان فداري وقف اردد بأجود
وإن قال هي وقف إذا مت فاشهد
كوقف أبي حفص وقيل بل اردد
كمنقطع في الحكم في بابه اقصد
وعنه وبالإخراج أيضاً اليد
وقفت عليه كالعطا لا المعدد
لمن بعده من أهل وقف مؤبد
وإن رد بعض أو توى من بقا ازيد
ومن بعد موت الواقف ان يتقيد
على جائز صحح لمن جاز فاشهد
وقيل ان تأتى علم فقد المفسد
ومن بعدهم للجائز الصرف أورد
تعين مآلاً عادة لم تفقدد
وقولك ذا وقف ولما تزيد
المساكين في أولى روايات أحمد
على قدر ميراث لكل فتى حد
ولا تخصصن ذا الفقر منهم بأوكد

ومن قلت يعطاه فوقف مؤبد
وعنه اجعلن كالفيء بعد انقراضهم
وان قال ذا وقف ولم يبد مصرفاً
ووقف على من لا انقراض لهم لهم
بنص وقيل ارده ملكا وأفسد
كوارثه أو مع بقا مبتد رد
كمنقطع فاجعله لا تتردد
ولو قال فيه ثم يعطى لأعبد

فصل

وبعد لزوم الوقف يملك عينه
فيلزم في الأنعام فرض زكاتها
ويملك تزويج الإماء بأوطد
ويملك مهراً وانتفاعاً وغلة
وليس له وطء الإماء فان عدا
ومولوده حرٌ في الأقوى ويفتدي
بقيمتها إذ عتقها بعد موته
ولا تمض في وقف الرقيق عتاقه
وأولادها وقف من الزوج أو زنى
لدى الوضع مع مهر وقيمتها ان توت
وقيل من الغلات موقوف نسلها
وفي مال أرش إعتدا وقفه خطأ
وإن كان وقفاً للمساكين كان في

المحبس موقوف عليه بأوكد
ولكن ليخرج من سواها ويمدد
وقيل بل القاضي وقيل بل اصدد
كثمر وألبان وصوف ملبد
فلا مهر في هذا وعن حده حد
بقيمته والأم من إرثه حد
ومثلهما وقفا بذا المال أرصد
ولو باشر الإعتاق ذو الوقف يعتدي
ومن شبهة حر بقيمته فدي
وبالقيمتين اتبع مثيلاً وخلد
وقيمته إن حر ملك لذي اليد
وفي الكسب في وجه وفيء بمبعد
تكسبه بل بيت مال كما ابتدي

وإن كان مجنيا عليه فأرشه فان لم يفِ خذ ما تأتي كَشْفَصٍ او وليس لرب الوقف عفو عن ارشد ذا وبعد لزوم زال عن ملك واقف وناظره من خص في لفظ وقفه وليس له التبدال بعد لزومه إذا كان ذا رشد وليس بفاسق وقيل بلى قاض لفقد معين وليس له من دون إذن محبس فإن حاز فاخصص ناظراً عن محبس وليس له من غير تعيين واقف وإن كان عن كافٍ ليعط كفايةً وواقفه إن يشرطن نظراً له وعنه يكون الوقف لله ربنا وما من زكاة لا ولا شفعة له وقيل لبيت المال والنفع مطلقاً سوى واقف ماعم نفعاً لمسجد ولا شيء في ترتيب وقف لمن تلا وبعد انقراض السابقين جميعهم وقف عند قسم الوقف مع شرط واقف وإطلاقه ثم التساوي بينهم

به اشتر عنه مثله ثم أيد سوى آدمي إن تعذر خلد ولا قود في النفس لا يبعد ان فدي فيمنع لغا شرط أو من تزيد ومتصلاً واشترط أميناً بأجود ومع فقد تعيين لذي الوقف أسند وأنشئ وقيل اضمم أميناً لمعتدي كوقف على جمع منافي التعدد لأهل كقاض غير مبطل ما ابتدئ لأهل كقاض غير مبطل مبتدئ سوى أجر مثل للفقير بمبعد ولا رد إن عن كسب الهي بأجود فيسند له بمن بعد عزل بأجود إذاً فيليه حاكم ذا تأيد ومن ريعه أرش الجناية فاعد ليعط لموقوف عليه ويفرد وبئر فان المرء أسوة مفرد ولو لم يكن من سبق غير أوحد أو الرد منهم للمصلين أرفد كجمع وترتيب ووصف مقيد وتفضيل بعض وانتقاص مزيد

والانفاق فيه ثم سائر شأنه وإن يشترط إخراج من شاء من ذوي تفضيل من صلى على سابق إلى ومن غلة الموقوف إصلاح شأنه وإن ييغ أهل الوقف علم أموره

لأن ابتداء الوقف منه فقلد الوقوف وإدخال الأجانب تفسد مقاصد أهل الوقف أولى بمفسد إذا لم يعين غيرها ذو التجود ونسخ كتاب الوقف يحبو بمبعد

فصل

ووقف لأولاد الفتى ووصية وأدخل بني أبنائه وبناتهم ويشترط الإطلاق دون قرينة ويختص منهم من لدى الوقف كائن فمن يتجدد بعد لا قبل مابدي وإن جا وفيها ما يخص بمشترٍ وليس كهذا من تنزل طاريا ووقف لأولاد وأولاد ولديه ووقف على زيد وعمرو ومعمرو ومن مات لم يعقب ليعط نصيبه فمات عن ابن معمرو وأخوه لم وإن قال من لم يعقب امسخ نصيبه

كذكرانهم خنثى وأنثى ليردد في الأولى وأولاد البنات فبعد لدى الخلف والترتيب حتم بأجود كالايصا وعنه قبل موت المؤيد ثمار وزرع خص بالبائع اصدد يشارك فاطلب يا أخي العلم واجهد بمدرسة بل جعل فعل مقيد فأنزل فالمنصوص دون المزيد ومن مات من نسل حووا حصة الردي بشرط لأهل الوقف دون المعدد يعقب فللباقي مع ابن أخ جد مساوية في الرتبة ان رتب اشهد

بأن نصيب الميت عن غير وارث
كذا إن يقف بين البطون مشركا
ويدخل أولاد البنين بوقفه
ويدخل أولاد البنات بأجود
كذا الحكم في نسل وذرية الفتى
وعن أحمد لا تعط أولاد بنته
وعنه إذا ما قال في ذا لصلبه
وكالذكر اثني من قضى بدخولهم
وفي هؤلاء أولاد سعد وخالده
ويشعر قسم الوقف كالطلق بينهم
وإن خص بعضاً عن هوى كرهوا له
ومن صار أهلاً قبل حصد زراعة
ووقف بنيه أو بني خالد على
ويدخل إن كانوا بنيه قبيلة
ويختص في إسم القرابة ولده
وعنه إلى قربي أب رابع فقط
لأن رسول الله لم يعد هاشما
ولا تعط إلا مسلما والغني والفقير
وعنه ان يكن حال الحياة مواصلاً

يخص بطن منهم ميت قد
وقيل هنا بل للجميع فجود
لأولاد أولاد بغير تردد
نحاه أبو بكر مع الشيخ قلده
وفي عقب والخلف في كل أبعد
كوقف لمنسوب إليه فقيد
وقيل لنسل البنت الابن ابنها جد
وذو المال منهم كالفقير المقتري
وجيهان في تعميم من لم يعدد
وليس بمكروه كوجه مبعده
وإما لمعنى يقتضيه فجود
وتأبير نخل يستحق كمبتدي
ذكور فقط مع لفظه المتجدد
نساءً سوى أولادها من مبعده
وقربي أبي الإنسان مع علو مصعده
وعنه إلى قربي الثلاثة قيد
بسهم ذوي القربي فكن خير مقتد
والأنثى سو مالم يقيد
قرابة أم أعط والأ فأبعد

وأولاده اعلم من قريب وأبعد
وقيل كذا الأرحام عند التفقد
قيل هم والآل كالأقربا اعدد
عشيرته الأذنون عرفا بأجود
وقيل الفتى عزب وتالٍ لخرد
وقد قيل أيضاً للرجال به اقصد
والعمومة للصنفين كالأخوة اشهد
لغارٍ بلا فرض وقربى ومرمد
وقربته من خالف الدين تعتد
وما صرح اتبعه وبالحال قيد
وقيل اخصصن بالوقف أهل التجود
وجيرانه من كل قطر ليعدد
وعنه مداد الأربعين بها احدد
ولا من طرا في أهل سكة مرفدٍ
وقيل ابنه أولى بذا البر بعد
وذا الأم إن يدنُ كذا الأب فاعدد
والايضا كذا أيضاً وتزويج نهد
كمدل إليه بالأب ان دخلوا قد
فمن أقرب القربى ثلاثة أرفد
وإن نقصوا كمل من المتبعد

وذو رحم قربى أبيه وأمه
وبيت الفتى والقوم مثل قرابة
وقيل نساء مثل رحم له وقد
وعترتهم ذريةٌ قيل بل هم
ومن ليس ذا زوج عزيز وأيم
وهن الأرامل مع فراق بعولة
ووقف أحيات يخص الاناث
ووقف سبيل الله والخير والجزا
ولا تدخلن في وقفه لقرابة
وقيل ادخل الإسلام في وقف كافر
ومولى الفتى اسمٌ للعتيق ومعتق
وذو سكة الإنسان هم أهل دربه
ثلاثون داراً بعدها عشرٌ أدورٍ
ولا حظٌ للمولى بوقف لقومه
وفي أقرب القربى أب وابنه سوا
ومثل أخ جدٌ وقيل الأخ اخصصن
ومن أبوين الأخ أقرب منهما
ومثل أب أمٌ ومدلٍ بها إذا
وإن قال يعطى منهم لجماعة
وإن يتحد في القرب أكثر عمموا

وللعصبات الوقفُ يشمل وارثاً وإن وقف الإنسان للعلماء بل ووقف لتبّاع امريء لا يضر أن وإن كان للأيتام فهو لفاقد ووقف لصبيان وغلّمان اخصصن ووقف لفتيان وشبان اعتبر ومنها إلى الخمسين للكهل مدة ويدخل في هذي المسائل ذو الغنى ووقف لسبل الخير للحج ثلثه وتعميم جمع ممكن الحصر واجبٌ ومع عدم الإمكان تخصيص مفرد وقد قيل لا يجزيه دون ثلاثة وكل فتى يعطى كمثل الزكاة من وإن أمكن استيعابهم ثم لم يطق وهل واجب صرفٌ في الأصناف كلها وذو الفقر والمسكينُ صنفان فادر في

ومحجوبهم من كل دان وأبعد إلى علماء الشرع بالوقف واقصد يخالف في نزل وفي مذهب ردي أباه ولم يبلغ وأنثى كفوهد ذكوريةً قبل البلوغ المرشد بلوغهم حتى الثلاثين وارصد وما جاوز الخمسين للشيخ فاحدد وذو الفقر في الاعطاء مالم يقيد وللغزو ثلثٌ ثم للفقرا جد وتسوية في قسم غير المقيد وتفضيل بعض القوم جوز بأوطد وكالوقف في ذا الفصل الايضا أخي طد وقوف على أصنافها لا تزيد فعمم وسو ما استطعت تسدد أم الصرفُ في صنف يجوز فردد الزكاة وصنف في سواها ليعدد

فصل

وليس صحيحاً وقفٌ قابل فسخه وبالوقف ألزمه وعنه وقبضه بوجه ولا عود لواقفه اشهد وليس بشرط حكم قبض مقلد

ومتلف وقف الزمَّنه بقيمة
 وما تركهم تضمين وقف إغارة
 ويحرم بيع الوقف مادام نفعه
 كمثل حبيس الخيل إن قل نفعه
 فإن لم تبع شقصا كذا دائم الجدا
 فان لم يواتِ اصرف لإصلاح مثله
 وإن شئت فاصرفها إلى فقرائنا
 وناظر كذا شرطاً يلي عقد بيعه
 وعن أحمد ما إن تباع مساجد
 ومافيه نفع ما وإن قل لم يُبَّعْ
 ولا تلزم من ذا الوقف تعمير دائر
 ولا ينفذ الإعتاق في الوقف مطلقاً
 ويبدأ من وقف باصلاح أصله
 وإن كان وقفاً من أناس تعددوا
 ويحرم إحداثُ الغراس بمسجد
 فان كان عن أئمانها ذا غنى فكل
 وإن في طرق واسع تبين مسجداً
 ولا تبنيه من غير إذن بأوكد

وفي مثله اصرفها بعدوان معتد
 نوى دون تفريط بعيداً لذي اليد
 وبع عطلا واعتض به كالمنكد
 يباع ويمضي في حبيس مجدد
 لذي الوقف حتى غير جنيس المفقد
 كفاضل مايكفي من آلات مسجد
 وبع بعضه واصرفه في دم مفسد
 وقيل ان يعين مالك النفع يعقد
 بل الاتها انقلها إلى غيره قد
 سوى آفة في العرف غير معد
 بغير اعتداء لا بديع مجدد
 ولو أنه من مالك عن تقصُّد
 وثن بموقوف عليه تسدد
 فلم لا يقيد مثل وقف مفرد
 فان وقفت مع وقفه المتأكد
 وإلا ففي إصلاحه بعه واردة
 باذن إمام لا يضر تسدد
 فقف مع مراسيم الشريعة تهتدي

باب الهبة

ألا إن ذي الأموال في الأرض منحةٌ
بها يعرف المرء السخي من الفتى البخيل
ويعرف أرباب الأمانات عندها
يري الناس أبواب التزهّد حيلةً
له وثباتٌ في اكتساب حطامه
تعالى الكريم الله عن أن يرى له
فشرُّ خلال المرء حرصٌ وبخله
وإن كريم الناس فيهم محبب
يغطي عيوب المرء في الناس جوّدُه
فسارع إلى كسب المعالي ودع فتى
فما المال إلا الكظلال تنقلا
ولا تحسبنّ البذل ينقص ما أتى
ولا توعين يوع عليك وأنفقن
فلا تدعن باباً من البر مغلقاً
وتمليك مال المرء حال حياته
وتلك لعمرى منحة مستحبة
تسلّ سخيمات القلوب وتزرع

لمحنةٍ من يحذى النوال ويجتدي
وذو الأطماع من ذي التزهّد
وكل خوون بالتصنع مرتدي
ويسعى لتحصيل الحطام المزهد
ولو ملك الطوفان لم يسق من صدي
وليّ بخيلٌ قابض الكف واليد
من الله يقصيه فيا ويلٌ مبعّد
قريب من الحسنى بعيد من الردي
ويُخملُ ذكر النابه البخلُ فابعد
توانى عن العليا لكسب مصدّد
فبادر إلى الإنفاق قبل التشرّد
ولا البخلُ جلاب الغنى والتزيد
يوسع عليك الله رزقا وترفد
تلاقِ غداً باب الرضى غير مؤصد
بلا عوض تدعى هبات التجود
تؤلف مابين الورى مع تبعد
المحبة فيها للفتى المتجود

أبرُّ ومن باهي بها اكره وفند
 شرط مادري صحح وبيعاً ليعدد
 وأحكام بيع كالخيار بها طد
 فلا تُمضٍ فيها حكم بيع ويعد
 تردُّ بما تنمى كبيع مفسد
 بل القدر في وجهه فان ياب فاردد
 بلا فعل كرهن كذا الردي
 كذا بمعاطاة بعرف بأوطد
 وخصصها القاضي بقول فبعد
 وهبتكهُ أهديته لك ياعدي
 وأعطيته أعمرتة فالتفقد
 لك العمرَ أو عمري ونحو المعدد
 القبولَ فصححها إذا لا تردد
 متى تشا فيما أبحث الفتى عُد
 يمت مرقب والعقد صحح بأوطد
 فان مات من أعمرتة لك تردد
 وبالعقد في مقبوض متَّهب طد
 وعن مع اذن الواهب المتجود
 المعينَ ألزمه بعقد مجرد
 يقبض ليختَرُ في ارتجاعٍ أخو اليد

وتخصيصُ ذي علم بها وقرايةٍ
 ولا يقتضي التعويض مطلقها فان
 فيأخذه إن كان شقِصاً بشُفعة
 وعن أحمد حكم الهبات مغلَّبٌ
 وشرطك مجهول الإثابة مبطل
 وعن أحمد صحت وعوضه ما ارتضى
 فان تلفت يضمن وعنه ليهدر انتقاصاً
 ويثبت من معروف قول يفيدها
 كتقديم مأكول فيأكلهُ ضيفهُ
 وألفاظها هذا لك أو خذه لك
 كذاك بملكك الفتى أو نَحَلْتُهُ
 كذلك إن قال الفتى قد جعلته
 فيأتي بقول أو بفعل يفيدك
 وأسكنته البيت الحياةَ إباحةً
 ويلغى اشتراطُ العود مطلقاً أو متى
 وعنه يصح الشرط مع هبة معاً
 وبالقبض مع إذن يؤطد ملكه
 وعنه ووقت فيه يمكن قبضهُ
 وعنه سوى ما كيل أو وزنوا من
 ومن قبل تقبض ولو بعد إذنه

وقيل ان سكت عن قابض عالما طد
يمت بعده قبل اللزوم المؤطد
وكالفقيد ليمضي وارثاً أو ليفسد
الأمينُ له لكن بوالده ابتد
وبعدهما قاضٍ ونائبه قد
يليه كأم شيخنا فليقلد
لمحض انتفاع مثل قبض بأجود
ويقبضُ له من نفسه في التجود
وقيل قبضت ان شا أو قبلت ليقصد
عطا ولد إلا لدى الشيخ فاقتد

ويلغو ان شرطنا الإذن قبض بدونها
وقبل قبول من يمت بطلت وإن
وهوب في الأقوى عكس مُعطٍ فطد
ومن ليس أهل القبض يقبضُ وليه
وبعد أب يقبض وصي أبيهم
وجوز قبضاً مع قبول له الذي
وصحح بلا إذن قبول مميز
وللطفل والمعتوه يقبضُ والدُ
وقال أبو يعلى اشترط وقبلته
ولم يل غير الوالد الطرفين في

فصل

وإسقاطه والعفو مع هبة زد
قبول ورد بالبراءة أشهد
عرفت به مع جهل مُبرٍ بأوكد
إذا بان حقُّ عنده في المجود
فوجهين في تصحيح ذا البيع أسند
وعنه كذا إن تجهلاه فقلد

وتبراً من دين ببراء ربه
وألفاظ تحليل أو الصدقات مع
ولو جهل المُبراه مطلقاً ولو
فلم يبر من ييري بظن براءة
كبيعك ما لا حزت بالإرث جاهلاً
وعنه متى تعلمه لم تبر مطلقاً

سوى دين جهل قد يقدر علمه
سوى حال علم مع تعذر مُبريء
وإن تهبَنُ ديناً لغير الغريم لم
وإن رُمْتُ إيفاء الديون عن امريء
وإن تابَ أخذ الفرض زوجةً معسر
وخرَجَ إن تبرا بغير تقيد
بجهلك بالدين القديم فأمدد
يصح على القول القديم المجدد
فإن يابَ رب الدين لم يطهد
من الغير لم تجبر وإن تفسخ اعضد

فصل في المشاع

وفي ممكن التسليم مع حلِ نفعه
فتقبض بالتوكيل بل إن تنازعا
وإن نحن لم نشط لملك قبضه
ولا تمض في المجهول في المتوطد
ولا تجز التعليق بالشرط ها هنا
وثنيا جنين قد وهب أمه أجز
تصح هباتُ من مشاع كمفرد
يوكلُ قاضٍ قابضاً ويطهد
ولم يمكن التسليمُ وجهين أسند
سوى مستحيل العلم كالصلح فاعقد
وشرط منافيها ووقت محدد
في الأقوى كثنياه وعتق امه اعدد

فصل في عطية الأولاد

العطية كالميراث مع كل محتد عليها احتتم التعديل في القسم ترشد لتخصيصهم بالذكر من خير مرشد سواء هكذا الأم فاعدد رجوع على قولين بالمتزيد لقصد صحيح آثم بل ليحمد يجوز ولا إثم لكتمان مشهد على النص والشيخ انتفى المنع فاردد وعند أحمد ألزمه في ثلثه قد على ابن و بنت بالسوية فاشهد بردهما إن لم نقل بالتفسد وثلثيهما للبنت وقفاً فأبد حبساً وزده إرثاً سدس مردد ثلث ثلثيها لوقف مؤبد إذا رد في شيء من الدار فاشهد سوى الثلث في القول الأخير كما ابتدي

وواجب التعديل بين بنيه في وأم مع الأولاد مثل أبيهم وقيل سوى الأولاد ليس بواجب ويلزمه التعديل بينهم لفقد فان مات لم يعدل فهل لمنقص وما الأب في تخصيصه بعض ولده وترك شهود للأداء لجائز وفي الوقف جوز إن تفاضل بينهم ووقف مريض كالهبات لو ارث فوقك داراً لست تملك غيرها بارث لثلثيها ووقف لثلثها له ثلثا الثلثين إرثاً برده وإرثاً إذا ردت ونصفهما له كذا امنحه إن رد المساواة حسب واجبها وأما على الأدنى فما الوقف لازم فتعمل فيها هاهنا ما عملت في

فصل

وليس مباحاً عودُ مُهدٍ هديةً
سوى الأب في الأولى وجد بأبعد
وإن زال ملك الابن عنه فإن يُعد
تعلقُ حقوق قاطع للتصرف
كذا في كتاب العبد مع منع بيعه
ولا يمنع الرجعى تصرف الابن ما
ووجهان في عود بفسخ مبيعهم
ويرجع فيه دون متصل النما
فإن كان ولدا لا يفارق أمه
وقولين في منع الفتى من رجوعه
ويحصل فيه الارتجاع بلفظه
وأخذكهُ تنوي ارتجاعك رجعةً
ولا تُعد انثى في عطية زوجها

وإن لم يثب أو واهب متجود
وأم بوجه خرّجوه مجود
بعقد وإرث لا رجوع كذا اعدد
كرهن وحجرالدين إيلاد خرد
ومهما يزل من ذي الأمور ان تشاعد
له بعده التصريف في عينه اهتد
وقولان مع تعليق رغبة قصد
وقد قيل في هذا النما إن يشازد
به امنع وإن يعط أباً لم يصد
بمتصل قد زاد في العز أورد
الخصيصِ وفعل بالقرائن موطن
وللأب في قصد ارتجاع فقلد
وعنه يلي عنه ان سألها ليردد

فصل

ولالأب من مال ابنه ملك مايشا
إذا لم يجرّ المال منه بأخذه
ويملكه بالقبض مع قصد ملكه
وكالأب أمّ في التملك خرّجوا
وإن يتصرف فيه قبل تملك
وليس بمضمون على الأب مطلقا
وليس لوراث ابنه ان مات الاقتضا
وإن يقتض أو يوصي به وهو مدنف
ولا حدّ في وطء امريء أمة ابنه
وإن ولدت فالطفل حرّ وحكمها
وليس عليه قيمة الأم وابنها
ونوع هبات المرء والصدقات من
ويثبت بالتسليم ملكك فيهما

ولو مع غنى مالم يضر بفوهد
إلى ابن سواه فاقتبس وترشد
أو القول إن يفهم تملكه قد
لأمر النبي في برها كل مبتدي
يؤثم ولم ينفذ تصرف معتد
باتلافه أو بانتفاع بمقصد
وعنه أرى سقطه ان يمت في المؤطد
فمن صلب مال المرء خذه تسدد
وعزّره في الوجه القوي وهدد
كحكم إماء في يد الأب ولد
ولا مهرها أيضاً بغير تردد
هبات وفي الأثمان تفريعها اقصد
ولا يرجعن الأب في مثل مبعده

فصل في تبرعات المريض

وعرف اللغات امنحه إعطاء حالب
وفي سقم غير الموت غير مفرع
وإيلام ضررس أو صداع ونحوه
كذا إن يعاف من مخوف وإن طرا
وإن كان سقم الموت ذا الخوف قاطعاً
على أجنبي وامنع الكل وارثاً
وإن يجن أو ينكح أو ابتاع أو بيع
كبر سامه أو مستمر رعاfe
وعند انتهاء السل يخشى فراقه
لهذا وما ضاهاه حكم وصية
إذا لم يكن قد صار مدنف فراشه
وإن أشكل الداء المخوف فعنه سل
ويخشى على ذات المخاض إلى النجا
ومن في التحام الحرب والبحر هائج
كذاك العطايا من أسير متى يكن
كذا حكم جان قد تقدم خصمه

لتحلبها في مدة ثمت اردد
كصحته إعطاؤه نحو أرمد
فمن رأس مال المرء صححه ترشد
مخوف إذ العبرا بحال التجود
بصاحبه من ثلثه بالعطا جد
إذا لم يجز باقي ذوي الإرث واصدد
بقيمة مثل صح من ماله اعدد
وإسهاله أو ذات جنب مضمدم
ومن فالج يخشى عليه بمبتدي
وما كجذام أو كسل ممدد
فان عطاه كالصحيح بأوكد
ذوي عدل أهل الطب عنه وقلد
وبعد أقل الحمل في وجه اعدد
وبلدة طاعون إلى الموت موفد
أسيراً لسفك لقتل معود
ليقتص منه بالحسام المجرد

في الأولى وعنه كالأصحا ليعدد
 وأشباهه لا حظ فيه لمجتيدي
 وعتق محاباة كتابة أعبد
 بأولها في القسم فالأول ابتد
 يصح الشرا من غير عتق بأوكد
 وقيمته من ذاك ستة اشهد
 وعند أبي يعلى المحاصصة اقصد
 من الكل لا من ثلث مال الملحد
 كذا في الوصايا احكم بغير تقيد
 وقدم على الإيضا العطية تهتد
 بغير إجازات يصح بأوطد
 بقدر الذي يحويه بالإرث أسند
 وعقد بقدر المثل من ماله احد
 عن الكل ما أبقاه في المتجود

فأما عطاياهم من الثلث كلهم
 ومن صار كالموتى لقطع مريه
 وسيان في هذا عطاءً منجز
 فان لم يف ثلث الفتى بجمعها
 فمن يعط ثلث المال ثم اشترى أباً
 وأخذكهُ بالمال والمال تسعة
 بصحة ما حابى لسبق ورقه
 وعن أحمد عتق المريض قريبه
 وعن أحمد كالاستوا اقسامه بينهم
 وعن أحمد في العتق قدمه فيهما
 وبيع المريض الوارثين بقيمة
 كذا الخلف إن وصى له بمعين
 ومالزم المضنى من المال كارهاً
 وصحح قضاة بعض دين وإن يضق

فصل

بنسبة ما حابى من العقد أفسد
 وما زاد عن ثلث بعيد ليردد
 بثلث الذي يسوى مثال به اقتد

وبيع محاباة قريبا وغيره
 فيرجعه ذو الارث إن لم يجز له
 كبيعك عبداً كل ملكك يافتى

وللأجنبي في النصف ياصح وطد
يرد ويطلب قدرَ مأحوبي اصدد
يكمل للوراث مقدارَه اردد
وما منعوا في الرد كل ليردد
شفيع فيأخذ ما اشتراه ويفتدي
وبيع بما فيه ربا الفضل قيد
وإلا فيربى أو تقل يتزيد
بكر يساوي ثلث قيمته قد
أقلت الفتى والقدر تسعة احدد
فللوارث اجعل شفعةً في المؤطد
يقبل وارث بل في سقام به اقتد
السقام به حلف فلأخذ اعضد
وأحوال من أعطى وأوصى له امهد
بعكس كذا إن يغن مال ويزدد
تملك ثلثيه فحُر ليعدد
كمقداره لا عتق فيه بأوكد
فماتت ولا مال لها غير ما اجتدي
وبالارث نصف الشيء للواهب اردد
بعادل ينسهم فكممل وعدد
تصح هبات المرء فيه فأورد
لوارث زوج بعدها مات فاعدد

وعنه لأهل الإرث يبطل كله
وخير على القولين مشترياً فان
وإن طلب بالإمضاء في كله وإن
وعن أحمد في الكل ينفذ بيعه
ولا خيرة للمشتري إن يكن له
وفي السلم إن حابيته باقالة
بما قيل في وسطى الروايات بتة
كبيعك كر البُر يسوى ثلاثة
أو اسلفته فيه ثلاثاً مدنفا
ومن باع شقصاً أجنبياً محابياً
ومن يدع الإعطاء في صحة فان
وفي زمن الإعطا إن اتفقا وفي
وفي حالة الموت اعتبر ثلث ماله
فمن صار ذا إرث له امنع وعكسه
فمعتق عبد ماله غيره متى
من العتق لكن إن علتة دُيونه
فواهب كل المال ألف لزوجته
فللدور قل للشيء صحت هباته
لوارثه كل سوى شيء كذا
تر الشيء خمسي ماله وهو الذي
إلى عصبات الخود خمساً وما بقي

فصل

فيما تخالف به العطية الوصية

وأول معطى قدّم من ثم أولاً وبين الوصايا ساوياً لا تردد وليس لمعطٍ في العطية رجعة وإن يشأ الموصي ليرجع ويردد ويشترط في الإعطا قبول معاذر وقدم على الإيصا عطيةً مُدِنِف ويثبت من حين العطية ملكها وإن وسع الثلث العطايا أو أجز من

وبين الوصايا ساوياً لا تردد وإن يشأ الموصي ليرجع ويردد وذلك في الإيصاء بعد التلحد إذا اجتمعا حتى على عتق أعبد مراعى إلى موت الفتى المتجود أو أن العطا بالملك أو ما وسع طد

فصل

وللمعتقين الكسب من حين عتقهم ونسبة ما قد يحمل الثلث أعطهم ويعتق منه شيء ان لم يكن له تكسبه أو أصله منه كسبة التكسب فشيء له إن يكتسب مثل قدره ونصف متى يكسب كنصف وما بقي

إذا خرجوا من ثلث مال المشرد ومن كان موهوباً فذاك لسيد سواء وما من قبل موت المسود من قدر العتق تسدد وشيئين إن يكسب كمثله أصفد من الكسب أو منه لوراث سيد

ويعتق منه النصف مع كسب مثله ويحصل له مع كسب مثليه منهما ومع كسب مثل النصف يحصل منهما ويحصل بعد الجبر بالعتق والذي كمثلِّي ما أعتقت في العبد مطلقاً ومال عتيق جُدْ لمتَهَّبْ به كواطئها من بعد عتق ومهرها

ويملك نصف الكسب غير مصرد ثلاثة أخماس بغير تردد ثلاثة أتساع فع العلم تهدي تملكه من كسبه لهم اشهد وذاك المبقَّى بعد حق المعبَّد وكالكسب مُهرُ المثل في حق نُهدَّ كقيمتها قدرأ أو ادنى وأزيد

فصل

وما وهب المظني لمظني فردّه سواه فماتا صح من بذل أول من الشيء ثلث فالجميع لأهله فبالثلثين صح وقابل تجد إذا ثمانية منها تصح لبسطهم لوراث ثان ربعها ولوارث المقدم وإما تشاقل من ثلاثة أصلها ثلاث ثلاثة فتسع كما مضى

على الأول الثاني ومالهما اشهد لثانيهما شيء وعاد لمبتدي سوى ثلثي شيء كشيئهم اعدد ثلاثة الشيء اعتبر ثم تقصد لشيئين مع ثلثين كالكسر قيد باقيه بغير تقيد ففي مثلها اضربها وأسقط وبعد عطا الثاني في إسقاط أسهم مزيد

فصل

وإن باع مضمناً كَرَّيْرٍ بمثله وليس له ملك سوى ما اشترى به فمن ماله حابى انسبَ ثلث ماله وإن تشا من قدر الرفيع فأسقطن وتضرب باقي قدره في ثلاثة فينفذ فيه البيع في قدر خارج ومصداق كل المال عرساً ومهرها لها مهر مثل ثم شيء بنحلة فصار لهم نصف وربع صداقها وذا يعدل الشئيين فاجبر وقابلن لوراثه نصف وعشر صداقها ووراثها يعطون من ذلك أربعا ولو خالعتة ذي بنصف صداقها وعاد له بالخلع نصفهما معاً وإن قبلها مات الفتى ورثت ولم وعنه بلى من ثلثه وروي لنا

رديء يساوي ثلث قيمة جيد وحاباه فاسلك في سبيل مرشد وضح بقدر الثلث منه تسدد إذا قيمة الأدنى بغير تبدد وقيمة الأعلى انسب من المتصعد بنسبته من مرتقى لا تقيد كنصف فماتت قيل عن مهرها قد ونصفهما إرثاً لوارثه اردد المكمل إلا نصف شيء مزهد تر الشيء من هذا ثلاثة اهتد وذلك مثلاً جائز بالتجود فعول على هذا البيان الممهد لكان لها نصف شيء كما ابتدي كميراثه منها له لا تزيد يصح محاباة على المتوطد رجوع الإمام الحبر عن ذا فقلد

فصل

وملكك بالإيضاء والهبة امرؤ
بتحريره من رأس مال وإرثه
كذا الحكم في إقراره في سقامه
وإن أعتق ابن العم أو أمة له
بعتهما من ثلثه وتورث
كذلك في ورثته إن شراهم
وعن أحمد من رأس مال مريضهم
ومن يشر من يعتق على وارث متى
ووجهان هل في الثلث أو رأس ماله
على زمن آت فوفاه مدنفا
ومعطي أخيات تفرقن فارتضى
عتقن عليه جميعاً منه من رأس ماله
وقيل ان يجوز أيضاً فريد بماله
ومعتق أنثى قدرها مائة ومهرها
وليس له مال سواه تحررت
وإن يشر من ثلثيه بعد تبرع
ففي قولنا ليس الشرا بوصية

يصير متى تملكه حراً فأشهد
بنص وقيل امنعه إرثاً وأبعد
بعثق ابن عم حال صحته اعدد
كذاك ومن تحرير تزوجها اشهد
بنص وقيل امنعهما الإرث واصدد
وكانوا متى يملكهم يعتقوا طد
يحرر ذا القربى وبالإرث أسعد
تملكه يعتق بملك فجدد
عناقه تعليق الصحيح المجدد
بأن من الاسقام إلف توسد
وهن التراث الوارثات الموسد
وكالأخذ الإعطا الاشترا عند أحمد
وقال أبو يعلى بل الثلث شرد
ضعفه ان تنكحها به الصد
ولم تستحق المهر في المتوطد
بثلث أباه وهو ذو ابن مرشد
ليعتق أبوه وامضين في التجود

بمقدار ثلث المال حال وفاته
وللابن باقيه وكل بآخر
ومن رأس مال ماتعذر دفعه
وبذل بعقد جائز متعارف
ولو خص ذا دين بالايفاء لم يكن
وقيل بلى مع ضيق مال وإن يمت
وسدس الذي يبقى لوالد ملحد
ويعتق عليه الجذ بعد المفقد
كأرش جنایات المريض وأعبد
ولو مع نزر تافه متزيد
لمن لم يوف الإشتراك بأوطد
ويفقد وفأ فاردد وشرك بأجود

كتاب الوصايا

وما هذه الأيام إلا مراحلُ
ومن سار نحو الدار ستين حجةً
ومن كان عزرائيل كافل روحه
ومن روحه في الجسم منه وديعةُ
فما حق ذي لب يبيت بليلة
فبادر هجوم الموت في كسب مابه
فما غبن مغبون بنعمة صحة
فنفسك فاجعلها وصيك مكثراً
ومثّل ورود القبر مهما رأيتَه
فما نفع الإنسان مثلاً اكتسابه
وتعليق تفويض التصرف في العطا
ولا يجب الإيضاء إلا بواجب
وصحح تصب إيضاء كل مكلف
وصححه أيضاً من صبي بأوطد
وعن أحمد من بعد سبع وألغين
ومن لم يجوز بيع غير له فلا
ومن كافر صححه ياصح مطلقاً

تقرب من دار اللقا كلُّ مُبَعَد
فقد حان منه الملتقى وكأنَّ قَدِ
إذا فاته في اليوم لم ينحُ في غد
فهيهات أُمّن يرتجى من مردد
بلا كتب إيضاء وإشهاد شهد
تفوز غداً يوم القيامة واجهد
ونعمة إمكان اكتساب التعبد
لسفرة يوم الحشر طيب التزود
لنفسك نفاعاً فقدمه تسعد
بيوم يفر المرء من كل محتد
بموت هو الإيضاء فافهم وأرشد
ومال أمانات لدى غير شهد
وصححه أيضاً من سفیه بأجود
إذا ما وعاه بعد عشر محدد
وصية مُختلّ وطفل مهدهد
يجوز بها الإيضاء له لا تقيد
ومن ذي مباد السكر في متبعد

ومن أحرص مفهوم قصد إشارة وإقراره أيضاً بها في المؤطد وأمض في الأولى مشهداً بعد ختمه وإن يثبت الإيضا بينة أو اعتراف وإيضاء معقول اللسان بها اردد وقيل ان يدم حتى يموت يؤطد عليه وموجود بخط الملحد فما لم يعلم العود أطف

فصل

وإيضاء ذي مال كثير ووارث وقال أبوبكر إذا بالوجوب للقريب وإن كان ذا مال قليل ووارث ومن لم يكن ذا وارث فهو جائز وعنه سوى ثلث يرى كذاك مع ومن زاد من ثلثيه عن فرض زوجة ويكره لذي الوراث الإيضا لبعضهم وقف كل ممنوع على امضاء وارث ولا يمنع الإيضاء ذو رحم له وإن ضاق عن كل الوصايا لثله وعنه يبدى العتق والوارثون إن فتلزم من دون القبول بقولهم فلا تشترط فيها شروط هباتهم

غني بخمس المال ندب فأكد الفقيران عن تراث يصدد فقير فايضاء الفتى اكرهه واصدد بكل الذي يحويه في المتأكد ذوي الفرض دون الكل مع رد أزيد وزوج ولا تعصيب للزوج فاردد ومازاد عن ثلث لشخص مبعد ولو خص كلاً قدر إرث بمبعد على أشهر الوجهين في الشرح فاقصد فوزع على قدر الوصايا تسدد يجيزوا فتنفيذ على المتأكد أجزنا ونفدنا ونحوهما طد ولا مالها من كل حكم معدد

سوى أنها من ثلثه في سقامه بشرط خيار ثم يمرض وقته وعن أحمد بطلان الإيضاء لو ارث وبطلانها في الموضوعين مضعف ومن جاز التصریف في ماله من الـ

كمثل محاباة الصحيح بمعقد فمن ثلثه تلك المحاباة أرصد وقيل وفوق الثلث للمتبعدين فمن يُجزُّ اجعلها عطيةً مبتدي إجازة صحح لا سفیه وفوهد

فصل

وذو الإرث إن وصى له ثم لم يمت فصحح له الإيضاء وعكس بعكسه وموصٍ لسعدى ثم أوصت له متى وما رد ورأث الفتى قبل موته كذا رد من أوصى له والقبول وإن الغريم الوارث اوصى أو ابنه ومن يجز الجزء المشاع وصية ليقبل منه قوله مع يمينه على أظهر الوجهين ما لم يقر لنا وما يُجز عينا أو نسيئاً مقدراً على أظهر الوجهين فيه وملكه سوى معتق أو مبريء من معين الـ

إلى أن غدا بالحجب عنه كأبعد لأن اعتبار الحال بالموت فارصد تزوجها إن رد الإيضاء تفسد وتنفيذهم مجد بلى بعده قد بالتراخي وفي التنفيذ ذا لم أبعده أجز وكذا إسقاط دين ليعدد ويزعم أن قد ظنه ذا تزهد وما زاد عما ظنه ان شاء يردد بعلم الفتى بالقدر أقوال شهد ويزعم ظن الوقف فيما نفى اردد بأن يقبل الموصى له بعد ملحد أناسي وبالموت المغاير لذا اطم

ورد الذي أوصى له وقبوله وإن ردها موسى له بعد موته وما رده للوارثين جميعهم وموت الذي يوصى له قبل موت من وإن مات موصٍ للفتى بوصية وإن مات موصٍ ثم مات عقيبه فوارث من أوصى له خلفاً له ويحكم له بالملك بعد قبوله وقد قيل بل يبقى على ملك ميت فمن قيل بعد الموت يملكه يكن فموصٍ بعبد ماله غيره فلم كنصف الذي يسوى وهو عشره تك تراث لموصٍ إن تقل هو ملكه ثلاثة أشياء نصف شيء بنصفه وفي حكمنا بالملك منذ القبول إن بحرية الأولاد من غير قيمة لموصى له من واطيء كان وطؤه وإن يطاء الموصى بزوجه له فأولادها قن لوارثها ولم ووطء الذي أوصى له لقبوله

قبيل ممات الموصي لغو ليردد هت وكذا إن مات من قبله اشهد وليس له ياصح تخصيص مفرد قد اوصى لبطلان الوصية أرصد فرد ولم يقبل فأبطل وصدد ولم يتقبل أو يرد فيشهد ولا يبطل الإيصاء إذا في المؤكد من الموت لا منذ القبول بمبعد فيزداد من هذا النما ثلث ملحد له ما نما ملكا بغير تقيد يُجز وارثوه إن كسب بعد سيد الوصية شيئاً وهي مع نصف اعدد يعادل الإيصاء مع تراث لمفقد وشيئين مع نصف كعشرة امهد يطا قبله الوراث موصى به اشهد ولا مهر لكن قيمة الأم أورد مفوتها إذ هي له أم مؤلد فأولدها قبل القبول المؤطد تصر أم أولاد لزوج بأجود كوطء لزوجات رواجع فاعدد

وإن يمت الموصى له غير قابل فإن قبل ابن الإبن يعتق جدّه وإن يقض من حين الممات بملكه وأبطل بهلك المال قبل قبوله ويحصل رد الموصى من كل مفهم أباه وقد أوصى به للملحد ويمنع ميراث ابنه في الموجود فأحكام ذا الفضل اعكسَن لا تردد الوصية في كل الوجوه وأفسد وما الفور شرطاً للقبول فقلد

فصل

ورجعة موصٍ في الوصية جائزٌ كإخراجه عن ملكه ووصية ووجهان في تحييره وكتابة وطحن حبوب واختباز دقيقها وسمر بمسمار ونسج الغزول وخلط بما لا يمكن الميز بعده وإيجابه في البيع أو هبة ولو وإن لم يُزل بالهدم الاسم استحقه فيملك نقصاً ما استحق بيعها وليس رجوعاً زرعُ موصٍ بأرضه وليس رجوعاً غسلُ ثوبٍ ولبسُه وتزويج من أوصى بها أفهم ووطؤها

بقول وفعل يُفهم العودَ أكد بإخراجه أو رهنه فتقلد وفعل يزيل اسماً لهدم المشيد وتنجير خشب الباب قصر ممرد وابتناءً بأحجار وشبه المعدد وجحد وصاياهُ فعي العلم ترشد يرد وأوكل رجعة في الموجود وليس له الانقاض في المتجود وما زيد فيها من بناء بمبعد وفي الغرس والبنيان وجهين أسند وسُكنا ديار أو إجارة أعبد إذا هي لم تحمل من الوطاء قيد

وتعليم عبد صنعةً وعمارة الديار
 كخلط طعام فيه كَرُّ وصية
 وقولك في الموصى به هو لوارثي
 وأما إذا أوصى به لمعمر
 فأيهما من قبل موصٍ يموت يكن
 وإن قال إن يقدم سليمان فالذي
 به لسليمان إن أتى في حياته

بتخصيص ونحو المعدد
 بمثل وعود خلط هذا بأجود
 وما للعلا فاعطه لذا رد عود
 وأوصى ولم يرجع به لمحمد
 لباق وإن عاشا فبينهما اقدد
 لسليمان معطاه سليمان فاشهد
 وإلا سليمان ابذلنه بأجود

فصل

وواجبُ الإيضاء على المرء إن يكن
 ومن رأس مال أدها كلُّها تصب
 ومن ثلث الباقي تبرعه وإن
 به فمتى يستغرق الثلث يبطل التبرع
 وقال أبو الخطاب حاصصَ بينهم
 فلو كان قدر الدين عشراً ومثلها
 لإكمال فرض الدين شيئاً فعُشره
 فخمسة الاسداس فشيء لواجب
 يكن عشرة واجبر من الشيء خمسة
 عديلا لها فالشيء ستة أسهم

عليه حقوق واجبات لتردد
 وإن مات لم توص به ان تدر تردد
 يقل أخرجوا من ثلثي الواجب ابتد
 في الوجه القوي المجود
 ومن رأس مال كمل الفرض تهتد
 التبرع والمال الثلاثين أرصد
 سوى ثلث شيء ثلث مال المفقد
 فضم إليه الشيء غير مصدر
 بسُدس وبقائه لخمسة اعدد
 وأربعة حظ التبرع فاشهد

ومن قيّد الإيضاء أجاز كقوله إذا مت في ذا السقم أو عامي اشهد
بعثت غلامي أو بألف وصية بفوت اشتراط المرء أبطل وأفسد

باب الموصى له

وللجائز التملك صحح وصيةً ولو لكفور الحرب أو ذمة جد
ووجهان في مُرتدّهم وتصح للمكا تبّ ومن دبر وأم مولد
فان لم يسع ثلث مدبره وما يوصى به فالعتق للسبق فابتد
وقال أبو يعلى يحرر بعضه ويملك من الإيضاء بقدر المشرد
وصحح بنحو الثلث أيضاً لعبده وأعتقه منه أو على قدره قد
فان زاد عنه الثلث سلمه فاضلاً وألغ لشخص أو بألف بأوكد
وموصى له بالريع وهو كُتسَع ما لموصى بباقي الريع أعتقه وارفد
وقيل بل اكمل بالسراية عتقه من الثلث وامنحه بريع المعدد
وإن لم يسع ثلث الموصي وصيةً المدبر مع مقداره إن يردد
فأعتقه ثم ألغ ما لم يسع كذا وقيل اعتقن بعضاً ومقداره ازيد
وينفذ إيضاء لعبد لغيره وكلّ متى يقبله عبد لسيد
وموصى بعثت انشى بشرط تأيّمٍ فتعتق فتكح بعد لم تتعبد
وموصى لها مع ذا بألفين أو لمن قد اولدها إن تنكح اردد بأجود
وبالحمل إن يملك وللحمل صححن متى تلقّ حيا دون ميت ولو ودي

إذا ما حكمنا حين الإيضاء بكونه
بأن تلد الموصى به ستة من الشهور
وإن تلقه من بعد ستة أشهر
سوى بجماع كان قبل وصية
ومن بائن إن تلقه بعد فرقة
ولا ينفذ الإيضاء لمن ولدته ذي
وللحمل من زوج ومولى فشرطه
وكالذكر أنثى متى تطلقن وإن
وفي ان كان أنثى حملها فله كذا
فلا شيء يعطى واحد منهما وإن
وإن قتل الموصى له موصياً أو المدبر
وإن جرحاه ثم أوصى فمات لم
وموصٍ لأصناف الزكاة وبعضهم
وقد قيل ثمن كل صنف له هنا
وإن قال ضع ثلثي حيث ترى ليجتهد
وموصٍ لكتب الذكّر والعلم محسن
ومال حبيس الخيل إن مات أعطه
ومن في سبيل الله يوصي فذلكم
وإن قال يخدم عبدي الفضل عامه
وإن قال يشري عبد زيد بستة

من ام فراش وطء زوج وسيد
فأدنى منذ الإيضاء له اشهد
ولم يلتحق بالواطيء المتقصد
فصح بذا التقدير أولاً فأفسد
لما دون أوفى وقت حمل بأجود
لما فوق مذكور بوصف مقيد
لحاق به في نسبة دون مبعده
تعرض لمعدوم من الحمل تفسد
وإن ذكراً يعطى كذا ان يتعدد
تلد واحدا فامنحه شرطك تقصد
لغا الإيضاء وتدبيراً أعبد
يهي لهما الإيضاء وقيل بأوكد
يصح ويعطى كالزكاة المحدد
ومن كل صنف يُجزئ إعطاء مفرد
في الذي أولى وقرباه أكد
وقوت حبيس أو عمارة مسجد
وفاضله ورث موص بأوطد
لأهل جهاد الكفر لا الحج أورد
فيعتق ولو أبقى فمن بعد شرد
فيعتق إن يبتع بما دون فاردد

الشرأ أو عجز ثلث المفقد يحج بألفيه من الثلث زود كفايتها من حيث حل أو اجهد يقل حجةً بالألف من ثلثه قد ويطلب باقي الألف يمنع ويصدد وفاضل أجر المثل في النفل أوفد يعينه أوفد سواه وأمدد لوارث موصٍ بل لنفل بأجود على كل معروف من القرب اقصدٍ وحج وغزو ثم قرأه أورد ومازاد من فضل ففي الوقف فاعهد

البقية للوراث أو كله مع امتناع ومن لا عليه الحج إن يوصٍ عنه أن بها كلها في حجة بعد حجة وأعطٍ جميع الألف من حج عنه إن وإن ياب حجاً من يعينه لها كذا الحكم فيمن يلزم الحج فيهما من الثلث لكن إن أبي الحجة الذي بأجرة مثل والذي فوقها إذاً ومن يوصٍ في أبوابٍ برِ صرفه وقيل إلى قوم المساكين صرفه وعنه مكان الحج فك أسيرنا

فصل

وكتب لتوراة والإنجيل يردد من العون في فعل المعاصي لمعتدي بهذا وإيضا ذمة وموحد ومن ليس أهل الملك مطلقا اورد وزيد ليعطى الكل أزيد بأوطد مع الجهل نصف المال للحي أرفد

ومن يوصٍ في إثم كاحداث بيعةٍ وشارب خمر أو مغنٍ ونحوذي وسيانٍ إيضاء التقى وفاجر وللملك الإيضاء ملغ كميت فموصٍ لمن لم يملك الملك مطلقا وموصٍ لانسانين حي وميت

وذا ظاهر التعليل من لفظ أحمد
 ليقسم مابين الوصيين فاشهد
 بثلث فسُدس عند زد لأبعد
 فلأجنبيّ الثلث غير مصدد
 فبينهما اقسمة وقيل لمبعد
 فسلم إليه الثلث غير مزهد
 له السدس يعطاه بغير تزيد
 لكل امريء من غير خُلف معدد
 فردا على زيد فتسعاً ليرفد
 وفيه من التفریع مثل الذي ابتدي
 لزيد جميع الثلث غير مصدد
 بشيء لزيد نصفه قس وعدد
 له الربع أو سُبعاً من الفقرا ازد
 إمام وذي التأذين والقيم احدد
 معيد فسهم بعد عُشر له قد
 يرى ناظرًا في الوقف مع حسن مقصد
 وكم لا سوى محصور جمع مزيد
 لقوم أولي وصف جلي مقيد
 مشارك في الوصف في نص أحمد
 وللموص جاران اسمهما العلى اردد

وكل له مع علم موت بأجود
 وقيل لحي نصفه مثل قوله
 وموصٍ لشخص أجنبي ووارث
 وإن يوص بالثلثين إن رد وارث
 وإن خصصوا بالرد مافوق ثلثهم
 وإن جوزوا الإيضا لوارثهم فقط
 ولأجنبيّ الثلث أيضاً وقيل بل
 وبينهما الموصى به في إجازة
 وإن يوص لابنيه وزيد بماله
 وفي قول محفوظ له الثلث كله
 وموص لزيد أو لآلٍ بثلثه
 وموص لزيد والمساكين يفتي
 ولكن عُرف الناس يأباه فاجعلن
 ففي الفقرا والشيخ والمبتدين وال
 لشيخهم عُشرٌ وإن كان معهم
 وباقية للباقيين كل له الذي
 وقيل كفرد منهم أن يحصروا له
 وموص لزيد بالعبا وبثلثه
 فلا حظ في الثلث لزيد ولو غدا
 وموص لواحد ذين أو جاره العلى

وعن أحمد بل صححها كقوله
ولو قال في الأولى فعبدني غانم
وللمرء عبدان اسم الاثنين غانم
وليس له شيء من الألف يافتى
ولا يعتق العبد الموصى بعقته
ومعتقة السلطان إن لم يحرروا
بثلثين من هذين جود لمفرد
إذا مت حراً ثم ألف ليرفد
فبالقرعة اعتق واحداً لاتزيد
وفي الثاني يعطى الألف من ثلث ملحد
إلى عتق ورأث الموصي المفقد
وبالكسب من موت الموصي له جد

باب

الموصى به

تصح لغير الوارثين بثلثه
وصحح بما تسليّمه متعذر
كحمل الإما أو لإبنه أو بهيمة
فما يتحصل منه من قبل موته
وينفذ فيما فيه نفع مملّك
فمع إرث مال ثم إن قلّ أو نما
وقيل له ثلث ولو كان ذا غنى
وموصٍ لصياد الطبا بكلابه
لذي الثلث ثلث المال وابدل لصائد
وموصٍ بثلث المال تلغى كلابه
لدى الموت بالتقويم لا الأخذ فاحدد
كذي عدم أو غيبة أو تشرد
إلى أمد أو دائماً ذا تأبّد
لموصى له يعطى وإلا فأفسد
وإن لم يكن مالا ككلب التصيد
له كل ذي لا ثلثه في المجود
وإن مات لم يملك كلاً بالتفسد
وبالثلث من أمواله لمحمد
بغير خلاف ثلث ضارٍ مصيد
وإن لم تقوّم قسمة بالتعدد

وموصٍ بما لا نفع فيه كخمرة
وصحح بمجهول كعبد وأعطه
ولم يجز انثى في اختيار ابن أحمد
وإن يختلف عرف به وحقيقة
كشاة وثوب والبعير ودابة
وموصٍ بعبد مبهم من عبیده
إذا كان قَدْرُ الثلث لكن متى يزد
وفي الأجود أحب المرء ماشاء وارثُ
يعين للإيصاء إن كان ثلثه
وإن قتلوا من بعد موصٍ فخذ له
وإن لم يكُ للموصي ياصحِ أعبُدُ
وقيل المسمى اتبع له ثم أعطه
وموصٍ له باسم مسماه شامل
كموصٍ بقوس جد بقوس نبالة
وإن شمل المحذور والحل أعطه
وموصٍ بثلث المال يدخل ثلث ما
وعنه ان يكن يعلم به أو يقل له
وعقل قتيل مطلقاً من تراثه
بتنفيذ ما أوصى وعند حدوثه

وميتة تحريم ونحوهما اردد
أقلّ مسمى ذلك الأمر ترشد
كعكس ويجزي عند مملي المجرد
يغلبُ عليها العرف في المتجود
قد اختلفوا فيها وفي العرف فاشهد
له باقتراع واحد منهم امهد
ولما تجز فالثلث منه ليرفد
وان هلكوا طراً سوى متفرد
والا بقدر الثلث منه فزود
بقيمة عبد في الخلاف المعدد
فلا شيء للموصى له في المجود
كقول الموصي أعط عبداً لمعبد
لأشياء له المشهور عند التجرد
وقيل كعبد من عبيدي هنا طد
فان لم يوجد الحل أفسد
له حاضر حقاً وثلث المجدد
بثلاثي يوم الموت أو حيث أطد
فأوفِ ديون المرء منه وأسعد
على ملك ورأث فعن كل اصدد

فموصٍ لِإنسان بشيء معين كمقدار نصف العقل أو دونه اعدُّ
على وارثيه العقل من ثلثيه في المقال المبدأ لا الأخير بأجود

فصل

وينفذ إيصاءً بنفع مجرد
إذا خرجت كالعين من ثلث إرثه
ويملك الاستخدامَ مالكُ نفعها
وإيجارها أيضاً كذاك إعارةً
ويملك ذو العين الهباتِ وعتقها
ومولدها ملك لذي العين من زنى
وقيمتها في مال قاتلها فقط
على الوالد الواطي أو أن ولادةً
وفي وجهٍ اتبع منهما من يقيمه
ومع إذن ذي نفع فذو العين منكح
ولا حد فيه ثم حر وليدهم
وذا النفع من ثلث وقيل وأصله
كذا نفع أشجار ودار وشتاتهم
وذو النفع فلينفق عليها وقيل بل
وكل امريء لا تمن من سقي أيكة
عن العين في وقت وبذل تأبد
وإلا بقدر الثلث منها فأطد
حضوراً وأسفاراً بغير مصدد
ويملك مهر الوطاء في المتجود
وبيعاً في الأقوى بل لذي نفعها قد
وزوج في وجه له حكمها امهد
وقيمة مولود من الشبهة اعدُّ
لحرية الأولاد إذ ذاك يفتدي
مقامهما في كل حكم معدد
ووطء الفتاة احظر على كل مفرد
وقيمته والمهر يثنى كما ابتدي
وقيل إذا وصى بنفع مؤبد
وموصى له بالعين كالوارث اعدُّ
ذو العين بل في كسبها في المجود
وذو العين إن تيسر وتذبح بها افرد

وإيحاء شخص بالمكاتب جائر وما قلّ من باقي الكتابة فاعتبر وجائزُ الإيحاء لشخص بعينه ويعتق إن أدّى النجوم لربها ويملكه ذو العين بالعجز يافتى وإن قال من أوصى له بنجومه ويخلفه موسى له فيه فاهتد وقيمته إذ ذاك من ثلث مُلحد وشخص بباقي ماعليه فقيد ويبطل إيحاء صاحب العين فاشهد ويبطل في باقي النجوم إذاً قد أنا مُنظرٌ بالمال فامنعهُ واطرد

فصل

ومن يوص بالشيء المعين إن توى وإن يبق دون المال أو بعضه يكن يقوّم وقت الموت لا وقت أخذه سوى غائب عنه ودين فأعطِ ذا وقف تُلّئيه ثم حيز منهما إلى حين تمليك المعين كله وحين وفاة المرء تقويم حاصل كذا الحكم في العبد المدبر فاعتبر وموصٍ بعين لا مريء أو ببعضها وموصٍ بثلث من ثلاثة أعبدٍ بثلث الذي يبقى وقيل بكله ولو كان من أوصى به لك تفسد لموصى له إن كان كالثلث فامهد وإن لم يكن مال سواه لملحد المعين ثلثاً لا تقفه بأوطد فكالثلث منه للوصي من محدد وللارث بالموقوف إن فقدا جُدد بأسوأ حاله إلى قبضه امدد من الموت أدناه إلى قبض فقد له ان بان غصبُ النصف نصفٌ ليوطد متى يستحق اثنان أو يهلك ارفد إذا لم يجاوز ثلث قيمة الاعبد

له إن توى الثلثان عكس الذي ابتدي ويوصى بثلث المال أيضاً لأحمد كألف فأما إن أجازوا فمهد وأرباع ذا العبد البواقي لمعبد ومن عبدهم سدس بغير تزيد لكل امرئ في الرد من ثلث مُلحد معاً دون عين بالتزاحم فاردد المجاز لكل من مجاز له جد يحصل لكل في الإجازة فاشهد وعشر ونصف العشر من عبده قد وهذا اختيار الشيخ خير مُقلد له مائة حقاً وثلث المعبد إذا ما أجازوا ثم في الرد أورد وذي العبد ثلثاً منه غير مزيد بخمسيهما حقاً وذو العبد صنف تقدم تبين الطريق المرشد بألف وأوصى بعد ذلك لأسعد فإن جاوز الألفين ثلث فأورد وقيل لذي ألف بها كلها جد وعمران يعطى السدس غير مزيد

وموصى بثلث من مكيل ونحوه ومن يوصى بالعبد الفريد لمعبد ومال الفتى ألفان والعبد قدره لأحمد ثلث النقد مع ربع عدتهم وذو الثلث إن ردوا له سدس نقده وموصى له بالعبد يأخذ نصفه كنسبة ثلث من موصى به لهم وقيل كقدر الثلث من حاصل من فيقسم ثلث الميت بينهما كما فذو الثلث يعطى خمس ألفيه كاملاً وذو العبد يعطى رבעه مع خمسه وإن كان فيها موضع الثلث نصفه وموصى له بالعبد ثلثاه حقه لذي النصف ربعُ الفقد مع سدس عبده وقال أبو الخطاب ذو النصف جدله بخمسيه من غير انتقاص الفتى وقد وموصى لعمران بألف وخالد بتميم ألف فوق ألف فلم يجز لكل فتى نصفُ الموصى له به وما فوق ألفيه لأسعد نصفه

فكل له نصفُ الموصى به قد
ونصفُ لرب الألف غير منكدر
ولا تعطه شيئاً بغير تردد
وبين رفيقيه اقسام الثلث ترشد
الوصيين وامنع ذا التمام تسدد
لشان فمات العبد من قبل سيد
من الثلث والباقي إلى الثاني أورد
لها أعط من أوصت له الثلث تهتد
إلى بيت مال والوصي مثله زد
وأعتق فيأبى البيع أو يتزيد
شروه بأدنى كالمساوي بأزهد
يادر زيد عتقه فيه أرفد
لإنفاقه إن يسو ذاك بأوطد

وإن جاوز الفاً دون ألفين ثلثه
وقيل على الثاني لذي الثلث نصفه
يزاحم ذو ثلث برب تتمه
وألغى أبويعلى التتمه هاهنا
كذا إن لم يجاوز ثلثه الألف حاصص
وموص بعبد ثم سائر ثلثه
فقوم بدون العبد إرثا وألقه
ومن خلقت زوجاً وأوصت بنصف ما
وللزوج نصف الباقي ثلث وسدسها
ومن يقل اتبع مثل زيد بيردة
فللوارثين المال أو فاضل متى
وإن قال يعطى بعد عتق كذافان
وباقى المعين لابتياح محبس

باب

الوصية بالأجزاء والإنصاف، وحساب الوصايا

وقسم على الوراث باقي المعدد
أو الوقف في تلك المخارج وامهد
بمسألة الوراث أو وقفها اعمد

وموص بنحو الثلث خذه من اصله
فان ينكسر فاضرب مسائل قسمهم
فما صار صحاً منه فاضرب وصية

لتضربه من بعد الوصية ترشد
كذا اعمل متى أوصى بأجر مزيد
سهام الوصايا من مخارجها قد
فان صح باقيه على أهله أحمد
متى ينكسر أو وفقهم ثم ترفد
لثان مع ابنيه ان أجازوا فقلد
من اثني عشر وابنيه بالخمسة ازبد
لذين ولابنيه بنصفهما جد
لكل امريء أو كل فرد لمفرد
ثمانية ستون مع مائة زد
إجازة ثم قف لذي الرد واصفد
في وفق الإجازة زود
له إن يجز في وفق رد المعدد
على سبعة بين الوصيين فاعدد
فكل لينقص نصف نقص المردد
أفاد وصياً من إجازته قد
بربع مع ابنين الثمانية اقصد
يردا فثلاً للوصيين أورد
لتضرب في أصل المجاز كما ابتدي
بمثل أو الأعلى ان تداخلتا قد

وميراث كل في بقية مخرج
فما صار بعد الضرب فهو نصيبه
على الثلث إن تمض فإن رد فاجمعن
فيجعلها ياصحابي ثلث ماله
وفي مخرج الأجزاء فاضرب عديدهم
وموص بثلث لامريء ثم ربعه
فخذ ثلثاً والربع ياصاح سبعة
وفي الرد في السبع اجعلن ثلث ماله
وإما يجيزا لامريء أو يجز فتى
فضرب عداد الرد في وفق منفذ
لممض له مضروب ما ناله من ال
وللذي لم يمض له سهمه من المردد
وياقيه إرث والمجيزهما اعط ما
وللمانع الشخصين عكس ومابقي
وإما يجيزا كل فرد لمفرد
وكل مجيز لامريء نقضه فما
وموص بنصف لامريء ولغيره
إذا ما أجازوا وهي من تسعة متى
ومسألة الرد ان أجازوا لواحد
أو الوفق إن كان اتفاقاً أو اجتزي

لمن رد ماسموا بضربك سمهه
وبالعكس في سهم المجاز كذا اضربن
وإن يجز ابن للوصيين وحده
وباقية يعطى للوصيين ثلثه
وإن يُمضِ كُلُّ ابن وصية واحد
فبالرد فاعملها وخذ للمجاز من
إلى حد تميم الموصى له به
من الثلثين انسب وكالكسر فابسط

من الرد في أصل الإجازة زود
وباقية للوراث غير مصدر
ففي الضرب والقسم اعلمن مثل ما ابتد
لذي الربع والثلثان للآخر امهد
او ابن فقد أمضى وصية مفرد
مجيز له ما قدره فنقلد
كقدر سهام للمجيز المحمد
الجميع متى تظفر بكسر تسدد

فصل

وإن كان ما أوصى به فوق ماله
فموصٍ بثلثيه وثلث ونصفه
فقسم عليها المال عند إجازة
وإما يجزها بعضُ ورأته اعلمن
وإن تشا ضرب الرد في الجائز اعلمن
وإن يُجزِ الوراثُ أو بعضهم فقط
فما يقتضي الجزء المسمى وصيةً
مجازاً له بل قيل ما يستحق مع
ففي ذان إن تعمل يجوز بحقٍ إن

فمثل فروض عائلات التعدد
من الستة المنشاء والتسعة اصعد
أو الثلث عند الرد غير مفند
برد وكالثلث اقسمنُ حظ مفرد
كما مر والممضي لذي القسم أبعد
إذاً بعضها أو كل شخص لأوحد
أو الثاني منه أعطِ ذاك بأجود
إجازة مجموع الوصايا له اعدد
يجز ثانٍ أو يمنع يكن ذا توحد

يرد على الباقيين تزداد فارشد
من اثني عشر صحت لرد المعدد
وذو الثلث سهماً أعطه لا تزيد
بنصف تمام الربع غير مزيد
أجاز لذي كل فحسب ليرفد
أخير وبالمجموع في وجه ابتد
ومن قبل الامضا ان رد إن جهلا قد
ثلاثة أرباع بغير تزيد
له الثلث ثلثا كاملا لا تردد
فذا الكل بالثلثين إن يمض يصفد
كذا إن أجز المال لا النصف أمدد
وقيل له الثلثان حسب فقيد
لذي النصف يعطى النصف عند التفرد
لذي المال والباقي لوارثه اردد
مع الثلث أثلاثا وبينهما جد
ولابن ثلث والمبقي لمبتدي
قد تبقى للمجيز له اردد
يتم به نصف على المتجود
وذو الثلث مع ربع الذي جاز في اليد
وذلك تسع مع تسع له زد
أجاز وثلثا أعطه للمصدد

ولا يتأتى الباب في أول فذا
فذو ابنين يوصي بالجميع وثلثه
لذي الكل منها ابذل ثلاثة أسهم
ويعطيه في الثاني مجيزا له فقط
ونصف تمام الثلث في أول ومن
بنصف الذي يحويه مع ربه على ال
وإن رد ذو ثلث وهو قد امضاها
فذا كل امنحه بكل وقيل بل
ولو كان ذا كل الذي رد فاعط من
وإن يوص ذو بنت بكل ونصفه
وذو النصف ثلث ثم في الرد تسعة
وما زاد عن تسع لذي المال كله
وتسعان للوراث لكن متى يُجز
وقيل له ثلث وتسعان خذهما
وسهم مجيز للوصيين فاقسمن
وممض لذي مال لذي النصف تسعة
وقيل له ثلث وتسع وتسعة الذي
وممض لذي نصف ليمنحه نصف ما
وذلك سدس المال مع ربع تسعة
وقد قيل بل يعطيه ربع الذي حوى
وذو المال تسعين اعطه وكذا لمن

فصل

وموصٍ بسهم ابن له مثل سهمه ويعطى لمن أوصى له مثل حظه مع ابنين ثلث والثلاثة ربعه وضعف وضعفاه بمثليه جد وفي وهذا اختيار الشيخ واختار صحبنا وموصٍ كذي إرث ولما يسمها فيعطى مع ابن ثم أربع نسوة كذا الحكم في الإيضاء كموصى له وإن ويشركه معه في الجميع يكن له وموصٍ بألف ثم عبدٍ وداره وموصٍ بمن لو كان قدره كائناً فذو ابنين يوصي لامريء مع ثالث على عدد الموجود من وارث الفتى وموصى له كابن من أربعة سوى عديد بنيه فيهم مع مقدر له الربع إلا الخمس يبلغ واحداً وفي خامس لو كان إلا كسادس

وقيل متى يوصٍ بذلك تفسد يضم إلى الوراث دون تردد وتُسعين مع بنت مع القوم أرفد ثلاثة أضعاف بتعدادها جد على عدد الاضعاف تزبيد مفرد له كأقل الوارثين فمهد كزوجةٍ اقسامها وسهم الفتى زد يفضل في الأجزاء المشاع المعدد بنسبة عد القوم من كل مفرد لمن قال شاركهم بها النصف أعتد وأعطٍ وصياً ماله معه قد له الربع فافهم ذا وقس ثم زيد بسهمين سهم للوصي به جد خامس لو كان فاضرب تسدد يكن لهم السامي ومن فوجه زد وعشرين منها صح نيل التقصد إذا كان قطع الدور فيها ان تشا اقص

إلى ضرب منشا الخمس في السدس وارتجع
فللأربع الابنا ثلاثون كُمَّلٌ
فتضرب للتصحيح في الكل وفقهم
وموصى له كابن من اربعة سوى
لإربعة الأبناء في وفق ستة
وخذ سدسها من ريعها يبق واحد
من المرتقى سدساً من الخمس ترشد
وسهما عليها للوصي فزيد
ثلاثين من ستين واثنين فاعدد
سادس لو كان فاضرب وعدد
تكن عشرةً واثنين عند التفقد
يزاد عليها للوصي المرصد

فصل

في الوصية بالأجزاء

وموصى بمجهول العيان ونسبة
وعنه من اصل الصحة السهم أعطه
وعنه كأدنى وارثيه له وإن
وما فات منذ الفضل فهو مقدم
كشيء فما شا وارثوه ليمدد
مزيداً وبالسدس ان يزد فوقه جد
يجازون سدس المال بالسدس أصفد
بقيد يعم الكل دون التعدد

فصل

في الجمع بين الوصية بالأنصباء والأجزاء

وأوصى بثلث المال أيضاً لمعبد
وفي الرد نصفين أقسم الثلث تهتد
كما يحتوي ابن ذو النصيب ليصفد
وبينهما في الرد ثلث ليعدد
بنصف مكان الثلث فيها فأورد
وفي الرد فالثلث أقسم لها قد
لذي النصف والباقي لمن كابنه ازيد
إلى تسعة فوق الثلاثين فاصعد
بثلث الذي يبقى على الأول اعدد
بثلث المبقى وهو تسعا المعدد
على ثاني الوجهين فاقطعه ترشد
تزيد نصيباً للموصى له جُد
وسهمان لابنيه نصيباً فحدد
بمثل نصيب ابن ففي القسم فاغتند
وقد قيل بل بعد الوصية أرفد

وذو ابنين أوصى لامريء مثل واحد
لكل وصي منهما الثلث إن يُجز
لكل وصي نصف ذاك وقيل بل
بثلث المبقى وهو ثلثان إن يجز
على خمسة لكن متى يوص لامريء
إلى ذي نصيب ثلث ثلثيه إن يجز
على سبعة مع ستة منه تسعة
وذا بعد تصحيح مزيل لكسرة
وإن يوص كابن منهما فلاخر
لرب النصيب الثلث ثم لجاره
وباقية إرث ثم يلزم دوره
فقل مال من أوصى ثلاثة أسهم
وثلث الذي يبقى لذي الثلث واحد
وموصٍ بجزء المال ثم لآخر
لرب نصيب كابنه قبل جزية

ومال فقل إلا نصيباً وصية
 فيفضل ثلث المال ينقص قسطه
 وهذا عدل للنصيب فأجبرن
 عدل نصيبه وثلث نصيبه
 تلاق نصيب اثنين والمال يافتى
 ومخرج كل منهما ان تشأ اضرن
 ليسقط منه واحداً أبداً فما
 ومن سخرج الإيضاء بالجزء واحد
 يكن ما بقي منه النصيب وإن تشأ
 عليه كنصف الباقي تلغي ثلاثة
 وضابطه إن تجعل الأصل عدة البنين
 بجزء مراد فيه من تحت دون مخرج
 وفرع إذا رُضت المسائل كلها
 وإن يوصى ذو الأبناء الثلاثة لامريء
 فعجل لكل ابن بربع وربعه
 لتفضيل كل ابن بربع ترائه
 وإن شئت زد في مخرج الربع واحداً
 وصياً نصيباً وارتجع منه أربعاً
 وإن قال إلا ربع باقيه بعد ما
 فزود كل ابن بخمسة أسهم

وثلث المبقّى بعده للمرصد
 إذاً من نصيب اللوصي المزود
 وقابل يكن ثلثين من مالٍ اشهد
 وبالبسط أثلاثا لكسر معد
 ثمانية بالقلب فافهم وقيد
 بمخرج ثان ثم من متصعد
 تبقى هو المال المراد لقصد
 ليسقط في ذا الباب أجمع تهتد
 فقل ذاك مال ساقط ثلثه زد
 ومثل نصيب ابن كأربعة عد
 وكَمَلْ كل نقص وعدد
 الوصية بالأجزاء فافهم وأرشد
 فقد وضح المنهاج إن كنت تهتدي
 بمثل نصيب ابن سوى ربع ملشد
 المبقّى إلى الموصى له ربعه جد
 عليه فباقي الربع بينهما أعد
 يصر خمسة وهو النصيب المفرد
 يكن ما ذكرناه بغير تردد
 نصيب بقي مال سوى المخرج اشهد
 وسهم بنصف الثمن حصة محتد

فزد ربه بعد الثلاثة أنصبا
بسبعة عشر أنصبا عديلة
نصيب لكل ابن من القوم خمسة
وإن قال إلا الربع بعد وصية
إذا من نصيب ربعها يبقى ربه
وتبسط أرباعا ثلاثة أنصبا
لكل من الأبناء أربعة إذا
وإن يوص للثاني بثلاث بقية
نصيبين فادفع للوصية واحدا
ولابن نصيباً ثم يفضل خمسة
ثمانية مع مثلها خمس عشرة
وإن شئت نصف المال فاجعل ثلاثة
وللثاني يسهم ثلث باق وما بقي
يصر خمسة فهو النصيب كما بدي
ومال فقل إلا نصيباً بجبرهم
فخمس أسداس من المال قد بقي
فيعدل ذا الباقي نصيبين فاجبرن
وموص بحظ الأم مع سبع ما بقي
ومثل نصيب البنت مع ثلث بائع
وهذا بقايا مال اجتيج ثلثه

وكمل وقابل وابسط الكسر يصعد
لخمس أموال فحوّله يوجد
وسهمان للموصى له فتفقد
فيبقى لثلث الأنصبا لو ترشد
الوصية فوق الأنصبا ليزيد
إلى الربع منها صحة القسم فاهتد
وسهما لمن وصى له الميت أرصد
من النصف شيئاً فاجعل المال واررد
وثلث مبقى النصف للثاني أفرد
فتلك النصيب اجعل ومال المنقد
على الأنصبا والسهم للثاني أعتد
ومعها نصيب للوصي به جد
يضم لنصف المال غير مُصَرَّد
ومعها نصيب ثم تمم كما ابتدي
وثلث بقايا النصف منه فصر
سوى ثلثي ذاك النصيب المبعد
وقابل وحول وابسط الكسر تهتد
ومثل نصيب اخت وربيع المؤبد
فمثله للوراث من سنة طد
فزد نصفه يكمل ومن فوق ذا ازدد

وخمساً بقايا ما توى ربه زد
 يكن تسعة مع مثلها في التعدد
 فزد سدسه مع حظ أم وعدد
 فعول على هذا الحساب وقلد
 وموصى له كالأم أربعة قد
 وخمسون إلا اثنين أصل المعدد
 بثلاث الذي يبقى من النصف فاصعد
 من الوجهين غير مقيد
 يرى النصف سهم للوصي الثاني مهد
 ومن ستة بعد الثلاثين فامهد
 فست وسهم للوصيين أورد
 السهام ومع هذا نصيين زيد
 وللثاني سدساً من سهامك زود
 نصيب كثاني ابنه يا صاح أرفد
 ثلث بقايا النصف للمتصد
 بثلاثي نصيب هي نصيبان قيد
 تعادل نصيبهم وثلثين يا عدي
 نصيب الفتى والمال مثل الذي ابتدي
 ومع نصف باقي المال أوص لمعد
 مزاحمة بالثاني من مال مرفد

كمثل نصيب البنت يكمل عشرة
 لتكميله ثلاثاً ومثل حنا اخته
 وذاك بقايا ما وهي منه سبعة
 يكن كله عشرين واثنين فوقها
 لمن كاخته ست وكالبنت ستة
 كذلك حال الرد يقسم ثلاثة
 وإن يوص كابن منهما ولآخر
 إلى تسعة مع مثلها صححن على المبدي
 لرب النصيب الثلث ست وثلث ما
 ولا بنه عشر من سهام وعشرها
 وفي الرد من فرد وعشرين صححن
 وفي الثاني فالمال اجعلن ستة من
 فتدفع من هذا نصيباً لربه
 ولابن نصيباً يبق خمسة أسهم
 وبالجبر ما نقصنه النصيب مع
 بقي خمس أسداس من المال نقصت
 بثلاثي نصيب فاجبرنها وقابلن
 فبالسط أسداساً وتحويلها ترى
 وإن يوص كابن ذو الثلاثة لامريء
 ففي وجهه امنح ذا النصيب به بلا

وقيل من الثلثين يعطى وقيل من
 فيدخلها في الثالث الدور إن تشا
 وباقية سهم هو نصيب وزد على
 وتضربهم في مخرج النصف ترتقي
 ففي تسعة مال لذي السهم واحد
 وإن شئت نصف السهم فوق البنين زد
 وإن شئت سهمان البنين فقل إذاً
 مثيلاً له يكمل وزد سهم واحد البنين
 وبالجبر فاجعل مالاً إلا نصيبه
 بقي نصف مال غير نصف نصيبه
 بنصف النصيب اجبر وقابل فنصفه
 وإن يوصر للثاني بنصف الذي بقي
 وأسقط منه سدسه يبق خمسة
 على عدد الإنسان فرداً وتضرب
 لأربعة من بعد عشرين ثمناً
 لرب نصيب خمسة ثم سهماً اد
 ويبقى لكل ابن من المال خمسة
 على أسهم الأبناء ثم اضربها
 وإن شئت بالمنكوس فاعمل كما مضى
 ومن خلقت زوجاً وأمّاً وأختها

بقية مال بعد جزء مزود
 فمن مخرج النصف اسقطن سهم مفرد
 عداد بنيه واحداً ذا تفرد
 ثمانية منها انقصن واحداً قد
 ونصف الذي يبقى لثان به جد
 وتضربها في مخرج النصف ترشد
 بقية مال نصفه اجتج فازدد
 بمثليه فسبعاً كما ابتدي
 ونصف الذي يبقى لثان فزود
 عديلاً ثلاث الأنصبا لبني الردي
 عديل انصبا الأولاد مع نصف مفرد
 من الثلث من شا النصف والثلث قيد
 فتلك النصيب احفظه ثم تزيد
 الجميع بمن شا البذل ستاً تصعد
 أزاله فعشرون ارثه مع مفرد
 فعن للوصي الآخر المترصد
 وإن شئت نصف السهم ياصح زيد
 بمخرج الايصا ستة يك مابدي
 وسبعة اضرب في الثلاثة واصعد
 من الأب إن توصي كأم المخلد

كزوج بلا ولد ونصف لمخلد
 توى مثله مع سهم زوج فزيد
 لتكميله كالنصف منه تسدد
 ثلاثين مع نصف فكالكسر عدد
 وما للوصايا الثلث في الرد فاحدد
 إذا خمسة في الرد صحت هنا قد
 بمثل نصيب ابن سوى ربع منكند
 إلى الموصى له ربعه جد
 عليه فباقي الربع بينهم اعدد
 وسهم بنصف الثمن حصة محتند
 يصر خمسة وهو النصيب لمفرد
 بمخرج ما استثناه فاضربه وارقد
 يكن ماذكرنا قبل دون تردد
 نصيب بقي مال سوى المخرج اشهد
 وكمل وقابل وابسط الكسر يصعد
 لخمسة أموال فحوله يوجد
 وسهمان للموصى له فتفقد
 وربعاً وفي منشا الربيع اضربن قد
 فالمنشا ثلاثة ازد
 فذاك النصيب اعلمه ثم تزيد

وثلث المبقى ثم أوصت لمزيد
 فقل من ثمان منشأ الإرث نصفه
 وقل ذا بقايا ما توى ثلثه فزد
 ومثل نصيب الأم سهمين يبلغن
 فمن واحد من بعد ستين صُححت
 فمن مائة تتلو ثلاثين فوقها
 وإن يوص ذا الاثنا الثلاثة لامريء
 فعجل لكل ابن ربع وربعه المبقى
 لتفضيل كل ابن ربع ترائه
 فزود كل ابن بخمسة أسهم
 وإن شئت زد في مخرج الربع واحداً
 وعدة أبناء الموصي وواحداً
 وصياً نصيباً وارتجع منه أربعاً
 وإن قال إلا ربع باقيه بعدما
 فزد ربعه تعدل ثلاثة أنصبا
 لسبعة عشر أنصباء عديدة
 نصيب لكل ابن من القوم خمسة
 وإن شئت زد سهمان الابناء واحداً
 وإن قال إلا ربع باقيه بعد ما الوصية
 عليه كثلث منه يبلغ أربعاً

على أسهم الابناء سهما وثلثه
فكل ابنٍ امنحه من المال أربعاً
وإن شئت قلت الباقي بعد وصية
إذاً من نصيب يبق من ذاك ربعه
وتبسط أربعاً ثلاثاً أنصبا
لكل من الأبناء أربعة إذاً
وإن شئت مما استثني أنقصه أربعاً
فبين بنيه اقسام لأربعة اسهم
فبالبسط إثني عشر يبلغ ثلثها
وموصٍ كفرد ابنه ثم بثلاث سائر
نصييين فادفع واحداً لوصية
ولابن نصيباً ثم يفضل خمسة
ثمانية مع مثلها خمس عشرة
وإن شئت نصف المال فاجعل ثلاثة
وللثاني سهم ثلث باقٍ ومابقي
يصر خمسة فهي النصيبُ كما بدي
وما لا فقل إلا نصيباً بجبرهم
فخمس أسداس من المال قد بقي
فيعدل ذا الباقي نصيين فاجبرن

وفي المخرج اضربه يكن مال مُلحد
وموصى له سهماً بغير تزيد
سهامُ بنيه ربعها ألقه قد
الوصية فوق الأنصبا ليردد
ودفع نصيب للوصية أعتد
وسهما لمن أوصى له الميت ارصد
وزد فوق باقي ربع سهم مزيد
فسهم مع الثلث النصيب المفرد
نصيياً وسهم فوقها حظ محتد
النصف ستاً فاجعل المال وازدد
وثلث بقايا النصف للثاني أفرد
فتلك النصيب اجعل ومال المفقد
على الأنصبا والسهم للثاني أعتد
ومعها نصيب للوصي به جُد
من النصف مع نصف الجميع فزيد
ومعها نصيب ثم تم كما ابتدي
وثلث بقايا النصف منه فصرد
سوى ثلثي ذاك النصيب المصرد
وقابل وحول وابسط الكسر تهتد

باب الموصى إليه

ولا ينفذ الايضاء إلا إلى الرضى
وعنه ومن قد راهقن وهو فاسق
ومن شرطه الإسلام لكن وصية الكفور
ويشترط في الأقوى وجود شروطها
وموصى إلى عمرو وأوصى بمثله
لفقد دليل منه يخرج أولاً
ومن مات أو لم يبق أهلاً ليبدلن
ومع ضم عدل إن إن تعذر حفظه
وليس لذي الحكم اكتفاءً بواحد
ومع إذن موصى في تصرف مفرد
وجوز لمن أوصى إليه قبولها
ويملك في الحالين عزلاً لنفسه
وعن أحمد لا يملك العزل إن يمت
ويملك من أوصى متى شاء عزله
ولا يملك الإيضا الوصي ان منع بلا
وفي حفظ مال إن تنازع أوصيا

المكلف ولو أعمى وأنثى وأعبد
ويردفة القاضي بعدل مسدد
إلى ذي الكفر فيها تردد
لدى الموت والإيضاء لا موته قد
إلى عام كانا وصيي مؤكدا
وحظر بلا إذن تصرف مفرد
بعدل وعنه اضمنه مع فاسق قد
من الخائن اطردّه بغير تردد
بلى ان خرجا منها معاً في تردد
وأهلية لا أمر للقاضي فاصدد
ولو لم يمت موصى وبعد التلحد
وذلك مع وجدان قاضٍ مقلد
ولا قبله من قبل إعلام مسند
وشرط قبول القن إذن المسود
أذين مع الاطلاق لا في المؤكد
يُصن في مكان تحت أيدي المعدد

ومن شرط موصٍ فيه علم به وإن
كتفريق ما أوصى وإيصال واجب
كذا أنظر الأطفال من بعد موته
ولو قيل إن الأم مع فقد والد
ومع بلغ الوارث ان يوصٍ ميت
وموصٍ إلى عمرو بفعل مخصص
وليس بمكروه قبولُ وصيةٍ
وإن جحد الوراثُ دينا عليه أو
فما علم الموصى به فله القضا
ويبذل كل الثلث مما لديه في
وباقية فاحبسه إلى أن يكملوا
وقيل ان تعدد جنس إرث فثلث ما
ويبرأ قاضي دينٍ ميتٍ بدينه
وقيل ان أقر الوارثون ليقضه
وقولان هل يقضى إذا قام شُهدُ
ويبرأ إذا أوصى به لمعيّن
وإن لم يعين فيه الإيضا فلا يبرأ
وإيضاء ذي كفر إلى مسلم أجز
وإن يوصٍ ذي كفر إلى ذي عدالة
ومن قال ضع ذا المال أو أعطٍ من تشا

يجوز لموصٍ فعله افهم وقيد
إلى أهله من كل فعل محدد
وتزويج موليّات عدل مرشّد
تلي الطفل أو جدُّ له لم أبعد
بقبضٍ ديون لم يصحَّ بل اصدد
فلا يتعدى ذاك بل يتقيد
لنفع معدى بالصحابة فاقتد
وصيةً أو إرثا مع اعوان شُهد
وإن لم يخف عوداً فأوجب بأبعد
مقال وعنه ثلث ما حازه قد
له الثلث مما عندهم ثم تردّد
لديك وكل الثلث عند التوحد
عليه في الأوهى باطنا مع توحد
وإن جحدوا لم يقضه فتقلد
به عنده لا عند قاضٍ مقلد
بدفع إليه أو وصي المفقد
لدفعٍ كذا إلا لمولى الموحد
إذا كان ميراثُ الفتى مال من هدي
من الكفر فيما بينهم فتردد
ليمنع منه نفسه وليزهد

وأولاده والوالدين ليمنعوا
وقيل لهم أخذٌ لمعنى محرر
ومع حاجة تدعو لبيع عقاره
إذا نقص التشقيصُ قيمته فبع
ومحتمل ألا يبيع عليهم
وإن فرَّق الثلث الوليُّ فإن ما
ومن مات لم يوصِ وما ثمَّ حاكم
ووارث من يوصي بمثل وصية
وجوز توكيل الوصي بفعل ما
وما لوصيٍّ أن يوكل في الذي
ومحتمل أن يأخذوا إن لم يقيد
وقيل وصي احسب وعن أخذه اصدد
كمثل قضا دين وحاجة فوهد
على من أبى أو غاب من مترشد
وهذا قياس الحكم عند التنقد
يوصيه لم يضمن على المتأكد
ولا وارث فليحتكم ذو تسدد
لتفريق إيضاء ودين مؤكد
ترفع عنه نحو مالم يعود
يقوم به أمثاله في المؤكد

* * *

تم - بعون الله تبارك وتعالى - الجزء الأول من كتاب «عقد
الفرائد وكنز الفوائد» لشيخ الإسلام شمس الدين أبي عبد الله
محمد بن عبد القوي بن بدران المقدسي رحمه الله . ويليهِ
الجزء الثاني وأوله كتاب روضة الرائض في علم الفرائض
والحمد لله رب العالمين

المحتويات

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٣٦	فصل في حكم جحد الصلاة وتركها وغيرها تهاوناً	٧	كتاب الطهارة - الماء المطلق
٣٧	باب الأذان والإقامة	٨	فصل : القسم الثاني : طاهر غير مطهر
٣٨	فصل في المستحب فيه	٩	فصل : القسم الثالث : نجس
٣٩	باب شروط الصلاة	١١	باب الآنية
٤١	باب ستر العورة	١٣	باب الاستنجاء
٤٣	فصل في لبس ما فيه صورة	١٤	باب السواك وسنن الوضوء
٤٥	باب اجتناب النجاسات	١٦	فصل في سنن الوضوء
٤٦	فصل في المواضع المنهي عن الصلاة فيها	١٦	باب فروض الوضوء وصفته
٤٧	باب استقبال القبلة	١٨	باب مسح الحوائث
٤٩	باب اشتراط النية	٢٠	باب نواقض الوضوء
٥٠	باب صفة الصلاة	٢٢	باب موجبات الغسل
٥٠	فصل في أركان الصلاة	٢٣	فصل فيما يتعلق بالتقاء الختانيين من الاحكام
٥٢	فصل في واجبات الصلاة	٢٤	فصل في الأغسال المستحبة
٥٣	فصل في سنن الأقوال	٢٤	فصل في صفة الغسل
٥٤	فصل في سنن الهيئات	٢٥	باب التيمم
٥٦	فصل فيما يكره في الصلاة	٢٦	فصل : وللطاهر افرض ذا الغبار وإن يشب . . .
٥٧	باب سجود السهو	٢٨	باب ازالة النجاسة
٥٩	فصل في النقص	٣١	فصل في كيفية ازالة النجاسة
٦٠	فصل في الشك	٣١	باب الحيض
٦١	فصل في وجوب السجود	٣٢	فصل في المبتدأة
٦٢	باب صلاة التطوع	٣٤	فصل في أحكام الاستحاضة
٦٣	فصل : مسح الوجه باليدين بعد الدعاء	٣٥	فصل في أحكام النفاس
٦٤	فصل في التراويح وغيرها	٣٦	كتاب الصلاة

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
١٠٥	فصل في زيارة القبور وتعزية المصاب	٦٥	فصل في سجود التلاوة
١٠٧	كتاب الزكاة		فصل في صلاة الاستخارة والحاجة والتسبيح وغير ذلك
١٠٨	فصل في مضي الحول	٦٦	
١١٠	باب زكاة بهيمة الأنعام	٦٧	فصل في أوقات النهي
١١١	فصل في صدقة البقر	٦٨	باب صلاة الجماعة
١١٢	فصل في صدقة الغنم	٧٠	فصل في متابعة الإمام
١١٣	فصل في الخلطة	٧١	فصل في الإمامة
١١٥	باب زكاة الخارج من الأرض	٧٣	فصل في الموقف
١١٦	فصل في قدر النصاب	٧٥	فصل في الأعذار المبيحة لترك الجماعة
١١٨	فصل في التصفية	٧٦	باب صلاة أهل الأعذار
١١٨	فصل في بعث الساعي	٧٧	فصل في قصر الصلاة
١١٩	فصل في زكاة العسل	٧٩	فصل في الجمع بين الصلاتين
١٢٠	فصل في زكاة المعدن	٨٠	باب صلاة الخوف
١٢٠	فصل في زكاة الركاز	٨٢	فصل في شدة الخوف
١٢١	باب زكاة الأثمان وهي الذهب والفضة	٨٢	باب صلاة الجمعة
١٢٢	فصل في الحلبي	٨٤	فصل في وقت الجمعة
١٢٣	باب زكاة عروض التجارة	٨٥	فصل في خطبتها
١٢٤	باب زكاة الفطر	٨٦	فصل في صفة أفعال الخطيب
١٢٥	فصل في قدر الفطرة	٨٧	فصل في جواز جمعاعات في بلد واحد لعذر
١٢٦	باب إخراج الزكاة	٨٨	فصل في غسل الجمعة
١٢٩	باب ذكر أهل مصارف الزكاة	٨٩	باب صلاة العيدين
١٣١	فصل فيمن لا يجوز دفعها إليه	٩١	باب صلاة الكسوف
١٣٢	فصل في صدقة التطوع	٩٢	باب صلاة الاستسقاء
١٣٤	كتاب الصيام	٩٥	كتاب الجنائز
١٣٦	فصل في نية الصوم	٩٦	فصل في غسل الميت
١٣٧	باب ما يفسد الصوم ويوجب الكفارة	٩٩	فصل في تكفين الميت
١٣٨	فصل فيما يعفى عنه لمشقة	١٠١	فصل في الصلاة على الميت
١٣٩	فصل في حكم الوطء في الصوم	١٠٣	فصل في حمل الميت ودفنه
١٤١	باب ما يكره وما يستحب وحكم القضاء	١٠٤	فصل في حكم نقل الميت ونبشه

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
١٧٠	فصل فيما يلزم العبد من الفداء	١٤٢	فصل فيما يستحب في الصوم
١٧١	فصل فيمن كرر محظوراً	١٤٢	باب صوم التطوع
١٧٢	فصل في بيان مصرف الطعام والدماء	١٤٣	فصل فيما يحرم من صوم أو يكره
١٧٢	باب صيد الحرم ونباته	١٤٥	كتاب الاعتكاف
١٧٣	فصل في شجر الحرم ونباته وحكم حرم مكة	١٤٧	فصل فيما يكره ويستحب ويباح في الاعتكاف
١٧٤	فصل في حدود مكة	١٤٩	كتاب المناسك - وشروطه الأربعة
١٧٤	فصل في حكم حرم المدينة	١٥١	فصل : الشرط الخامس : الاستطاعة
١٧٥	باب دخول مكة وصفة العمرة	١٥٣	فصل في وجوب الحج على المرأة
١٧٨	باب صفة الحج	١٥٤	فصل فيمن لم يحج عن نفسه وحج عن غيره
١٨٣	فصل في أركان الحج	١٥٥	باب المواقيت
١٨٤	فصل في واجبات الحج	١٥٦	باب الإحرام
١٨٤	فصل في أعمال العمرة	١٥٧	فصل في صفات الأنساك وترتيبها في الأفضلية
١٨٦	باب الحصر عن الحج	١٥٩	باب محظورات الإحرام، الأول والثاني منهما
١٨٧	باب الهدى والأضاحي والعقيقة ونحوها		فصل في تغطية الرأس ولبس المخيط، وهما الثالث والرابع
١٩١	فصل في سوق الهدى	١٦٠	
١٩٢	فصل في الأضحية	١٦١	فصل في المحظور الخامس وهو الطيب
١٩٣	فصل في العقيقة	١٦٢	فصل في المحظور السادس وهو قتل الصيد
١٩٥	كتاب الجهاد	١٦٤	فصل في جزاء الصيد
١٩٨	فصل في تبييت الكفار	١٦٥	فصل فيما لا مثل له من الطير ونحوه
٢٠٠	باب ما يلزم الامام والجيش	١٦٦	فصل في المحظور السابع وهو عقد النكاح
٢٠٢	فصل فيما يلزم الجيش	١٦٦	فصل في المحظور الثامن وهو الوطء في الفرج
٢٠٣	فصل في وجوب إذن الأمير		فصل في المحظور التاسع وهو المباشرة في غير الفرج لشهوة
٢٠٤	باب قسمة الغنائم	١٦٧	
٢٠٨	باب حكم الأرضين المغنومة	١٦٨	فصل في الخنثى المشكل وإحرام المرأة
٢١٠	باب حكم الفبي ومصارفه		فصل في بيان بقية الفدية ومن ذلك دم المتعة والقران - النوع الأول
٢١١	باب الأمان	١٦٩	
٢١٤	باب الهدنة		فصل : النوع الثاني من الفداء على الترتيب ومنه ما يجب على المحصر
٢١٥	باب عقد الذمة	١٦٩	
٢١٨	باب أحكام الذمة	١٧٠	فصل فيما يذبح للفوات أو لترك واجب

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٢٥٥	باب بيع الأصول والثمار	٢٢٠	فصل في الذمي إذا دخل الينا بتجارة
	فصل في بيع الأشجار بعد ظهور حملها والنخل	٢٢١	فصل في الحكم بينهم
٢٥٧	مؤبراً	٢٢٢	فصل في نقض العهد
٢٥٨	فصل في بيع الثمار قبل بدو صلاحها	٢٢٣	كتاب البيع
٢٦٠	فصل في المذروع	٢٢٤	فصل : ولا يصح إلا بشروط سبعة
٢٦٠	فصل في اشتراط الوقت ووجود ذلك عند الحلول	٢٢٤	فصل في كون العاقد جائر التصرف
٢٦٢	فصل في عدم نقل الملك فيه قبل قبضه	٢٢٤	فصل : الثالث مالية المبيع
٢٦٢	فصل في الاقالة في السلم	٢٢٦	فصل في ملك المبيع
٢٦٣	باب القرض	٢٢٧	فصل في اشتراط التسليم
٢٦٥	باب الرهن	٢٢٨	فصل في اشتراط علم المبيع بروية أو صفة
٢٦٧	فصل في تصرف الراهن في الرهن	٢٣٠	فصل في اشتراط علم الثمن
٢٧٠	فصل في رهن المركوب والمحلوب	٢٣١	فصل في تفریق الصفقة
٢٧١	فصل في جناية الرهن	٢٣٢	فصل في بيع العصير لمن يتخذه خمراً
٢٧٢	باب الضمان والكفالة	٢٣٤	باب الشروط في البيع
٢٧٥	فصل في الكفالة	٢٣٥	فصل في الشروط الفاسدة
٢٧٦	باب الحوالة	٢٣٦	باب الخيار في البيع
٢٧٨	فصل في المقاصة	٢٣٧	فصل في خيار الشرط
٢٧٩	فصل في الصلح - القسم الأول	٢٣٨	فصل في نقل الملك
٢٨٠	فصل : القسم الثاني : الصلح على الانكار	٢٣٩	فصل في خيار الغبن
٢٨١	فصل فيما يصح الصلح عنه	٢٤٠	فصل في خيار العيب
٢٨٦	كتاب الحجر		فصل في البيع بتخيير الثمن ويشمل المرابحة
٢٨٧	فصل في إظهار الحجر عليه	٢٤٣	والمواضعة والتولية والشركة
٢٨٨	فصل فيمن وجد عند حي قد أفلس ماله بعينه	٢٤٥	فصل في الزيادة في مدة الخيار
٢٨٩	فصل في نفقة المحجور عليه	٢٤٦	فصل في الخيار عند اختيار المتبايعين
٢٩١	فصل في المحجور عليه لحظه	٢٤٧	فصل في جعل العدل يقبض ويقبض
٢٩٢	فصل : وحجر الصبا والجن للأب ثم من . . .	٢٤٨	فصل في قبض المبيع وتلفه قبله والتصرف فيه
٢٩٣	فصل في عود السفه بعد فك الحجر عنه	٢٥٠	باب الربا والصرف
٢٩٤	فصل في أكل الأولياء من مال اليتيم بقدر عملهم	٢٥١	فصل في معاني الجنس
٢٩٥	فصل في الإذن	٢٥٤	فصل في الصرف

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٣٣١	فصل : وإن ينو غرساً أو بناءً وقد مضى . . .	٢٩٦	فصل في كسب العبد
٣٣٢	باب السبق والنضال	٢٩٦	باب الوكالة
٣٣٣	فصل : وفي الأجود اجعل لاستباق جمالة . . .	٣٠٠	فصل : والوكيل أمين لا غرم عليه من غير تعدد
٣٣٣	فصل في المناضلة	٣٠١	مطلب في معرفة من يقبل قوله من الأمانة
٣٣٥	كتاب العارية	...	فصل : وما الدفع حتماً من مدين يصدق الوكيل . . .
٣٣٨	كتاب الغصب	٣٠٢	باب الشركة
٣٣٩	فصل : ويلزم رد العين غاصبها ولو . . .	٣٠٤	فصل في الشروط الفاسدة
٣٤٠	فصل : ويلزم إنشاء المبعود تركه	فصل في الشروط الفاسدة التي لا تعود بجهالة الريح
٣٤١	فصل : وإن زاد ألزمه الزيادة إن بيع . . .	٣٠٤	فصل في المضاربة
٣٤١	فصل : وإن يجن في المغصوب ما غير اسمه . . .	٣٠٥	فصل : والمضارب أمين
٣٤٢	فصل : وإن نقص المغصوب يضمن نقصه . . .	٣٠٩	فصل في شركة الوجوه
٣٤٣	فصل : وإن يجن مغصوب ولو في ملكه . . .	٣١٠	فصل في شركة الأبدان
٣٤٤	فصل : ومن قبض المغصوب يجهل غضبه . . .	٣١١	باب المساقاة
٣٤٥	فصل : وفي تالف المغصوب وفي المثل مثله . . .	٣١٢	فصل : وحكم العامل حكم المضارب
٣٤٦	فصل : وحكمي فعل الغاصب احكم بلغوه . . .	٣١٤	فصل في المساقاة وهي عقد جائز
٣٤٧	فصل فيما يضمن به المال من غير غضب	٣١٦	كتاب الاجارة
٣٤٩	فصل في جنابة البهائم	٣١٦	فصل : ويشترط قصد النفع شرعاً وجله . . .
٣٥٠	فصل : ولا غرم في المقتول دفعا لشره . . .	٣١٩	فصل : ومن شرطها إمكان تسليم مؤجر . . .
٣٥١	باب الشفعة	٣٢٠	فصل في إجارة العين
٣٥٤	فصل : وبعد اطلاق انبذ تصرف مشتر	٣٢١	فصل في الاجارة في الذمة
٣٥٥	فصل : بمثل عن المثلي خذ أو بقيمة . . .	٣٢٣	فصل في إجارة الأعيان
٣٥٦	فصل : ويملك في الأقوى بلا حكم حاكم . . .	٣٢٤	فصل في استيفاء المستأجر النفع لنفسه ولمن دونه
٣٥٧	باب الوديعة	٣٢٥	فصل فيما يلزم المكري
٣٦٠	فصل : ومودعها في ردها اقبل مقاله . . .	٣٢٧	فصل في أن الاجارة عقد لازم من الطرفين
٣٦١	باب إحياء الموات	٣٢٧	فصل في ضبطها بالوقت أو بالفعل
٣٦٥	باب الجعالة	٣٢٩	فصل في الأجير المشترك
٣٦٧	باب اللقطة	٣٣٠	فصل : ويملك نفع العين مستأجر لها . . .

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٣٩٨	فصل: وللمعتقين الكسب من حين عتقهم . . .	٣٦٨	فصل في باقي الأموال
٣٩٩	فصل: وما وهب المصني لمصني فرده . . .	٣٧٠	فصل: ويلزم علم الوصف والطرف والوكا . . .
٤٠٠	فصل: وإن باع مصني كُرْبِرٍ بمثله . . .	٣٧١	فصل: ومثل فقير ذو الغنى في التقاطها . . .
٤٠١	فصل: وملكك بالايضاء والهبة امرؤ . . .	٣٧٣	باب اللقيط
٤٠٣	كتاب الوصايا	٣٧٤	فصل: وميراثه مع عقله عند قتله . . .
٤٠٤	فصل: وإيضاء ذي مال كثير ووارث . . .	٣٧٥	فصل: وذو النسب المجهول من يبيع رقه . . .
٤٠٥	فصل: وذو الارث إن وصى له ثم لم يمت . . .	٣٧٦	فصل: وفي نسب الحقه حياً وميتاً . . .
٤٠٧	فصل: ورجعة موصل في الوصية جائز . . .	٣٧٨	كتاب الوقف
٤٠٨	فصل: وواجب الايضاء على المرء إن يكن . . .	٣٧٩	فصل: وليس صحيحاً في سوى البر من يقف . . .
٤٠٩	باب الموصى له	٣٨١	فصل: وبعد لزوم الوقف يملك عينه . . .
٤١١	فصل: ومن يوص في إثم كاحداث بيعه . . .	٣٨٣	فصل: ووقف لأولاد الفتى ووصية . . .
٤١٣	باب الموصى به	٣٨٦	فصل: وليس صحيحاً وقف قابل فسخه . . .
٤١٥	فصل وينفذ إيضاء بنفع مجرد . . .	٣٨٨	باب الهبة
٤١٦	فصل: ومن يوص بالشيء المعين إن توى . . .	٣٩٠	فصل: وتبرأ من دين ببراء ربه
٤١٨	باب الوصية بالاجزاء والانصباء وحساب الوصايا	٣٩١	فصل في المشاع
٤٢٠	فصل: وإن كان ما أوصى به فوق ماله . . .	٣٩٢	فصل في عطية الأولاد
٤٢٢	فصل: وموصٍ بسهم ابن له مثل سهمه . . .	٣٩٣	فصل: وليس مباحاً عود مهدٍ هدية . . .
٤٢٣	فصل في الوصية بالاجزاء	٣٩٤	فصل: وللأب من مال ابنه ملك مايشا . . .
٤٢٤	فصل في الجمع بين الوصية بالانصباء والاجزاء	٣٩٥	فصل في تبرعات المريض
٤٣١	باب الموصى إليه	٣٩٦	فصل: وبيع محاباة قريباً وغيره . . .
٤٣٥	المحتويات	٣٩٨	فصل فيما تخالف به العطية الوصية